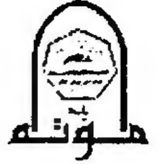


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

معايير الشرود اللغوي
دراسةٌ صوتَيةٌ صرفيَّةٌ في كتاب
"الشوارد في اللغة للصَّاغاني"

سائدة مصلح محمد الضمور

رسالة
مقدمة إلى
عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٢٢٢٣٧



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم(13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة سائدة مصلح الضمور بـــ:

" معايير الشرود اللغوي عند الصاغاني في كتابه الشوارد في اللغة"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عبابنة		2004/11/25	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبد الكريم مجاهد		2004/11/25	عضواً
أ.د. عبد القادر مرعي الخليل		2004/11/25	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الرموز الصوتية المستخدمة في الدراسة :

الحرف	الرمز
الهمزة	<
الباء	b
التاء	ṭ
الثاء	ṯ
الجيم	ǧ
الحاء	ḥ
الخاء	ḫ
الدال	d
الذال	ḏ
الراء	r
الزاي	z
السين	s
الشين	š
الصاد	ṣ
الضاد	ḍ
الطاء	ṭ
الظاء	ż
العين	>
الغين	ġ
الفاء	f
القاف	ḳ
الكاف	k
اللام	l
الميم	m

الحركة	الرمز
الفتحة القصيرة الخالصة	a
الفتحة الطويلة الخالصة	ā
الضمة القصيرة الخالصة	u
الضمة الطويلة الخالصة	ū
الكسرة القصيرة الخالصة	i
الكسرة الطويلة الخالصة	ī

إهداء

إلـــى روح والـــدي التي ارتضت الملأ الأعلى مكاناً تطيب فيه السكنى ولكم تمنيت حضوره وأن أهديَه عملي حيَّاً ولكن شاءت الأقدار أن يغيب الزارع في موسم القطاف.

وإلى والدتي التي ما نضب عطاؤها ولا شحَّ يوماً إليهما أهدي ثمرة جهدي .

سائدة مصلح الضمور

الشكر والتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلاَّ أن أتقدم بالشُّكر الجزيل لكلٍّ من مدَّ لي يد العون، وساهم في تذليل الصعوبات التي لا بدّ لكلِّ عملٍ من أنْ يواجهه.

وأخـــصُّ بالذكر أستاذي " الدكتور يحيى عبابنة " الذي فتح أمامي آفاقاً جديدةً مـــن العلم والمعرفة، وتكبد عناء الإشراف على موضوعات هذه الرسالة، فجزاه الله عني كل خير.

كمـــا أتقدم بموفور شكري إلى أعضاء المناقشة: الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد، وأستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر مرعي، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرســـالة، ومـــا يتقدمون به من اقتراحات تسهم في تقويم ما اعوجَّ منها، والله وليُّ التوفيق .

سائدة مصلح الضمور

فهرس المحتويات

الملخص

معايير الشرود اللغوي

دراسة صوتيّةٌ صرفيّةٌ في كتاب (الشوراد في اللغة للصاغاني)

سائدة مصلح محمد الضمور

جامعة مؤتة، 2004

تتناول هذه الدراسة بالدرس والتحليل ومن ثم التصنيف معايير الشرود اللغويّ، من خلال كتاب الصاغاني الموسوم ب (الشوارد في اللغة)، والذي عمد فيه المؤلف إلى جمعِ أمثلةٍ منتقاةٍ من كتب القراءات واللغة والأشعار لكلماتٍ خرجت عن المألوف المعتاد في سرب اللغة، الذي جمع العلماء فصيحة واستقوا مفرداته من بعض اللهجات دون الأخرى، ومن ثم ترجموا ما استقصوه في قوانين معياريةٍ أخذت بالمُطَّرِدِ والغالبِ والكثِير، وتركت القليل والنادر.

وفي المقابل انبرى عددٌ من العلماء إلى جمع ما طرحته اللغة، وصنفوا العديد من المؤلفات والكتب المتخصصة فيها، وقد اختلفت المسمَّيات التي أطلقت على هذه المجاميع اللغوية وكان أغلبها منصبّاً على (النوادر)، وأمّا الشوارد موضوع هذا الكتاب، فهي تسميةٌ مرادفةٌ لها، وجامعةٌ لما جمعته التسمية السابقة من معاني الإغراب والشذوذ .

وتهدف الدراسة من خلال هذا البحث إلى إعادة صياغة الشرود اللغوي، وبيان المعايير التي تحكّمتْ في إضفاء هذه الصفة على كثير من المفردات، التي أوردها الصاغاني في كتابه، وبالتالي تأصيل هذا المصطلح، من خلال إخضاعه لمنجزات ومخرجات علم اللغة الحديث. والهدف الثاني، هو الإسهام في إعادة إحياء التراث العربي واستخراج كنوزه الثمينة، من خلال هذه الدراسة المستفيضة في كتاب الشوارد.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة اعتمدت المنهج ألوصفي التحليلي، في جميع فصول هذه الدراسة، وقد استعانت في بعضها بالمنهج المقارن.

Abstract

Strayings in the language Vocal-Morphological Study in >aṣṣāġānī book (>aššawārıdu fillużah) Discriptive & Analyzing Study

Sa'eda M. Al-Domor

Mu'tah University, 2004

This study grasps in Searching analyzing and classifying the strayings in the language within a book which is called ">aššawāridu fillużah", to his author >aṣṣāġānī, where he intended for collecting choosen examples from other books that include readings (ḳira>at), language, poems, for unfamiliar words in the language and the scientists could gather the distinct vogabulary from particular language, then they intended to translate them in critical laws took in consideration the incessant and the most, but abardoned the less and the rare , It showed in some that it is, apart of the language exception .

The study aimed through this research to repeat forming the straying in the language and showing the criteria which dominated on the more of these vocabulary which came in (>aṣṣāġānī book), and it made an rooting this term through the subjection to accomplishments, and out comes the science of the modern language and the result was appearing new laws contributed in removing the mystery and alien for more of the vocabulary and created enough gaps that will not be unless those laws .

The study started in a short prefatory grasped the definition in>aṣṣāġānī, and his publication where several books in translation offered information about this great scientist, then the study transferred to define the straying from the language, point of view, but it didn't take in cons- ideration the terminal meaning because the aim to come out in a comprehensive concept for the meaning of straying and showing the criteria which we can control within it on those vocabulary that they are rare.

The study transferred to talk about the method of this book, and the most important references which >aṣṣāġānī inquired his material.

In the first chapter the study showed the effect of vocal laws in describing the vocabulary into straying, the laws scattered on vocal varities, and the other vocal crises such as the global, stop, the doubled movements the changing in meanings , the nakedness and the stressing. In the second chapter the study showed the morphological varities in strayings, and its effect in the words .

Finally the study presented asummary for the previous chapters , and gave anew concept for the straying in the language .

The study depended on the analytic method , and also it assisted in the Comparative method.

الفصل الأول

الشرود اللغوي والتطور التاريخيُّ للأصوات

1.1 المقدمة:

فمـــن خلال الانتظام في محاضرات الدراسات العليا، أتيح الاطلاع على قوانين، وأبحاث لم تعهدها الدراسة من قبل، وكانت تحت مسمى علم اللغة الحديث، وقـــد فـــتح هذا الاطلاع لها أفاقاً جديدةً، وتبلور لديها منظور جديد تطالع من خلاله كـــتب اللغـــة القديمـــة، والمحدثة على حدٍّ سواء، وقد أرادت ترجمة ذلك من خلال الكتابة في موضوع قديم، تخضعه بالدرس والتمحيص لهذه المنجزات التي تحصلت لـــديها، وقـــد وقـــع الاختـــيار على كتابٍ قديمٍ لعالمٍ جليلٍ، قدم الكثير من المؤلفات والكتابات التي خدمت اللغة، وساهمت في حفظ مكنوناتها، وهو بعنوان (الشوارد في اللغة للصَّاغاني).

وقد وجدت الدارسة أنَّ في هذا الكتاب مادةً صالحةً للقيام بهذه التجربة التي ســـبقها إليها عددٌ من زملائها في كتبٍ أخرى من تراثنا العربي، فأرادت من خلال هـــذه الرسالة ترجمةَ ما تكوَّن لديها، وما اطلعت عليه من قوانين ساهمت في إزالة العجمـــة، والغمـــوض عن الكثير من المؤلفات، والمفاهيم التي وضعها القدماء، بل وأفردوا لها المؤلفات الخاصة بها.

وقـــد حاولـــت الدراسة إعادة صياغة الشرود، وترجمته إلى قوانين فعلية، تحكَّمت بشكلٍ خفيٍّ في قيادة مفهوم الشرود لدى الصاغاني، الذي كان أسلوبه انتقائياً في جمع هذه المفردات، ووضعها بين دفتي هذا الكتاب، خاصةً أن هذا الكتاب القيِّم لم يخضع من قبل لمثل هذه الدراسة المتخصصة – على ما توصلت إليه الباحثة من خـــلال البحث والاستقصاء – في ميدان علم اللغة الحديث، وهو ما دفع الدراسة إلى خـــوض غمـــار هذه التجربة، التي استغرقت كثيراً من الوقت والجهد، حيث إنَّ هذه الشـــوارد التـــي رواها الصاغاني، جاءت متفردةً في بنائها الصوتي والصرفي، وقد حـــوت الشاردة الواحدة في كثيرٍ من الأحيان، على أكثر من سببٍ لوسمها بالشرود

اللغـوي، ممـا يعنـي تكرارها في أكثر من موضعٍ من هذه الدراسة، وتبيان وجه الشرود في كلِّ مرَّةٍ على حدةٍ.

ومـن الدراسـات السابقة التي أتيح الاطلاع عليها: دراسة الدكتور إبراهيم السـامرائي، والموسومة ب(صفحات من تاريخ العربية) في بحثه المنشور في مجلة مجمـع اللغة العربية الأردنيُّ، وقد تناول الدكتور إبراهيم السامرائي أمثلةً منتقاةً من الشـوارد بالـدرس والتوضـيح، وكان الاهتمام منصباً في هذا البحث على شوارد القـراءات القـرآنية الشاذة، وبيان أثرها في أنَّها سجلت صفحات من تاريخ العربية طـواها الزمن ، ولكن هذه الدراسة لم ترقَ إلى أن تكون دراسةً شاملةً متكاملةً لهذا الكـتاب القـيِّم، وإنمـا اقتصر فيه على الإشارة إلى أثر اللهجات العربية في توجيه القراءات الشاذة، ومن ثم انتقل إلى دراسة الشوارد التي تفرد بها (يونس بن حبيب) وكذلك تلك التي تفرد بها (أبو حاتم السجستاني)، والتعليق على الشوارد التي جمعها الصـاغاني مـن الكلم النادر، والمأخوذة من كتب اللغة وشروح الأشعار، والاكتفاء بإيراد أمثلة مقتضبة، والتعليق على ما ورد فيها من شرودٍ وتفردٍ، دون الخوض في التفاصيل الدقيقة لهذه الشوارد، والاكتفاء بالإشارة الموجزة لوجه الشرود فيها، ومن ثم ختم بحثه بنقد المنهجية التي بنى الصاغاني كتابه عليها.

ومـن الدراسات التي تناولت هذا الكتاب أيضاً، دراسة للدكتور أحمد مختار عمـر، فـي بحـثه المعـنون ب (الشـوارد في اللغة)، والمنشور في مجلة معهد المخطوطات في الكويت، وقد كان الاهتمام في هذا البحث منصباً على نقد المنهجية التـي اتَّـبعها المحقـق لهذا الكتاب (عدنان عبد الرُّحمن الدوري)، وبيان الأخطاءِ والهـنوات التي وقع فيها أثناء تحقيقه لهذا الكتاب، وهو ما يختلف تماماً عن الزاوية التي تناولت الدراسة من خلالها البحث في هذا الكتاب.

وقد عثرت الدراسة على تحقيقين لهذا الكتاب:

التحقـيق الأول: منهما للباحث عدنان عبد الرحمن الدوري، وهو عبارةٌ عن رسـالةٍ مقدمةٍ لكلية الآداب بالجامعة المستنصرية كجزءٍ من متطلبات الحصول على درجة الدبلوم العالي في المخطوطات وتحقيق النصوص سنة 1980م، وقد اعتمدت الدراسة في بحثها على هذا التحقيق،

والتحقيق الثاني لهذا الكتاب قام به المحقق مصطفى حجازي، وراجعه الدكتور محمد مهدي علام سنة 1983م.

وقد قامت الدراسة بتصنيف مفردات هذا الكتاب في حُزَمٍ، يتبع كل منها لقانون خاص بها حيث إنَّ الصاغاني لم يعمد إلى فرزها في حزمٍ تبعاً لنوع التغير الذي تسبب في وسمها بالشرود اللغوي، وقد نهضت الدراسة بهذه المهمة، تمهيداً لدرسها وبيان التغيرات التي طرأت عليها، مستعينةً بما أنتجته الدراسات اللغوية المحدثة من قوانين أسهمت وبشكلٍ فعالٍ في تفسير هذه التغيرات وتوضيحها، وفتح باب الاجتهاد واسعاً فيها.

وقد اقتصرت الدراسة على بيان التغيرات الصوتية، والصرفية في المفردات التي ضمنها الصاغانى في كتابه، وغضَّت الطرف عن باب الدلالة، الذي عثرت الدراسة على فيضٍ منه في هذا الكتاب، والذي يحتاج إلى دراسةٍ أخرى مستفيضةٍ خاصَّةٍ به، كون الأمثلة التي جمعها الصاغاني ورواها، تتسم في معظمها بالشرود الدلاليِّ، إضافةً إلى الشرود الصوتيِّ والصرفيِّ، مما يمكن القول معه أنَّ الدلالة تكررت في أغلب مفردات هذه الدراسة، وهو ما أشارت الدراسة إليه في غيرِ موضعٍ منها.

وقد ابتدأت الدراسة بتمهيد قصير عرَّجت فيه على ذكر ملخصٍ قصيرٍ مقتضبٍ يعرِّفُ بصاحب الكتاب موضوع الرسالة، وأهم مؤلفاته، ومن ثم التعريف بمعنى الشرود، وتوضيح المراد منه، لغةً واصطلاحاً.

وبعد ذلك قامت الدراسة بتفريع موضوعات هذه الدراسة على قسمين رئيسين هما: القسم الخاصُّ بالتغيرات الصوتية : وقد توزع هذا القسم على فصلين رئيسين، ابتدأت الدراسة في الأول منهما ببيان التغيرات الصوتية التاريخية، وتوضيحها من خلال الأمثلة التي عثرت الدراسة عليها مبثوثةً في كتاب الصاغاني، وبيان وجه الشرود فيها، وقامت الدراسة بتدعيم ذلك بأمثلةٍ من كتبٍ أخرى، متوافقةٍ مع ما أورده الصاغاني في هذا الجزء من الدراسة،

وخُصِّصَ القسم الثاني من هذا الفصل لبيان أثر التغيرات التركيبية في المفردات التي رواها الصاغاني في كتابه، والتي تسبب عنها وسم هذه الكلمات

والأنمــاط اللغوية بالشوارد اللغوية، وقد توزعت هذه الأمثلة على التغيرات الصوتية التــركيبية فــي الصوامت وتلك التغيرات التركيبية التي حدثت في الصوائت، وكان للأخيرة منهما النصيب الأوفر من هذه الأمثلة.

وفي القسم الثالث منه تناولت الدراسة التغيرات الكمية، والفروق التي وقعت فــي أمثلةٍ رصدتها الدراسة من الشوارد، وتوصلت إلى أنَّ هذه التغيرات هي السبب الــذي نجم عنه هذا الوسم، وقد ألحقت الدراسة أثر أصوات الحلق بهذا الباب، كون هذا الأثر عمل في الكمِّ الصوتيِّ لصوائت هذه الكلمات.

وفــي الفصل الثاني من هذه الدراسة، تناولت الدراسة قضايا الهمز المختلفة وخرجت بخلاصاتٍ ونتائج متنوعةً في هذا القسم، ومن ثم أردفت الدراسة في القسم الثانــي من هذا الفصل ببيان االحركات المزدوجة، وأثرها في توصيف هذه الكلمات ووسمها بالشرود.

وفي القسم الذي يليه، عثرت الدراسة على أمثلةٍ متنوعةٍ، كان وجه الشرود فيها ناتجاً عن حدوث عملية القلب المكاني فيها؛ فأفردت الدراسة هذا الباب لدرسها وتوضيحها.

ومــن ثم تناولت الدراسة المفردات التي تعرضت بعض مكوناتها الفونيمية للســقوط والتعرية اللغوية، وبيان الأسباب التي أدَّت إلى ذلك، وفي القسم الأخير من هذا الفصل قامت الدراسة ببيان التخفيف بمعنى عدم التشديد، من خلال الأمثلة التي توافــرت الدراســة علــيها فــي كتاب الصاغاني معياراً من المعايير التي اعتمدها الصاغاني في وسم هذه الكلمات بالشوارد.

وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ لقضايا أخرى، لم تتجاوز المثال الواحد ، ممَّا حــدا بالدراســة إلــى الإعراض عنها، لعدم كفاية هذا المثال في بيان المعيار الذي صُنِّفَ من أجله شاردة لغوية.

وفي الفصل الثالث، تحدَّثت الدراسة عن أثر القوانين الصرفية في وسم هذه المفردات بالشوارد اللغوية، وقد قامت الدراسة بتوزيعها على الأقسام التالية:

القسم الأول خُصِّصَ لبيان التغيرات الصرفية، وأثرها في تعدد البنى الكيفية للأفعــال، مــن خلال أمثلةٍ عثرت الدراسة عليها في كتاب الشوارد، والقسم الثاني

خصَّصته الدراسة لبيان التغيرات التي وقعت في البنية الصرفية للأسماء، وقد قامت الدراســة ببيان التغيرات التي وقعت في البنية الصرفية للأسماء العربية، والأسماء الأعجمــية، وأثــر هــذا التغيــر في جعلها شوارد لغوية، ووضعها في هذا الكتاب المتخصص بجمعها .

وفــي الفصــل الرابع تناولت الدراسة التغيرات الصرفية في المصادر، في أمــثلةٍ مــن الشــوارد، وأثر ذلك في تعدد البنى الصرفية لها، وما نتج عن ذلك من وسمها بالشرود والتفرد.

وفي القسم الثاني من هذا الفصل، تناولت الدراسة الأمثلة التي عثرت عليها بــين حــنايا كتاب الشوارد في باب المشتقات، وتوضيح وجه الشرود الذي وقع في البنى الكيفية لها.

وفــي الفصل الخامس، تناولت الدراسة قضايا البنية العددية والجنسية، من خلال الأمثلة التي عثرت الدراسة عليها في كتاب ألص أغاني، وبيان التغيرات التي طرأت على هذه البنية ، مما نتج عنه وسم هذه المفردات بالشرود والتفرد اللغوي.

وفــي الخاتمــة وضعت الدراسة خلاصة ما توصلت إليه من نتائج في هذا المضــمار، وقــد جاءت هذه النتائج خلاصة للنتائج التي كانت الدراسة تضعها في نهاية كل قسمٍ منها.

1 . 2: التمهيد:

1. 2 .1 الحسن الصاغاني " اسمه ونسبه ":

هــو رضــيُّ الدِّين أبو الفضائل " الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل القرشيّ العدويّ العمريّ الصاغانيّ "، ونسبة العدويّ إلى عدي بن كعــب، وهــم رهط عمر بن الخطاب من قريش، والعمريّ إلى عمر بن الخطاب، والصــغانيّ أو الصــاغانيّ نســبةً إلى مدينة صاغانيان، وهي مدينة فيما وراء نهر جيحون.

والراجح في أمر ولادته أنَّه ولد في يوم الخميس العاشر من شهر صفر سنة ســبع وسبعين وخمسمائة (10/ صفر /577)، بمدينة لاهور، وأمَّا وفاته فتكاد تجمع

المصادر على أنَّها كانت ببغداد فجأةً، ليلة الجمعة التاسع عشر من شعبان سنة 650هـ (ولن تطيل الدراسة في هذا الباب، فقد استوفى محققو كتب الصاغاني ترجمته بشكلٍ وافٍ، وللمزيد حول ترجمته وحياته وتلامذته، وشيوخه انظر: الحموي، ط1، 1993 1015/3-1016، والسيوطي، المزهر، (د.ط)، (د.ت)، 99/1 و397، و(د.ط)، 1964م، 519/1، و131/2و151و368، وابن حزم، (د.ط)، 1948م، وشاكر، (د.ط)، (د.ت)، 358/1-360، وكحالة، (د.ط)، 1961م، 279/3، ومقدمات كتب الصاغاني: (د.ط)، 1970م، ص6-8، و(د.ط)، 1991م، ص13-46، و(د.ط)، 1989م، ص9-70، وط1، 1978م، 4/1-47، و(د.ط)، 1983م، 9-70، وط1، 1985م، ص7-8، وط2، 1985م، ص14-16).

1. 2. 2 أهمُّ مؤلفاته، وآثاره:

تنوعت كتب الصاغاني وتعددت، في مختلف الاتجاهات التي وجدت في عصره، وقد كان من المكثرين في التأليف في موضوعاتٍ متنوعةٍ في اللغة والحديث، والفقه والأدب، وقد غلب عليه التأليف في اللغة، فقد كان عالماً من كبار علماء اللغة ومدوينيها، ومن مؤلفاته:

1- في اللغة:

أسماء الذئب.

أسماء الأسد.

كتاب الأضداد.

كتاب الافتعال.

كتاب الأفعال.

كتاب الانفعال في اللغة.

كتاب التراكيب، أو تراكيب مجمع البحرين.

العباب الزاخر واللباب الفاخر.

وهناك العديد من الكتب الأخرى في هذا الباب، تكتفي الدراسة بما أوردته منها، للتدليل على موسوعية هذا العالم وأهميته.

2- في الحديث:

الأحاديث الموضوعة.

الدرُّ الملتقط في تبيين الغلط.

شرح الجامع الصحيح للبخاري.

الشمس المنيرة في الحديث.

مجمع البحرين في الجمع بين أحاديث الصحيحين.

ومصباح الدُّجى في أحاديث المصطفى.

وهناك كتبٌ أخرى في هذا الباب، وتكتفي الدراسة بما أوردته.

3- في الفقه:

الأحكام في فقه الحنفية .

الفرائض.

مناسك الحج.

مناسك الصاغاني.

4- في الأدب:

كتاب التصريف.

مختصر شرح القلادة السمطية في توشيح الدريدية.

نظم عدد آي القرآن.

5- وفي فنون أخرى:

كتاب الأصفاد.

التذكرة الفاخرة.

تكملة العزيزى .

ودرُّ السحاب في بيان مواضع وفيات الصحابة (الحموي، ط1، 1993، 3/ 1015-1016، وحاجي خليفة، (د.ط)، 1992م، 1/86-87، 116، 251، 395، 553، 731، و1056/2، 1067، 1072، 1087، 1250، 1392، 1394، 1424، 1438، 1461، 1599، 1688، 1705، 1776، 1808، 1832، 1980، ومقدمات كتب الصاغاني: (د.ط)، 1970

م، ص6-8، و(د.ط)، 1991م، ص13-46، و(د.ط)، 1989م، ص9-45، وط1، 1978م، 1/ 4-47، و(د.ط)، 1983م، ص9-70).

1. 2. 3 الشوارد لغةً ، واصطلاحاً:

يقــال شــرد البعير يَشْرُدُ شَرْدَاً وَشِرَاداً وشُرُودَاً: نفر، فهو شَارِد وَشَرود، والجمع شَرَدٌ وشَرُودٌ في المذكر والمؤنث، والجمع شُرُدٌ، ويروى الشُّرَدَا، والتَشْرِيْد: الطــرد، وشَــرَدَ الجمــلُ شُرُوداً فهو شارد، فإذا كان مُشَرَّدَاً فهو شَرِيْد طَرِيد (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (شرد)، 293/2، والزبيدي، (د.ط)، 1970م، 8/248-249، والرازي، ط5، 1939م، ص332-334)، والشَّرَدُ يدلُّ على التنفير والإبعاد، وعلى نِفَارٍ وبُعْــدٍ، في انتشار (الرازي، ط2 ، 1970م، 3/269)، وبالتالي فان المعنى العام الذي يدور حوله هذا اللفظ هو التفرق والانتشار والتفرد.

وفــي المزهــر: يــرى الســيوطي أنَّ الشوارد: جمع شاردة، وهي بمعنى الحوشــي والغــريب، ومن أصل باب الشذوذ والنوادر (السيوطي، المزهر، (د.ط)، (د.ت)، 1/234)، وأوضــح أبو الوفاء الهوريني: أنَّ (الشوارد: هي اللغات الحوشيَّة الغــريبة الشّــاذَّة)، وقــد قابل الفيروز آبادي بها الفصيح، حيث قال: (مشتملاً على الفُصَــحِ والشَّــوارد) (الفيــروز آبادي ، (د.ط)، (د.ت)، 1/14، وانظر الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص81-82).

وبالتالي فقد قابل علماء العربية بين هذه الكلمة وبين الشاذّ والغريب والنادر، ومــن العلماء المحدثين الذين عرضوا لهذا المصطلح الدكتور إبراهيم السامرائي في دراسته لهذا الكتاب، ويذكر أنَّ الشوارد تنصرف إلى الشاذّ والنادر، وهي في جملتها مــن أوابــد العــربية (السامرائي، م27 ، 185م، ص9)، وبالتالي فيمكن أن ندرج هذا الكتاب ضمن المؤلفات، والمصنفات اللغوية التي كتبت في النوادر، التي تعني كذلك الشذوذ، والخروج عن الجمهور والغرابة (الفراية، (د.ط)، 2003م، ص25).

وترى الدراسة أنَّ هذه اللفظة (الشوارد) تتضمن هذه المعاني جميعها، وهذه المعانــي أيضاً هي نفسها الأسباب التي تجعل من الكلمة لفظاً شارداً ونادراً، فالندرة الاســتعمالية للكلمة، أوالشذوذ والخروج عن المألوف في البناء الصوتيِّ أو الصرفيِّ للكلمة، هما السببان الرئيسان اللذان يسهمان في توصيف، وتصنيف كلمات اللغة ما

بـين فصيحٍ وشاذٍّ ونادرٍ، وقد تكون الكلمة شاردةً من الناحية الاستعمالية، كونها من الكلمــات قلــيلة الدوران على الألسنة ما يجعل منها كلمةً حوشيَّةً غريبةً ونافرةً، مع أنهـا جـاءت موافقة للمقاييس الصوتية والصرفية التي وضعها وحدَّدها علماء اللغة وقد تأتي الكلمة متنكبةً لما جاء به هؤلاء العلماء ومخالفةً لهم، ولكنها في الوقت ذاته كثيـرة الـدوران في الاستعمال اللغوي، وبالتالي فلا علاقة أو ارتباط بين الشرود وعدم الصحة، ولا يعدُّ الشرود مقياساً للخطأ والصحة ولا فارقاً بينهما.

ولــن تسـتفيض الدراسة في شرح هذا المفهوم وتبيانه، بل إنَّها ترجئ هذا الأمــر لــتجعل منه نتيجةً وخلاصةً، هدفت الدراسة للوصول إليها منذ البداية، وهي الخــروج بمفهــوم خاص يعيد صياغة الشرود ويوضحه ويبينه بشكل عامٍّ وخاصٍّ، فالعام إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أنَّ الصاغاني كان راويةً، وجامعاً لهذه الأمثلة من الكتب الأخرى، التي ستأتي الدراسة على ذكرها لاحقاً، وأمَّا الخاصة فمتأتيةٌ من أنَّ الصــاغاني قــد جمــع هــذه المفردات، وصنَّفها في هذا الكتاب من خلال ذوقه الخــاص، ومفهوم الشرود لديه، وهو ما ستأخذ به الدراسة في الأغلبِّ الأعمِّ، وفي الحالتــين ستحاول الدراسة ترجمة هذا الأمر، من خلال منجزات علم اللغة الحديث، ومــا جــاء به من منجزات، قد تنفي عن هذه المفردات أو جلها سمة الشرود التي ألصــقت بها وقد تثبتها، وبالتالي الوصول إلى مفهوم أعمَّ وأدقَّ للشوارد، وقد يؤدي ذلك الى تضييق أو توسيع المساحة الدلالية المخصَّصة لهذا المصطلح.

1. 2. 4 كتاب الشوارد، ومنهجيته:

يعــدُّ كتاب الشوارد من كتب الصاغاني الصغيرة أو المتوسطة الحجم، ولم تـتفق كـتب التــراجم على عنوان هذا الكتاب، فمنها من سمَّاه بالشوارد، وأخرى الــنوادر، ومنها من سماه "ما تفرد به بعض أئمة اللغة" (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص56)، وقــد انتقى الصَّاغاني كتابه من بعض علماء القراءات واللغة، وقد خصَّص الجــزء الأول منه للقراءات الشاذة وذلك بالإتيان باللغة الشاذة والتدليل عليها بقراءةٍ قرآنيةٍ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص87-88).

وفي القسم الثاني استقى الصَّاغاني مادته من كتاب اللغات ليونس بن حبيب، وهــو كتابٌ مفقودٌ لا أثر له، وبذلك فان من فوائد كتاب الشوارد، أنه حفظ لنا مادة لغوية، لكتب فقدت وعفت آثارها (الصَّاغاني، (د.ط)، 1983م، ص92).

والقســم الــثالث مــن الشــوارد خصصـــه الصَّاغاني للنقل عن أبي حاتم السجستانيً في كتابه "تقويم المفسد والمزال عن جهته من كلام العرب"، وهو كتابٌ مفقودٌ أيضاً (الصَّاغاني، (د.ط)، 1983م، ص97).

وأمَّا الجزء الرابع والأخير من كتاب الصَّاغاني، فقد جمع مادته اللغوية من كــتبٍ متفــرقةٍ أتيح لبعضها البقاء والوصول إلينا، وكتب على بعضها الآخر الفناء والانــدثار، ولم يبقَ منها إلاَّ ما رواه لنا الصاغاني منقولاً عنها (الصَّاغاني، (د.ط)، 1983م، ص100).

1. 3 الشرود اللغوي، والتطور التاريخيُّ للأصوات

تخضع اللغة في مراحل حياتها المختلفة لتأثير مجموعةٍ من القوانين الفاعلة التــي تلعب دورا هامَّاً في تشكيل اللغة وهيكلتها بصورةٍ تضع كل مرحلة في قالبٍ يميزها عن سابقتها، وتختلف هذه القوانين في فاعليتها، ومدى قدرتها على التأثير في المستويات المختلفة، والتي يتراتب منها هرم اللغة.

والملاحــظ أنَّ قابلــيةَ الــتطور والتَّبدل في الجانب الصوتي من اللغة أكثر وضوحاً منها في جوانب اللغة الأخرى، ويمكن تفسير ذلك بأنَّ الجانب المنطوق من اللغــة يمــارس حرية أكثر من الجانب المكتوب، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ اللغة تصــادف فــي تــراكيبها ظروفاً سياقيَّةً لا تظهر في الكلام المكتوب، ولهذا ينفصل الصــوت اللغــوي عن صورته (عمر ، ط1، 1976م، ص317)، وتبدأ صفاته بالتغير والتَّــبدل إلـــى صفاتٍ أخرى، وينتج عن ذلك نشوء أصواتٍ جديدةٍ وموت أصواتٍ أخرى كانت موجودةً بالفعل (الزعبي، حزيران، 2001م، ص8).

ويقصــد بالدراســة التاريخية للأصوات، تلك الدراســة التي تعنى بالتغير المنــتظم الــذي ينتاب صوتاً من الأصوات (حسنين، ط1، 1981م، ص68)، والمسبَّب عــن الــتحول في النظام الصوتي للغة، بحيث يصير الصوت صوتاً آخر في جميع سياقاته اللغوية، دون أن يكون للعــلل الصرفية يدٌ في إحداث هذا التعاقب، وهو في

الغالــب عــبارةٌ عن صورةٍ من صور لغات القبائل ، وبعضه قد ينجم عن تقارب الأصــوات ويشترط فيها أن تحمل اللفظتان المعنى ذاته حتى يعتبر الإبدال فيها (أبو مغلــي، ط1، 1987م)، وبذلك فهو يختلف عن الإبدال التركيبي، الذي يعنى بالتغيرات الــناتجة عــن وقوع الحرف المبدل في سياقٍ صوتيٍّ معيَّنٍ، بحيث يؤدي إلى إبداله بصــوتٍ لغــويٍّ آخــر، وهــذا الإبدال رهنٌ بتوفر هذه البيئة التي تسببت بحدوثه، وبالتالــي فــإنَّ تأثيره يزول بزوالها، ويرجع الصوت إلى صورته الأولى التي كان علــيها، أي أنَّه ناشئ عن تفاعل الأصوات، وتأثير بعضها في بعض أثناء التركيب، وهو أمرٌ واقعٌ في جميع اللغات (عبد التواب، ط1، 1983م، ص17، وعمر، ط1، 1976 م).

ومــن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض (الرازي، ط1، 1993م، ص209)، حرصــاً مــنهم على تأليف كلماتٍ من أصواتٍ متباعدة المخارج، بالقدر الذي يؤدي إلى بذل جهدٍ أقلّ في نطق الحرف من قبل جهاز النطق (الشايب، ط1، 2004م، ص17).

وينقســم التغيــر الصوتي التاريخي إلى نوعين: التغير المطلق، ونعني به التغيــر الــذي ينــتج عنه تحول الصوت إلى صوت آخر في جميع سياقاته اللغوية، والتغير المقيَّد، وهو مجموعة التغيرات التي تطرأ على صوت من الأصوات في لغة مــا، وتــؤدي إلى تغير صفاته جميعها في بعض سياقاته الاستعمالية (عبابنة، اللغة المؤابــية، ط1، 2000م، ص38)، والثانــي هــو ما أطلق عليه برجشتراسر مصطلح التغيرات الاتفاقية للأصوات ، ولا قانون لحصولها بل هي في الظاهر تحصل اتفاقاً، ولا ندري السبب وراء حصولها أو عدمه (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م، ص27).

ولــن تطيل الدراسة الشرح حول هذين المصطلحين، فما يهمها هو اعتماد الصّاغاني هذه التبدُّلات والتغيرات معياراً من معايير الشرود التي ضمنها في كتابه الــذي حرص فيه على انتقاء وجمع الألفاظ التي ندرت وشردت من كلام العرب في واقعهــم اللغــويِّ المــنطوق، وتسجيلها في كتابٍ يدلُّ على ذوق صاحبه، ومعرفته الواسعة بكلام العرب .

سيبويه صوتاً شديداً بغنةٍ (سيبويه، ط1، 1991م، ج4/ 435)، وهي تعدُّ بحقٍّ أسهل الأصوات نطقاً (عبابنة، ط1، 1997م، ص18).

ومما سبق يتبين أنَّ الذي حدث في هذه الحالة هو قضية تعاقب بين الصوتين، لاشتراكهما في المخرج الشفوي، وصفة الجهر فكثر تبادلهما (كمال، (د.ط)، 1980م، ص119)، ولما في الباء من صفة الشدَّة، فإذا قلبت ميما اقتصدنا في الجهد العضليّ (أنيس، ط5، 1975م، ص182).

ولا يعدُّ ذلك ميلاً من اللغة نحو التخلص من هذا الصوت بشكلٍ نهائيٍّ، وهذا التعاقب كثيرٌ في اللغة العربية، وقد يكون نتيجة الخطأ اللغوي من قبل المتكلم، بسبب السرعة في الكلام، أو التوهم وهو ما يطلق عليه أحيانا نظرية الشيوع، التي تقرِّر أنَّ الصوت اللغوي إذا شاع استعماله وكثر تداوله، يكون أكثر من غيره عرضةً للتطور والتبدل والسقوط من الكلام (أنيس، ط5، 1975م، ص177)، وهو ما ينطبق على صوت الباء، وهذه العملية لا شعورية، تتم بصورةٍ لا يتدخل وعي المتكلم في إنشائها، أو بعبارةٍ أخرى لا تتجه إرادة المتكلم إلى النطق بهذه الكلمة من خلال استخدام هذا الحرف أو ذاك، بل إنَّها عملية في معظمها تخضع للذوق اللغوي للمتكلم، والذي يتجه بغير وعيٍ منه إلى اختيار نسيج لغوي دون آخر، وعادة ما يتم ذلك وفق قوانين محددة، وهذه القوانين هي نفسها قوانين التطور اللغوي، التي ذكرتها كتب اللغة قديماً وحديثاً (دي سوسير، (د.ط)،(د.ت)، ص257-264، وعبد التواب، ط1، 1983م، ص15).

ومن أمثلته في العربية مما حفظته لنا المعاجم العربية: لازب ولازم، وكثب وكثم، والظأب والظأم، ويقال: تظاعبا وتظاعما: إذا تزوجا أختين، والربا والرما (السيوطي، المزهر، (د.ط)، (د.ت)، 1/ 463)، وأربد وأرمد، وبنات مخر وبنات بخر يعني: السحب (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص160 –161).

ومن أمثلته في اللغات السامية ما نجده بين العبرية والسريانية: بحن baḫana ومحن maḫana: أي امتحن واختبر بإبدال الباء ميم (كمال، (د.ط)، 1980 م، ص 120)، ومن الأمثلة كذلك: أرمش<armaš وأبرش<abraš (القبيسي، ط1،

2001م، ص201)، وفي النبطية زمن zmn: بمعنى وقت، وزبن zbn بالباء بالمعنى نفسه (عبابنة، ط1، 2002م، ص159).

2- **تحول الميم إلى نون**، ومثاله من الشوارد: هو شراب بأمقُعٍ >amku<in مثل بأنقُـعٍ >anku<in (الصـاغاني، (د.ط)، 1983م، ص183)، وكذلك المِيْجَمَةُ: الكُنِيْنُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، 350)، وهي حجارةٌ كأنَّها المَدَرُ فيها رخاوةٌ إلـى بـياضٍ (ابـن مـنظور، (دزط)، (د.ت)، (كـذن) 3/ 236)، كالمَيْجَنَةِ (الصـاغاني، (د.ط)، 1983م، 35)، وهـي مدقَّـة القصار والجمع مواجن (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (مجن) 3/ 443 وكذلك (وجن) 3/ 883)، يقال: وَجٌّ أديْمَكَ وَوَجَنْهُ (الصاغاني، (د.ط) 1983م ، ص350): أي ضربه وتعني الذلَّ والخضوع (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (وجج) 3/ 884).

والـنون صوتٌ لثويٌّ أنفيٌّ مجهورٌ (مرعي، ط1، 1993م، ص 66)، وقد عدَّه المحدثـون صـوتاً مـن الأصوات المائعة، في حين عدَّه سيبويه صوتاً شديداً بغنة، مخـرجه من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا (سيبويه، ط1، 1991م، 402/4).

والمـيم كما أشارت الدراسة من قبل صوتٌ شفويٌّ أنفيٌّ مجهورٌ، وهو من الأصـوات المائعـة، ويشـترك مع النون في صفة الخيشومية، والتي تعني تسرب الهـواء الـلازم لـتكوين صوتٍ في الممر الأنفي، وينتج عن ذلك اشتراك فراغين رنينيين في إنتاج هذه الأصوات، وهما الفراغ الفموي والأنفي (حسنين، ط1، 1981م، ص51)، وزيادةً على ذلك فانهما يتقاربان في المخرج، ويتميز كلاهما بصفة الذلاقة، التـي تطلق على مجموعة من الأصوات، لخفتها في النطق ، وسلاستها على اللسان (مرعـي، ط1، 1993م، ص122)، ويرى برجشتراسر أنَّ اللام والراء والميم والنون كثيـراً مـا تستبدل من بعضها من جهة أنَّ الغالب على نطقها كلها هو ذلك الصوت الناشئ عن اهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة (برجشتراسر، (د.ط) ، 1982م، ص 38)، ولهـذا سـجلت العـربية أمثلةً كثيرةً على التعاقب بين هذين الصوتين، وربما يكـون للخطـأ السـمعيِّ دورٌ في هذا التعاقب، وهذا الإبدال يندرج ضمن ما يسمى

بالإبدال المقيد، لأن صوتيّ الميم والنون من أسهل الأصوات؛ فيستبعد ميل اللغة إلي التخلص منهما.

ومن أمثلته في العربية عمبر ومنبر، وشمباء وشنباء، وذلك إذا سكنت النون وبعـــدها بـــاء (سيبويه، ط1، 1991م، 4/ 240، وابن يعيش، (د.ط) ، (د.ت)، (ص289)، وأســـود قـــاتم وقـــاتن، والخـــرم والخـــرن: ما غلظ من الأرض ، والجمع الخروم والخـــرون، وامـــتقع وانتقع اللون، وممتقع ومنتقع (الحلبيُّ، (د.ط)، 1961م، 2/ 425و 429-430).

وتعدُّ ظاهرة التمييم في اللغات السامية التي تقابل التنوين في العربية، مثالاً علـــى هـــذا الإبدال، وقد وجدت بعض الأمثلة في العربية تدلُّ على أنَّها سارت في طريق التمييم، ولكنها أعرضت عنه ، لتختار التنوين في نظامها القياسي، مثال ذلك ابـــن وابنم التي هي" ابن + م" (عبابنة، ط1، 2002، ص158، والشايب، ط1، 2004م، ص 38).

1 . 3 . 2 تحولات الأصوات بين الأسنانية:

ويطلـــق هـــذا المصطلح على مجموعةِ الأصوات (ظ، ذ، ث) (بشر، (د.ط)، 1987م، ص89)، وتتميـــز هـــذه الأصوات بصعوبة النطق بها، حيث يتطلب نطقها إخـــراج اللسان ووضعه بين الأسنان (عبد التواب، ط1، 1983م، ص52)، وقد كانت هـــذه الأصوات في اللغة السامية الأم في موضع متقدم أكثر مما هي عليه الآن في اللغـــة العربية الفصحى: وهي مؤاخيةٌ لأصوات المخرج الأسنانيّ الشديد: ط، ت، د (رمضان، (د.ط)،(د.ت)، ص150).

وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية لتحولات هذه المجموعة وهي:

1- تحـــول الـــثاء إلى تاء في: التِّثُلَّة attiṯullatu> والتُّتْلَة : attutllatu>: القُنفُذَة (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص244، وابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (تتل) 1/312).

والـــثاء صوتٌ رخوٌ مهموسٌ (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص154، وأنيس، ط5، 1979/، ص 34)، ويعـــدُّ هذا الصوت من الأصوات الصعبة، التي يتطلب النطق بها

إخــراج طــرف اللســـان ووضعه بين الأسنان كما هو الحال في بقية أصوات هذا المخرج (عبد التواب، ط1، 1982م، ص219) .

أمَّا صوت التاء فهو صوتٌ شديدٌ مهموسٌ لا فرق بينه وبين الدال سوى أنَّه مهموسٌ، والدال نظيرها المجهور (أنيس، ط5، 1979م، ص51، ورمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص 140).

والــذي حــدث في المثال السابق من الشوارد، هو عودة المخرج قليلاً إلى الــوراء للــتخلص مــن صــعوبة النطق بهذا الصوت، فالتقى مع التاء في المخرج وتغيَّــرت صــفته من الرخاوة إلى الشدة، فتحوّل تحولاً مقيَّداً إلى صوت التاء نتيجة تعرضــه لقانون السهولة والتيسير (عبد التواب، ط1، 1983م، ص53، وط1، 1982م، ص219)، ويــذهب أنيس إلى أبعد من ذلك بقوله إنَّ الصوت الرخو يحتاج إلى جهدٍ أقلَّ عند النطق به من الصوت الشديد، ويعزو الصيغة المشتملة على الصوت الشديد للــبدو، الذين يميلون إلى الاقتصاد في الجهد العضليِّ أثناء عملية النطق (أنيس، ط6، 1965م، ص100)، في حين يرى دي سوسير أنَّ الجهد الأقلَّ ينطبق على الحالة التي يتحول فيها الصوت الانفجاريُّ إلى الاحتكاكيِّ (دي سوسير، (د.ط) ، (د.ت)، ص259)، ويــرى كانتينو أنَّ اللهجات البدوية يحتفظ أهلها في العادة بالحروف الرخوة التي مــن بــين الأســنان، وإبــدالها إلى غيرها هو من الظواهر العارضة على لهجتهم (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص70)، وقد يكون هذا التحول خاضعاً لقانون أخر يعمل في الصــوت اللغوي وهو قانون التمدن، ففي معظم اللهجات العربية الحديثة التي تتكلم في المدن التقى نطق صوت الثاء الرخو مع صوت التاء الشديدة (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص50)، وهــي التــي أطلق جان كانتينو عليها اسم (لهجات الحضر)، وقد حدث ذلك أيضاً في لهجات المناطق المتاخمة للهجات الآرامية، كاليونانية والنبطية، حــيث إنَّ لأصوات هذا المخرج بين الأسناني نزعةٌ منذ القدم، نحو الانقلاب حروفاً شديدةً أسنانيةً (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص65).

والأمــثلة علــى هــذا الإبدال في اللغة العربية، والتي رصدتها لنا المعاجم العــربية كثيــرةٌ مثل ما روي عن الأصمعي من قوله الخبيث والخبيت (أنيس، ط6، 1965م، ص102)، وكذلك: الواثن والواتن، وهو الشيخ المقيم الراكد في مكانه، وثاب

وتـــاب بمعنـــى: رجع وتاب إلى الله (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (وثن) 13/ 442 ، و(ثـــوب) 243/1، والزعبـــي، حزيران، 2001م، ص181-182)، والمبعوت والمبعوث، وأثرد الخبز وأترده (القبيسي، ط1، 2001م، ص203).

ويبدو أنَّ العربية قد سارت في طريقها نحو التخلص من هذا الصوت، أُسوةً بأخـــواتها من اللغات السامية، ولكن يبدو أنَّ نزول القرآن الكريم قد حال دون ذلك، وقطـــع علـــى العربية طريقها هذا، وبقي صوت الثاء ضمن المكونات الصوتية للغة العـــربية، ولم تخرج تحولاته من حيز التحولات المقيدة (الزعبي، حزيران، 2000م ، ص183)، ومـــا يطـــرأ مـــن إبدالاتٍ عليه، فما هي إلا تنويعاتٌ ألوفونيةٌ في بعض سياقاته الصوتية.

وقد تحولت الثاء إلى تاء بصورةٍ مطلقةٍ في السريانية والنبطية، ومن الأمثلة على ذلك: أتر tr< في النبطية، وتعني الأثر في العربية، و >tlg في النبطية بمعنى أثلـــج فـــي العربية (عبابنة، ط1، 2002م ، ص134)، ونشأت من الثاء تاء جديدة في الآرامية (عبد التواب، ط2، 1985م، ص217).

والمثال الثاني الذي عثرت عليه الدراسة لتبدُّلات أصوات هذا المخرج هو:

2- **تحـــوُّل الظـــاء إلى طاء** في قولهم: ذهب فلانٌ بالمال طَليفاً ṭalifan، أي: بغير حـــقٍّ، كمـــا يقال ظَليفاً ẑalifan (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص196)، وطلفَ: ذهـــب ماله ودمه طَلَفاً وطَلْفاً وطليفاً أي هدراً وباطلاً، وقال الأزهري : سمعته بالطـــاء والظـــاء، وقـــد أطلف وذهب بغير ثمن، والطِّلْف: العطاء والهبة (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت)، (طلف) 606/2).

والظـــاء صـــوتٌ رخـــوٌ مجهـــورٌ، مخرجه من بين اللسان وأطراف الثنايا (ســـيبويه، ط1، 1991م،434/4)، وهـــو بهذا الوصف كذلك عند المحدثين (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص150، وبشر، (د.ط)، 1987م، ص119).

ولصـــعوبة هذا الصوت قد تكون اللغة سارت في طريقها نحو التخلص منه عن طريق إرجاع المخرج إلى الوراء قليلاً للتخفيف من الجهد المبذول في نطق هذا الصـــوت (عـــبد التواب، ط1، 1983م، ص52)، والدليل على ذلك ميلُ معظم اللغات

الســـامية نحـــو التخلص منه بشكلٍ مطلقٍ، ولم تحتفظ به سوى الأوجاريتية والعربية الشمالية والعربية الجنوبية القديمة (حسنين، ط1، 1981م، ص 12).

أمَّا الطاء فلا يختلف وصف سيبويه لها عن وصف المحدثين لصوت الضاد الحالــية (عــبد الــتواب، ط1، 1982م، ص75)، فقــد ذكر أنَّها صوتٌ شديدٌ مجهورٌ مخــرجه من بين طرف اللسان وأصول الثنايا (سيبويه ، ط1، 1991م، 433/4)، بينما يصــفه المحدثــون علــى أنه صوتٌ أسنانيٌّ لثويٌّ انفجاريٌّ مهموسٌ مفخَّمٌ (مطبقٌ) (كانتيــنو، (د.ط)، 1966م، ص50، وعبد التواب، ط1، 1982م، 46-47)، وهي النظير المفخم لصوت التاء (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص137).

وقــد وصفت الطاء في التراث اللغوي القديم بأنها صوتٌ مجهورٌ، وهي في نظــرهم مــن أصوات قطب جد، ولعلَّ تطوراً حدث في ذلك الصوت، ولعلَّهم كانوا ينطقونه بما يشبه الضاد الحالية التي هي النظير المفخم للدال، وليس الطاء التي ذكر القــدماء أنها النظير المطبق للدال (بشر، (د.ط) ، 1987، ص 102 - 103)، ويبدو أنَّ الطاء التي وصفها المحدثون سبق وأشار لها سيبويه، وهي عنده غير مستحسنةٍ، ولا كثيرةٌ في لغة من ترتضى عربيته(سيبويه، ط1، 1991م، 433/4).

والإبــدال بــين الطاء والظاء قد يكون بسبب صعوبة صوت الظاء؛ فمالت اللغة نحو التخلص منه بإبداله صوتاً آخر، لكن هذا الإبدال بقي ضمن حدود المقيد، بســبب نزول القرآن الكريم، الَّذي أدى إلى نوعٍ من الاستقرار النسبيِّ في المكونات الصــوتية للغة، فتحايلت اللغة للتخفيف من هذه الصعوبة بالتغيير من بعض صفاته ونتج عن ذلك تعدُّد الأنماط، وتنوعُ الألوفونات التي تغير لها هذا الصوت، ومن هذه الألوفــونات صوت الطاء وقد حدث في الآرامية والسريانية ويمكن أن نضيف لهما النبطــية (عبابــنة، ط1، 2002م، ص140)، ولكــنَّه كان مطلقاً في هذه اللغات، بينما اقتصر في العربية على استعمالاتٍ لغويةٍ محددةٍ، حفظتها لنا المعاجم العربية القديمة مــع الإشــارة إلى أنَّ القدماء قد عدوا صوت الطاء مجهوراً كالظاء (سيبويه، ط1، 1991م، 1/ 435)، والــذي حــدث في المثال السابق هو إرجاع المخرج إلى الوراء قلــيلاً، حيث إنَّ صعوبة هذا الصوت تكمن في مخرجه بين الأسناني وصفة التفخيم فــيه، وقــد يكون الإبدال ناجماً عن الخلط في الشكل الكتابيِّ لهذين الصوتين، حيث

رسم العرب هذين الصوتين على هيئةٍ واحدةٍ لغرضٍ تعليميٍّ، وأضافوا له قيمةً شكليةً، لتمييزه عن الطاء وهي النقطة (عبابنة، التطور السيميائي، ط1، 2000م، ص 208).

ومن أمثلة هذا الإبدال في العربية: مشظتْ يده تمشظُ مشظاً، ومشظتْ تمشظُ مشظاً: إذا خشنت من العمل وهي: مشطة ومشظة (الحلبي، (د.ط)، 1961م، 2/284، والقبيسي، ط1، 2001م، ص284)، واظَّفَر الرَّجل واطَّفَر: أي أعْلَقَ ظُفرَهُ إذا غرزه في وجهه (الحلبي، (د.ط)، 1961م، 2/283)، وظهره وطهره، وقد عزا محي الدين رمضان هذه الظاهرة لأهل الحضر وبعض البدو الذين يميلون إلى جعل أصوات هذا المخرج تميل إلى الشدَّة (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص150-151).

ومن أمثلته في الآرامية، والسريانية لفظ عطما (<aṭmā>) بدلاً من عظم (<aẓmā>) (عباس، ط1، 2000م، ص219)، وفي النبطية (ḥntlw) أي: حنظلة اسمُ علمٍ مأخوذ من الحنظل، وهو النبات الصحراوي المعروف بمرارته وجمعه في النبطية (ḥntlwn) (عبابنة، ط1، 2004م، ص141).

1 . 3 . 3 تحوُّلات صوت الضاد:

وقد عثرت الدراسة على مثالين لتبدُّلات هذا الصوت، أوردهما الصاغاني كشوارد لغويةً، وفيما يلي وصف لهذا الصوت وتحولاته من كتاب (الشوارد في اللغة):

1- **تحول الضاد إلى صاد:** يقال صَبِيْبُ السيف ṣabību: طَرَفُهُ، مثل ضَبِيْبِه ḍabību (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص196)، ووردت في اللسان صبيب السيف آخر ما يبلغ سيلانه حيث ضرب، وقيل آخر سيلانه مطلقاً (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت) (صبب) 2/401)، وفي التكملة (ضبيب السيف على فَعيلٍ : حَدُّهُ، وأما الصبُّ فضربه ضرباً صَبَّاً: إذا ضربه بحدِّ السيف، والصَّبِيبُ: العسل الجيد وشجرةٌ تشبه الذَّاب يختضب بها (الصاغاني، (د.ط)، 1970م، (ضبب)1/188، و(صبب) 1/179) والمثال الثاني من الشوارد هو: الرَّضَع أولاد النَّحل لغة في الرَّصَع (الصاغاني (د.ط)، 1983م، ص220)، وقد اعتبر أنّ الأصل في هذه الكلمة أن تنطق بالصاد وأنَّ الشرود أن تأتي بالضاد، في حين أنَّ ابن منظور

أوردهــا فــي اللسان على النحو التالي: الرضَّع: أولاد النحل، وفي مادة رصع: ويقال الرُّصع أولاد النحل والأزهري يعد ذلك من اب الخطأ ، ويرى أنَّ الأصل فــيها أن تكــون بالضاد أي الرُضُّع (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، مادة (رضع) 1/ 1117 و (رصع) 1173/1).

والضـــاد صــوتٌ أسنانيٌّ– لثويٌّ انفجاريٌّ مجهورٌ مفخمٌ (مطبقٌ) (رمضان، (د.ط)، (د.ت) ، ص121، وبشــر، (د.ط)، 1987م، ص104)، ينطق بنفس الطريقة التي تــنطق بها الدال مع فارقٍ واحدٍ، وهو ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق، في النطق بالضـــاد (عــبد التواب، ط2، 1982م، ص48)، في حين وصفها سيبويه بأنها صوتٌ رخــوٌ مجهــورٌ مخرجه من بين أول حافة وما يليها من الأضراس (ســيبويه ، ط1 ، 1991م، 433/1 – 435) ، وبذلك فهي تختلف عن الضاد الحديثة في المخرج، وصفة الاحتكاكية (عبد التواب، ط2، 1982م، ص62-75).

وقــد فقــدت هذه الضاد من النطق الحالي بشكل نهائيٍّ، وحلَّ محلها النطق الحديث للضاد، ونظيره عند المحدثين هو صوت الطاء (بشر، (د.ط)، 1987م، ص94)، بينما الضاد التي ذكرها سيبويه ليس لها نظيرٌ من الأصوات العربية (سيبويه، ط1 ، 1991م، 436/4)، وبالتالــي فمــن المؤكَّد أنَّ الضاد الحديثة صوتٌ آخر غير الذي ذكــره ســيبويه وتحدث عنه القدماء، وهذا التطور يمكن توقعه بسبب صعوبة نطقه فلــيس غــريباً علــى اللغة أن تميل إلى التخلص منه، وقد كان هذا الصوت المعقد العســير عرضـــةً للتغيير منذ القدم (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص86)، وهذا ما حدث بالفعــل فقد فُقِدَ هذا الصوت نهائياً، وحلَّت محلَّه الضاد بوصفها الحالي، وهي نفسها الطـــاء القديمة، والذي حدث من إبدال بين الضاد والطاء قد يكون من باب التعويض عــن الضاد القديمة بالطاء في السياقات الاستعمالية التي تحتوي هذا الصوت، حتى حلَّت هذه الطاء محلها، فلجأت اللغة إلى التعويض عن الطاء بصوتٍ جديدٍ هو الذي نجده الآن في سياقاتنا الاستعمالية الحديثة، والدليل على ذلك وجود أمثلةٍ كثيرةٍ على إبــدال الضاد طاءً في اللغة العربية (الزعبي، حزيران، 2000م، ص234-235)، وقد ضاع نطق صوت الضاد بشكل نهائي بمختلف صوره من اللغات السامية، فقد تحول

بشـــكل مطلـــق إلى صاد في الاكادية والأوغاريتية والعبرية، أمَّا الآرامية فقد تحول فيها إلى قافٍ أولاً، ثم تحول إلى عين (عبابنة، ط1، 2000م، ص207).

أمَّـــا الصَّـــاد فقـــد اختلف وصف القدماء لها عن وصف المحدثين، فقد بيَّن القدماء أنَّها صوتٌ ينطق من بين طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا (سيبويه، ط1، 1991م، 433/4)، فـــي حـــين يـــرى علماء اللغة المحدثون أنَّها صوتٌ لثويٌّ أسنانيٌّ مهمـــوسٌ مطبقٌ مستعلٍ (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص 144-146)، فيما عدَّها بعض المحدثـــين صوتاً لثويَّاً، وعدَّها آخرون صوتاً أسليَّاً (بشر، (د.ط)، 1987م، ص120)، ووصـــفها آخـــرون بأنَّهـــا صوتٌ أسنانيٌّ لثويٌّ (عبد التواب، ط1، 1982م، ص46، وأنيس، ط5، 1979م، ص63).

والصـــاد بوصـــفها الســـابق تشـــترك مـــع الضاد القديمة في صفة التفخيم والاحـــتكاك والإصـــمات والرخاوة، وتفارقها في صفة الجانبية، ولقد اتجهت اللغة العـــربية نحو التخلص من صوت الضاد، وتحويله إلى أصوات أخرى أسهل منه – كمـــا أشارت الدراسة سابقاً –، ومن ذلك تحوله إلى صاد وهو أسهل منه، ولكن هذا الـــتحول لـــم يصل حد الإطلاق، وضياع صوت الضاد نهائياً، فحفظت لنا المعاجم العـــربية صـــورتين نطقيتين لمعنىً واحدٍ إحداهما بالضاد والأخرى بالصاد، ونقصد بالضـــاد هنا الضاد الحديثة التي حلَّت محل الضاد القديمة، ولكن المعجميين العرب القدامـــى لم ينظروا إلى هذا التغير اللغوي على أنه تلوينٌ ألوفونيٌّ، بل عاملوه على أنَّه أنماطٌ مختلفةٌ صوتياً لدلالةٍ واحدةٍ (الزعبي، حزيران، 2001 ، ص 139).

ومن أمثلته في العربية نصع: النصيع بمعنى البحر، ووردت بالضاد النضيع (الفراهيدي، (د.ط)، 1980م، 1/ 306)، وبَصَعَ وبَضَعَ، والبصع: خرق لا يكاد ينفذ منه الماء لضيقه (الفراهيدي، (د.ط)، 1980م، 312/1)، وعاد إلى صئصه وإلى ضئضئه: أي إلى أصله، ويقال نصنص لسانه نصنصة، ونضنضه نضنضةً إذا حرَّكه (الحلبي، (د.ط) ، 1961م، 242/2، 244).

وقـــد ســـجلت اللغات السامية أمثلةً كثيرةً على هذا التغير، وكان مطلقاً نحو الصـــاد في كلٍ من الأكادية، والعبرية والأوغاريتية، وأمَّا النبطية فقد تحول فيها إلى صـــاد فـــي الغالب، وإلى عين في بعض السياقات الاستعمالية ، ومن أمثلة ذلك في

اللغة النبطية كلمة nḳšt ، ويبدو أن هذه الكلمة اسم مرة من الفعل (نقض)، أي أنّها نقضة (عبابنة، ط1، 2002م، ص142-143).

وفـــي الكنعانـــية <rṣ وتعنـــي: أرض، وجاء فيه <rṣt أي: أرض وحرفياً أرضة (عبابنة ط1، 2003م، ص139).

وبالتالـــي فقد سعت اللغات السامية سعياً حثيثاً إلى التخلص من هذا الصوت عـــن طـــريق تغيير مخرجه طوراً، أو عن طريق تغيير صفاته الأخرى طوراً آخر (عبابـــنة ط1، 2003م، ص138)، وقـــد نحـــت العربية أيضاً هذا النحو أسوةً بباقي أخـــواتها مـــن اللغـــات السامية، فغيرته تغييراً مطلقاً وصار صوتاً آخر يختلف عن الصوت الذي أورده سيبويه بالوصف السابق الذي أتت الدراسة على ذكره، وتخلّص من صفتـــيْ الجانبية والاحتكاك، وصار صوتاً أمامياً انفجارياً (بشر، (د.ط)، 1987م، ص102-104).

1 . 3 . 4 تحولات الأصوات اللثوية:

وتضم هذه المجموعة أصوات: الراء والزاي والسين والصاد (بشر، (د.ط)، 1987م، ص89)، وقد أطلق بعض العلماء مصطلح المخرج الأسناني الصفيري على المجمـــوعة السابقة ما عدا الراء (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص144)، وعدَّها رمضان عـــبد الـــتواب أصـــواتاً أسنانيةً لثويةً، وهي (الدال والضاد والطاء والزاي والسين والصـــاد)، وجعـــل للمخرج اللثوي أصوات (اللام والراء والنون) (عبد التواب، ط1 1982م، ص46-47)، وقد ذكر سيبويه أنَّ مخرج هذه الحروف مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا (سيبويه، ط1، 1991م، 433/4)، وهي حروفٌ رخوةٌ أسنانيةٌ أو مغارزيَّةٌ وقـــد سماها العرب حروف الصفير بسبب ذلك الصوت الخاص بها (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص72)، وقد عثرت الدراسة على مثالٍ واحدٍ لتحولات أصوات هذا المخرج وهو:

تحـــول الـــزاي إلى السين: ومثاله من كتاب الشوارد: أسَّهُ <assahu عليٌّ يَؤُسُّهُ، أي: أزَّهُ <azzahu (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص235).

وقـــد وصـــف ســـيبويه الزاي على أنَّه صوتٌ مجهورٌ رخوٌ (سيبويه ، ط1، 1991م 434/4-435)، ولا يخـــتلف وصـــفه لهذا الصوت عن وصف المحدثين له،

وهـو النظير المجهور للسين (بشر، (د.ط)، 1987م، ص 120، وحسنين، ط1، 1981م، ص123).

أمَّا صوت السين، فهو صوتٌ رخوٌ مهموسٌ (سيبويه، ط1، 1991م، 434/4-435 وحسـنين، ط1، 1981م، ص123، ورمضـان، (د.ط)، (د.ت)، ص147)، وبالتالي فيشـترك هذان الصوتان في المخرج، وصفة الرخاوة، ولا فرق بين هذين الصوتين سوى أنَّ الأول منهما وهو الزاي مجهورٌ، بينما السين صوتٌ مهموسٌ، وبالتالي فإنَّ السـبب فـي الإبدال الذي وقع في المثال السابق هو الرغبة في التخفيف من الجهد المـبذول في النطق بتحويل الصوت من صفة الجهر إلى الهمس وهو ما يتحقق عند إبـدال الـزاي سيناً، وبيّن إبراهيم أنيس في حديثه عن اللهجات العربية أنَّ الحضر يمـيلون إلى النطق بالأصوات المهموسة ومنها السين، بينما يفضل البدو الأصوات المجهورة ومنها الزاي (أنيس، ط6، 1965م، ص106-107).

ومن أمثلة هذا الإبدال في العربية غير المثال الذي أورده الصاغاني: مكان شأز وشأس: غليظ، وخزقه وخسقه: أي طعنه، وتزلَّع جلده وتسلَّع: تسلخ (السيوطي المزهـر، (د.ط)، (د.ت)، 467/1)، وشـزب الفـرس وشسـب: أي ضمر، وارتجز وارتجـس: تحرك (الزجاجي، (د.ط)، 1962م، ص66-67)، وتوجد أمثلةٌ أخرى على هذه الظاهرة، ممَّا يثبت أن التغيُّر من الزاي إلى السن أمرٌ واردٌ لأنَّ المخرج واحدٌ، كمـا يثـبت أنَّ اللغـة قد سارت في مرحلة ما في طريق التخلص من صفة الجهر الموجودة في الزاي، مما يعني تحويلها إلى سينٍ (الزعبي، حزيران، 2001م، ص131) وقـد يكون لنزول القرآن دورٌ في إيقاف هذا التحوُّل عند حدٍّ معين، لم يمهله لأن يصل حدَّ الإطلاق.

1 . 3 . 5 تبدُّلات أصوات المخرج اللثوي الأسناني:

ولهـذا المخـرج ثلاثة أصوات هي: الطاء والدال والتاء (رمضان، (د.ط)، (د.ت) ، ص137)، ويـتم نطـق هذه الأصوات بأن يلتقي مقدم اللسان معه اللثة العليا والأسـنان الأمامـية وينحـبس الهواء عند المخرج، فإذا انفصل العضوان المكونان للصـوت سمع ما يشبه الانفجار مما يميز هذه الأصوات بالشدة (أنيس، ط5، 1979، ص49)، وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية لتحوُّلات هذا المخرج:

1- الـتاء إلـى هـاء: في التَّبُوتُ والتَّابُوهُ tābūhu: لغتان في التّابوت tābūtu ولغـة الأنصـار (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص142-143)، وقرأ زيد بن ثابت وأُبي بن كعب رضي الله عنهما: (أن يأتيكم التَّابُوهُ)، وزاد ابن جني بأن التابوت قـراءة الناس جميعاً، ولغة الأنصار التابوه بالهاء، وظاهر الأمر أن يكون هذان الحرفان من أصلين، أحدهما (ت ب ت)، والآخر (ت ب ه) (البقرة آية 248، وابن جني، (د.ط)، 1386ه، 1/ 129، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص 15)، وقد وردت فـي اللسـان والتاج: تبه لغة في التابوت (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (تبت) 1/ 312، والـزبيدي، (د.ط)، 1986م، (تـبت) 4/466-467)، وفي القاموس المحيط: والـتَّابوت أصـله تابـوه كـرَقُوَه، سكنت الواو فانقلبت هاء التأنيث تاءً، ولغة الأنصار التَّابوه بالهاء (الفيروز آبادي، (د.ط)، (د.ت)، 1/41-42).

ومخرج التاء هو المخرج الأسنانيُّ الشديد (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص435-141)، وقد عدَّه العلماء صوتاً لثويّاً أسنانيًّاً انفجارياً مهموساً، لا فرق بينه وبين الدال سـوى أنَّ التاء مهموسة، والدال نظيرها المجهور (عبد التواب، ط1، 1982م، ص46 وأنـيس، ط5، 1979م، ص51)، وهـو نفس الوصف الذي ذكره سيبويه لهذا الصوت (سيبويه، ط1، 1991م، 4/433).

أمَّـا الهـاء فهو صوتٌ رخوٌ مهموسٌ، ويتَّخذ الفم عند النطق بالهاء وضعاً يشـبه الوضـع الـذي يتخذه عند النطق بأصوات اللين، وهو عادةً صوتٌ احتكاكيٌّ مهمـوسٌ يجهر به في بعض الظروف اللغوية الخاصة (إذا جاء بعد صوتي علة)، وفي هذه الحالة يتحرك معها الوتران الصوتيان (أنيس، ط5، 1979م، ص71، وعبابنة، ط1 2002م، ص154)، ولا نجد اختلافاً بين القدماء والمحدثين في صفة هذا الصوت ومخرجه (سيبويه، ط1، 1991م، 4/ 433)، وكان يوجد في اللغة السامية الأم صوتان حنجـريان: الأول منهما احتكاكيٌّ مهموس وهو الهاء، والثاني هو النظير الانفجاريُّ له وهو الألف "الهمزة" (حسنين، ط1، 1981م، ص153).

وقـد احـتفظت اللغات السامية بهذا الصوت، لما لهذا الصوت من ميزات تجعله سهلاً بعيداً عن فعل قوانين التطور اللغوي (عبابنة، ط1، 2000م، ص29، وط1، 2002م، ص60)، فقـد احـتفظت بـه النبطية والمؤابية والأكادية، والعبرية والعربية

الشمالية والعربية الجنوبية القديمة والحبشية وغيرها من منظومة اللغات السامية (حسنين، ط1 1981م، ص154-155).

وإبدالها من التاء يعتقد أنه من باب الوقف عليها، ومن أمثلته في العربية لهجة طيء التي تقول: البناه، والأخواه وكذلك المثال السابق التابوه، في البنات والأخوات والتابوت عند الوقف عليه (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص 91)، ففي العربية يستخدم صوت الهاء تاء مربوطة إذا وضعت فوقه نقطتان وهذه التاء المربوطة تحلُّ محلَّ تاء التأنيث الموجودة في السامية الأم ويتحوَّل إلى فتحةٍ طويلةٍ في الوقف (حسنين، ط1، 1981م ، ص155)، وقد ذكر سيبويه وابن جني أن الهاء تبدل من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف (سيبويه، ط1، 1991م، ص 238/4، ابن جني، (د.ط)، 1386ه، 129/1)، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نفسر الإبدال الذي حدث في المثال السابق من الشوارد.

وقد يكون من باب التوهم والقياس الخاطئ الذي أدّى إلى ثبات الكلمة بالصورة الجديدة وصلاً ووقفاً، فقد ذكر ابن جني في معرض تعليقه على هذه الآية، والإبدال الذي حدث فيها أنَّك ترى التاء في الفرات تشبه في اللفظ تاء فتاة وحصاة وقطاة فلما وقف وقد أشبه الآخِر الآخَر أبدل التاء هاء، ثم جرى على ذلك في الوصل لأنه لم يكن البدل عن استحكام العلة علة، ويرى أنَّ متابعة القول على أن الهاء بدل من التاء في التابوت فهو جائزٌ، حيث أنَّ التاء والهاء حرفان مهموسان، وهما من حروف الزيادة (ابن جني، (د.ط)، 1386ه، 129/1)، وقد يكون هذا الإبدال ناشئاً عن الرغبة في الاقتصاد في الجهد المبذول، وإطلاق النفس دون وجود عائق يعترضه والانتقال من صفة الشدة التي تميز التاء إلى صفة الرخاوة التي في الهاء.

1 . 3 . 6 تحولات الأصوات الأنفية:

وليس لهذا المخرج سوى صوت واحد هو صوت النون المتحركة (عبد التواب، ط1، 1982م، ص49 ، ورمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص132)، وقد عثرت الدراسة على مثالٍ واحدٍ لتحولات هذا المخرج في كتاب الشوارد وهو كالتالي:

تحــول الــنون إلى ميم: ومثاله الامتِطَال ımtiṯālu<: الانْتِطَال ıntiṯālu> (الصـــاغاني ، (د.ط)، 1983م، ص181): التسويف بالعِدَة أو الدَّيْن (ابن منظور، (د.ط) (د.ت)، (مطل) 500/3).

والــنون والميم سبق وصفهما عند الحديث عن تحول الميم إلى نون، فالنون صوتٌ لثويٌّ أنفيٌّ مجهورٌ بينما توصف الميم بأنَّها صوتٌ شفويٌّ أنفيٌّ مجهورٌ (أنيس ط5، 1979م، ص55-56)، وقــد بيَّنت الدراسة أنَّ هذه الأصوات من أسهل الأصوات فـــي العــربية، وعملية الإبدال بينهما لا تعدو كونها عملية تعاقب ليس إلاَّ، فلسهولة الــنطق بهذين الصوتين فإنَّ اللغة لم تحاول التخلص منهما بل أجرت التعاقب بينهما لقــربهما فـــي المخرج واشتراكهما في صفتي الذلاقة والخيشومية، وقد يكون للخطأ الســمعي دورٌ فـــي هذا الإبدال، ويصعب الحكم على أيٍّ هذين النمطين هو الأصل فـــإنَّ مطالعـــة المجاميع اللغوية التي عرضت لهذه الألفاظ تبين أنَّ هذه المؤلفات لم تتبين ذلك ولم تتعرض له، وإنَّما عاملت تلك الصور المختلفة على أنَّها متساوية في مبلغ الفصاحة التي رسمت لمفردات العربية (السامرائي، ط3، 1983م، ص113).

ومـــن الأمـــثلة على هذا النوع من الإبدال غير المثال السابق من الشوارد: تَكَّهَـــم به وتَكَّهَنَ أي: تَهَزَّأبه، ومَتَّ جَسَدَهُ من السمن يَمُتُّ مَتًّا ونَتَّ يَنُتُّ نَتًّا: إذا ندي ورشح (السيوطي، المزهر، (د.ط)، (د.ت)، ص99).

1 . 3 . 7 تحولات الأصوات الأقصى حنكية:

وهـــي الأصوات التي تخرج من أقصى الحنك، وهي الكاف والجيم المفردة المعطشـــة، والقـــاف المجهـــورة (أنيس، ط5، 1979م، ص 66-69)، ومخرج صوت الكـــاف شديد القرب من مخرج القاف، ويقاس الفرق بينهما بالفرق بين الراء واللام (رمضان، (د.ط)، (د.ت ، ص 108)، وقد عثرت الدراسة على مثالٍ واحدٍ لتبدُّلات هذا الصوت وهو:

تحـــول الكـــاف إلـــى قـــاف: الفِرْسِـــقُ firsiḳu لغةٌ في الفِرْسِك firsiḳi، وهوالخـــوخ، (الصـــاغاني، (دوط)، 1983م، ص366)، وقد وردت في اللسان باللفظين معـــاً، والمعنى نفسه وهي كلمة يمانية تعني الخوخ أو الخوخ في القدر، وهو أجرد أملس أحمر وأصفر (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (فرسك) 1074/2).

والكـــاف صوتٌ طبقيٌّ شديدٌ مهموسٌ، ولها نظير مجهور هو الجيم القاهرية التـــي نســـمعها أيضاً في اللغة العبرية والسريانية (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص101، وأنـــيس، ط5، 1979م، ص67، وعـــبد التواب، ط1، 1982م، ص53)، وهصوتٌ سهل النطق وقد يتعرض إلى تغيرات اتفاقيةٍ إذا وقع تحت تأثير قانون الأصوات الحنكية (ويعنـــي تأثـــر الصـــوامت الأسنانية والطبقية خاصة بالحركة الأمامية اللاحقة لها) (الشـــايب، ط1 2004م، ص246)، وهـــذا الأمـــر خـــاصٌ باللغة العربية فيما يعرف بظاهرتـــي الكشكشـــة وتعنـــي: تطور الكاف عند بعض القبائل العربية إلى صوت مزدوج مهموس هو: تِشْ والكسكسة وتعني: كذلك تطور الكاف إلى صوتٍ مزدوجٍ مهمـــوسٍ وهو: تِسْ (الرازي، ط1، 1993م، ص56- 57 ، وكانتينو ، (د.ط)، 1966م، ص101-103، والشايب ، ط1 ، 2004م، ص60).

والقـــاف صـــوتٌ لهـــويٌّ شديدٌ مهموسٌ (أنيس، ط5، 1979م، ص76، وعبد الـــتواب، ط1، 1982م ، ص 52 ، ورمضـــان، (د.ط)، (د.ت)، ص 105)، في حين عدَّ اللغويون العرب القدماء القاف من الأصوات المجهورة (سيبويه، ط1، 1991م، 434/4)، وإن صـــدق هـــذا الوصـــف كان هذا النطق من التغييرات التاريخية في العربية القديمـــة، وقد بقي هذا النطق المجهور في أغلب البوادي العربية في وقتنا الحاضر (عبد التواب، ط1 1983م، ص21، وط1، 1982م، ص222)، حيث خضع هذا الصوت لكثيـــرٍ من التغييرات التاريخية في اللغة العربية، ويتبدى من مقارنة اللغات السامية أنَّـــه كان موجوداً في أرومة اللغات السامية ففي العبرية مثلاً (ḳōl) بمعنى صوت، وفي الآرامية (ḳdām) بمعنى قدام، وفي الحبشية (ḳōm) بمعنى قام، وفي الأكادية (paḳad) بمعنى بحث، وهذا النطق المهموس هو الذي نسمعه من مجيدي القراءات القـــرآنية الـــيوم (عبد التواب، ط1، 1983م، ص21)، وبالتالي فلم نعد نشكُّ في صدق وصـــفهم بـــأنَّ للقاف ألوفونين أي صورتين صوتيتين في الواقع الاستعماليِّ الفعليِّ المـــنطوق، الأولـــى تمثل الصورة المجهورة، وهي التي وصفها سيبويه بأنَّها القاف المجهورة الفصيحة (سيبويه، ط1، 1991م، ص 434)، كالتي نجدها في النطق اليمني حتـــى عـــندما يستعملون العربية الفصحى، وكذلك في لهجات البدو، والأرياف في أغلـــب مناطق الوطن العربي، وأمَّا الألوفون الثاني فهو الصورة الصوتية المهموسة

التـي ذكـرها سـيبويه فـي كتابه بأنَّها الكاف التي بين الجيم والكاف، وهي ليست مستحسنةً ولا كثيرةً في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر (سيبويه، ط1، 1991م، 432/4)، وقد اتخذتها الفصحى شعاراً لها (عبابنة، ط 1 2002م، ص81).

والقاف بوصفها الحديث لا تختلف عن الكاف إلاَّ اختلافاً بسيطاً في المخرج وإلاَّ فكلاهمـا صـوتٌ انفجـاريٌ مهموسٌ، ويكاد صوت القاف بوصفه القديم يكون النظيـر المجهور للكاف (بشر، (د.ط)، 1987م، ص109)، ولعلَّ التقارب في المخرج واتحـاد الصـفات بيـنهما، كان المسوغ الأساسي لحدوث هذا التعاقب بينهما، وقد سـمحت العـربية بوجـود نمطـين لغويين أحدهما بالقاف، والآخر بالكاف، وفي الفلسـطينية الدارجة يقال: كلت وكلنا، وكمت وكمنا، وكام وكعد، وكلب وكمر، بدلاً مـن: قلت وقلنا، وقمت وقمنا، وقام وقعد، وقلب وقمر (الشايب، ط1، 2004، ص55) ونجـد هذه الألفاظ مستعملةً أيضاً في لهجة أهل الكرك في جنوب الأردن، فيقولون الكوم في القوم، ورزك في رزق، والكاضي في القاضي (مرعي وعبابنة، (د.ط)، (د. ت، ص61)، وقـد أورد الدكـتور عبد الجليل عبد القادر أمثلةً على هذه الظاهرة من لهجة الإقليم الشمالي للبصرة، ومن ذلك قولهم في أمثلتهم الدارجة "بيدك حب وفوك رأسـك رب" و "عكب الخلاص ملاص"، ففي المثالين السابقين أبدلت القاف كافاً في فوق وعقب على التوالي (عبد الجليل، ط1، 1960م، ص48).

ولا يُعـدُّ هذا النطق أمراً مبتدعاً، فقد وجدت لهذه الظاهرة أصولٌ تاريخيةٌ مرتبطةٌ بلهجاتٍ عربيةٍ قديمةٍ، وقد نسب هذا النطق إلى بني تميم الذين كانوا يلحقون القاف باللهاة حتى تغلظ جداً، فيقولون القوم بين الكاف والقاف، قال الشاعر:

ولا أكول لكدر الكـوم: قد نضـجت

ولا أكول لباب الـدار: مكفـول

وقد عدها الرازي من اللغات المذمومةِ، والخاصة بهذه القبيلة (الرازي، ط1 1993م، ص57)، ولعلَّ في هذا الوصف لها، ما يؤيد وسمها بصفة الشرود وتضمينها فـي هـذا الكتاب موضوع الدراسة، ويوجد في المعاجم العربية أمثلةٌ ليست بالقليلة على هذا التغير الصوتي، من ذلك:

ويقـال الأقهب والأكهب من الألوان واحد، وهما الأغبر (الحلبي، (د.ط)، 1961م 354/2)، ويقال لك علي قراب مائة، وكراب مائة: أي قريب مائة (الحلبي، (د.ط) 1961م، 359/2)، ويقـال دقَمَـهُ يدقُمُهُ دقماً، ودَكَمَهُ يَدْمُكُهُ دَكْماً: إذا دفع في صدره (الحلبي، (د.ط)، 1961م، 353/2).

1 . 3 . 8 تحوُّلات الأصوات الحلقية:

تتميـز الفصـيلة السامية من اللغات الأخرى بهذه الأصوات أو بمعظمها، وتلعـب هذه الأصوات دورا هامّاً في نحو اللغات السامية، وأصوات الحلق أصواتٌ رخـوةٌ أي يسـمع لها نوعٌ من الحفيف عند النطق بها(أنيس، ط5، 1979م، ص70)، وهـذه الأصوات هي الهمزة والهاء من أقصى الحلق، والعين الحاء من وسط الحلق والغـين الخـاء من أدنى الحلق (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص 82-102)، وقد أضاف سـيبويه الألف لهذه الحروف وجعل مخرجها من أقصى الحلق (سيبويه، ط1، 1991م 433/4)، وذهـب جـان كانتينو إلى أنَّ الخاء والغين حرفان لهويان، وإلى أن الحاء والعين من وسط الحلق، بينما عدَّ الهاء صوتاً حلقياً، وجعل الهمزة من أقصى الحلق (كانتيـنو، (د.ط)، 1966م، ص113-121)، وقـد أثبتت الدراسات الحديثة أن الهمزة والهـاء صوتان يخرجان من الحنجرة، والغين والخاء من الطبق ، وأنَّ الذي يخرج من الحلق هو العين والحاء فقط (عبد التواب، ط1، 1982م، ص222 -223).

ونجد في الشوارد أمثلةً محدودةً على تحولات هذه الأصوات، وقد عدَّت هذه الـتحولات مـن مظاهـر الشرود اللغوي، وربما كان السبب في ذلك هو قلتها في الألفاظ التي شردت في الاستعمال اللغوي، وهي على النحو الآتي:

1- تحـول الحـاء إلى همزة: ومثاله الوحيد من الشوارد هو: أتَّى atta<: بمعنى حتَّى ḥattā (الصاغاني ، (د.ط) ،1983م ، ص178) .

وقد وصف سيبويه الحاء بأنها صوتٌ مهموسٌ، ولو جهر لكان عيناً، وذكر أنَّ مخرجها من أواسط الحلق (سيبويه، ط1، 1991م، 433/4)، وهو النظير المهموس الـذي يناظـر العين (أنيس، ط5، 1979م، ص71)، وقد فطن ابن جني إلى هذا الفرق بـين الحاء والعين فقالك: "ولولا بحة في الحاء لكانت عينا ..... ولأجل البحة التي في الحاء، ما يكررها الشارق في تتحنحه ..." (ابن جني، ط1، 1985م، 1/ 246).

وقد كان في السامية حرفان أحدهما مهموسٌ والآخر مجهورٌ، وهما العين والحاء، وهما نادران في المجموعات اللغوية غير السامية، فهما إذن من الخصائص الصوتية البارزة للغة السامية (كانتينو، (د.ط)، (د.ت)، ص116)، وقد بقيت الحاء في جميع اللغات السامية ماعدا الأكادية إذ نابت عنها الهمزة (عبد التواب، ط1 1982م، ص 225-226).

والهمزة عند سيبويه صوتٌ مجهورٌ شديدٌ (سيبويه، ط1، 1991م، 43/4)، في حين وصفها المحدثون على أنَّها صوتٌ حنجريٌّ انفجاريٌّ، لا مهموسٌ ولا مجهورٌ (بشر، (د.ط)،1987م، ص112)، وسيأتي بيانها بالتفصيل عند الحديث عنها في الفصل المتعلق بها من هذه الدراسة.

وقضية التبادل بين هذين الحرفين أمرٌ متوقعٌ، بسبب التقارب الشديد بينهما في المخرج، فالحاء حلقيةٌ والهمزة حنجريةٌ، والإبدال بينهما بقي ضمن حدود المقيد والدليل على ذلك احتفاظ العربية بهذين الصوتين ضمن مكوناتها الفونيمية (الزعبي، حزيران، 2001م، ص33) ، وقد يكون نطق الهمزة لهجةً لإحدى القبائل البدوية التي تميل إلى الأصوات الشديدة، بما يتناسب وصفة الغلظة وجفاء الطبع الذي يتميزون به (أنيس، ط6، 1965م، ص100).

ومن الأمثلة على هذه الظاهرة غير التي رواها الصاغاني: الأبش والحبش: الجمع، وأما والله وحما والله (الحلبي، (د.ط)، 1961م، 2/550-552).

2- تحول الحاء إلى هاء: الرَّهِيقُ arrahīku>: لغةٌ في الرَّحِيقِ arraḥīku> كالمدح، والمده (الصاغاني ، (د.ط) ، 1983م ، ص203)، والرحيق: اسم من أسماء الخمر معروف، قال ابن سيده: أعتقها وأفضلها، وقيل الرحيق: صفوة الخمر (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (رحق) 3/ 440).

وقد سبق الحديث عن الحاء، وبينت الدراسة أنَّها صوتٌ حلقيٌّ رخوٌ مهموسٌ بينما الهاء صوتٌ حنجريٌّ احتكاكيٌّ (رخوٌ) مهموسٌ مرققٌ، والفرق بينهما أنَّ الحاء حلقيةٌ والهاء حنجريةٌ، وبالتالي فهما صوتان يتقاربان في المخرج ويتفقان صفةً فكلاهما رخوٌ منفتحٌ مهموسٌ، وقد وصفها سلمان العاني الهاء الحنجرية بأنَّها نظير الحاء الحلقية، والذي يفرق بينهما هو التضيق الذي يحدث بين جذر اللسان

وحـــائط البلعوم الخلفي (العاني ، ط1 ، 1983م ، ص94- 95)، وبالتالي فلا غرابة أن يتبادلا فيما بينهما.

وفي العربية يقال: كدحه وكدهه، إذا ضربه بالحجر ضرباً يترك أثراً، وأنح يـــأنح إذا زجرالـــرجل من ثقلٍ يجده من مرضٍ أو بهرٍ، ويقال: يتفيقه، ويتفيحق في الكلام: إذا توسع وتنطق (السيوطي، المزهر، (د.ط)، (د.ت)، ص466).

والتغيـــر الذي طرأ على هذا الصوت بقي مقيداً، ولم يتجاوزه نحو التخلص من هذا الصوت بشكلٍ مطلق.

ومن أمثلته في اللغات السامية:

جـــاء فـــي الاســـتعمال البوني الحديث (hmzrḥ) بمعنى: المواطن أو ابن المدينة (ابن مجلس شورى المدينة) بالحاء، ولكن أغلب النقوش الأخرى جاء بالهاء (hmzrh) بالمعنى نفسه (عبابنة، ط1، 2003م، ص154) .

3- تحول الحاء إلى العين: ومثاله من الشوارد هو: أتّى attā <: بمعنى حتّى hattā ، وعتّى attā > (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص178).

وقد سبق الحديث عن الحاء، وبيت الدراسة أنّها صوتٌ حلقيٌّ رخوٌ مهموسٌ أمّـــا العـــين فصوتٌ مجهورٌ مخرجه وسط الحلق، فعند النطق به يندفع الهواء ماراً بالحنجـــرة فيحـــرك الوتـــرين الصـــوتيين، حتى إذا وصل إلى أقصى الحلق ضاق المجـــرى ولكن ضيق مجراه عند مخرجه، أقلُّ من ضيقه مع العين مما يجعل العين أقـــلَّ رخـــاوةً من الغين (أنيس، ط5، 1979م، ص71)، وقد عدّه القدماء من الأصوات المائعـــة بـــين الشدة والرخاوة، ولم يذكر سيبويه من الحروف المتوسطة سوى هذا الحرف (سيبويه، ط1، 1991م، 435/4)، وقد اختلف لعلماء المحدثون في صفته، ففي حين عدّه بعضهم صوتاً انفجارياً (بشر ، (د.ط)، 1987م، ص121، وعبابنة، ط1، 1997 م ص124) يـــذهب آخـــرون إلى أنّه صوتٌ رخوٌ (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص116، وعبد التواب، ط1، 1982م، ص55، وأنيس، ط5، 1979م، ص71).

ومـــن خـــلال الوصف السابق نلحظ أنّ التبادل حدث بسبب اتحاد المخرج لهذين الصوتين، واشتراكهما في صفة الرخاوة، وقد روي هذا الإبدال على انّه لهجةٌ اختصـــت بهـــا قبـــيلة هذيل الذين كانوا يقولون مثلاً: (اللعم الأعمر أعسن من اللعم

الأبيض)، وبلهجتهم قرأ ابن مسعود (عتى) في (حتى) (ســورة يوسف، آية 35) فأرسل إلــيه عمر بن الخطاب أنَّ القرآن لم ينزل بلغة هذيل، أقرئ الناس بلغة قريش، وقد ســمى القدماء هذه الظاهرة الصوتية فحفحة هذيل (ابــن جني، (د.ط)، 1386هـ، 343/1 والســيوطي، المزهــر، (د.ط)، (د.ت)، 23/2، وأنيس، ط6، (د.ت)، ص108، ومجاهد، ط1 1997م، ص209)، ولــم يســمع عن هذيل مثالاً آخر غير هذا المثال مما يشكك في صــحة نسبتها إليها (هلال، ط2، 1990م، ص174-175)، حيث أنَّ التيسير في الكلام يقتضـــي الميل نحو النطق الأيسر فونيمياً، وما نلحظه في هذا الإبدال هو عكس هذا الميل بقلب المهموس مجهوراً وهو الأصعب، ولربما كان السبب في ذلك الإبدال هو تحقــيق الوضوح السمعيّ وخصوصاً في القراءة القرآنية، ويتحقق ذلك الوضوح في العين المجهورة (عمر، ط1، 1976م، ص342).

وقد ذكر ابن جني المثال السابق في كتابه (سرُّ صناعة الإعراب)، وذكر أنَّه لــولا بحــة الحاء لكانت عيناً، وأنَّ السبب في التبادل بينهما هو قربهما في المخرج (ابن جني، ط1، 1985م، 241/1).

وفي المثال السابق من الشوارد قد يكون ما حدث قد تمَّ على مراحل ابتدأت بقلــب الحــاء عيناً، ثم قلبت هذه العين المتحولة عن الحاء همزةً وهو عكس العنعنة التـــي تعني إبدال الهمزة المبدوء بها عينا مبالغة في تحقيقها (أنيس، ط6، 1965م، ص 109-111)، وقــد نسبت إلى تميم وقيس عيلان نحو قولهم (ظننت عنَّك ذاهب) أي:(ظنــنت أنَّــك) (كانتيــنو، (د.ط)، 1966م، ص 123)، وقــد يكون الإبدال السابق في الشوارد والذي سار بعكس ما ألف عن العرب نوعٌ من العجمة في الكلام.

ومن الأمثلة التي وردت عن العرب للتبادل بين العين والحاء: عصد الرجل إذا مــات، وقــد حكــي عن أبي ضبة قال: لغتنا حصد ولغة الأكثر عصد، وبحثر وبعثــر(الحلبــي، (د.ط)، 1961م، 246/1)، والحبكة والعبكة من السويق (السيوطي، المزهر (د.ط)، (د.ت)، 466/1).

4- تحول الغين إلى عين: وقد عثرت الدراسة على المثالين التاليين لهذا التحول في أصوات هذا المخرج، وهما:

أ- السِّـلْعَافُ sil<āfu، وقـيلَ السِّــلْغَافُ silġāfu: عودٌ يحدَّد فيُنْصب حول الشجرة للسباع يقتلونها به (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 290)، وفي اللسان سـلعف وسلغف: سلعفت الشيء وسلغفته، إذغ ابتلعته، والسَّلعف والسَّلعف: الـرجل المضـطرب الخلـق والسَّلغف: الحاذِر (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (سلعف) و(سلغف) 184/2).

ب- والغَشَـاوَةُ ġisǎwatu بالغـين والعَشَـاوَةُ <isǎwatu بالعـين المهملـة (الصـاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 131-132)، وقـد قـرأ طاوس: (وعلى أبصارهم عَشَاوَةً) بدلاً من غَشَاوَة (سورة البقرة، آية 7، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص2)، وفـي آيـةٍ أخـرى من القرآن الكريم (وجعل على بصره عشاوةً) (سورة الجاثية، آية 23، وابن خالويه، (د.ط)، 1983م، ص138)، وقد ورد رسـم الآية في المصحف الشريف (وجعل على بصره غشاوةً) بالغين المعجمـة، والعشـاوة تعني ألاَّ يُبْصِرَ باللَّيل، والرجل أعشىوالمرأة عشواء وفلانٌ يتعاشى (ابن فارس، (د.ط)، 1985م، 668/3، والقاضي (د.ط)، 1981م، ص27).

والغين صوتٌ رخوٌ مجهورٌ مخرجه أدنى الحلق إلى الفم (أنيس، ط5، 1979م ص70)، وضـعف حفـيفها إذا مـا قـورنت بالعين يقربها من الميم والنون واللام، ويجعلهـا مـن هذه الأصوات التي هي أقرب إلى طبيعة أصوات اللين (أنيس، ط5 1979م، ص71)، وتشـير الدراسـات الحديثة إلى أنَّ لهذا الصوت ألوفونين شائعين وكلاهمـا احتكاكيٌّ مجهورٌ، ولكنَّ الأول لهويٌّ والآخر طبقيٌّ، ولصوت الغين ضجَّة ضـعيفة تشبه ضجَّة الخاء (العاني، ط1، 1983م، ص58)، وقد رفض بعض العلماء وجـود الغـين فـي اللغـة السامية الأم، لعدم وجوده في لغات سامية أخرى مثلاً الأوجاريتـية والعربية الجنوبية القديمة، ويمثل هذا الرأي روجتشكا ، ويرى أن هذا الصـوت ليس صوتاً مستقلا ، وإنما هو تلوين ألوفوني لصوت العين، ثم أصبح في عصـورٍ متأخرةٍ صوتاً مستقلاً في العربية الشمالية، وأيده في هذا الرأي بتراتشيك ورفض جان كانتينو وموسكاتي رأي هذا الباحثين، على أساس أنَّ الغين موجودةٌ في الأوجاريتـية، وتوجد في العربية الجنوبية على عكس ما زعم روجيتشكا، ووجودها

فـي بعـض اللغات السامية بالإضافة إلى العربية، وحافظت الأوجاريتية على هذا الصـوت، وكذلك العربية الجنوبية واللهجة الصفاوية، وتحول إلى عين في العبرية السـريانية–الشـمالية (حسنين، ط1، 1981م، ص 136)، ومما يؤيد هذا الرأي أنّنا لا نخـتلف الآن فـي اسـتعمال هـذا الصوت ضمن مكونات النظام الصوتي للعربية الجنوبـية، فقد جاء فيها (ġbṯt) بمعنى: (غبطة)، و(ġlb) بمعنى غالب، و(yġln) أي: (يغـلّ) وهـو من الخيانة، و(ġlm) بمعنى: غلام (Beeston, 1982, p33) وأكـدّ الـياس بيطار وجود الغين في الكتابات الأوغاريتية، ومن أمثلته: ġlmt أي: جاريـة وقد استعملت في السطر الثاني من أسطورة (نيكال والكورتارات) وغيرها كثير (بيطار، (د.ط)، 1991–1992م، ص37 ، 246 ...).

وأمَّـا العـين فقد سبق الحديث عنه، وبيَّنت الدراسة أنَّه صوتٌ حلقيٌّ رخوٌ مجهورٌ (عبد التواب، ط1، 1982م، ص55) .

ومن خلال الوصف السابق نلاحظ أنَّ هذين الصوتين متقاربان في المخرج وبالتالـي فقضية التبادل بين هذين الصوتين أمرٌ متوقعٌ، وخصوصاً أنَّ صوت الغين يمـتاز بصعوبت ، وهذا ما حدث في اللغات السامية من خلال العرض السابق، وقد سـجّلت لنا المعاجم العربية أنماطاً استعمالية عدّةً ورد فيها هذا الإبدال مما يدلُّ على أنَّ اللغـة العربية قد سعت في الأصل إلى التخلص من هذا الصوت، غير أن نزول القـران الكـريم، الذي أدّى إلى الاستقرار في النظام الفونيمي العربي في المستوى الفصـيح، هـو الذي أعاق اللغة من أن تتقدم في هذا الاتجاه، وحصر هذا الميل في أنمـاط – علـى كثـرتها– لـم تصل إلى أن تكون نمطاً عاماً، يشمل كل السياقات الاسـتعمالية، التـي تحـتوي هـذا الصوت، وقد بين إبراهيم السامرائي أنَّ القرابة الصوتية بين الغين والعين من المواد اللغوية التي اتصفت بها اللغات الخاصة، ومن هنا كان الخروج عن الكثير المتداول داخلا في باب الشوارد (السامرائي، ع27،1985م ص12)، وقـد يكـون مـا حدث في المثال الثاني في الغَشَاوَة والعَشَاوَة، نوعٌ من التصحيف بسبب اختلاف المعنى بين المفردتين.

ومن الأمثلة على ذلك في العربية، عدا المثال السابق الذي أورده الصاغاني في الشوارد:

مما يؤدي إلى أن يعمل فى الصوت اللغوى قانونان يتدخلان إمّا بجعل الصوتين المختلفين متماثلين، أو متقاربين فى الصفة، أو المخرج أو كليهما معا وهو قانون المماثلة، والقانون الثاني يعمل باتجاه معاكس لعمل القانون الأول، وبالتالى فانه يعمد إلى الصوتين المتماثلين تماما ، فيصير أحدهما صوتا آخر.

وقد سبقت الإشارة إلى التغييرات التركيبية في الفصل الأول من هذه الدراسة عند الحديث عن التطور التاريخي للأصوات، وبينت الدراسة أنها القسم الثاني من القوانين الصوتية، وهي مشروطة بتوفر تجمعٍ صوتيّ معينٍ، وبالتالي فإنها لا تشمل الصوت في كل ظروفه وسياقاته اللغوية، وإنما تزول بزوال هذه البيئة اللغوية التي أحاطت بالصوت اللغوي وأثرت فيه (عبد التواب، ط1، 1983م، ص22و37).

وقد عثرت الدراسة على امثلةٍ لهذه التغييرات في كتاب الشوارد موضوع الدراسة، مما يعني اعتماد الصاغاني لها معيارا لوسم هذه الكلمات بالشرود، والتفرد عن بقية مفردات اللغة في المستوى الفصيح عنده.

وقد أفردت الدراسة القسم الأول من هذا الفصل للحديث عن المماثلة وامثلتها من الشوارد، والقسم الثاني للحديث عن المخالفة وما ورد من امثلةٍ لها في كتاب الشوارد للصاغاني.

1 . 4 . 1 المماثلة:

ويقصد بها تلك التعديلات التكييفية التي تعرض للصوت اللغوي، بسبب مجاورته لأصواتٍ أخرى في السلسلة، دون أن يكون هذا التجاور مباشرا بالضرورة (عمر، ط1، 1976م، ص324، والنوري، ط1، 1996م، 297/3)، وبالتالي فلا يشترط أن يكون الصوتان المعنيان متلاصقين بالضرورة، فقد تتم هذه المماثلة مع وجود فاصلٍ بينهما، ويرى بروكلمان أنّ المماثلة لا تتعلق في حالة انفصال الصوتين بقلب الأصوات ولكن بتغييرها، غير أنّه من غير المناسب فصلها عن ظواهر المماثلة المتصلة، لأن بينهما علاقات قربى كثيرةً (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص56).

والهدف من هذه المماثلة هو إحداث نوع من التوافق والانسجام بين الأصوات المتنافرة في الصفات والمخارج داخل النسيج اللغويّ الواحد (عبد التواب، ط1، 1983م، ص22).

وتنقسم المماثلة بحسب اتجاه التأثر إلى نوعين: فإن أثر الصوت الأول في الثاني فالتأثر مقبل، وإن حدث العكس فالتأثر مدبرٌ، وفي الحالتين فإن كانت التأثر كليا بحيث يتحوّل الصوت إلى صوتٍ مطابقٍ للصوت المتاثر به فالمماثلة كلية، وإن كان التحول في بعض صفات وخصائص الصوت ففي هذه الحالة تكون المماثلة جزئية، وإن لم يفصل بينهما فاصل من صامت أو صائت بحيث يكون الصوتان المتبادلان متصلين اتصالا تاما فالمماثلة متصلة، وإن فصِل بينهما بصائت أو صامت فتكون المماثلة حينئذٍ منفصلة (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م، ص29-31، وعبد التواب، ط1، 1983م، ص22-23).

وقد عثرت الدراسة على أمثلة لهذا النوع من الإبدال القياسي في كتاب الشوارد، وقد توزعت هذه الأمثلة على نوعين من المماثلة، وهما المماثلة بين الصوامت، وقد اتسمت الأمثلة التي أوردها الصاغاني على هذا القسم بقلتها ومحدوديتها، وأمَّا الفرع الثاني وهو المماثلة بين الحركات فقد أورد فيه الصاغاني أمثلة متنوعة ومتعددة من كلمات اللغة التي اتسمت بالشرود والتفرد عن بقية الكلمات في سرب اللغة.

2.4.1 المماثلة بين الصوامت:

وقد كانت أمثلتها على النحو الآتي:

أ- ادَّمل من مرضه أي اندمل (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 183)، واندمل الرجل: أي تماثل من العلة والجرح (الفراهيدي، (د.ط)، 1980م، 47/8).

والدَّال صوت أسنانيٌّ مجهورٌ شديدٌ (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص139)، ولا يختلف وصف المحدثين لها عن وصف سيبويه، فهي عنده صوت يخرج من بين طرف اللسان وأصول الثنايا، وهو عنده كذلك صوتٌ شديدٌ مجهورٌ (سيبويه، ط1، 1991م، 433/4-434).

وأمّـــا الــنون فقــد سبق الحديث عنها في القسم الاول من هذا الفصل من الدراســـة، وقــد بيــنت الدراسة أنها صوتٌ لثويٌّ أنفيٌّ مجهورٌ، وهو من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة (مرعي، ط1، 1993م، ص66).

ويمكـــن تفســـير مـــا حدث في المثال السابق من كتاب الشوارد، في ضوء القوانـــين الصـــوتية للمماثلـــة بـــين الحروف، بأنّ النون والدال يلتقيان في الجهر ويتقاربان في المخرج، ولكنهما يفترقان في أنّ الدال صوت شديد– وهي من صفات القوة للأصوات – بينما النون صوتٌ متوسطٌ، وقد يكون هذا الإبدال السياقي خاضعا لفعل قانونٍ صوتيٍّ مؤداه "انه حينما يؤثر صوت في صوت أخر، فإنّ الأضعف هو الـــذي يكـــون عرضة للتأثر بالآخر" (عمر، ط1، 1976م، ص319)، وقد تأثرت هذه النون في صيغة انفعل بالدال المتحركة بعدها وهي أقوى منها فقلبت دالاً ثم أدغمت في الدال الثانية التي هي فاء الكلمة، وبالتالي فما حدث في هذه الحالة هو تأثرٌ مدبرٌ كلـــيٌّ متصـــلٌ، وقـــد ذكر أحمد مختار عمر أنّ هذا النوع من الإبدال شائعٌ في لغة العرب (عمر، ط1، 1976م، ص333).

ويمكن تمثيل ما حدث في المثال السابق من الشوارد عن طريق الكتابة الصوتية كما يلي:

>iddamala ←—— >indamala

اندمل ←—— اذدمل ←—— ادَّمل

ب– فلان مُضَلِع لهذا الأمر، أي : مُضْطَلِعٌ ومُطَلِعٌ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 176)، وهوالمـــثال الثانـــي على المماثلة بين الصوامت من كتاب الشوارد، وفي اللســـان يقـــال فـــلان مضطلع بهذا الأمر أي قوي عليه: من الضلاعة ولا يقال مطّلـــع بالإدغـــام، وقال أبو نصر أحمد بن حاتم: يقال هو مضطلع بهذا الأمر ، ومطّلع له، والاضطلاع من الضلاعة وهي: القوة، والاطِّلاع من العلو من قولهم اطلعـــت الثنية أي: علوتها أي: عالٍ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (طلع) 2/543 – 544) .

وتلحـــظ الدراســـة في المثال الثاني أنّ (مُضَلِع) الصورة الأولى التي عدَّها الصاغاني النطق الفصيح، أو البنية التي تطور عنها التركيب والذي أدرجه في كتابه

باعتــباره نـــادرةً لغوية وقعت في الكلام الفعلي المنطوق من قبل المتكلم، وقد أورد أصـــلين مفترضـــين لهـــذه الكلمة، ولم يشر إلى أيٍّ من هاتين الصورتين على أنّها الأصـــل المفتـــرض لـــنطق هـــذه الكلمة والدراسة ترجح أن يكون التركيب الأول (مضْـــطلِع) هـــو الأصـــل لوجود الضاد أصلا في بنيتها العميقة (ضلع)، فثبتت في الصورة التي تحولت عنها وهي (مضلِع)، وسقطت الطاء المتحولة عن تاء الافتعال كما ستبين الدراسة في فصلٍ لاحقٍ وخلوٍّ التركيب الثاني (مطَّلِع) من هذه الضاد.

فـــإذا افترضنا أنَّ التركيب الأول هو النطق الأصيل لهذه الكلمة، وهو على زنـــة مفـــتعل مـــن افتعل، فالأصل فيها أن تكون مضتَلَعَ، وقد تأثرت التاء بالضاد المفخمـــة قبلها فقلبت إلى نظيرها المفخم وهو صوت الطاء للتقريب بين الأصوات، وصارت على النحو التالي (مُضْطَلِع).

وبما أنَّ اللاحق قد تأثر بالسابق في بعض صفاته، دون وجود فاصلٍ صوتي بينهما ، فالتأثر هنا هو تأثر مقبلٌ جزئيٌّ متصلٌ، وقد سقطت هذه الطاء فيما بعد من الاســـتعمال اللغـــوي، الذي رواه الصاغاني ، وسجله عند بعض المتكلمين، واعتبره نـــوعاً من الإغراب في الكلام، فضمّنه في كتابه (الشوارد في اللغة)، وقد يكون هذا النطق لغةً لبعض القبائل وإن لم يشر الصَّاغاني إلى ذلك.

وقـــد يكـــون السبب في هذا السقوط هو صعوبة صوت الطاء، وتتابعها في الكلام بعد الضاد، فمال المتكلم إلى التخفيف من هذه الصعوبة عن طريق إسقاط هذا الحرف من درج الكلام.

ويمكن تمثيل ما سبق عن طريق الكتابة الصوتية كما يلي:

muḍli< ← muḍṭali< ← muḍtali<

وفـــي التـــركيب الثانـــي أو الصورة الثانية التي أوردها الصَّاغاني كأصلٍ مفترضٍ لِ(مُضلِع) وهي (مطّلِع)، فيمكن تفسير الإبدال فيها على النحو التالي:

الأصـــل فـــي هذه الصيغة أن تكون مطتلع على زنة مفتعل، وقد تأثرت تاء الافـــتعال بالطاء قبلها فقلبت طاءً، دون وجود فاصلٍ يحجز بينهما، ومن ثم أدغمت الطـــاء الساكنة الأولى بالطاء المتحركة المتحولة عن التاء، فالتأثر هنا هو تأثرٌ مقبلٌ كلـــيٌّ متصلٌ، ثم تدخل قانونٌ أخر ليعمل في هذين الصوتين المتماثلين، وجعل الأول

مخالفاً للثاني، وهو قانون المخالفة – الذي ذكرته الدراسة سابقاً، وخصصت الدراسة الجزء الثاني من هذا الفصل للحديث عنه، وعن أمثلته في موضعها– فتحولت الطاء الأولـــى إلى ضاد، ثم حذفت الطاء الأصلية للأسباب التي ذكرناها سابقا، فاستقرت الكلمة على صورتها النطقية (مُضلِع).

mudli< ⟵ mudtali< ⟵ muttali< ⟵ muttali<

وهـــذا التفسير فيه كثيرٌ من التكلف، وترى الدراسة أنَّ من الأفضل اعتبار (مضطلع) النطق الأصليَّ لهذه الشاردة اللغوية.

وقـــد أورد صاحب اللسان عن الليث قوله: (ويقال إنِّي بهذا الأمر مضطلع، ومطَّلـــع، الضـــاد تـــدغم في التاء فتصيران طاءً مشددةً، كما تقول اظَّنَّني فلان أي اتهمنـــي) (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (طلع) 2/ 543– 544)، فقد اعتبر الليث أنَّ هذا التـــركيب (مطّلِع) متحول عن (اضطلع) فهو إذن من ضلع وليس طلع، وهو تفسير فـــيه مشقةٌ وتكلفٌ، وإن كان بالإمكان إيجاد توجيهٍ صوتيٍّ مناسبٍ له، حيث إنَّ التاء مهموســـةٌ مرققةٌ والضاد صوتٌ مجهورٌ مفخمٌ – كما ذكرت الدراسة سابقاً– والطاء صـــوتٌ مهموسٌ مفخمٌ، وبالتالي فهو الأقرب للجمع بين الصوتين في سياقٍ صوتيٍّ متجانسٍ، فتحوّل الصوتان معاً إلى طاء مشددة.

وقد يكون السبب الذي دفع الصاغاني إلى تسجيلها شاردةً لغويةً هو ورودها بضـــادٍ ساكنةٍ، وكان الأولى أن تكون هذه الضاد مشددةً، ليتسنى خضوعها للقوانين الصوتية ذاتها التي انساقت لها الأمثلة الأخرى التي وردت عن العرب على نمطها، ومـــن ذلـــك ما أورده سيبويه في كتابه حين ذكر أنه ورد عن العرب هذا النمط من الإبـــدال" ومـــن ذلك مضطجع، وإن شئت قلت مضَّجع، وقالوا : مطَّجع حيث كانت مطـــبقة ولـــم تكـــن في السمع كالضاد، وقربت منها وصارت في كلمة واحدة ... " وكذلك" وقالوا في اضطجر اضَّجر" (سيبويه، ط1، 1991م ،2 /421)، فالضاد والطاء اتصلتا في سياقٍ صوتيٍّ واحدٍ وكلتاهما مفخمتان، ولكنَّ الضاد مجهورةٌ بينما الطاء مهموســـةٌ، ومن هنا كانت الضاد أقوى من الطاء فقلبت ضاداً، وأدغمت الاولى في الثانية فصارت ضاداً مشددةً.

ولم تعثر الدراسة على أمثلةٍ أخرى لهذه الظاهرة وهي المماثلة بين الصوامت، فانحصرت الأمثلة في المثالين السابقين.

والنوع الثاني من المماثلة، والذي عثرت الدراسة على أمثلةٍ له في كتاب الشوارد، هو:

3.4.1 التماثل بين الصوائت أو الحركات (vowel harmony):

والاتباع الحركي أو الانسجام المديُّ، وهي أن تتماثل حركتان متتابعتان لضربٍ من الانسجام والتخفيف، حتى لا ينتقل اللسان من صوت مدٍّ إلى آخر مغايرٍ له، وذلك بان تتغلب حركةٌ متقدمةٌ على تاليةٍ أو تكون العكس، فتتأثر بها وتصير مثلها (المطلبي، (د.ط)، 1984م، ص183، وخان، (د.ط)، 2003م، ص139)، أي أنَّها نوعٌ من التوافق الصوتي الحركي، وقد أشار إليها سيبويه وسماها المضارعة، وتعني تقريب الأصوات المتجاورة (سيبويه، ط1، 1991م، 326/2)، وقد عرَّفها محمد الخولي على أنَّها ميل صوائت الكلمة إلى التماثل في سمةٍ واحدةٍ كأن تكون كلها أو معظمها أماميةً أو مركزيةً أو خلفيةً أو عاليةً أو وسطيةً أو منخفضةً، وقد أطلق على هذه العملية مصطلح التوافق بين الصوائت، وقد يكون هذا التوافق سمة عامة في جميع كلمات اللغة العربية (الخولي، ط1، 1987م، ص209)، وقد ذهب بروكلمان إلى أنَّ كل اللهجات العربية الحديثة والقديمة تتجه فيها حركات الكلمة الواحدة في نغمتها نحو حركة المقطع المنبور نبراً رئيسياً، وحركة المقطع المنبور تتأثر هي الأخرى بالأصوات الصامتة المحيطة بها (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص64)، أي أنَّ الكلمة تتجه نحو توحيد النغمة لتحقيق الانسجام، وبالتالي التيسير على المتكلم عند النطق بالكلمات، وهو اتجاهٌ عامٌّ وميلٌ إلى اختيار الحركات النطقية التي تؤدي الغرض المراد من اللغة وهو الإفهام بأقلِّ جهدٍ ممكنٍ من قبل الناطقين بها، ولا تتمُّ هذه المماثلة بمعزل عن البيئة النطقية المتواجدة فيها، وإنَّما تتدخل الصوامت أيضاً في إحداث هذا التغيير والتبديل بين الحركات في الكلمة الواحدة، وقد ضرب بروكلمان أمثلةً لهذا النوع من الإبدال السياقي بين الحركات من اللغات السامية المختلفة.

وتختلف اللهجات العربية في درجة الميل إلى هذا الاتباع قلةً وكثرةً بحسب طبيعة كلٍّ منها في الأداء، فاللهجات التي تنطق الكلمات نطقاً متأنياً فإنَّ هذا النوع

مــن النطق يتيح لها الانتقال بحرية أوسع من حركةٍ إلى أخرى مباينةٍ لها بدون أن يثقل هذا النطق على المتكلم به، بينما اللهجات ذات الأداء السريع فإنَّها تكثر من هذا الاتباع ليتسنى للناطقين بها إتمام عملية النطق بيسرٍ وسهولةٍ دون مشقةٍ في الانتقال مــن موضــعٍ لأخــر بعيدٍ عنه (المطلبي، (د.ط)، 1984م، ص183)، وقد ذكر برتيل مالمبــرج أنَّ أكثــر أنواع المماثلة وقوعاً في الحركات هي المماثلة المتباعدة، وقد أطلــق علــيه مصــطلح الميتافونيا (metaphony)، أو الإبدال الحركي (مالمبرج، (د.ط)، 1985، ص 87-88).

وفي اللغة العربية ثلاث حركات قصيرة (short vowel) هي:

الكســرة والفــتحة والضــمة، ويقابلها في الألفباء العربية نظائرها الطويلة (long-vowels) وهي: ياء المد وواو المد وألف المد (العاني، ط1، 1983م، ص38)، وهــو تقسيمٌ قائمٌ على أساسٍ زمني، حيث أن المجموعة الثانية تتطلب زمناً أطول مــن الأولــى عند النطق بها، وما يهمنا في هذا الفصل من الدراسة هو الحديث عن تــبدلات المصــوتات أو الحــركات القصيرة، حيث أنَّ الدراسة أفردت فصلًا أخر للحديث عن حروف المدِّ الطويلة في باب التغيرات الكمية بين الحركات.

وتشترك هذه الحركات بميزة واحدة كون النفس أثناء النطق بها لا يجد عائقا أمامــه فيمــر حراً طليقاً (كانتينو، (د.ط)، (د.ت)، ص143)، وهذه الحركات هي أكثر الأصــوات قابلــية للتطور والتغير زماناً ومكاناً، وتكثر الفروق بينها وتتعدد ألوانها بحيث يصعب على الدارس متابعتها وضبطها (بشر، (د.ط)، 2000م، ص419).

وقــد أورد الصَّاغاني أمثلةً متعددةً ومتنوعةً على هذا النوع من الإبدال في مواقــع الكلمة المتعددة، وقد كان هذا الإبدال في كتاب الصاغاني، مسبباً عن أمرين: إمَّــا بتأثر الحركة بالصامت بعدها، أو قبلها فتقلب إلى حركة أخرى تناسب الحرف المتأثــر بــه، إذ إنَّ للصــوامت أثراً كبيراً على الحركات المجاورة، فهي تؤثر في مخرجها وقد تغيرها إلى نوعٍ يناسب طبيعتها (الشايب، ط1، 2004م، ص257)، وهذا الحكــم ينسحب على اللغات السامية بعامةٍ، حيث تخضع الحركات لتأثير الأصوات الصــامتة المحيطة بها (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص71)، أو أن يكون هذا الإبدال

بتأثيـــر حركة أخرى تاليةٍ أو سابقةٍ لها، فتقلب إلى حركةٍ مماثلةٍ لها، وكانت الأمثلة من كتاب الصاغاني على النحو الآتي:

أ- التغيرات الكيفية بين الحركات، والتي وقعت في فاء الكلمة:

1- تحولات الفتحة:

وهـــي الصـــوت الذي ينخفض مؤخر اللسان حال النطق به إلى أقصى حدٍّ ممكـــنٍ مع رجوع هذا الجزء من اللسان إلى الخلف قدر الطاقة بحيث تبقى حركة، وتكون الشفتان في نطق هذا الصوت غير مضمومتين (بشر، (د.ط)، 1987م، ص14)، وتعـــدُّ الفـــتحة أخـــفَّ الحـــركات ، ولذلك فهي أكثر استعمالاً في اللغة من الضمة والكسرة (رمضان، (د.ط)، (د.ت)، ص198).

أ- تحول الفتحة إلى ضمة: وقد عثرت الدراسة على المثال التالي من الشوارد:

العُضُـــدُ: لغة في العَضُدِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص162)، فقد تغيرت الفـــتحة لـــتماثل الضـــمة التي بعدها، وتحولت تحولاً كلياً مدبراً منفصلاً إلى ضمةٍ، و الكتابة الصوتية لها:

<uḏudu ⟵ <aḏudu

ب- تحول الفتحة إلى كسرة: قد عثرت الدراسة على المثال التالي من الشوارد:

جاءوا بقِضِّهِمْ – بالكسر– : لغة في قَضِّهِمْ بالفتح (الصاغاني، (د.ط)، 1983 م، ص365)، والقَضُّ هي الحصى الصغيرة (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (قضض)3/ 11)، والكتابة الصوتية لهذا المثال كالتالي:

ḳiḏḏihim ⟵ ḳaḏḏihim

ومـــا حدث هو تماثل حركة القاف وهي الفتحة مع الكسرة بعدها، فتحولت تحولاً مدبراً كلياً منفصلاً إلى كسرةٍ.

2- تحوُّلات الضمة:

وهـــي صـــوتٌ يـــرتفع معه الجزء الخلفي من اللسان تدريجياً تجاه الحنك الأقصـــى، بحـــيث يصـــل إلى درجة من الارتفاع تسمح بمرور الهواء من غير أن

يحـــدث أيُّ حفيفٍ مسموعٍ، ولو حدث ذلك لسمع بدلاً من الضمة صوت الواو (بشر، (د.ط)، 1987م، ص140-141).

أ- تحول الضمة إلى فتحة: وقد أورد الصاغاني المثالين التاليين على هذا النوع من الإبـــدال السـياقي بين الحركات، مما يعني اعتداد الصاغاني بهذا المعيار، لكي تستحق الكلمة أن توسم بالشرود والتفرد عن بقية مفردات اللغة.

الـنَّقَاوة: لغـــةٌ في النُّقَاوة (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص201)، إذ تأثرت الضـــمة التـــي على النون بالفتحة بعدها ، فتماثلت معها تماثلا مدبرا كليا منفصلا ، وتحولت إلى الفتحة، والكتابة الصوتية لها:

nakāwatu ⟵ nukāwatu

والمـــثال الثانـــي هـــو: الجَنْبَذَة: القبة: لغةٌ في الجُنْبُذَةِ (هكذا وردت الكلمة مضـــبوطةً فـــي الشوارد) (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص204)، أمَّا في اللسان فقد وردت الكلمـــة مضبوطةً كالآتي: الجُنْبُذَةُ بالضم ما ارتفع من الشيء واستدار كالقبة والجَنـــبَذَة لغة العامة (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (جنبذ) 510/1)، وبالتالي فقد تأثرت الضـــمة بالفتحة بعدها، فتماثلت معها تماثلاً مدبراً كلياً منفصلاً، وتحولت إلى فتحة والكتابة الصوتية لها كالتالي:

ǧanbadatu ⟵ ǧunbadatu

ب- تحـــول الضـــمة إلـــى كسرة: ومن أمثلته في كتاب الشوارد: الذِّرِّيَّةُ: لغةٌ في الذُّرِّيَّـــةِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص145)، وقرأ بالذِّرِّيَّة زيد بن ثابت (سورة آل عمـــران، آية34، وابن جني، (د.ط)، 1386ه، 1/ 156)، فقد تأثرت الضمة التي علـــى الذال بالكسرة بعدها فتماثلت معها تماثلاً مدبراً كلياً منفصلاً وتحولت إلى كسرة، والكتابة الصوتية لها:

dirriyyatu ⟵ durriyyatu

والمـــثال الثانـــي من الشوارد هو: الصِّنيان: لغةٌ في الصُّنْيَانِ (الصاغاني، (د.ط) 1983م، ص360)، والكتابة الصوتية لهذا المثال هي:

ṣinyān ⟵ ṣunyān

وما حدث من إبدالٍ بين الضمة والكسرة متسبَّبٌ عن تأثرها بالياء بعدها، ويتحقق الانسجام الصوتي بإبدالها من الضمة، حيث يجد المتكلم أنَّ من الأيسر الانتقال من مخرج الكسرة إلى الياء بدلاً من الانتقال في النطق من الضمة إلى الياء والتماثل هنا مدبرٌ كليٌّ منفصلٌ.

3- تحولات الكسرة:

وهي صوتٌ يرتفع معه مقدم اللسان حال النطق به تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ مع بقاء هذا الصوت حركة، وإذا ارتفع اكثر من ذلك مع حدوث حفيف تكون النتيجة إصدار صوتٍ آخر هو الياء، وتكون الشفاه حال النطق بهذه الحركة منفرجتين (بشر، (د.ط)، 1987م، ص140).

أ- تحول الكسرة إلى فتحة: ومن أمثلته التي أوردها الصاغاني: الأجَّانة: لغةٌ في الإجَّانة (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص204).

>aǧǧānatu ← >iǧǧānatu

جاءت الفتحة بعد الكسرة في سياقٍ صوتيٍّ واحد، فقلبت الكسرة فتحة نتيجةً لتأثرها بالفتحة بعدها، وتماثلت معها تماثلاً مدبراً كلياً منفصلاً، وساعد ذلك على إحداث نوعٍ من التماثل في أجزاء الكلمة.

ومثالٌ آخر من الشوارد وهو: أَرَمُ : لغة في إرَمَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983 م، ص 170)، وقرأ ابن عباس والضحاك: (أَرَمَ ذات العماد) (سورة الفجر، آية7، وابن جني، (د.ط)، 1386ه، 424/2).

>aramu ← >iramu

وكما ذكرت الدراسة في المثال الأول، فقد تماثلت الكسرة مع الفتحة بعدها تماثلاً مدبراً كلياً منفصلاً.

ومن الأمثلة كذلك من الشوارد: الفَرَاقُ farāḵu: الفِرَاقُ firāḵu (الصاغاني، (د.ط ، 1983م، ص162-163)، وقرأ مسلم بن يسار: (هذا فَرَاقٌ بيني وبينك) (سورة الكهف، آية 78، وهي من غير عزوٍ في الكتاب، ولم تعثر الدراسة عليها في كتب القراءات)، فالكسرة في فاء الكلمة تماثلت مع الفتحة بعدها تماثلاً مدبراً كليّاً متصلاً في سياقٍ صوتيٍّ واحدٍ.

وقـد أورد الصـــاغاني أمثلةً متعددةً على هذا النوع من الإبدال، وستكتفي الدراســة بالأمــثلة الســابقة، وقد يكون السبب هو خفة الفتحة وسهولتها في النطق للوصــف الــذي تقدم لها في هذا الفصل من الدراسة، والملاحظ أن هذا النوع من الإبــدال الحركــيِّ قد ورد بكثرة في القراءات القرآنية، حيث أورد الصاغاني أمثلةً لهــذه الكلمــات التي تم فيها هذا الاتباع الحركي من القراءات القرآنية، والسبب في ذلك أن القراءات القرآنية تحتوي على كثيرٍ من ظواهر البيئات الاستعمالية للغة.

ب- تحــول الكسرة إلى ضمة: ومن أمثلته القِنْوَان kinwānu والقُنوَان kunwāni (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص150)، وقرأ المطوعي بضم القاف على لغة قيس (القاضــي، (د.ط)، 1981م، ص46)، والقنوان عراجين كالعناقيد، وهي العذق بما فــيه من الرطب (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (قنا) 17/3)، ويمكن تفسير ما حدث بأنَّ الكسرة تأثرت بالواو بعدها فتماثلت معها تماثلاً كلياً مدبراً منفصلاً لإحداث نوعٍ من التناسب بينهما.

ب- التحوُلات الكيفية بين الحركات في عين الكلمة:

وستتبع الدراسة التقسيم السابق لعرض هذه التغيرات، وفي بعض المواضع ستكتفي بــبعض الأمــثلة والشواهد الموضحة لقضايا الاتباع الحركي، من كتاب الشوارد حيث أنَّ الأمثلة تفاوتت قلةً وكثرةً، ففي بعض المواضع نجد أنَّ الصاغاني يــورد أمــثلةً كثيرةً، وفي مواضع أخرى تتّسم هذه الأمثلة بقلتها بل وندرتها أحياناً أخرى.

1- تحولات الفتحة في كتاب الشوارد: وهي على النحو الآتي:

أ- تحول الفتحة إلى ضمة: وقد عثرت الدراسة على المثال التالي:

رَبَعْــتُ القوم وسَبَعْتُهُم وتَسَعْتُهُم بالمعنيين، أرْبُعُهُمْ وأسْبُعُهُمْ وأتْسُعُهُمْ، لغات في: أرْبَعُهُم وأسْبَعُهُمْ وأتْسَعُهُمْ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 183-184).

>arba<uhum و >asba<uhum و >atsa<uhum ــــــــ← علــى التوالي >arbu<uhum و >asbu<uhum و >atsu<uhum .

حــيث تأثــرت الفــتحة في عين الكلمات الثلاث الأخيرة بالضمة بعدها، فتماثلت معها تماثلاً مدبراً كلياً منفصلاً وتحولت إلى ضمةٍ مماثلةٍ لها.

ب- **تحــول الفــتحة إلـــى كسرة:** ولم تعثر الدراسة إلاّ على مثالٍ واحدٍ من كتاب الشـــوارد، وهو نفسه المثال السابق الذي أورد في باب إبدال الفتحة ضمة، حيث ورد فـــيه أرْبِعْهُـــم >arbı<hum وأسْـــبِعْهُم >asbi<hum وأتْسِـــعُهُم >atsı<uhum بـدلاً مــن أرْبَعُهُـم >arba<uhum وأسْبَعْمُ >asba<uhum وأتْسَعُهُمْ >atsa<uhum (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 183-184).

وقد يكون السبب في هذا الإبدال الحركي ما ذكره بروكلمان وسبق الحديث عنه، وهو أن الأصوات الصفيرية والأسنانية تؤثِّران في (a) وتقلبانها إلى (i) و (e) الكســرة (بــروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص72)، وهي في المثال السابق مماثلةٌ مقبلةٌ جزئيةٌ منفصلةٌ، وهو إبدال ناتج عن تأثر الحركات بالصوامت في السياق الصوتي، ويمكــنه أن نعــدَّ مــا حدث في هذا المثال نوع من التعاقب الصوتيّ بين الحركات القصيرة.

2- **تحولات الضمة:** وهي على نوعين:

أ- **تحــول الضمة إلى فتحة**، ومن أمثلته في كتاب الشوارد ضَعَفَ الرجل: لغةٌ في ضَعُفَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص177).

ḍa<afa ←—— ḍa<ufa

ومــن الأمــثلة كــذلك: غَلَظَ (هكذا وردت والضبط الصحيح لها غَلَظَ وهو تصــحيف وقع في الكلمة) يَغلِظُ: لغة في غَلُظَ يَغلُظُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 154).

ğalaża ←—— ğaluża

وفـــي المثالـــين السابقين وردت الضمة في عين الكلمة في ضَعُفَ وغَلُظَ، وكـــان ما قبلها وما بعدها مفتوح فتغيرت إلى فتحة، فإذا ما اعتبرنا التأثر ناتجاً عن الفتحة السابقة فالتأثر مقبلٌ كليٌّ منفصلٌ، وإذا كان التأثر بسبب الفتحة اللاحقة فالتأثُّر مدبرٌ كليٌّ منفصلٌ.

3- **تحولات الكسرة:**

وقد أورد الصاغاني أمثلة متعددة لها في كتابه الشوارد، وهي كالتالي:

أ- **تحــول الكســرة إلـــى فتحة:** وقد وردت العديد من الأمثلة على هذا النوع من الإبدال السياقي بين هاتين الحركتين، ومن ذلك الوَرَقُ warak : الفضة: لغةٌ في الــوَرِقِ warik (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص162)، وقرأ أبوعبيدة: (فابعثوا أحدكم بِوَرَقِكُم) (ســورة الكهف، آية19، والأندلسي، ط2، 1983م، 110/6)، ففي هذا المثال تحولت الكسرة في (الوَرِقِ) إلى فتحةٍ لتماثل الفتحة قبلها مماثلةً مقبلةً كليةً منفصلةً.

وفــي مــثال آخر من الشوارد: طَبَبْتَ تَطِبُّ مثل دَبَبْتَ تَدِبُّ: لغةٌ في طَبِبْتَ تَطَبُّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 302).

ṭababta ⟵ ṭabibta

فالمماثلـــة قـــد حـــدثت بـــين الكسرة والفتحة التي قبلها في طَبَبْتَ وطَبِبْتَ، فتحولت إلى فتحة لتماثلها مماثلةً مقبلةً كليةً منفصلةً.

وســتكتفي الدراســة بهــذين المثالين باعتبارهما كافيين للدلالة على اعتماد الصاغاني لهذا المعيار، كأساسٍ لتضمين هذه الأمثلة في كتابه الشوارد في اللغة.

ب- **تحــول الكسرة إلى ضمة،** وقد وردت أمثلة متعددة على هذا المعيار في كتاب الصــاغاني ، وســتكتفي الدراســة ببعضها، كأمثلةٍ توضيحية تدلُّ على اعتماد المؤلف لهذا المقياس في وسم هذه الكلمات بالغرابة والتفرد.

ومن ذلك قولهم اليهود يَسْبُتُونَ: لغةٌ في يَسْبِتُونَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص151)، وقــرأ عيسى بن عمر: (ويوم لا يَسْبُتُونَ) (سورة الأعراف، آية 136، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص47).

yasbutūn ⟵ yasbitūn

ويمكــن تفســير مـــا حـــدث في هذا المثال، بأنَّ الكسرةَ قد تأثرت بالضمة الطويلة بعدها، فتماثلت معها تماثلاً مدبراً كلياً منفصلاً.

ومن الأمثلة كذلك يَسْبُقُ: لغة في يَسْبِقُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص165)، وقرئ: (لا يَسْبُقُونَهُ بالقول) (سورة الأنبياء، آية 27 ، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص91):

yasbuḳu ⟵ yasbiḳu

ففـــي هـــذا المثال حدثت مماثلة مدبرة كلية منفصلة بين الكسرة والضمة الإعرابية بعدها، بسبب فتحولت إلى ضمة لتماثلها.

ج- التحولات الكيفية بين الحركات في لام الكلمة:

وقـــد تميـــزت هذه الأمثلة بمحدوديتها على خلاف الأمثلة التي ورد الإتباع الصوتي فيها بين الحركات في فاء الكلمة وعينها، وفيما يلي ذكرها مع التوضيح:

1- تحـــول الفـــتحة إلى ضمة: وقد عثرت الدراسة على مثال واحد لهذا النوع من الاتباع الحركي، وهو:

الخُنفُسَـــةُ hunfusatu: لغـــة في الخُنفَسَةِ hunfasati (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 194)، حيث تأثرت الفتحة في لام الكلمة بالضمة قبلها مع وجود فاصلٍ بيـــنهما، فتحولت إلى ضمةٍ مماثلةٍ لها، والذي حدث هنا هو نوع من المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة.

2- تحـــول الفـــتحة إلـــى كسرة، وقد عثرت الدراسة على مثالٍ واحدٍ له في كتاب الشوارد ، وهو على النحو الآتي:

هَيْتِ لَكَ : لغة في هَيْتَ لَكَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص157)، وقرأ ابن عـــباس وأبو الأسود الدؤلي وابن محيصن والجحدري وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمـــر: (وقالـــت هَيْتِ لَكَ) (سورة يوسف، آية 23، وابن جني، (د.ط)، 1386ه، 337/1، والقاضي، (د.ط)،1981م، ص56).

haytilaka ⟵ haytalaka

والمماثلـــة هـــنا مسبَّبةٌ عن السياق الصوتي الذي وردت فيه الفتحة بعد ياءٍ ســـاكنةٍ، فتأثـــرت بهذه الياء، وتحولت إلى كسرةٍ تناسبها، والمماثلة هنا هي مماثلةٌ مقبلةٌ جزئيةٌ منفصلةٌ.

3- تحول الكسرة إلى فتحة، وستكتفي الدراسة بالأمثلة التالية لهذا النوع من الإتباع السياقي الحركي، وهي على النحو الآتي:

يا أَبَةَ : لغةٌ في: يا أَبَةِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص156)، وقرأ ابن كثير وابـــن أبي عبلة: (ياأَبَةَ إني رأيت) (سورة يوسف، آية4، ورسم المصحف لها (يأبَتِ)،

والقيسي، (د.ط)، 1981م، 3/2)، وقد عزيت القراءة كذلك لابن عامر (ابن زنجلة، ط2، 1979م، ص353).

yā>abata ← yā>abati

فقــد تأثــرت الكسرة بالفتحة قبلها فتحولت إلى فتحةٍ، وتماثلت معها تماثلاً مقبلاً كلياً منفصلاً .

والمــثال الثاني من الشوارد هو: تَرَاكَها ومَنَاعَها : لغتان في الكسر ، وهذا في الإضافة، فإذا نزعت الإضافة ، فليس إلا الكسر (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، 187-188) .

manā<aha و tarākaha ← manā<iha و tarākiha

وبالتالــي فالأصل في حركة الكاف والميم في المثالين السابقين هو الكسر، ولكن رويت في إحدى اللغات محركة بالفتح في حال كونها مضافةً، والسبب في ذلك من وجهة نظر القوانين الصوتية، هو تأثر الكسرة بالفتحة قبلها مع وجود الألف التي تقــوي هذا الإبدال، وهي حاجزٌ غير حصينٍ بينهما، فتحولت هذه الكسرة إلى فتحة لتماثل الفتحة التي قبلها مماثلةً مقبلةً كليّةً منفصلةً .

وبالتالــي فقــد حاولت الدراسة إعادة صياغة الشرود بطريقةٍ علميةٍ تفسر الأســباب التي من أجلها وسمت هذه الكلمات بصفة الشرود، والذي يتضمن معاني والتفرد والندرة، عن طريق إخضاع هذه الأمثلة التي عثرت الدراسة عليها في كتاب الصــاغاني، للقوانين اللغوية التي تعطي المتلقي وصفاً متكاملاً يعينه على استيعاب المعنــى المــراد مــن وصفها بالشرود بطريقةٍ علميةٍ منهجيةٍ متكئةٍ على منجزات العلماء في مجال قوانين علم اللغة المعاصر.

1 . 4 . 3 المخالفة

وأمّــا الجــزء الثاني من هذا الفصل من الدراسة فقد خصّص للحديث عن قانون المخالفة، وهو القسم الثاني من القوانين التركيبية، وهذا القانون يتدخل بالتغيير والــتعديل في النسيج اللغوي، باتجاهٍ مخالفٍ لقانون المماثلة الذي تناولته الدراسة في القســم الأول مــن هذا الفصل، وقد عرفه رمضان عبد التواب بأنّه قانون يعمد إلى الصــوتين المتماثلــين تماماً في كلمةٍ من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر،

يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة، أو من الأصوات المتوسطة المائعة، وهي: اللام والميم والنون والراء (عبد التواب، ط1، 1983م، ص37)، وقد بين أنَّ السبب في هذه المخالفة من الناحية الصوتية هو للتخفيف من الجهد المبذول عند النطق بالصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة، ويتم ذلك بقلب أحد الصوتين صوتاً آخر من تلك الأصوات التي لا تتطلب مجهوداً عضلياً في نطقها، ويرى برجشتراسر أن السبب في هذه المخالفة هو سبب نفسيٌّ محضٌ، نظيره الخطأ في النطق ببعض الكلمات (عبد التواب، ط1، 1983م، ص41)، في حين يرى أحمد مختار عمر أنَّ السبب في هذه المخالفة هو تحقيق التوازن، وتقليل فاعلية عامل المماثلة، وبالتالي التفريق بين الفونيمات وهو أمرٌ لا غنى عنه للتفاهم، وإن كانت هذه الظاهرة تحدث بشكل أقلَّ من المماثلة (عمر، ط1، 1976م، ص330)، ويضيف أنه يمكن النظر إلى المماثلة على أنَّها تهدف إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق، وإلى المخالفة على أنَّها تهدف إلى التيسير في جانب الدلالة، عن طريق المخالفة بين الأصوات (عمر، ط1، 1976م، ص331)، ويميز مالمبرج بين نوعين من التغير الفونتيكي الأول منهما هو التغير الذي يؤدي إلى تعميق الفروق بين فونيمين تفصل بينهما فونيمات أخرى، وقد أطلق عليه مصطلح المخالفة، والثاني وهو التغير الذي يحدث بين فونيمين متصلين ، وقد سماه الممايزة (مالمبرج، (د.ط)، 1985م، ص88).

وقد عثرت الدراسة على أمثلة لأثر هذا القانون في كتاب الصاغاني، وقد توزعت الأمثلة على نوعين من المخالفة هما:

المخالفة بين الصوامت:

وهي ظاهرةٌ عامَّةٌ في اللغات السامية والعربية منها، وقد انحصرت الأمثلة التي عثرت الدراسة عليها في كتاب الشوارد في المثالين التاليين:

أ- **حَصَّصَ الشيء**: أي حَصْحَصَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص157)، وقرئ (الآن حَصَّصَ الحَقُّ): أي بان وظهر (سورة يوسف، آية 51 ، والقراءة في العباب من غير عزوٍ، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط)، (د.ت)، ص157)، فقد عدَّ الصاغاني أنَّ الأصل هو المخالفة بين الصوامت وهو حصحص، وأنَّ الشرود تمثل في

عــدم المخالفــة، والحقــيقة أنَّ الأصــل في هذه الكلمة هو (حصَّصَ)، ونتيجةً لخضوع هذه المفردة لفعل قانون المخالفة، تحولت الصاد الثانية إلى حاءٍ بعد فك التضـعيف، للمخالفة بين الصادات الثلاثة المتوالية في الكلمة الواحدة، وقد قلبت حاءً لتماثل الحاء التي في أول الكلمة.

ḥaṣḥasa ←——— ḥaṣṣaṣa

والهــدف من هذه المخالفة، هو التخفيف من المجهود العضلي المبذول من قــبل جهــاز الــنطق، بسبب وجود الحرف المضعف، وهي ظاهرةٌ عرفها القدماء وأطلقــوا عليها مصطلح "كراهية التضعيف" (عبد التواب، ط1، 1983م، ص40)، وقد عدَّ الصاغاني عدم المخالفة هو وجه الشرود في هذه الكلمة.

ب- والمــثال الثانــي مــن الشــوارد: شَرَّيْتُ اللحمَ والثَّوب والأقط: مثل شَرَّرتُها وشَــرَرْتُها، وأشْــرَرْتُها (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص365)، أي: بسطه ليجفَّ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (شرر) 295/2).

šarraytu ←——— >ašrartu و šarartu و šarrartu

فقــد اجــتمعت في الكلمة الأولى ثلاث راءاتٍ متواليةٍ، فخولف بينها بقلب الــراء الأخيــرة ياءً، للتخفيف من حدَّة تتابع ثلاث راءات في سياقٍ صوتيٍّ واحدٍ، وإنَّمــا قلبت ياءً لسهولة هذا الصوت فهي من حروف العلة الطويلة، وغالباً ما تميل اللغة إليها إذا أرادت المخالفة بين الأصوات، وفي المثالين الثاني والثالث خولف بين الــرائين المتواليتــين بقلب الثانية منهما ياء مديَّةً، وما قيل عن المثال السابق ينطبق علــى هذا المثال من أنَّ الصاغاني عدَّ المخالفة الأصل، وأنَّ الشرود يكمن في عدم إجراء هذه المخالفة.

ولــم تعثــر الدراســة علــى أمثلةٍ أخرى لهذه الظاهرة من كتاب الشوارد، وانحصــرت هــذه الأمثلة في المتصل من الكلام، ولم ترد أمثلةٌ على المخالفة بين الأصوات المنفصلة في السياق الصوتي الواحد.

والفــرع الثاني من المخالفة الصوتية، هو المخالفة بين الحركات بنوعيها الطويلة والقصيرة:

وقـد عثـرت الدراسـة على أمثلةٍ متعددةٍ له في كتاب الشوارد، وقد بينت الدراسـة عـند الحـديث عن المماثلة أنَّ الاتباع الحركي هو نوعٌ من المماثلة التي تهـدف إلـى إحداث نوعٍ من الانسجام والتوافق بين أجزاء الكلمة الواحدة، ومن ثم فإنهـا تمـيل إلى توحيد أجزاء الكلمة عن طريق توحيد النطق بالحركات عند التلفظ بالكلمة الواحدة.

وهذه العملية تهدد بانعدام الفروق التمييزية تماماً بين الفونيمات، ومن ثم فلا بـد أن تـواجه اللغة هذا الأثر السلبي بابتداع طريقةٍ تعمل في الاتجاه المعاكس، أي تعمـل علـى إعادة ترسيم وترسيخ هذه الفروق، وبالتالي إبراز الشخصية المستقلة للفونـيمات (مالمبـرج، (د.ط)، 1985م، ص88)، وهـذا ما حدث بالفعل عن طريق المخالفة ودورها في إحداث هذا التمايز.

وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية للمخالفة بين الحركات:

أ- المخالفة النوعية أو الكيفية بين الحركات القصيرة في فاء الكلمة:

1- تحولات الفتحة: وقد عثرت الدراسة على نوعين لتغيرات هذه الفتحة، وإحداث نوع من التخالف بينها إذا تكررت في سياقٍ صوتيٍّ واحدٍ وهي:

أ- تحـول الفتحة إلى ضمة: ومن أمثلته: الحُيَارى alḥuyārā>: لغةٌ في الحَيَارَى alḥayārā< (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص188)، والبُسْطَةُ albusṭatu>: لغة فـي البَسْطَةِ albasṭatu< (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص142)، ومُتَى mutā: لغـة في مَتَى matā، في الاستفهام والشرط دون الظرف (ألص أغاني، (د.ط)، 1983م، ص175)، والأمـثلة كثيرةٌ على هذا النوع من المخالفة بين الحركات في كـتاب الشـوارد، وما حدث في الأمثلة السابقة هو أنَّ الفتحة تكررت في سياقٍ صوتيٍّ واحدٍ فخولف بينها، وتحولت في فاء الكلمة إلى ضمة قصيرة.

ب- تحـول الفتحة إلى كسرة: ومن أمثلته: الإِتَانُ itān>: بالكسر لغة في الأَتَانِ atān<، للحمـارة (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص 236)، وكذلك قولهم هم أهل أهَلَةِ ahlatin< وإِهَلَةِ ihlatin>: أي أهل الخاصَّةِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص184)، ومـن الأمثلة أيضا الخِدَمَةُ hidamatu: السير، كالخَدَمَةِ hadamati (الصـاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص189)، والشِّـفَةُ šifatu: لغةٌ في الشَّفَةِ šafatı

(الصـــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص170)، وأمــثلة أخرى أوردها الصاغاني على المخالفة بين حركة الفتح عندما تتوالى في بيئةٍ صوتيةٍ واحدةٍ عن طريق تحويلها إلى كسرة قصيرة.

2- **تحولات الضمة:** وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية للمخالفة بين حركات الضم المتوالية في سياقٍ صوتيٍّ واحدٍ عن طريق إبدال الضمة الواقعة في فاء الكلمة حركةً قصيرةً أخرى، وهي على النحو الأتي:

أ- **تحــول الضمة إلى فتحة**، ومن أمثلته في كتاب الشوارد: الغُشَاوَة ğušāwatu: لغــةٌ في الغَشَاوَة ğašāwatu (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص131-132)، وقرأ زيــد بن علي والحسن واليماني: (وعلى أبصارهم غُشَاوة) (سورة البقرة، آية7، وابــن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص2)، حيث توالت حركتا فتحٍ قصيرةٍ في سياقٍ صـــوتيٍّ واحــدٍ، فخولف بينها بقلب الفتحة الأولى في فاء الكلمة ضمة، وبالتالي التخفيف من حدة التماثل في الكلمة التي توالت فيها هذه الفتحات.

ب- **تحــول الضــمة إلـــى كسرة:** ومثاله من كتاب الشوارد في اللغة قولهم: يَطِرُ شـــاربه yaṭirru: لغــة في يَطُرُّ yaṭurru (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص17)، أي: يَقُصُّهُ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، 501/4).

خولف بين الضمة في فاء الكلمة والضمة في أخر الكلمة بقلب الضمة الأولى منهما كسرةً.

ب- المخالفة بين الحركات في عين الكلمة:

وقــد تميــزت الأمثلة التي أوردها الصاغاني في هذا الباب بالندرة حيث لم تتعد الأمثلة التالية:

1- **تحــول الفــتحة إلى ضمة**، ومثالها: عَلُنَ aluna> الأمر: لغة في عَلَنَ alan> (الصـــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص177)، فقد توالت ثلاث فتحاتٍ قصيرةٍ في سياقٍ صوتيٍّ واحدٍ، فخولف بينها بقلب الفتحة في عين الكلمة ضمةً قصيرةً، وفي مثال أخــر يقــال: المَشْــتُمَةُ maštumatu : المَشْــتَمَةُ maštamatu: وهـــي السبَّ

(الصـــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص182)، وفـــي هذا المثال أيضا خولف بين حركات الفتح المتوالية بقلب الفتحة في عين الكلمة ضمةً قصيرةً.

2- **تحــول الفــتحة إلـــى كسرة**، ومثاله: مَجْمِعُ الشيء بكسر الميم الثانية: لغة في فتحها، وهذا خلاف قياس الباب (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص209).

maǧmi<u ←——— maǧma<u

ففـــي هــذا المثال خولف بين حركتي الفتحة المتواليتين، بقلب الثانية منهما كسرةً لتخالف الفتحة قبلها.

3- **تحــول الضــمة إلى كسرة**، ومثاله: يَنْثِرُ ما في الجراب: مثل يَنْثُرُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص177).

yanṯiru ←———Yanṯuru

ففـــي هذا المثال من الشوارد ، خولف بين الضمتين المتواليتين في عين ولام الكلمة بإبدال الضمة الأولى كسرةً قصيرةً.

ولـــم تعثر الدراسة على أمثلة أخرى للمخالفة بين الحركات في عبن الكلمة، وكـــذلك لـــم تعثر على أمثلة للمخالفة بين الحركات القصيرة في لام الكلمة، والأمر الملاحظ هنا أن الأمثلة تركزت في غالبيتها على المخالفة بين حركات الفتح المتوالية وربما كان السبب في ذلك هو كثرة دوران هذه الحركة وتواجدها في الأنماط اللغوية لسهولتها حيث أنَّها أخف الحركات وأيسرها كما بينت الدراسة سابقاً.

وبالتالي فقد خلصت الدراسة إلى أنَّ الصاغاني اعتمد هذين المعيارين وهما (المماثلة والمخالفة) من القوانين التركيبية، كمعيارٍ للحكم على مفردات اللغة بالندرة والغــرابة، وقــد كانت الأمثلة التي ضمنها في كتابه تتسم بالانتقائية، والتفاوت كثرةً وقلـــةً، ويمكـــن أن نفســـر ذلك بأنَّ أسلوب الصاغاني في كتابه كان أسلوباً انتقائياً تســـجيلياً يرصد الكلام الفعلي المنطوق، ومن ثم يقتنص ويسجل من مفرداتها ما نبا عـــن قوانين اللغة وخرج عن طوعها، وبالتالي فقد تفاوتت هذه الأمثلة وتباينت حتى أنَّ الدراسة لم تجد أمثلةً على بعض الظواهر من المماثلة والمخالفة، والصاغاني كما ســـبق وأســـلفت الدراسة في الفصل السابق لم يرد كتاباً في الإبدال، وإنما عمد إلى

تدوين كتاب في شوارد اللغة وغريبها، فكانت أمثلته منتقاةً ومتخيرةً لا تتعمد حصر كلمات اللغة التي تندرج ضمنها.

1 . 5 التغير الكميُّ في الحركات

الفـــروق الكمـــية بين الحركات هي الزاوية الثانية التي أطلت الدراسة من خلالها على المعايير الحركية التي تَفْرُقُ بين الكلمات ، فتجعل صورةً نطقيةً متحولةً عـــن أخـــرى هـــي الأســـاس أو الـــنطق الأعمق لهذه الأنسجة اللغوية في الواقع الاســـتعماليّ المتكلم به وبالتالي فقد عمدت الدراسة إلى الكلمات التي تمثلت وبرزت فيها هذه الفروق الكمية وحاولت إخضاعها لمنجزات علم اللغة الحديث.

وقـــد تكون هذه الفروق – التي عادةً ما توسم بكونها نتاج عمليةٍ لا واعيةٍ، أي لا يعمـــد الناطق باللغة إلى إحداثها– عملاً مجهرياً لا يلحظه إلاَّ المتخصص في حقـــل اللغة الذي سبر غورها وخبر جيدها ورديئها ، فتنمَّت لديه قريحةٌ لغويَّةٌ تمكنه مـــن وضـــع المعايير والقيود التي قد تتسم أحيانا بالصرامة في بعض جوانبها، وإن كانـــت هذه المعايير عادةً ما تظل في نطاق المُثُل ، التي لا تجد استجابةً عند المتكلم الـــذي كثيراً ما ينفلت منها، و يميل إلى التمرد على هذه الصيغ التي تتخذ صفة القيد الذي يحول بينه وبين التعبير بشكل تلقائي عما يجول في خاطره من أفكار ومشاعر مخـــتلفةٍ، فـــتكون الألفـــاظ المستعملة لديه عبارةًعن ظلالٍ لهذه المثل المختزنة في الـــدماغ، فـــإذا ما صادفها عالم اللغة فانَّه ينظر إليها ويتفحصها بعين الخبير، الذي يـــنقدها ويستخلص منها ما شذَّ واغترب عنها، ومن ثم يعمد إلى تسجيلها وتدوينها، ومحاولـــة إيجـــاد تفسير لما حدث فيها من إغرابٍ وخروجٍ عن المألوف المعتاد في النطق اللغوي الذي تبنته اللغة في معيارها الفصيح، ومن ثم جرحها أو تعديلها.

وتخـــتلف هـــذه النظرة من عالمٍ لغويٍّ إلى آخر، فما يراه أحدهم شاذاً أو حوشـــياً، قد يراه آخر من باب اللغات المختلفة، وكلّه عنده صحيحٌ إلا أنه لم يسمعه مـــن قـــبل، وهـــو معيارٌ غير لغويٍّ لا يمكن الاتكاء عليه وحده في عملية توصيف كلمـــات اللغة وهو ما لحظته الدراسة، فإنَّ بعض ما سمعه الصاغاني وسماه شارداً أوردته مصادر أخرى في باب اللهجات المختلفة، وقد ترد الصور المختلفة جنباً إلى جنبٍ في كتابٍ واحدٍ، وكلّها من وجهة نظر صاحبه صحيحٌ لا غرابة فيه، ولكنّنا مع

ذلــك لا ننكــر أن الصــاغاني عــالم بلغات العرب، وأنّ كتابه أوسَعَ اللغةَ دراسةً وتمحيصاً حتى خرج لنا بهذه الصورة التي تنم في بعض جوانبها عن ذوق صاحب الكتاب، وأنّه عالمٌ بلغات العرب بحرٌ فيها.

وقد تناول الفصل السابق في جانب منه التغيرات الكيفية بين الحركات، من خــلال الأمــثلة التــي أوردها الصاغاني، والتي كانت تحوي صوراً نطقيةً مختلفةً للمعنــى الواحد، وقد كان المعيار النوعيُّ هو المعتمد، في حين ستعتمد الدراسة في هــذا الفصــل المعيار الكميَّ الذي يصنف الحركات بمعيار زمني، هو الفيصل في إحداث هذا التمايز بين الحركات .

وتقســم الحــركات تــبعاً لهــذا الأساس إلى نوعين : الحركات القصيرة، والحركات الطويلة، وهو ما سبق أشارت الدراسة إليه في الفصل السابق، وما يفرق بينها وبين الصوامت هو أنها أصواتٌ مجهورةٌ، وأثناء النطق بها فان مجرى الهواء لا يعترضــه حاجــز، والصوت لا يتقطع عن امتداده واستطالته (الراجحي ، (د.ط)، 1988م، ص137)، وفــي تعــريف آخــر لهــا فإنها ذلك الصوت الذي يكون النواة المقطعــية الأساســية (الجديدي، (د.ط) ، 1986م ، ص73)، ويتأتى قصر الحركة من كــونها أقلُّ حجماً واستمراريةً من الحركة الطويلة، وترددها في اللغة اكثر من تردد الحــركة الطويلة (عمر، ط1 ، 1976م ، ص339)، ويقصد بالاستمرارية هنا الفاصل الزمنــي الــذي يســتغرقه النطق بالحركة، وهو استمرارٌ ممتدٌ لا يشعر به المتكلم كتكرار للصوت (عمر، ط1 ، 1976م ، ص 105-106)، ويرى آخرون أن الفرق بين هذه الأصوات ليس فرقاً في الكمية فقط بل هو اختلاف في الكيفية أيضاً، إذ إن موقع اللســان مخــتلف مــع أحدهما عن موضع الصوت الآخر، ويصحبه كذلك اختلاف طفــيف في درجة انفتاح الشفتين (المطلبي ، (د.ط) ، 1984م ، 220-221)، وقد أدرك ابــن جنــي العلاقــة القائمة بين هذين النوعين من أصوات العربية بقوله (اعلم أنَّ الحــركات أبعــاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو) (ابن جني ط1، 1985م، 17/1)، وقــد تعــرف علمــاء العربية القدماء هذه الحركات، وخصوصاً الحركات الطوال التي سموها "حروف المدّ "، وظهر اهتمامهم بالحركات القصار في أولِ الأمــر عــند الشيخين الكبيرين أبي الأسود الدؤلي الذي بدأ هذه العملية بوضع

ذلــك لا ننكــر أن الصــاغاني عــالم بلغات العرب، وأنَّ كتابه أوسَعَ اللغةَ دراسةً وتمحيصاً حتى خرج لنا بهذه الصورة التي تتم في بعض جوانبها عن ذوق صاحب الكتاب، وأنَّه عالمٌ بلغات العرب بحرٌ فيها.

وقد تناول الفصل السابق في جانب منه التغيرات الكيفية بين الحركات، من خــلال الأمــثلة التــي أوردها الصاغاني، والتي كانت تحوي صوراً نطقيةً مختلفةً للمعنــى الواحد، وقد كان المعيار النوعيُّ هو المعتمد، في حين ستعتمد الدراسة في هــذا الفصــل المعيار الكميَّ الذي يصنف الحركات بمعيار زمني، هو الفيصل في إحداث هذا التمايز بين الحركات .

وتقســم الحــركات تــبعاً لهــذا الأساس إلى نوعين : الحركات القصيرة، والحركات الطويلة، وهو ما سبق أشارت الدراسة إليه في الفصل السابق، وما يفرق بينها وبين الصوامت هو أنها أصواتٌ مجهورةٌ، وأثناء النطق بها فان مجرى الهواء لا يعترضــه حاجــز، والصوت لا ينقطع عن امتداده واستطالته (الراجحي ، (د.ط)، 1988م، ص137)، وفــي تعــريف آخــر لهــا فإنها ذلك الصوت الذي يكون النواة المقطعــية الأساســية (الجديدي، (د.ط) ، 1986م ، ص73)، ويتأتى قصر الحركة من كــونها أقلُّ حجماً واستمراريةً من الحركة الطويلة، وترددها في اللغة اكثر من تردد الحــركة الطويلة (عمر، ط1 ، 1976م ، ص339)، ويقصد بالاستمرارية هنا الفاصل الزمنــي الــذي يســتغرقه النطق بالحركة، وهو استمرارٌ ممتدٌ لا يشعر به المتكلم كتكرار للصوت (عمر، ط1 ، 1976م ، ص 105-106)، ويرى آخرون أن الفرق بين هذه الأصوات ليس فرقاً في الكمية فقط بل هو اختلاف في الكيفية أيضاً، إذ إن موقع اللســان مخــتلف مــع أحدهما عن موضع الصوت الآخر، ويصحبه كذلك اختلاف طفــيف في درجة انفتاح الشفتين (المطلبي ، (د.ط) ، 1984م ، 220-221)، وقد أدرك ابــن جنــي العلاقــة القائمة بين هذين النوعين من أصوات العربية بقوله (اعلم أنَّ الحــركات أبعــاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو) (ابن جني ط1، 1985م، 17/1)، وقــد تعــرف علمــاء العربية القدماء هذه الحركات، وخصوصاً الحركات الطوال التي سموها "حروف المدّ "، وظهر اهتمامهم بالحركات القصار في أولِ الأمــر عــند الشيخين الكبيرين أبي الأسود الدؤلي الذي بدأ هذه العملية بوضع

نقـــاط تشبه نقاط الإعجام للدلالة على الحركات، وأدى ذلك إلى الالتباس بينهما، إلى أنَّ جـــاء الخليل الذي وضع ثلاثة أشكالٍ جديدةٍ للدلالة على هذه الحركات، ومن ثم توالت الجهود اللغوية وتتابعت في هذا المضمار (بشر، (د.ط) ، 2000، ص420-422، البعلبكي، ط1، 1981م، ص357) .

وعلـــى الـــرغم من ملاحظة القدماء الدقيقة المتمثلة بربط الحركات القصار بحـــروف المـــدّ لاشتراكهما معاً في خاصيةٍ أساسيةٍ، وهي حرية مرور الهواء عند الأداء النطقـــي بهمـــا، فإنّهم أهملوا جانباً على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، وهو كون هذه الحـــركات القصــــار مكوناً أساسياً من المكونات الفونيمية للغة العربية وإنما تعاملوا معهـــا كمـــا لـــو كانت شيئاً عارضاً لا أهمية له، وقد انصبَّ الاهتمام عندهم على حـــروف المدّ التي أولوها جانباً كبيراً من العناية والدرس (بشر، (د.ط)، 2000م، ص 426 ، 430) .

وقـــد يكـــون لهـــذا الإهمال المتعمد منهم لهذه الحركات القصار، الذي تبعه انـــتقاصٌ لحقهـــا في وجود رموزٍ كتابيةٍ خاصةٍ للتعبير عنها، حيث تتميز الكتابات السامية – والعربية منها – بالاهتمام بالحروف الصامتة، أكثر من الاهتمام بالحروف الصائتة فالكتابة السامية الشمالية التي انبثقت عنها الكتابات السامية الجنوبية لم تكن في الأصل تمثل الصوائت، بل كان تمثل صامتاً خلواً من أي صائت ويترك للقارئ مهمـــة اكتشافها فيما بعد (البعلبكي، ط1، 1981م، ص321)، وقد يكون اثر في الخلط بيـــنها وبـــين حـــروف المد أو الحركات الطوال، وهذه العلامات الكتابية للحركات القصـــار كثيراً ما يهملها الناس في الكتابة، لأنها تفتقر إلى استقلال الرموز الأخرى ولحداثة عهدها مقارنة برموز حروف المد الأخرى (رضوان، ط1 ، 1986م، ص180)، التـــي أظهـــر الـــبحث التاريخي أن الكتابات السامية بدأت بكتابتها قبل الصوائت القصيرة (البعلبكي، ط1، 1981م، ص323).

والعربية لا تكاد تفرق بين أصوات المدّ كحركاتٍ طويلةٍ، وبين أنصاف المد كـــوحداتٍ ضمن نظام الأصوات الصامتة، وتعدهما مجموعةً فونولوجيةً واحدةً هي الألـــف والـــواو والياء من غير أن تنظر إلى الاختلافات في الكيفية والكميَّة بسبب

التـــناوب القـــوي بـــين أصوات المدّ وأنصاف المدّ في العربية في النظام الصرفيّ العربيّ (المطلبي، (د.ط)، 1984م، ص221).

وقــد قامت الدراسة بتقسيم هذه القضايا المتعلقة بالتغيرات الكمية للحركات في كتاب الشوارد إلى الأقسام التالية:

1- إطالة الحركات القصيرة.

2- تقصير الحركات الطويلة.

3- تسكين المتحرك (إلغاء الحركة).

4- تحريك الساكن.

5- تأثير أصوات الحلق في بنية الكلمة.

1- إطالة الحركات القصيرة:

وعثـــرت الدراسة على أمثلةٍ لهذا النوع من التغيرات الكميَّة في كلماتٍ من كـــتاب الشوارد، أفلتت زمامها من أن تطالها المعايير الصوتية الصارمة بقيودٍ تحتم عليها أن تظلّ بصورةٍ نطقيةٍ واحدةٍ محددةٍ تسلم لها القياد ولا تخرج عنها.

وقد أطلق النحاة العرب القدماء على هذه المسألة مصطلح الإشباع (سيبويه، ط1، 1991م، 324/4، وابن جني، ط1، 1985م، ص18)، والمطل يقول ابن جني: وإذا فعلت العرب ذلك (أي مطلت الحركة) أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها فتنشئ بعـــد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء وبعد الضمة الواو (ابن جني، ط2، 1988م، 3/ 123)، وقـــد ميَّز الخولي بين نوعين من أنواع الطول أطلق على الأول اسم الطول الفونيمـــي، وهو خاصٌ بالصوائت في العربية والإنجليزية، ويؤدي هذا الطول دوراً فـــي تغييـــر وظيفة الصوت ومعنى الكلمة، والنوع الثاني هو الطول الألوفوني، ولا يؤدي هذا الطول إلى تغيير وظيفة الصوت أو معناه (الخولي، ط1، 1987م، ص 208)، ويـــرى جان كانتينو أن مسألة تطويل بعض الحركات القصيرة في الأصل، أكثر ظهورا في اللهجات العربية الحديثة، ويرى أنَّ تأثير القياس الصرفي والمعجمي في هـــذا التطويل أكبر من تأثير الأصوات فيه، وقليلًا ما يكون لتأثير نبر الكلمة أثر في إحداث هذا التطويل، وقد ذكر أسبابا لهذا التطويل وهي:

1- الحمل على صيغ أخرى من نفس المادة ، من ذلك زيد zīd في زِد، وقول qūl في قُلْ، وذلك حملا على صيغة الجمع " زِيْدوا " وقولوا ".

2- الحاجـــة إلى جعل بعض الكلمات ثلاثية وقد كانت ثنائية في الأصل، كنطق أهل صيدا في كلمات من مثل لُوغَة في لُغَة، وكُورَة في كُرة.

3- الاضــطرار إلى تطويل بعض الحركات القصيرة للحيلولة دون سقوطها فيما لو بقــيت قصــيرة لوقــوعها في مقطعٍ منفتحٍ، وبالتالي فان سقوطها يعني جعل الصيغة ثنائيةً وطمس معالمها وجعلها ثقيلةً على النطق، ومثال ذلك نطق أهل مصـــر لكلمـــات من مثل تَسْلِيَيه في تَسلية، فلو سقطت الكسرة لأدى ذلك إلى وجود مجموعتين عسيرتين على النطق، لانعدام الفاصل بينهما.

4- وأخيـــراً وهـــو الأهـــمُّ الرغبة في المحافظة قدر المستطاع على سلامة بعض الكلمـــات الفصيحة التي فيها حركات قصيرة واقعة في مقطع منفتح: من ذلك عَاهُد في عَهد (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص174-176) .

وقـــد يكـــون الســـبب الـــرئيس لحدوث هذه الإطالة هو الحفاظ على النظام المقطعـــي للعربية من أن تمسَّه القوانين الصوتية بالتغيير الذي يؤدي إلى الإجحاف ببنـــية الكلمـــة ومـــا يتم هو إعادة ترتيبٍ لهذه المقاطع، وقد يكون هناك سببٌ آخر لحدوثه، وهو تدخل قانونٍ صوتيٍّ آخر أطلق عليه اسم قانون الحذلقة أو المبالغة في التفصـــح (عبد التواب، ط1، 1983م، ص75)، الذي قد يصل إلى حدِّ التقعر في الكلام والتشـــدق الـــذي يؤدي إلى إطالة الحركات القصيرة رغبةً في مطل الكلام، وإطالة المدة التي يستغرقها النطق بالكلمة، وهو غالباً ما يقع في لغة الخطابة والإلقاء، حيث أنَّ إنشاد الشعر يحتاج أن تؤدى الحركات فيه بصورةٍ معينةٍ بحيث تكون أطول زمناً مـــنها في الكلام العادي، والتغني كذلك يقتضي إطالة الزمن النطقي بالحركات، وكل ذلـــك مـــن أجل التنويع بين أداءٍ وآخر (محمود، ط2 ، 1988م، ص159)، وقد ضرب رمضان عبد التواب أمثلة لهذا النوع من التطويل، وعدَّها من ضرورات الشعر التي تتدخل في بالتغيير في بنية الكلمة لضرورة الوزن (عبد التواب، ط2، 1987م، ص182).

وقــد بــيَّن أنَّ هــذه الصيغ جديدةً نشأت بسبب ضرورة الشعر، ومع ذلك أوردها أصحاب المعاجم جنباً إلى جنب مع الصيغ الأصلية (عبد التواب، ط2، 1987 م، ص185).

وقــد يكــون هــناك سببٌ آخر لهذا المدِّ في بعض الصيغ، وهو التوهم أنَّ الأصــل فيها هو المدُّ بدلاً من القصر، وكثيراً ما ترتبط هذه الإطالة باللهجات التي تعــتمد النطق البطيء لكلماتها، وبالتالي فإنَّ إشباع الحركات يناسبها من حيث إطالة المدة التي تستغرقها الكلمات عند النطق بها.

والملاحــظ على الأمثلة التي أوردها الصاغاني في كتابه موضوع الدراسة، هو اقتصارها على نوعين من أنواع إطالة الحركات، وهو إطالة الفتحة والكسرة ولم تعثر الدراسة على أمثلةِ أخرى لإشباع الضمة، وهذا ما سنتبينه لاحقا.

أ- إطالة الفتحة : ومن الأمثلة عليها:

أنَـيْتَ anayta> عني اليوم أنيً شديدا، أي أبطأت مثل: آنَيْتَ ānayta> الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص233).

ويَــنْحَاتُ yanḫātu: بمعنى يَنْحَتُ yanḫatu (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص151)، وقرأ الحسن: (وتَنْحَاتُونَ الجبال بيوتاً) (الأعراف، آية 135، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م ، ص44)، ورسم الآية في الأصل هو (وتَنْحِتُونَ الجبال بيوتا).

ففــي المثالين السابقين أشبعت الفتحة في المقطع الثاني لتصبح فتحةً طويلةً، أو حرف مدٍّ هو من جنسها، ولم تؤثر هذه الإطالة في عدد المقاطع في الكلمة، وإنما أثرت في نوعيتها فتحول المقطع الثاني من قصيرٍ مفتوحٍ إلى طويلٍ مفتوحٍ.

ويقــال النَّاهِــرُ annāhiru> والنَّهَــرُ annaharu> : العــنب الأبــيض (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص187)، وفي هذا المثال أيضاً أشبعت الفتحة القصيرة لتصــبح حــرف مدٍّ طويلٍ وهو الألف، وهذا الحرف من جنس الفتحة، وذلك بزيادة كميــته فــي الــنطق وتحول المقطع الثاني من قصيرٍ مفتوحٍ إلى طويلٍ مفتوحٍ، وقد يكــون وقــوعها فــي مقطــعٍ قصيرٍ منفتحٍ هو الذي أدى إلى إطالتها للحيلولة دون ســقوطها من درج الكلام، وبالتالي تشكل مقطعٍ يتتابع فيه ثلاثة صوامت دون وجود فاصلٍ بينها وهو ما لا تقبله العربية ولا ترتضيه، بل تنفر منه ولا تقبل بتوالي اكثر

مـــن صـــامتين (محمود، ط2، 1988م، ص158)، فتتحايل اللغة بتطويل اللبِّ أو نواة المقطـــع، وبالتالـــي تثبيت الحركة، حيث أن المقطع الذي تكون نواته طويلة مغلقة بصـــامت أو غيـــر مغلقـــة، أكثـــر قوة من المقطع الذي تكون نواته حركة قصيرة (الـــنوري، ط1، 1996م، ص240)، والـــنواة في المقطع هي أوضح وأبرز من غيرها وعليها يقع النبر، وهي قابلة للإطالة وارتفاع النغمة وتلوين الصوت فيها (محمود، ط 2، 1988م، ص159-160)، وممـــا سوَّغَ هذا الإشباع هو أن الفتحة بنوعيها القصيرة والطـــويلة، هي أخف الحركات على الإطلاق (سيبويه، ط1 ، 1991م، 420/4)، وقد يكون ذلك من باب التقعر في الكلام.

وقد سجّل الصاغاني هذا التغير الكمي، كمقياسٍ من مقاييس الشرود اللغوي، ولم تعثر الدراسة على أمثلة أخرى، لهذا النوع من التغير الكمي في حركة الفتحة.

ب- والنوع الثاني من التغيرات الكمية هو إطالة حركة الكسرة: وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية:

يقال ما بها أرَمٌ وإرَمٌ: بمعنى أرِمٍ وأريِمٍ أي ما بها أحدٌ (الصاغاني ، (د.ط) ، 1983م، ص 179)، والشـــاهد هـــنا بـــين أرِمٍ arimin> و arīmin> ، وفي لسان العـــرب: ما بالدار أرِمٌ وأريِمٌ وإرَميٌّ وأيْرَمِّيٌّ وإيْرَمِيٌّ عن ثعلب وأبي عبيد: أي ما بها أحدٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (أرم) 50/1-51) .

والمثال الثاني من الشوارد هو ما سجله الصاغاني فيما سمعه في القول في: شاةٌ لَبِيْنَةٌ labīnatun، أي لَبِنَةٌ labinatun.

ومن الأمثلة كذلك: العَضِلُ والعَضِيلُ: العُضَالُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص188)، وداء عُضَال: أي شديد مُعْيٍ غالب (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (عضل) 2/ 807)، والشاهد هو في العَضِلُ adilu> والعَضِيلُ adīlu>.

أطـــيلت حركة الكسر القصيرة في الأمثلة السابقة، لتصبح كسرةً طويلةً أو ياء مدٍّ وهي من جنسها، وقد ذكرت الدراسة سابقاً أنَّ مقدم اللسان يرتفع حال النطق بهذه الحركة تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ، وإذا ارتفع اكثر نتج عن ذلك الارتفـــاع الـــنطق بصـــوتٍ آخر هو الياء (بشر، (د.ط)، 1987م، ص140)، وتحول المقطع الثاني من قصيرٍ مفتوحٍ إلى طويلٍ مفتوحٍ.

وقـد يكون لنبر الكلمة أثر في إحداث هذا التطويل زيادةً في الضغط عليها مما أدى إلى إشباعها وإطالتها، وهو السبب الذي عزي إليه إطالة الحركات القصيرة فـي كثيـر من الأحيان، وعلى أساسه فسَّر فوزي الشايب كثيراً من الأنماط اللغوية التـي قصـرت فيها الحركات، أو طولت بناءً على وجود النبر أو انتقاله إلى مقطع آخـر (الشـايب، ط1، 2004م، ص157-180)، وضـرب بروكلمان أمثلةً عدَّةً لهذه الظاهـرة من اللغات السامية في كتابه ومن ذلك أن العبرية نبرت الأسماء نبراً أشد مـن الأفعال، ولذلك تمدُّ الحركات المنبورة في الأسماء (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص 46)، وكـذلك تخـتص العبـرية والعربية بالنبر الشديد لأخر جملة (في الوقف) ويؤثر ذلك في مد الحركة في الفعل كذلك، وفي العربية يؤثر ذلك في حركة التنوين an فتـتحول إلـى a وكـذلك في العبرية وكذلك تحول نهاية التأنيث at إلى ah ثم تحـولها فـي العبـرية والآرامية من جديد a (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص47)، والملاحـظ أن للنبـر أثراً في الجانب الصوتيِّ، فقد يزيد من طول صوت المدِّ في المقطع المنبور نبراً مديًّا، ويقصر من هذا الطول في المقطع غير المنبور (المطلبي، (د.ط)، 1984م، ص54).

ومـن الأمـثلة كـذلك وَتِيلَّكَ المرأةُ، أي: تِلك المرأةُ (الصاغاني ، السابق، (د.ط)،1983 م ، ص353)، وأنشد الفراء:

فأيَّـةُ تِيلَكَ الدِّمَنُ الخوالي   عَجِبْتُ مَنَازِلاً لو تنطِقِينَا (ابن الأنباري من غيرعـزو، ط1، 1987م، ص734)، ومـا قـيل عن الأمثلة السابقة ينسحب على هذا المثال.

والملاحظ على الأمثلة السابقة أنَّ الحركات القصيرة قد تحولت إلى نظائرها الطويلة ولم تتحول إلى حركاتٍ طويلة أخرى مغايرةٍ لها، وهذه العملية تسير بعكس قانـون السـهولة الذي كثيراً ما يجنح المتكلم إليه في أثناء النطق عن طريق اختيار الأيسـر من الصيغ والتراكيب، حيث أثبتت الدراسات أنَّ الصائت القصير يستغرق جهـداً اقلَّ ووقتاً اقصر في النطق، وبالتالي فهي أشيع في الكلام منها (الخولي، ط1، 1987م، ص145)، وربما كان ذلك سبباً من أسباب وسمها بالشرود والتفرد.

2- تقصير الحركات الطويلة:

وقـــد أطلق ابن حني عليها مصطلح إنابة الحركات عن الحرف، وذلك بأن تحــذف الحــرف وتقر الحركة نائبة عنه ودليلةً عليه، وضرب لها أمثلة من القرآن الكــريم والشــعر وبــيَّن أنَّها كثيراً ما تقع في الكسرة لثقلها، وهي قليلة الوقوع في المفتوح لخفَّة الألف (ابن حني، ط2، 1988، ص 135-136) ، وتقصير أصوات المدِّ ظاهــرةٌ مــرتبطةٌ فــي العربية بالنظام المقطعي بوجهٍ عامٍّ، وخصوصاً في المقطع الطــويل المغلــق بصامت، فإنَّ اللغة تميل إلى تقصيره، واتخذ هذا التقصير طابعا نحــويا خاصا يمثل الخروج عنه، خروجاً عن قواعد اللغة (المطلبي، (د.ط)، 1984م، ص223)، وهــذا السلوك ميل من اللغة نحو الأيسر، وقد بينت الدراسة أنَّ الأصوات القصيرة تكلف جهاز النطق جهداً أقلَّ من الأصوات الطويلة.

وكــذلك قد تقصر الحركات للضرورة الشعرية، التي تطال الكلمة في بنيتها بالتغير والتحول عن البنية الأصلية لها، ومن أمثلتها تقصير الألف (عبد التواب، ط، 1987م، ص177) في قول رؤبة:

وصَّانى العجَّاج فيما وصّنِى (ابن العجاج، ط2، 1980م، ص 187).

وفــي المصــاحف العثمانــية رســمت الحركات الطوال بصورة الحركات القصار، وقد علل القدماء هذا الرسم بنفور العربية من التقاء الساكنين، في حين يرى المحدثــون أن السبب في هذا الرسم هو النسق المقطعي العربي الذي لا يشتمل على مقطـــع طــويل مغلق بصامتين، وهذا الحذف لا يؤدي إلى لبسٍ في المعنى (الزين، (د.ط)، (د.ت)، ص50-57) .

وبسبب النبر تقلل الحركة الطويلة، في المقاطع غير المنبورة في أخر الكلمة فــي اللغــات الســامية، غيــر أنَّ هذا الأمر يعارضه القياس في كل لغةٍ على حدةٍ (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص45).

وقـــد عثرت الدراسة على أمثلةٍ لهذه الظاهرة من كتاب الشوارد، مما يعني اعــتماد الصــاغاني لها معياراً لإطلاق صفة الشرود على الكلمة التي اشتملت على هذه الظاهرة، وهي كالتالي:

أدٌّ addun<: لغةٌ في الآدّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص164)، وقرأ علي – رض – والسلمي : (شيئاً أدّا) (سورة مريم، آية 89، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م ص86)، فقد تحولت الفتحة الطويلة في المقطع الطويل المغلق بصامت إلى فتحةٍ قصيرةٍ هكذا ādddun<addun<←، حيث ورد المقطع في بداية الكلمة وتوفر فيه شرط القبول، وهو كون المقطع الثاني ابتدأ بصامتٍ يماثل الصامت الذي ختم به المقطع السابق، ومع ذلك فان اللغة كونها تستثقل هذا المقطع فقد بالغت بالتخفيف منه عن طريق التقصير من نواته.

ويقال الشَّكِلَة šakilatu : الشّاكِلَة šākılatu (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص161)، وقرأ الخليل: (قل كلٌّ يعمل على شَكِلَتِهِ) (سورة الإسراء ، آية 84، والقراءة لم أعثر عليها)، وفي المثال السابق قصرت حركة المقطع الطويل المفتوح إلى حركة قصيرة.

والعَتِيُّ atiyyu> والصَّلِيُّ aşşaliyyu<: لغتان في العَاتِي ātıyyu< والصَّالي sāliyyu كالعليم والعالم والقدير والقادر (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 164)، وقرأ ابن مسعود – رض- : (عَتِيّاً و صَلِيّاً) (سورة مريم، آية8 و70، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص83)، وما حدث في المثالين السابقين هو تقصير حركة الفتحة الطويلة وهي نواة المقطع الطويل المفتوح إلى فتحةٍ قصيرةٍ.

ومثالٌ آخر من الشوارد هو: اليَبِسُ yabisu: اليابِسُ yābisu، مثل اليَبْسِ واليَبَسِ (الصاغاني، السابق، (د.ط)، 1983م، ص165)، وقرأ الأعمش: (طريقا في البحر يَبِساً) (سورة طه، آية77، والعباب، (يبِسَ)، والأندلسي، ط2، 1983، 264/6)، وفي هذا المثال كذلك قصرت حركة المقطع الطويل المفتوح إلى فتحةٍ قصيرةٍ، وبما أنَّ هذه الحركة بنوعيها تعدُّ من أخفِّ الحركات، فإنَّ تقصيرها هو نوعٌ من المبالغة في التخفيف من المتكلم، وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ أخرى وتكتفي بهذا المقدار من الأمثلة.

ب- تقصير الكسرة الطويلة، ولم تعثر الدراسة إلاّ على مثالٍ واحدٍ لهذا النوع من المخالفة الكمية بين الحركات وهو:

إسراعِل واسْرَال : لغتان في إسْرَائيل (الصاغاني ، (د.ط) ، 1983م، ص135
)، وقـــرأ نافـــع: (يـــا بني إسراعِل) (سورة البقرة ، آية 40 ، وهي في الأصل (يا بني إســـرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم)، وابن مجاهد، (د.ط) ، 1972م، ص53)، والشـــاهد هـــنا في كلمتي اسراعِل >isrā>il واسرائيل >isrā>īl، إذ خففت الكسرة الطـــويلة إلى كسرة قصيرة في المقطع الطويل المغلق بصامتٍ، وهو مقطعٌ لا يجوز فـــي العربية الفصحى إلاّ في آخر الكلمة في حالة الوقف عليه أو في وسطها بشرط أن يكـــون المقطـــع التالـــي له مبدوءاً بصامتٍ مماثلٍ للصامت الذي ختم به المقطع الســـابق ، وإذا نشأ مقطع اشتقاقي في غير هاتين الحالتين حوّلته اللغة إلى مقطعٍ من الـــنوع الـــثالث (عبد التواب، ط1، 1983م، ص63-64)، فتحول في هذه الشاردة إلى مقطـــعٍ قصـــيرٍ مغلقٍ بصامتٍ، وخصوصاً أنّها وردت في سياقٍ قرآنيٍّ يحتاج إلى مقاطعٍ خفيفةٍ، تتناسب وحاجة القرآن إلى الترنم به.

3- تسكين المتحرك

وهو مصطلحٌ يعني إلغاء الحركة نهائياً وسقوطها من السياق الصوتي، وقد يكـــون هـــذا السقوط قد وقع في الكلام المنطوق كما نجد في كتاب الصاغاني الذي اثـــبت كتابيا هذا النطق الساكن للحرف المتحرك، وقد يكون هذا السقوط قد وقع في الشكل الكتابي وأُثْبِتَ في الكلام المنطوق خصوصاً في النصوص المتقدمة، والسبب الـــذي يقـــف وراء ذلك هو أنّ اللغة العربية كباقي أخواتها الساميات لم تطور نظاماً كتابياً خاصاً بالعلل القصيرة إلى أن جاء أبو الأسود الدؤلي، وتابعه الخليل من بعده اللذان التفتا إلى هذا الجانب المهم من اللغة، وقاما باستحداث رموز كتابية خاصة به مـــا زالـــت مســـتعملة إلى يومنا هذا (بشر، (د.ط)، 2000م ، ص421 ، وعبابنة، ط1، الـــتطور الســـيميائي، 2003م، ص104)، فـــي حين لم تضع العربية رمزاً يدل على الســـكون وهـــو مصـــيبٌ في ذلك إذ إنّ السكون يعني عدم الحركة وهو لفظٌ يقابل الحركة (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص20، وعبابنة، (د.ط)، 2000م، ص213)، وقد يكون الســـبب في التداخل الفونيمي الذي نلحظه في بعض الكلمات بين الحركة والسكون، هو الرغبة في إعادة الترتيب المقطعي للكلمة للميل بها نحو نطق أيسر وأسهل، وهو

ما تجنح اللغة إليه في كثير من أنماطها الفونيمية، والتي سجل الصاغاني جزءاً منها في هذه الدراسة.

وقــد تمــثل الصاغاني لهذا النوع من المخالفة الكمية بين الحركات بأمثلة متعددة، ستكتفي الدراسة بعرض جزء منها يدلّل على أنها كانت من معايير الشرود اللغويّ عنده:

أ- سقوط الفتحة بنوعيها القصيرة والطويلة:

يقــال المَرْضُ mardu – بسكون الراء-: المَرَضُ maradu: وهو مَرَضُ القلــب خاصةً (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص133)، وقرأ أبو عمرو: " في قلوبهم مَــرْضٌ فَــزَادَهم الله مَرْضاً " ، وقد ذكر ابن جني أن الإسكان فيها لغةٌ، وذكر في نظيــرٍ لهــا وهــو قراءة حَرْم بإسكان الراء بأنّها لغةٌ تميميَّةٌ وأنهم يميلون إلى ذلك الحــذف للتخفــيف، لأنّهــم يميلون إلى الانسجام الصوتي بعيداً عن تنوع الحركات وتجاورها (البقرة، آية10، وابن جني، (د.ط)، 1386ه، 1/53- 54، وهلال، ط2، 1990 م، ص303)، ويرى إبراهيم السامرائي أنَّ هذه القراءة الشاذة تدخل في باب اختلاف الكلــم الثلاثــي " فَعَــلَ " و" فَعْل " بإسكان العين، وكأن الإسكان في هذه الكلمة من الشــوارد لشهرة الفتح في هذه الكلمة المتداولة (السامرائي، ع27 ، 1985م، ص12)، وقــد يكون ما حدث في المثال السابق من الشوارد لغرضٍ دلاليٍّ أو أنّهم قد حملوه على التغير في الدلالة لتخصيص المقصود بمرض القلب خاصةً دون سائر الأعضاء وهــو مــرضٌ نفســيٌّ، وليس مرضاً عضوياً يصيب القلب، وبالتالي خففت الحركة للدلالــة على هذا التخصيص، وحدث فيها ما حدث في الأمثلة السابقة من تحوُّل في المقاطع القصيرة المفتوحة إلى مقطعٍ قصيرٍ مغلقٍ بصامت.

وفــي مثالٍ آخر من الشوارد، تَعَالُوا لغة في تَعَالَوا، ألقيت ضمة الواو على اللام (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص146)، وقرأ نبيح والجراح وأبو واقد: (تَعَالُوا الى كلمة سواء) (آل عمران، آية 64، ابن خالويه، (د.ط) ، 1934م، ص21)، والكتابة الصوتية لهذا المثال هو كالتالي:

ta<alū ←——— ta<ālaw

وقـــد علَّــل الصـــاغاني ما حدث في المثال السابق بأنَّه نقلٌ للحركة ، لكنَّ الكتابة الصوتية تظهر أنَّ الذي حدث هو إلغاءٌ للحركة المزدوجة الهابطة واستبدالها بالواو المديَّة، وهو ما سيأتي الحديث عليه في باب الحركات المزدوجة.

الصَّــفَوان >aṣṣafawān< : الصَّــفْوان >aṣṣafwān< (الصاغاني ، (د.ط) ، 1983م، ص143)، وقـــرأ ابن المسيب والزهري: (كمثل صَفَوان) (البقرة ، آية264 وابـــن جنـــي ، (د.ط)، 1386ه، 137/1)، وما حدث فيها هو تحولٌ كميٌّ حيث ألغيت الحـــركة مـــن المقطع الثالث، وصارت الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع قصيرةٍ مغلقةٍ بصامتٍ بدلاً من أربعة مقاطع اثنان منهما قصيران.

وقـــد عثرت الدراسة على أمثلةٍ أخرى في كتاب الشوارد، وستكتفي بما تمَّ عرضه سابقاً مما يدلِّلُ على أنَّ الصاغاني قد اعتدَّ بهذا المعيار في وسم كلمات اللغة بالشـــرود والتفرد، وبالتالي ضمُّها إلى بقية الكلمات التي وضعها في كتابه كشوارد لغوية .

ب- سقوط الكسرة :

وقـــد بيَّن صلاح الدين حسنين أنَّ الكسرة غير المنبورة تسقط في اللهجات الشـــرقية نحـــو كَلِمَـــة (kalimatun) وكَلْمَة (kalmatun) ، بينما تحافظ لهجة الحجـــاز على الكسرة فيما عدا كلمة عَشْرَة، أمَّا صيغة تميم فهي عَشِرَة وهي تتكون بعـــد حشر الكسرة ويكثر ذلك عندهم (حسنين، ط1، 1981م ، ص207)، ونسب الكسر كـــذلك إلـــى أهل نجد أيضاً ، الذين يتركون التفخيم في الكلام إلا هذا الحرف فانهم يفخمون فيه فيقولون عَشِرَة (رابين، ط1 ، 2002م، ص197)، وقد أجمعت كتب النحو علـــى أنَّ التسكين هو الأفصح فيما كانت فيه لفظ عشرة مؤنثا (هلال، ط2 ، 1990م، ص 304-306)، وقد أورد الصاغاني أمثلةً متعددةً لسقوط هذه الحركة وهي:

السَّــرْقَةُ >assarkatu<: لغة في السَّرِقَةِ >assarikati< (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص188)، وفـــي هـــذا المـــثال أعيد ترتيب المقاطع الصوتية المؤلفة في مجمـــوعها للكلمـــة بدمج المقطعين القصيرين المنفتحين في مقطع واحد هو مقطع قصير مغلق بصامت بعد أن ألغيت الحركة.

ومــن الأمــثلة كذلك في الشوارد: النِّبقَةُ: لغةٌ في النَّبِقَةِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص205)، وهي الكتابة مثل النَّمْق، ونَبَّقَ الكتاب : سطَّرهُ وألَّفَهَ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (نبق) 570/3)، ففي المثال التالي حذفت الحركة وهي الكسرة، ويمكن تصور ما حدث عن طريق الكتابة الصوتية كالتالي:

nibḳatun ← nibiḳatun

تحــوَّل المقطع الثاني من قصيرٍ مفتوحٍ إلى قصيرٍ مغلقٍ بصامتٍ، وحدث تحــولٌ كمــيٌّ فــي المقاطع حيث كانت الكلمة تتكون من أربع مقاطع، وبعد حذف الحركة صارت تتكون من ثلاثة مقاطع.

ومــن الأمثلة كذلك: تميم تخفف كل اسمٍ على فَعِلٍ و فَعُلٍ ، فيقولون في أَقُطِ akutun> وحَــذِرٍ ḥadirin : أَقْــطٌ aktun> و حَذْرٌ ḥadrun (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص202)، وتسكين وسط الثلاثي المجرد من الأسماء والأفعال ظاهرةٌ لغويةٌ نصَّ عليها علماء اللغة، ووردت بكثرة في الفصيح ونسبت إلى بعض القبائل – كما فــي المــثال السابق من الشوارد – وخصُّوا هذا التغيير فيما كان مكسور العين أو مضمومها، ومنعوا ذلك في مفتوح العين لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات عندهم، وروايتها بحــذف الفتحة وهي حركة العين نوعٌ من المبالغة في التخفيف في للقراءات القرآنية وهــي مــن الظواهــر المرتبطة بالقران الكريم (خان، (د.ط) ، 2003م، ص98) وفي المــثال السابق من الشوارد تحولت الكلمة من ثلاثية المقاطع إلى ثنائية المقاطع عن طــريق دمــج المقطعين القصيرين المفتوحين في مقطعٍ قصيرٍ واحدٍ مغلقٍ بصامتٍ وذلك بإلغاء حركة المقطع الأول منهما.

ج- سقوط الضمة:

وقــد عثــرت الدراســة على مثال آخر غير المثال السابق الذي حذفت فيه الكسرة في لغةٍ والضمة في لغةٍ أخرى في كلمةٍ واحدةٍ، وهو: التَّتُلَّةُ attatullatu> أوالتَّتْلَّة attatlatu> (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص244)، فقد حذفت الضمة، وقد يكون لتتابع ثلاث تاءاتٍ في نفس الكلمة بعد حدوث الإبدال التاريخي بين الثاء والتاء أثــرٌ في التخفيف عن طريق تسكين الأخيرة منهما ، وتبع ذلك التخفيف حذف إحدى اللامين المشدَّدة بعدها للتخفيف أيضاً.

وهناك أمثلةٌ أخرى اكتفت الدراسة بما تم عرضه سابقاً، وكذلك من الأمور المهمة التي تجدر الإشارة إليها أنَّ هذا التسكين أو الحذف قد وقع دائما في بداية أو وسـط الكلمـة ولم تقع في آخر الكلمة، والمعروف إنَّ اللغة العربية تميل إلى إلغاء الحـركة إذا وقف عليها في آخر الكلام، حتى قيل أن العربية لا تقف على متحرك، وأحـياناً تغالي في التخفيف فتحذف أصوات المد الطويلة (المطلبي، (د.ط)، 1984م، ص209)، وهو ما لم تجد الدراسة أمثلةً له في كتاب الشوارد.

4- تحريك الساكن

ولم تعثر الدراسة إلاّ على أمثلةٍ محدودةٍ لهذه التغيرات الكمية، وهو نوعٌ من التداخل الفونيمي بين الحركات والسكون (المطلبي ، (د.ط) ، 1984م ، ص236)، كما هـو الحـال في تخفيف الحركة وهو ما سبقت الإشارة إليه حيث تلجأ اللغة لإقحام حـركة بين الصوامت المتتالية، لأنَّ العربية تكره توالي أكثر من صامتٍ في الكلمة دون فاصلٍ حركيٍّ بينهما، وهو أمرٌ شائعٌ في العربية إذا التقى صامتان ساكنان فإنّها تقحـم كسـرة فيما بينهما (المطلبي، (د.ط)، 1984م، ص57)، ميلاً من المتكلمين نحو التيسـير علـى أنفسـهم أثناء نطق الكلام، مثال ذلك إضافة الصائت بين الصامتين الساكنين في اللهجات العامية نحو نَهِر nahir في نَهْر nahr، وبَحِرْ baḥir في بَحْر baḥr (الخولي، ط1، 1987م، ص210)، والأمثلة من كتاب الشوارد هي:

الرَّمَـزُ والرُّمْزُ: الرَّمْزُ (الصاغاني ، (د.ط)، 1983م، ص145-146)، وقرأ الأعمش (إلاَّ رَمَزاً) و(رُمْزاً) (آل عمران، آية 41 ، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص 20) ، حـيث إنَّ الأصل هو الرَّمْز ramzu بإسكان الميم، وقد حرّك الحرف الساكن هكـذا ramazu، وأقحمـت الفـتحة بين الساكنين المتواليين لكسر حدَّة هذا التتابع خصوصـاً أنَّ الكلمة تتكون من مقطعين فقط فأصبحت بعد إضافة الفتحة تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة .

ومـن الأمـثلة كـذلك : النَّـبَقَةُ nabaḳatu: لغـةٌ فـي النَّبْقَةُ nabḳatu (الصـاغاني، (د.ط)، 1983م، ص205)، ونلاحـظ كمـا في المثال السابق أنَّه توالى سـاكنان دون فاصـلٍ بيـنهما فعمدت اللغة إلى إضافة حركة ، فتشكل مقطعٌ رابعٌ قصيرٌ مفتوحٌ في الكلمة، والملاحظ أنَّ الحركة المفضلة هنا هي الفتحة، والسبب في

ذلــك هــو لكــونها أخفُّ الحركات وأثبتها في نواة المقطع وخصوصاً في المقاطع المفــتوحة (كانتينو، (د.ط)، 1966، ص177-178)، وكلُّ ذلك من أجل إعادة التوزيع المقطعي للكلمة.

ولــم تعثــر الدراســة علــى أمثلةٍ أخرى لهذه الظاهرة في كتاب الشوارد للصاغاني.

5- تأثير أصوات الحلق في بنية الكلمة:

وقد سبق وأن تحدثت عن هذه الأصوات في باب التبدلات التاريخية، وبينت أنّهــا أصواتٌ رخوةٌ يسمع لها حفيف عند النطق بها، وتتميز فصيلة اللغات السامية بهــا أو بمعظمهــا، وتلعب دورا هاما في نحوها (أنيس، ط5، 1979م، ص70)، وهذه الأصوات كثيراً ما تؤثر الفتحة حيث تنحو هذه الأصوات بأجراس كلماتها نحو الفتح والســبب فــي ذلــك أنَّ اللسان في نطق الحروف الحلقية يجذب إلى وراء مع بسطٍ وتســطيحٍ لــه وهــو عين وضعه مع نطق الفتحة (جاد الرب، ع8، 1988م، ص4، والشايب، السابق ، ط1 ، 2004م ، 261) ، كذلك فإنَّ حروف الحلق بعد خروجها من مجراها في الفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا يناسبها من أصــوات اللين أكثرها اتساعاً وتلك هي الفتحة، وقد فطن القدماء لهذا الميل وتبعهم المستشرقون من بعد ذلك (أنيس، ط6، 1965م، ص170)، وفي اللغات السامية كثيراً ما تتحول حركة المضارع من الضم أو الكسر إلى الفتح إذا كانت عينه أو لامه صوتاً حلقــياً (بــروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص71)، وبالتالي فتؤثر هذه الأصوات في البنية الصوتية للكلمة العربية ومن أمثلته :

مَحْمُوم = maḥmūm ←———— مَحَموم = maḥamūm

وكذلك تَهِنُوا = tahinū ←———— تَهَنوا = tahanū (الزعبي، ط، 1996م، ص195).

ويعــزو رابــين اجــتلاب الحــروف الحلقية واللهوية للفتحة إلى اللهجات الشرقية، بينما نجد في الوقت ذاته إيثار اللهجة الحجازية للضم (رابين، ط1، 2002م، ص201).

وقد أورد الصاغاني أمثلة على هذا النوع الذي تتأثر فيه حركة الحرف بما حولها من الحروف، إذا كان أحد حروف الحلق، وقد اقتصرت هذه الأمثلة على أبنية الأسماء دون الأفعال، وهي كالتالي:

البِخْلُ – بالكسر – لغة في البَخْلِ والبُخْلِ والبَخَلِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983 م، ص149)، وقرأ أبو رجاء: (بالبِخْلِ) (سورة النساء، آية 37، وسورة الحديد ، آية 24 وهذه القراءة أوردها الصاغاني في العباب مادة (بخل)، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط)، 1983 م، ص149)، والـبَخَل قـراءة حمـزة والكسائي وخلف، وهي لغة الأنصار، وباقي العشـرة: الـبُخْل، والبُخُلُ قراءة عيسى بن عمر ونصر بن عاصم، وقرأ أبو العالية وأبو السفيع (البَخْل) ، وهي لغة بكر بن وائل (جمران، (د.ط)، (د.ت)، ص82).

وبالتالي فإنَّ الصَّاغاني أورد هذه القراءة على أنَّها شاردةٌ لغويةٌ الأصل فيها الفتح وأحياناً الضم، وقد ذكر ابن خالويه أنَّ (البَخْل) لهجةٌ لبكر بن وائل (ابن خالويه (د.ط) 1934م، ص33)، فـي حين ذهب أبو حيَّان إلى أنَّ (البُخْل) لغة لأهل الحجاز (الأندلسي، ط2، 1983م، 635/3)، ونسب ابن الجزريِّ قراءة الفتح إلى الأنصار (ابن الجزري، (د.ط)، (د.ت)، 419/2).

ويـبدو أنَّ الصـاغاني قـد تنبه إلى إيثار حروف الحلق لصوت الفتحة، والشرود أن يميل القارئ إلى إبدالها كسرة، مع أنَّ الأصل أن يحدث العكس حتى في الكلمة التي تكون الكسرة والضمة هي الحركة الأصلية فيها، حيث أن اللهجة الواحدة تخضـع لقاعـدة مطـردة في الكثرة الغالبة من صيغها، ولكن قد يتخللها القليل من الصيغ التي تسمى عادةً شاذةً وتدرس على انفراد للبحث عن مصدر هذا الشذوذ فيها (أنـيس، ط6، 1965م، ص 170-171)، وفـي هـذه القراءة التي نحت بالحركة نحو الكسر على النقيض مما هو شائع ، فقد عدت من الشوارد التي تستحق أن توسم بهذه الصفة، وبالكتابة الصوتية فان ما حدث هو:

bahlu ⟵ bihlu أو buhlu.

ويغلـب أنْ يعزى هذا الشذوذ إلى انحدار الفعل أو الشاردة من لهجةٍ أخرى لها قواعد أخرى تخضع لها (أنيس، ط6، 1965م، ص 171).

والمـــثال الثانـــي من الشوارد: العُضُدُ <uḏudu: لغة في العَضُدِ <aḏudi (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص162)، وقرأ الحسن والأعرج وابن عامر وأبو عمرو (وما كنت متّخِذ المضلين عُضُداً) (الكهف، آية 51، وابن خالويه، (د.ط) 1934م، ص 80)، واللغـــات الأخـــرى فيها هي: العَضْدُ، والعَضِدُ، والعُضْدُ، والعَضَدُ ، وعَضِدا وعِضْـــدا، تذكـــر وتؤنث جميعها، و قراءة الجمهور هي (عَضُد) (جمران ، (د.ط)، (د.ت)، ص377-378) .

وفـــي المـــثال السابق من الشوارد، فقد غلب قانون المماثلة بين الحركات، فقلـــبت الفـــتحة إلـــى ضمةٍ لتماثل ما قبلها مماثلةً مقبلةً كليةً منفصلةً، وبالتالي فإن الأصـــل فـــي القراءة الفتح وخصوصاً أنّ ما بعدها هو حرفٌ من الحروف الحلقية، وهـــي كما ذكرنا فيما سبق تؤثر من الحركات الفتحة وتجتلبها، ولكن هذه الشاردة اللغوية كسرت هذا القيد وأبدلت الحركة الأصيلة بأخرى تماثل ما بعدها، وقد ذكرت المصادر أنّ عُضُد بالضم لغة للحجازيين (الجندي، (د.ط)، 1983م، ص262).

والمـــثال التالي من الشوارد وهو بعكس المثالين السابقين اللّذين كان التحوّل فـــيهماعن الفتحة إلى حركةٍ مغايرةٍ هي الكسرة في المثال الأول والضمة في المثال الثانـــي، وبالتالي فان الصاغاني آثر وسمها بالشرود لأنّها خرجت عما تعارف عليه علماء العربية من إيثار أصوات الحلق للفتحة، أمّا في الأمثلة التالية فان الأصل فيها هـــو السكون أي عدم الحركة، ولكن جذبت الفتحة بتأثير من حروف الحلق لتناسبها، وبالتالـــي فقـــد اعتمد الصاغاني هذين المعيارين المتناقضين لوسم الظاهرة اللغوية بالشـــرود والتفـــرد، والمـــثال هـــو: البَغَـــتَةُ bağatatu: لغةٌ في البَغْتَةِ bağtatu (الصـــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص158)، وقـــرأ أبو عمرو: (أو تأتيهم الساعة بَغَتَةً) (يوســـف، آية 107، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص37)، فقد أثّر وجود الغين وهو أحـــد أصوات الحلق في بنية الكلمة فتحولت حالته من السكون إلى التشكيل بالفتحة كون حروف الحلق تؤثرها وتفضلها .

والمـــثال الأخير من الشوارد هو : لَعَمَرِي la<amarī – بالتحريك، لغة في لَعَمْرِي la<amrī (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص176)، أثرت الحاء لكونها إحدى

حــروف الحلــق في بنية الكلمة فتحرك الحرف الذي بعده بالفتحة وهي الأثيرة عند هذه الحروف.

وقــد أشــار الجندي في معرض تعليله لهذه الظاهرة إلى أن القبائل البدوية تمــيل إلى الضم في حين أن القبائل الحجازية تميل إلى الفتح ، ولكن ما حصل انه وبتأثيــر الحــروف الحلقية فقد أثرت الحروف الحلقية على العادات النطقية ألجأت تميما إلى الفتح (الجندي، (د.ط)، 1983م، 1/ 263)، ونجد هذه الظاهرة واضحة جلية فــي القراءات القرآنية ومن أمثلتها غير الأمثلة التي وردت في كتاب الشوارد: قرأ نافــع المدنــي ومعه ابن كثير وأبو عمرو (يوم ضَعَنكم)، والأصل فيها إسكان العين لكنها حركت بالفتح لتأثرها بالعين وهو حرف حلقي وقد أشار الأزهري إلى أنها من بــاب اللهجات (النحل، آية 80، الأزهري، ط1، 1991م، 1/ 308)، وفي قراءة أخرى (أرنــا الله جَهْرَةَ) قرأ فيها سهل بن شعيب بفتح الهاء في (جَهَرَة) (النساء، آية153، وسورة البقرة، آية 55، وابن جني، (د.ط) ، 1386ه، 77/1، والجندي ، (د.ط)، 1983م، 1/ 263)..

وهذا النوع من التأثر يعدّه الكوفيون والبغداديون مقيساً فيما ورد من الأمثلة، بيــنما يراه البصريون من باب اللغات ولا أثرَ لحروف الحلق فيها (الجندي، (د.ط). 1983م، ص264).

6- إيثار صوت الراء للفتحة

ومما يمكن إلحاقه بهذا الباب هو إيثار الراء لصوت الفتحة ، حيث يؤثر هذا الصــوت مــن الحركات الفتحة (الزعبي، حزيران، 2001م ، ص195)، وقد يكون الســبب فــي ذلــك أن صوت الراء وهو صوت تكراريّ يفخم إذا وقع بعد ساكنات مفخمــة، وكذلك حيثما وقع في جوار الفتحة بنوعيها القصيرة والطويلة (العاني، ط1، 1983م، ص 55)، وبالتالــي فقد تكون لغة لإحدى القبائل العربية التي تميل للتفخيم، وهــو أمرٌ واردٌ حيث أنَّ القبائل البدوية تميل بوجهٍ عامٍّ نحو تفخيم الأصوات بينما تــتجه القــبائل الحضرية نحو الترقيق في النطق (أنيس، ط6، 1965م، ص125)، ففي اللهجــة العربية الشرقية تفخم الصوامت على الحركات المجاورة، ويظهر ذلك فيها بوضــوحٍ أكثــر من لهجة الحجازيين (رابين، ط1، 2002م، ص201)، وفي اللهجات

الشــرقية تمارس الراء تأثيراً خاصّاً على الحركات، وفي الأكادية فإنَّ هناك حركة تحــذف في العادة إذا ما تلاها مباشرة مقطع متحرك بحركة قصيرة دون الفتحة قبل الــراء (رابين، ط1، 2002م، ص 198-199)، مما يعني أنَّ الراء تمارس بالفعل نوعاً مــن التأثيــر على الحركات المجاورة، وتؤثر الراء منها وتجتلبها ولا تحذفها إذا ما توفــرت فـــي الســياق الصوتي، وقد ذكر بروكلمان أنَّ الراء واللام في السريانية تؤثران الفتحة، وبالتالي فإنهما يقلبان الضمة والكسرة إلى فتحةٍ مثل:

šfel ←—— šfal وتعني منخفض و šebbultā ←—— šebbaltā وتعني سنبلة (بروكلمان (د.ط)، 1977م ، ص72) .

وقــد أورد الصـــاغاني الأمــثلة التالــية على هذا التأثير لصوت الراء في الحــركات المجــاورة لها، وفيما يلي عرض لها مع محاولة إيجاد التوجيه الصوتيّ المناسب لها:

يقـــال : القَتْرَةُ: القَتَرَةُ: وهي الغبرة (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص169-170، وابن منظور، (د.ط) ، (د.ت)، (قتر) 17/3)، وقرأ ابن أبي عبلة:(ترهقها قَتْرَة) (ســورة عبس، آية41، والأندلسي، ط2، 1983م، 430/8)، ففي المثال السابق حذفت الفــتحة مــع أن الأصــل بقاؤها لإيثار الراء لها، وبما أنها خرجت عن الأصل فقد أدرجـــت ضمن الشوارد، التي خرجت عن المألوف من القوانين الصوتية وقد يكون السكون لغة فيها، وجيء به للتخفيف، مع أنَّه من الصعوبة بمكان نطق الراء مباشرةً بعــد صوت صامت آخر (رابين، ط1، 2002م، ص199)، والشاهد يندرج ضمن الباب الســابق وهــو إلغـــاء الحـــركة، وتتحول الكلمة من رباعية المقاطع إلى ثلاثيتها :

kataratun ←—— katratun .

والمثالــين الآخــرين من الشوارد هما : الرِّئِيُّ ri>iyyu من الجن: لغة في الرَّئِـــيُّ ra>iyyu وكـــذلك كل فعيل ثانيه أحد حروف الحلق نحو: رِغِيفٍ وشِعِيرٍ وبِعِيرٍ وسِعِيدٍ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص202)، وقد نسبت هذه اللهجة لتميم في الكســر (ابــن مــنظور، (د.ط)، (د.ت)، (رأى) 195/1)، والرُّمْزُ: الرَّمْزُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص145)، وبالتالـــي فقد أورد الصاغاني هذا النطق على أنَّه نوعٌ من الإغــراب فـــي الكلام الذي يسير بعكس المألوف في الكلام، وفي المثالين السابقين

قــرنت الــراء بحــروف الحلــق فـــي تأثيرها بالحركات المجاورة لها، وقد يكون الصـــاغاني تنـــبه إلى كونها تؤثر من الحركات الفتح، وأنَّ الإغراب وقع في هذه اللهجة التي مالت نحو الكسر والضم، وكان من المفروض وبحسب القوانين الصوتية أن تمـــيل نحو الفتح الأصيل لهذه الكلمات، وبالتالي فقد استحقت بذلك أن توسم هذه اللغة بالشرود والتفرد في هذا الجانب منها.

ومـــن خـــلال مـــا ســـبق فقد توصلت الدراسة إلى أنَّ المعايير الكمية بين الحـــركات، وهـــي فـــروق أحسَّ بها الصاغاني قد اعتمدت للحكم على كلمات اللغة بالتفـــرد والشرود وقد تراوحت هذه الأمثلة ما بين إشباع الحركات حيناً، والميل إلى التقلـــيل مـــن كميتها بتقصيرها حيناً آخر، وفي أحيان أخرى فان اللغات التي سجّل منها الصاغاني شوارده قد سارت في منحىً آخر وهو إلغاء الحركة نهائياً لأغراض مـــتعددةٍ كان للغرض الدلاليّ نصيبٌ منها، وكان لتحريك الساكن أيضاً حضورٌ بين هذه المعايير وإن كانت الأمثلة على هذه الظاهرة محدودةً أخضعتها الدراسة للتحليل الصـــوتي ومـــن ثـــم بيان التغيرات الكمية فيها، وأخيراً ختمت الدراسة هذا الباب بالحديث عن حروف الحلق وأثرها في البنية الصوتية للكلمة، واقتصر هذا الأثر فيما أورده الصـــاغاني من أمثلةٍ على إحداث الإبدال بين الصوائت، وفي جانب آخر فقد وجـــدت الدراسة أنَّ بعض الأمثلة قد كسرت هذا القيد وسارت بعكس هذا الأثر، مما تسبب عنه وسم هذه الكلمات بالشرود والتفرد.

الفصل الثاني

قضايا الهمز والشرود اللغوي

لابـدَّ قبل الدخول في صلب القضايا المرتبطة بهذا الحرف من تقديمٍ بسيطٍ وحديث مختصر حوله، ولن تخوض الدراسة كثيرا في خضمه إلاَّ بالمقدار الذي يفيد الدراسة عند الحديث عن الأمثلة التي عثرت الدراسة عليها ضمن شوارد الصَّاغاني اللغوية.

فقـد ذكـر القـدماء أنَّ مخرج هذا الصوت من أقصى الحلق وقد وصفوه بالجهـر والشدَّة (سيبويه، ط1، 1991م، 4/573-574، ابن جني، ط1، 1985م، ص60-61) وهـذا الوصف لصوت الهمزة يختلف عما قدَّمه المحدثون من وصف له، حيث أثبـتت الدراسـات المعملية بأنَّها صوتٌ لا مجهورٌ ولا مهموسٌ يخرج من الحنجرة وتنطـبق معه فتحة المزمار انطباقاً تاماً لا يسمح بمرور الهواء ويعقب هذا الانطباق انفـراجٌ مفاجئٌ فيسمع صوتٌ انفجاريٌّ هو صوت الهمزة (بشر، (د.ط)، 1987م، ص 112، وحسنين، ط1، 1981م، ص153)، وبالتالي فإن الوترين الصوتيين وهما خيطان رقـيقان يشتركان في إنتاجه (أنيس، ط5، 1979م، ص18)، وقد يكون هذا التباين بين القـدماء والمحدثـين في وصف هذا الصوت هو اعتماد القدماء على الحسِّ اللغوي الـذي لم يرقَ إلى استعمال الأجهزة اللغوية التي اعتمد عليها المحدثون في توصيف الأصوات وصفاً دقيقاً، وبالتالي فلم يسعفهم هذا الاعتماد في التوصل إلى أن الوترين الصـوتيين هما العمدة في إنتاج هذا الصوت، وبالتالي لا يمكن الحكم باهتزازهما أو عدمه عند النطق بهذين الصوتين، ومن ثم يبقى وصف الأجهزة العلمية لهذا الصوت هـو الأدقُّ والأفضـل، وإن ذهب بعض المحدثين إلى وصف هذا الصوت بالهمس وبيَّنوا أنَّ السبب الذي يحقق هذا الوصف هو انطباق الأوتار الصوتية عند النطق بها انطـباقاً يحول دون اهتزازهما ويؤكده نطق قراء القراءات الذين ينطقونه مهموساً، ويفسـرون اعتـبار القدماء لها صوتاً مجهوراً إنَّما هو نتيجةٌ لعلاقتها القوية بالألف وهـي مجهـورةٌ أيضاً (عبد التواب، (د.ط) ، (د.ت)، ص24، والأنطاكي، المحيط في أصوات اللغة، ط3، (د.ت)، ص 127و205-206، وكانتينو، (د.ط)، 1966م، ص123).

ومن خلال الوصف السابق لهذا الصوت يتبدى أنَّه صوتٌ صعبٌ يحتاج إلى مجهودٍ عضليٍّ كبيرٍ عند النطق به، ولذا وجدنا أنَّ العرب يختلف بعضهم عن بعض في التمسك به في كلامهم، فبعضهم يحقق هذا الصوت، وآخرون يميلون إلى التخفيف منه (هلال، ط2 ،1990م، ص212، وطربية، ط1 ، 2000م، ص1)، وقد أشار ابن جني إلى صعوبة هذا الصوت وثقله، وبيَّن أنَّ سبب هذه الصعوبة لكونه: (من سفل الحلق، وبعد عن الحروف وحصل طرفاً، فكان النطق به تكلفاً) (ابن جني، ط1 ، 1985م ، ص71)، وبيَّن المحدثون أنَّ مصدر هذه الصعوبة هو أنَّ الهمزة صوتٌ انفجاريٌّ يصاحب نطقه ضغطٌ شديدٌ يقع على الوترين الصوتيين اللذين ينطبقان بإحكام على بعضهما، ويصاحبه توترٌ شديدٌ واحتقانٌ يقع من الرئتين على الهواء ومن ثم الانفتاح السريع للأوتار الصوتية (الشايب، ط1، 2004م، ص455)، فيميل المتكلم إلى التخلص منه بحذفه ومن ثم التعويض عنه بحرفٍ آخر، وقد تتم هذه العملية دون تعويض، وهناك أحكامٌ ومعاييرُ لحذف الهمزة، والدراسة غير معنيَّةٍ بها لأنَّ الحذف الذي نتحدث عنه هو الحذف غير المعياري، الذي لا تنطبق عليه هذه الأحكام وأكثره لهجاتٌ ولغاتٌ (الأنطاكي ، المحيط في أصوات اللغة، ط3، (د.ت)، 1 /85-90)، وقد ربط علماء القراءات والنحو هذه الظاهرة بأهل الحجاز وأهل مكة وأهل المدينة الذين كانوا لا يهمزون (نور الدين، ط1، 1992م، ص173) ،وبالتالي اعتبر القدماء ظاهرة سقوط الهمزة من الكلام ظاهرةً لهجيةً مرتبطةً ببعض القبائل العربية، ونجد هذه الظاهرة شائعة في اللهجات العربية الحديثة في غير أول الكلام، ومن ثم امتد هذا السقوط إلى الهمزة في أوَّل الكلام (عبد التواب، ط1، 1983م، ص 48)، وهذا السقوط الذي نتحدث عنه يختلف في معناه عن التخفيف، والذي يعني نطق الهمزة بين بين ، وتعني: سقوط الهمزة تاركة حركة وراءها، وبالتالي نسمع صوتاً لا يمت للهمزة بصلة، بل هو صوتُ لينٍ قصيرٍ يسمى عادةً حركة الهمزة الحجازية بعامةٍ (أنيس، ط5، 1979م، ص91، والأنطاكي ، المحيط في أصوات اللغة، ط3، (د.ت)، 85/1)، ويرى عبد الصبور شاهين أنَّها لا تعني وجود همزة مطلقاً وإنَّما هي عبارة عن تتابع حركتين (شاهين، (د.ط)، (د.ت)، ص173)، بينما يصف القدماء هذه الهمزة على أنَّها نوع من إضعاف الحرف وتقريبه من الساكن (سيبويه، ط1،

1991م، 541/3)، وذكر ابن يعيش أنها همزة بين مخرجها ومخرج الحرف الذي من حركتها (ابن يعيش، (د.ط)، (د.ت)، 107/9)، وهي أبرز مظاهر الهمز، ومع ذلك فلم تعثــر الدراســة علــى أمثلةٍ لها في كتاب الشوارد، وإنّما أسهبنا في الحديث عنها كمرحلةٍ من مراحل هذا السقوط للهمزة.

وفي مرحلةٍ تاليةٍ لهذا التخفيف أو الإسقاط، عمد المتكلمون وخصوصاً عند الحــديث عن اللغة الأدبية التي يتبارى المتحدثون فيها بالتمسك الشديد، بل والمبالغ فيه أحيانا بالنطق الفصيح للكلمات إلى همز كلمات اللغة غير المهموزة أصلا توهما مــنهم بوجود هذه الهمزة في النطق العميق لهذه الكلمات، وقد أطلق على هذا التوهم مصــطلح الحذلقة أو المبالغة في التفصُّح (عبد التواب، ط1، 1983م، ص 81) ، وهذه الهمــزة الدخــيلة علــى البناء اللغوي هي ما أطلق عليها مصطلح الهمزة المقحمة، ولخلو البنى العميقة من وجودها أصلا فقد تظهر هذه الهمزةُ وقد لا تظهر في البنى الســطحية أي الكلام الفعلي المنطوق (عبابنة ، دراسات في فقه اللغة، ط1، 2000م، ص165)، وهــناك أســبابٌ أخــرى دقيقة لهذا الإقحام للهمزة، ذكرها الدارسون لن تخــوض الدراســة في غمارها إلاّ حين تتطلب الحاجة ذكرها في ثنايا هذا البحث، كون الأمثلة التي وجدت عند الصَّاغاني كان السبب في إقحام الهمزة فيها في معظمه هــو الــتوهم أو القــياس الخاطــئ على أمثلةٍ أخرى موجودةٍ في اللغة الفصيحة، وستوردها الدراسة في حينها.

2 . 1 قضايا الهمز والشرود اللغوي

وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ متنوعةٍ لهذا النوع من فعل القوانين الصوتية فــي كتاب الشوارد سارت في الاتجاهين معاً، أي أنَّ هناك أمثلةً أوردها الصَّاغاني علــى فعــل قانون السهولة والتيسير الذي يعمد إلى إسقاط هذه الهمزة التي تتطلب مجهوداً كبيراً للتلفظ بها، وكذلك عثرت الدراسة على أمثلة للحذلقة والقياس الخاطئ علــى نمــاذج لغويةٍ فصيحةٍ، بإثبات الهمزة وتحقيقها في أنماط تعدُّ خلوةً أصلاً من الهمــزة في بناها العميقة، مما يعني أن الصاغاني قد التقط شوارده ودونها بعد طول تفحصٍ وتدقيقٍ، وميزها بذوق لغوي نمته المعرفة الموسوعية بلغات العرب، والباع الطويل في نقدها ودراستها .

وقد قامت الدراسة بناءً على ما تقدم ، بتفريع قضايا الهمز على ما يلي:

1- الهمزة، وقد توزعت الامثلة على القسمين التاليين:

أ- حذف الهمزة والتعويض عنها.

ب- حذف الهمزة دون تعويض.

2- همز الأنماط اللغوية غير المهموزة ، وبيان الأسباب التي أدت إلى هذا الإقحام.

2 . 1 . 1 حذف الهمزة:

وقد ذكرت الدراسة سابقاً أنَّ صعوبة هذا الصوت هي التي ألجأت المتكلمين إلـــى إسقاطها من درج الكلام، وبينت أنَّ هذه الظاهرة اللغوية اختص بها أهل مكة الـــذين كانوا لا يهمزون في كلامهم (بروكلمان، (د.ط) ، 1977م ، ص41)، وقد كانوا يطلقـــون عليها مصطلح النبر، وهو مصدر الحرف نبره ينبره: إذا رفعه، النبر هو الهمـــز، قـــال وكل شيء رفع شيئا، فقد نبره، والنبر: مصدر نبر الحرف ينبره نبرا همـــزه، وفـــي الحـــديث قال رجل للنبي: يا نبيء الله ، فقال: لا تنبر باسمي، أي لا تهمـــز، وفـــي رواية: فقال إنَّا معشر قريش لا ننبر، والنبر: همز الحرف ولم تكن قـــريش تهمـــز في كلامها (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (نبر) 566/3، والفراهيدي، (د.ط)، 1980م، 269/8)، وهذا النبر يختلف عن النبر الذي تعارفنا عليه والذي يعني نشاطاً فجائياً يعتري أعضاء النطق أثناء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة (أنيس، ط 5، 1979م، ص 169، والأنطاكي ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط3 ، (د.ت)، ص84)، ويعـــارض إبـــراهيم أنـــيس فكـــرة شيوع التخلص من الهمز بين الحجازيـــين بعامـــةٍ نظراً لما عرفوا به من التأني والبطء في الأداء، ويرى أنَّ هذه الظاهـــرة لم تكن منتشرة بين القبائل بل كان هناك من يؤثر تحقيقها ومن ذلك التزام ابن كثير القارئ الحجازي بذلك في القراءة القرآنية (أنيس، السابق، ط6، 1965م، ص 77).

وقد ذكر كانتينو أنَّ السامية كانت تحتوي على حرفٍ شديدٍ من أقصى الحلق هـــو الهمزة (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص121-122)، وقد مالت كل اللهجات السامية إلـــى التخلص منها في النطق (أنيس، ط6، 1965م، ص77)، إمَّا بالتخفيف أو الإسقاط

أو بإبدالها صوتا آخر (عبدالتواب، (د.ط)، (د.ت)، ص 22-23)، وهو ظاهرةٌ ساميةٌ عامةٌ (عبابنة، اللغة المؤابية، ط1، 2000م، ص78)، وبخلاف ذلك فقد احتفظت العربية القديمة احتفاظاً كاملاً بهذا الحرف الشديد الأقصى حلقي (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص121-122)، وما حدث فيها من إبدالاتٍ لم تخرج عن حدود الإبدال المقيد الذي لم يصل إلى حد التخلص من هذا الحرف بشكل نهائي، وهذا يعني انهم حرصوا عليها في المستوى الكتابي، وإن أسقطوها من الكلام الفعلي المنطوق، واقتصر هذا الأمر على بعض الأنماط اللغوية، وقد عاملته في كثيرٍ من الأحيان على أنَّه ظاهرةٌ لهجيةٌ اختصت بها بعض القبائل العربية دون أن تكون نمطاً عاماً فيها.

وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ متعددة لسقوط الهمزة من بنية الكلمة في كتاب الشوارد، وفيما يلي بيانها مع محاولة إيجاد تعليل مناسب لها.

1- حذف الهمزة والتعويض عنها :

وقد قدمت اللغة بدائل متنوعة لملء الفراغ الذي تشكل بعد إسقاط الهمزة من بنية الكلمة، وقد ذكر برجشتراسر أنَّ الهمزة كثيراً ما تحذف بالإبدال واواً أو ياءً (برجشتراسر، (د.ط) ، 1982م، ص39)، وقد أطلق الأزهري مصطلح التحويل على هذه العملية وهو أن تحوِّل الهمزة إلى " ياء " أو " واو " (الأزهري، (د.ط)، 1967م، 687/15)، والأمثلة من الشوارد هي:

أ- حذف الهمزة والتعويض عنها بإطالة الحركة:

وقد عثرت الدراسة على المثال التالي في كتاب الشوارد للصاغاني، وهو على النحو الآتي:

ذَرا فوه يَذرو، وذَرَأ يَذْرَأ: أي سقط (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص191، والفيروز آبادي، (د.ط)، (د.ت) (د.ط)، 1934م ، 16/1-15).

ففي المثال السابق في يذرو من يذرأ، فإنَّ الهمزة حذفت ومن ثم حذفت الحركة قبلها، بسبب التقائها مع الضمة القصيرة بعدها في سياقٍ صوتيٍّ واحدٍ دون وجود فاصلٍ صوتيٍّ بينهما، وعوِّضَ عنهما بإشباع الضمة القصيرة لتتحول ضمةً طويلة والكتابة الصوتية لما حدث سابقاً هي:

yaḏrū ← yarḏ**u ← yaḏra*u ← yaḏra>u

وفي هذا المثال من الشوارد قد يكون العكس هو الصحيح أي أن يكون هذا المثال خالياً من الهمزة في الأصل، ومن ثم وفي مرحلةٍ تاليةٍ أقحمت الهمزة على البناء السطحيّ له، وقد أوردت معاجم اللغة الصورتين معاً دون أن تحدد أي الصورتين الأصل، وأيهما المتحولة عنها، وبذلك فإنّه من الصعب على دارس اللغة أن يبُتّ في هذا الأمر، ويجزم أيُّ الصورتين الأصل فيهما.

ولم تعثر الدراسة على أمثلةٍ أخرى في هذا الباب.

ب- حذف الهمزة والتعويض عنه بالواو المنزلقة:

وقد عثرت الدراسة على أمثلة متعددة لهذا النوع من الحذف، واكتفت الدراسة بعرض جزء منها، وهي كالتالي:

والفُوَادُ: لغة في الفُؤادِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص161)، وقرأ الجراح ابن عبد الله: (إن السمع والبصر والفواد) (سورة الإسراء، آية36، ابن خالويه، (د.ط)، 1934م ، ص76)، وتتمثل التغييرات التي طرأت على بنية الكلمة بالتالي:

fuwād ← fu*ād ← fu>ād

فقد حذفت الهمزة، ومن ثم تشكل المقطع المرفوض، والتقت حركتان في سياق صوتي واحد، فتحايلت اللغة لذلك وتدبرته بإقحام الواو المنزلقة، للتخلص من هذا اللقاء المرفوض بين الحركات القصيرة، ولتصحيح المقاطع الصوتية بما ينسجم مع النظام المقطعي العربي.

يقال: الصِّرَاط السُّوَّي – فُعْلَى – من السّواء أو على تليين السُّوْءى والإبدال (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 165)، وقرأ يحيى بن يعمر: (من أصحاب الصِّراط السُّوَّى ومن اهتدى) (سورة طه، آية 135، والقرطبي، (د.ط) ، (د.ت)، 4306-4305/6).

ومـا حدث في المثال السابق لا يخرج عما حدث مع الأمثلة السابقة في هذا الباب والشاهد في الكلمة الثانية، أمّا المثال في الكلمة الأخيرة فقد عدها الصاغاني من باب اللهجات، وقد ثبتت الهمزة فيها، والكتابة الصوتية لهذا المثال هي:

>assuwwā ← >assuwā ← >assuwa>u

حـــذفت الهمزة من آخر الكلمة، ولم ينتج عن ذلك إخلال ببنية الكلمة، وبني بـناؤها معــروفاً لـــدى القوانين الصوتية، وثبت تشكيلها الصوتي دون تعويض عن الهمزة المحذوفة.

الرَّجَاةُ: الرَّجَاء (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص178)، وقد يكون الأصل في هـــذه الكلمة هو الرجاءة كالملاءة، والعامة تقول الملاة بغير همزٍ (ابن السكيت، ط4، 1949م، ص147)، وسقطت التاء المربوطة التي للتأنيث، ومن ثم حذفت الهمزة، دون تعويض عنها:

raǧātu ⟵ raǧā>u

الجُـــلاَّءُ: الجُلَّى (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص284)، وجلأ الرجل يجلأُ به جلأً وجلاءةً صرعه، وجلأ بثوبه جلاءً: رمى به (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، 475/1)، حيث حذفت الهمزة في هذا المثال ولم يتم تعويض الهمزة المحذوفة منه، والكتابة الصوتية لها كالتالي:

ǧullā ⟵ ǧulla* ⟵ ǧulla>

ونتبـــين مـــن الكتابة الصوتية أنَّ الهمزة قد حذفت لصعوبتها، ولم ينتج عن ذلك الحذف أيُّ إخلالٍ بالنظام المقطعي للكلمة.

وفي الأمثلة الثلاثة الأخيرة فإنَّ الهمزة قد حذفت من نهاية الكلمة، وقد يكون للوقف على هذه الكلمات أثرٌ في هذا الإبدال، للتخفيف والتيسير على المتكلم الذي قد يتسرع في النطق ببعض الكلمات وخصوصا في أواخرها.

ولـــم تعثـــر الدراسة على أمثلة أخرى، وتعتقد بأنَّ ما أوردته في هذا الباب كاف للدلالة على أنَّ الصاغاني لحظ هذا الإسقاط للهمزة من بنية الكلمة، وعده من الشـــوارد التـــي خرجت عن المعايير الفصحى التي ارتضتها العربية، واتخذت منها شـــعارا لهـــا، وهـــي من ابرز الأمور التي اقتبستها اللغة النموذجية من غير البيئة الحجازية، حيث أنها اتخذت الهمز من لغة تميم التي كانت تحرص على بقاء الهمزة ضـــمن المكونات الفونيمية لكلامها، ولم تحاول التخلص منها، كما فعل الحجازيون الذين أسقطوها من درج لكلام لديهم (أنيس، ط6، 1965م، ص 76 و78)، وبالتالي فهو

معـــيارٌ عامٌ لم ينفرد الصاغاني به، وإنما أورد أمثلة له مما سمعه، أو قرأه في كتب القراءات، أو الكتب الأخرى.

2 . 1 . 2 همز غير المهموز:

وقــد عــدَّها ابـــن جني نوعاً من الهمز الشاذّ، وهو بالنسبة له أن يرتجل المــتكلم همزة لا اصلها ولا قياس يعضدها (ابن جني، ط2، 1988م، 366/2)، ونعني بهذا المصطلح تحقيق الأنماط اللغوية التي سهلت الهمزة فيها (أبو جناح، ط1، 1999 م، ص145)، وبالتالي فهي مرحلةٌ تاليةٌ من مراحل حياة هذا الحرف وقعت بالفعل في الكــلام المــنطوق، وفــيها تمت العودة إلى إثبات هذا الحرف الذي أسقطته بعض الظواهر اللهجية، وهو الإسقاط الذي نتج عن كون هذا الحرف من أصعب الحروف ويتطلب من جهاز النطق جهداً عضلياً مضاعفاً، وقد تمت هذه العودة بعد أن اتخذت الفصـــحى مـــن هذا الحرف مكوناً أساسياً من مكونات اللغة النموذجية المعتبرة بين الأوساط الأدبية (أنيس، ط6 1965م، ص78)، ونتج عن ذلك اعتقادهم الهمز في بعض الكلمـــات غيـــر المهموزة، وبالتالي إضافة همزة دخيلة على البنى السطحية، لأنماط لغـــوية تعـــد خلوةً في الأصل منها في بناها العميقة حملاً على أنماط لغويةٍ أخرى تتوفر الهمزة في بنائها اللغوي المجرد، وهو ما سبق وأشارت الدراسة إليه على أنَّه نـــوع من التوهم أو القياس الخاطئ، وقد عزيت هذه الظاهرة إلى تميم وقيس وأسد ومـــن جاورهم (عبد التواب، (د.ط) ، (د.ت) ، ص41)، وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ متـــنوعةٍ فـــي هـــذا الـــباب، وقد أوردها الصاغاني على أنّها نوع من الخروج عن المألوف في الكلام العربي.

أحلأت السويق : مثل حلأته (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص188).

فقد أدخلت الهمزة على بداية الفعل دون أن يؤدي هذا الإقحام إلى زيادة في المعنـــى أي دون أن يؤثر هذا الإقحام في دلالة الفعل، والكتابة الصوتية لهذا المثال هي:

>aḥla>tu ←—— ḥala>tu

وفـــي العباب: حلأت السويق وأحلأته تحلئة. قال الفراء: قد همزوا ما ليس بمهمـــوز، لأنـــه من الحلواء (الصاغاني، ط1، 1978م، (حلأ) 78/1)، وقد أورد ابن

الســكيت هــذا الفعــل في باب ما همزته العرب وليس أصله الهمز، ولكن على أن الهمــزة فـــي وســطه هي التي أقحمت في بنيته فقال: حلأتُ السويق، وإنما هو من الحلاوة.

وفـــي مـــثالٍ آخـــر من الشوارد: أقْصَلَت a>ḳṣaltu الدابة مثل قَصَلْتُها ḳaṣaltuhā، من القَصِيلِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص193)، أي أعلفتها القصيل (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (قصل) 3/ 105)، وما قيل عن المثال السابق ينطبق على هــذا المثال، وقد أورد الصاغاني أمثلة كثيرة على زيادة همزة أفعل دون أن تؤدي هذه الزيادة إلى فرق في الدلالة بين الفعلين، وستكتفي الدراسة بما أوردته.

يقــال آقن وآصى وآفى، يؤقن ويؤصي ويؤفي (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص131)، وقرأ أبو حية النميري: (وبالآخرة هم يؤقنون) (سورة البقرة، آية4 ، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص2)، وبالكتابة الصوتية:

yu>fyu و yu>ṣiyu و yu>ḳinu ⟵ yūfiyu و yūṣiyu و yūḳinu

حيث أقحمت الهمزة في البناء الصوتي للكلمة، مبالغة في تحقيقها ضنا منهم بوجــودها فـــي البـــناء العميق لهذه الأفعال، بعد أن قصرت حركة المقطع الطويل المنفـــتح، ومـــن ثـــم أغلـــق هذا المقطع بالهمزة فيها جميعا، وهذا التوهم شائع في العـــربية، فقـــد وردت أمثلة كثيرة على هذا النمط، وأما آقن وآصى وآفى، فسيأتي بيانها في فصل الحركات المزدوجة والفرار منها إلى الهمزة.

تَئقت إلى لقائه، أي تُقتُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص234).

ta>iḳtu ⟵ tuḳtu

وما حدث في المثال السابق، حدث في هذا المثال من إقحام للهمزة وإدخال لها في وسط الكلمة.

وفـــي مـــثال آخـــر مـــن الشـــوارد: امتلأ حتى ما يجد مَئِطاً وقيل مَيِّطاً (الصـــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 233): أي مـــزيداً عن كراع (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (ميط) 566/3)، وبالكتابة الصوتية:

ma>ıṭan ⟵ ma**ıṭan ⟵ mayyiṭan

ففـــي هـــذا المـــثال كذلك حذفت الياء المشددة، والتقت حركتان دون فاصل بيـــنهما، ولجـــأت اللغة من اجل ذلك بإدخال همزة إلى بنية الكلمة لملء هذا الفراغ الـــذي تركه حذف الياء المشددة، وبالتالي أصلحت البنية المقطعية للكلمة وقد يكون ذلـــك للفـــرار من الحركات المزدوجة إلى الهمزة، بعد حذفها، وهو ما سيتم الحديث عنه في الفصل اللاحق.

شَـــيءٌ فَـــرِيءٌ أي: فَـــرِيٌّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص164)، وقرأ أبو حيوة: (لقد جئت شيئا فريئاً) (سورة مريم ، آية 27، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص 84)، وفـــرا الشـــيء يفريه فريا وفرَّاه أي : أفسده، والفريُّ الأمر العظيم المصنوع المختلف (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، 2/1019-1093، والفراهيدي، (د.ط)، 1980م، 8/ 280) .

fari>un ⟵ fariyyun

وتظهـــر الكتابة الصوتية أن الذي حدث هو حذف للياء المشددة، والتعويض عـــنها بهمـــزة مقحمـــة في أخر الكلمة، وهذا الإقحام ناتجٌ عن القياس الخاطئ على بعض الامثلة المهموزة في الأصل .

والـــذي حـــدث فـــي الأمثلة السابقة من إقحامٍ للهمزة، هو مرحلةٌ تاليةٌ من مـــراحل التصـــحيح، الـــذي نـــتج عن اعتماد الفصحى للهمزة مكوناً من مكوناتها الفونيمية، وبالتالي حرص المتأدبون والمتحذلقون عليها في كلامهم، وهمزوا الكلمات لغيـــر المهمـــوزة في الأصل قياساً على أخرى مهموزةٍ، أو توهماً منهم بوجود هذه الهمزة في البنى العميقة لكلمات اللغة التي أدخلت فيها هذه الهمزات، وهو مبالغةٌ في التصـــحيح، أي أنها مرحلة لتصحيح الصحيح في الأصل، وقد أورد الصاغاني أمثلةً على إقحام هذه الهمزة في بداية الكلمة ووسطها وأخرها.

وفـــي الأمـــثلة الســـابقة ترى الدراسة أنَّ دخول الهمزة في بنية الكلمة في بعضها، لم يؤد إلى تغييرٍ في النظام المقطعي للكلمات التي أقحمت الهمزة فيها، بينما أوردت الدراسة أمثلة أخرى كان إدخال الهمزة إلى الكلمة عمليةً تعويضيةً عما فقدته الكلمـــة من مكوناتها الصوتية نتيجة للحذف أو التقصير للحركات الطويلة أوأنَّ هذا الحذف نشأ في مرحلةٍ تاليةٍ لدخول الهمزة إلى بنية هذه الكلمات.

وبالتالــي فقــد استغلَّ الصاغاني الأمثلة التي عثر عليها من قضايا الهمز المخــتلفة للحكــم على الظاهرة اللغوية بالشرود، وأنها خرجت عن المعيار الفصيح المعتمد من قبل اللغة للحكم على هذه الكلمات بالشرود والتفرد، وبالتالي فقد ضمنها كتابه الشوارد في اللغة وأورد أمثلة ليست بالقليلة على هذا المعيار، ما دعا الدراسة إلــى الاكتفاء ببعضٍ منها وغضِّ الطرف عن بعضها الأخر، وقد أوردت كتب اللغة الأخرى أمثلةً ليست بالقليلة على هذا النمط، ولكن بما أن الصاغاني أسهب في إيراد الأمثلة فلم تشأ الدراسة إيراد أمثلةٍ أخرى من خارج الدراسة، واكتفت بالموجود منها فــي كــتاب الشــوارد، والأمــر المهم أيضاً الذي نوهت الدراسة إليه في بداية هذا الفصل، هو أن الصاغاني أهمل باباً مهماً من أبواب الهمزة، وهو باب همزة بين بين ولــم يقدم أمثلة تصورها في كتابه مما يعني إغفاله لهذا المعيار الصوتي، أو انَّه لم يصــادف أمثلةً لها ولا نعلم السبب الأكيد وراء هذا الإغفال لقضيةٍ من أبرز قضايا الهمز في اللغة.

2 . 2 الحركات المزدوجة والشرود اللغويّ

وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ متنوعةٍ في كتاب الشوارد لظواهر لغوية كان عسـيراً علــى اللغة الفصحى أن تستسيغها وتتضمنها في موسوعتها اللغوية، وإنَّما عــدتها مــن الشاذ والغريب والنادر .... وغيرها من الصفات التي وسمت بها هذه الظواهــر اللغــوية، التي لم تخضع لسلطان معاييرها الصارمة، وقد أوجد علم اللغة الحـديث بمــا يمتاز به من رحابة صدرٍ وبما يتضمنه من مفاهيم فضفاضة قوانين خاصــةً لتفســير هــذه الظواهــر وتحلــيلها بشكلٍ علميٍّ بعيداً عن إطلاق الأحكام الاعتباطــية التــي لا تغني من الحق شيئاً ، وبعض هذه القوانين قد تنبه لها القدماء وتوســعوا فــي شــرحها وتبيانها، ولكن بقي هؤلاء العلماء أهل الفصحى خاضعين لسلطان القاعدة المعيارية معجبين بها، مما تسبب في وسم كثير من الكلمات بالغرابة والتفــرد والخروج عن المألوف الذي يعني بالنسبة لهم في كثير من جوانبه، الأسس والمعاييــر التي وضعوها للحكم على الكلمات، وهي معايير متأخرة عن اللغة نفسها وما يعيبها أنها استقيت من لغات خاصة دون أخرى.

ومـــن هذه المفاهيم المتأخرة، التي عني بها المحدثون وخصوها بدراسات مطـــوّلة أغفلهـــا القـــدماء وإن أشـــاروا إلـــيها إشارات مقتضبة مصطلح الحركات المـــزدوجة، وقد استخرجت الدراسة أمثلة متنوعة من كتاب الشوارد يمكن تفسيرها فـــي ضـــوء القوانـــين الصـــوتية التـــي تندرج ضمن هذا الباب، مما يدلل على أن الصاغاني قد عد هذا المعيار من المعايير الصوتية التي يمكن الحكم بوساطتها على كلمـــة مـــا من كلمات اللغة بالشرود، وأنَّها من الكلام النافر الذي لا تقره الفصحى، وإنَّما تدخله في باب واسع من اللغة تضمن كل ما نفرته هذه المعايير الفصيحة التي علـــى أساسها تنال الكلمة الرضى والقبول حتى تدرج ضمن مفردات اللغة الفصحى وهو باب الشوارد.

وقـــد طالعنا هذا المفهوم في الدراسات اللغوية بدلالة مزدوجة، أي أنّه كان ثنائـــيَّ الإشـــارة فـــي الدرس اللغوي العربي، والدلالة الأولى منهما ما يطلق على ظاهـــرة الـــتقاء الحركة بالحركة hiatus ، وهو أمرٌ غير مقبول في العربية وباقي اللغـــات الســـامية ويرفضـــه الـــنظام المقطعيُّ لهما (فإنَّه من غير الممكن أن تلتقي حـــركتان فـــي اللغـــات السامية التقاء مباشراً) (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص42)، والدلالـــة الثانية له تختص بها العربية في نظامها الصوتي، وهي تتابع بين الحركات وأشـــباه الحـــركات في مقطع واحد، وأشباه الحركات فيها هي الواو والياء (عبابنة، دراســـات فـــي فقـــه اللغة، ط1، 2000م، ص131) ، والنوع الثاني هو موضوع هذا الفصل من الدراسة.

وقـــد سبق وعرَّفت الدراسة الحركات بنوعيها القصيرة والطويلة في فصل ســـابق، أمَّا أشباه الحركات فهو مصطلح أطلقه العلماء على أصوات انزلاقية يحدث فيها أن تبدأ أعضاء النطق بتكوين حركة ضيقة كالكسرة أو الضمة، ثم تنتقل بسرعة إلـــى حـــركة أشد بروزاً ولا يدوم وضع الحركة الأولى زمناً ملحوظاً، والسبب في إدراجهـــا ضمن الصوامت هو ما تتميز به من سرعة في الانتقال مع ضعف في قوة الـــنفس ، وهـــذه الأصـــوات ليســـت انفجاريةً أو احتكاكيةً، ولهذا تسمى بالأصوات المتوسطة وهي الواو والياء (حسنين، ط1، 1988م، ص168)، ويتم إنتاج صوت الواو بـــأن تـــتخذ أعضـــاء النطق الوضع المناسب لنطق الضمة، ثم تترك هذه الوضعية

بســرعة إلــى حــركةٍ أخرى وتضم الشفتان ويسد طريق الأنف برفع الحنك اللين ويــتذبذب الوتــران الصــوتيان، فهو إذن صوت من أقصى الحنك، مجهورٌ ويمكن وصفه بأنه شفويٌّ، وكذلك الياء تتخذ الأعضاء الوضع المناسب لنطق الكسرة، ومن ثم تتجه تاركةً بسرعةٍ هذا الوضع إلى حركةٍ أخرى ، وتتجه من أوسط اللسان نحو وسط الحنك وتنفرج الشفتان ، ويسدُّ الطريق إلى الحنك وتتذبذب الأوتار الصوتية ، فهــي إذن صوتٌ صامتٌ حنكيٌّ مجهورٌ ، وقد أطلق كمال بشر على هذين الحرفين مصــطلح أنصاف الحركات ، وقد ميز العلماء بين حال كونهما حركات طويلة وبين كونهما أصواتاً تشبه الأصوات الصامتة (بشر ، (د.ط)، 1987م، ص 133-134).

وقــد عــرَّف إبراهيم أنيس التتابع بين هذه الأصوات والحركات بأنه التقاء صــوتي لين أحدهما مقطعي والأخر غير مقطعي، وينتج عن ذلك الصوت المركب عــادةً الذي يسمى (diphthong) (أنيس، ط5، 1979م، ص111)، وتتميز عند نسجها بجملة من الانتقالات التكييفية من أجل البناء القيمي لها، وهذا النوع من العلل إما أن تكون ثنائية البنية التركيبية (diphthongs) أو ثلاثية (striphongs).

وقــد أطلق العلماء على هذا التتابع أيضا مصطلح أصوات المد المركبة، أو العلــة المركبة، لأنَّ اللسان في أثناء النطق بها ينتقل من موقع صوت مدٍّ إلى موقع نطــق صــوت مــدٍّ آخــر، وقد بينوا وجود نوعين من هذه الأصوات : الحركات المــزدوجة الهابطــة إذا كانت الواو أو الياء مسبوقة بحركة، وبالتالي فان النبر يبدأ قــوياً ثــم يــنقص، والحركات المزدوجة الصاعدة إذا جاءت الحركات بعد الياء أو الــواو، ويــبدأ النبــر معهــا ضعيفاً ثم يقــوى (عمر، ط1، 1976م، ص 116-117، والمطلبــي، (د.ط)، 1984م، ص43، وعبابنة، دراسات في فقه اللغة، ط1، 2000م، ص 131)، ويــرى كانتيــنو أنَّ الحركات المزدوجة من الناحية الصوتية حركات طويلةٌ يتحور جرسها أثناء النطق بها، وبخلاف ذلك فانه يبدو أنه ليس للحركات المزدوجة في العربية أيُّ وجود خاص من الناحية الوظيفية (كانتينو، (د.ط)، 1966م، ص171)، ومــن الناحية الزمنية فقد عرفها ماريوباي على أنَّها عبارةٌ عن صوتيٍّ علَّة ينطقان في فترةٍ زمنيةٍ لا تكفي إلا لنطق صوتٍ واحدٍ (باي، ط3، 1987م، ص80).

وقد أشار فندريس إلى وجود هذه الحركات المزدوجة في كل اللغات، وتمثل هذه الحركات كلمات من منبع واحد على حد تعبيره، ودخلت اللغة في حقب مختلفة (فندريس، (د.ط)، 1950م، ص74، وكنعان، ط1، 1977م، ص9).

ويبقـى تحديد معنى جامع لمصطلح الحركات المزدوجة ، أمرٌ صعب جداً، لأنها تختلف من لغةٍ إلى أخرى، ولأن كثيرا من اللغات أغفلت هذه الحركات، وحقها في التميز برموز شكلية خاصة بها (كنعان، ط1، 1977م ، ص9).

وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ ومفردات متنوعة، تتدرج في قضاياها ضمن هذا المسمى، وقد قامت الدراسة بقسيم هذه القضايا على ما يلي:

1- حذف شبه الحركة، والحركة المزدوجة كاملةً:

أ- الواو (w) شبه الحركة semi vowel.

ب- الياء (y) شبه الحركة semi vowel

2- الفرار من الواو إلى الياء.

3- الفرار من الياء إلى الواو.

4- التشديد (تشديد الواو والياء) للتخلص من الحركات المزدوجة.

5- الفرار من الحركات المزدوجة إلى الهمز.

2 . 2 . 1 حذف شبه الحركة:

أ- حذف شبه الحركة(الواو): وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية:

والسـبب الـذي يكمـن وراء هذا الحذف هو ميل اللغة إلى التخلص من صـعوبة هذه الحركات المزدوجة التي تمثل وضعاً مستقلاً في العربية، لأنَّ النطق بهـا يتطلب الانتقال من صوت مدٍّ إلى آخر في مدة زمنية لا تكفي إلا لنطق صوتٍ واحـدٍ، وهو ما يكلف جهاز النطق جهداً مضاعفاً مما يستدعي تدخل قانون السهولة والتيسـير للتقلـيل والاختصـارمن هذا الجهد (النوري، ط1، 1996م، ص318)، وقد عثرت الدراسة على المثالين التاليين من كتاب الشوارد:

خُـوصُ الامْـرِ: حَوْصُهُ، ويقال: لم طعنت في خُوصَى أمرٍ لست منه في شـيءٍ للـذي يـتكلم فـيما لا يعنيه (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص195)، والكتابة الصوتية لهذه الشاردة اللغوية تظهر أنَّ التحولات المفترضة التي حدثت لها كالتالي:

ḥūṣu ⟵ ḥu*ṣu ⟵ ḥuwsu

فالأصل المفترض لهذه الكلمة هو وجود الحركة المزدوجة الواوية، ومن ثم حـــذفت هـــذه الحـــركة للـــتخلص من صعوبة الحركة المزدوجة الهابطة المستقلة، وعوض عنها في مرحلةٍ تاليةٍ بإطالة الحركة القصيرة المرافقة لها.

وآصى وآفى : يؤصي ويؤفن (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص131).

>āṣā ⟵ >awṣā

>āfā ⟵ >awfā

ومـــا حـــدث في هذا المثال هو حذف شبه الحركة الواو، والتعويض عنها بإطالة الفتحة المرافقة لها للوفاء بحقٍّ الكلمة الصوتي.

ب- حذف شبه الحركة(الياء):

ومـــا ســـبق وذكرناه عند الحديث عن حذف الواو ينطبق على الياء من أنَّ هـــذا الحذف يتم بداعي التيسير والتخفيف من الجهد المبذول من قبل الناطقين باللغة، وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية لهذا الحذف في كتاب الشوارد:

جُـــرُفٌ هـــارٍ – بالرفع –: لغة في قولهم: جُرُفٌ هارٍ (الصاغاني ، (د.ط)، 1983م، ص201)، فالأصل في هذه الكلمة هاريٌ وهاريِ:

hārin ⟵ hari**n ⟵ hariyun

ففـــي هـــذا المثال حذفت الحركة المزدوجة كاملة لصعوبتها، وقد يكون هذا الســـقوط تم على مراحل أخرى مفترضة، حيث سقطت الياء المديّة أولاً، ثم سقطت الضمة لالتقائها مع الكسرة ومن ثم ثبتت الكلمة على هذه الصورة النطقية.

وفي نفس المثال نجد:

hārun ⟵ hār**un ⟵ hārı*un ⟵ hāriyun

حـــيث حـــذفت الـــياء، وأدى حذفها إلى التقاء حركتين متتابعتين وهو ما لا ترتضـــيه العـــربية، فحـــذفت الكسرة للتخلص من هذا الوضع الصوتي المرفوض، وثبتت الكلمة على هذه الصورة.

وآقن : يؤقن (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص131) ، وتبرز الكتابة الصوتية أنَّ الذي حدث في المثال السابق هو:

>aḵana ←—— >a*ḵana ←—— >ayḵana

فالأصل الذي تتحدر منه هذه الشاردة هو أيقن من يقن، وهو أصل مستعمل لـــم تهملـــه اللغة، وقد حذفت الياء فيه من الحركة المزدوجة، وعوض عنها بإطالة الحـــركة التي تكون بالاشتراك معها حركة مزدوجة هابطةٍ كنوعٍ من التعويض في بناء الكلمة الصوتي.

ومـــثالٌ آخرٌ من الشوارد : يَتِمَ ياتَمُ : مثل يَيْتَمُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص178).

yātamu ←—— ya*tamu ←—— yaytamu

حـــذفت الياء للتخلص من الحركات المزدوجة المستثقلة في الكلمة، وعوض عـــنها بإطالـــة الفـــتحة المرافقة لها، والأمر اللافت هنا هو أن الحركات المزدوجة الهابطـــة في هذا النوع من الأفعال اليائية لا تتأثر عند تشكل الفعل المضارع منها، ولذلك نجد القدماء لا يقرون الحذف فيها كما هو الحال في الواو التي تحذف في هذه الحالـــة (سيبويه، ط1، 1991م،54/4)، بمعنى أن هذا النوع من الأفعال لم يكن مدعاة لتحـــرك اللغة باتجاه التخلص منه وإنما حافظت عليه كما هو (كنعان، ط1، 1977م، ص35)، وتـــرجح الدراســـة أنَّ الذي حدث في المثال السابق هو نتيجةٌ لعاملٍ لهجيٍّ تـــدخل بالتغييـــر في هذا الفعل بحذف شبه الحركة، والتعويض عنها بإطالة الحركة القصيرة المرافقة لها وهي الفتحة.

واخْـــتَافَ : أَتَـــى خَـــيْفَ منـــيّ كأخاف واخْيَفَ ، مثل امْتَنَى: إذا أتى مِنَىً (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص180)، والكتابة الصوتية لهذا المثال كالتالي:

>aẖāfa ←—— >aẖ*afa ←—— >aẖyafa

حيث أثَّر وجود الحركة المزدوجة في هذا المثال في تعدد الصيغ في اللغة، كون الأصل مستعملا في الواقع المنطوق، ومع ذلك فقد حذفت الياء، وقد تكون لغة خاصـــة للتخلص من الحركات المزدوجة الصاعدة، وعوضت بإطالة الحركة للوفاء بالحق الصوتي للكلمة.

والأوعَاةُ: الأوعِيَة بلغةِ طيِّي (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص363)، والكتابة الصوتية لهذا المثال هي:

>aw<ātun ←——— >aw<iyatun

وفــي هــذا المــثال حذفت الحركة المزدوجة كاملةً، وعوض عنها بإطالة الفتحة، للوفاء بالحق الصوتي للكلمة.

2 . 2 . 2 الفرار من شبه الحركة الواو:

وقــد عثــرت الدراســة علــى أمثلة للفرار من شبه الحركة الواو بإحدى وسيلتين، إما بتحويلها إلى ألف أو إلى ياء، وهي كالتالي:

أَجْوَيْتُ القدر وهذيل تقول : أَجْيَيْتُها: أي غلَّفتها (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص187).

>ağyaytu ←——— >ağwaytu

فقــد اســتبدلت الياء بالواو في هذا التركيب اللغوي، وقد يكون ما حدث هو نــوع مــن المماثلــة بين الياء الأولى، والياء التي جاءت بعدها، مماثلة مدبرة كلية منفصلة وقد ذكرها الصاغاني على أنها لغة لهذيل التي تفرُّ عن الواو إلى الياء.

شَكَيْتُ: لغة في شَكَوْت (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص364).

šakaytu ←——— šakawtu

حيث تم استبدال الياء بالواو في الحركة المزدوجة الهابطة.

وكــذلك الأمــر في اللَّواذ واللُّواذ: مصدر لاذ به اللّوذ واللِّياذ (الصاغاني، (د.ط) 1983م، ص166)، والكتابة الصوتية لهذا المثال:

liyādu ←——— liwadu

أو luwādu ←——— luyādu ←——— liyādu

فقــد حدث تعاقبٌ بين الواو والياء في كلمةٍ واحدةٍ وكلتاهما مستعملة مع أنَّ الــواو هــي الأصــل والياء متحولةً عنها في هذا النطق الذي التقطه الصاغاني من الكلام الفعلي المنطوق، وفي مرحلةٍ تاليةٍ حدثت عملية تماثلٍ مدبرةٍ كليةٍ متصلةٍ بين الضــمة القصــيرة والياء بعدها، حيث اجتلبت الكسرة لتحقيق الانسجام الصوتي مع شبه الحركة الياء المتحولة عن الواو في الحركة المزدوجة الهابطة.

والعَلِــيُّ : العُلُــوُّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص160-161)، وقرأ زيد بن علي: (ولتَعْلُنَّ عَلِيّاً كبيراً) (سورة الإسراء، آية4، والأندلسي، ط2، 1983م، وقراءة

فـــتح العين ليست واردة في قراءة زيد بن علي، وإنما ورد عنه عِلِيّاً، وعُلِيّاً بالكسر والضـــم، وقـــراءة الكســـر منســـوبة ومـــروية عـــن ابـــن مسعود وأبيٌّ بن كعب (Jeefery, A ،1937,P256)، والكتابة الصوتية لهذا المثال من الشوارد هي:

<aliyyu ←——— <uluwwu

وطِيْبَـــى: لغـــة فـــي طُوبى (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص160)، وقرأ أبو مكـــوزة الأعرابـــي: (طِيْبَى لهم) (سورة الرعد، آية29، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م ص67) وبالكتابة الصوتية:

ṭība ——— ṭi*bā—— ṭiybā ——— ṭuybā ←——— ṭuwbā

فطوبى هي الأصل المفترض ومن ثم خولف بين الضمة والواو شبه الحركة بعـــدها، فـــتحولت الـــواو إلى ياءٍ، وفي المرحلة الثالثة تأثرت الضمة بالياء بعدها، فـــتحولت الضمة إلى كسرة، لتماثل الياء تماثلاً مدبراً جزئياً متصلاً، وعلى الرغم من أنَّ الحركة اليائية أخفُّ وأيسر من الحركة المزدوجة الواوية، فقد مالت اللغة في مـــرحلة تالـــية إلـــى التخلص من شبه الحركة هذه والتعويض عنها بإطالة الكسرة المرافقة لها.

وقـــد عثرت الدراسة على أمثلة أخرى في كتاب الشوارد، ولكنها تكتفي بما أوردتـــه من الأمثلة على ذلك، وقد يكون لقانون السهولة والتيسير يد في إحداث هذا النوع من التبادل، حيث أنَّ النطق بالواو يتطلب تحريك أقصى اللسان كما هو الحال مـــع الضـــمة، بيـــنما تتطلب الكسرة تحريك أدنى اللسان كما هو الحال مع الكسرة، وتحريك أدنى اللسان أيسر من تحريك أقصاه (بركة، (د.ط)، (د.ت)، ص 138-139).

2 . 2 . 3 الفرار من الياء إلى الواو:

وقد عثرت الدراسة على المثال التالي في كتاب الشوارد للصاغاني:

هُمْتُ هُواما، أي: هِمْتُ هِيَاماً (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص351).

huwāman ←——— hiyāman

تحولت الياء إلى واوٍ في الحركة المزدوجة الهابطة.

وهـــذه العملية أي الفرار من شبه الحركة الأصلية إلى أخرى ذكرها القدماء وأفـــردوا لهـــا أبوابا في مؤلفاتهم وميزوا بين نوعين من التبادل، النوع الأول وهو

التبادل القياسي الذي يجري وفق قوانين حتمية تفرض على المتكلمين التحول عن الصورة النطقية الأصلية إلى صورةٍ أخرى تناسب السياق الذي وردت فيه هذه الحروف، والنوع الثاني هو الإبدال غير السياقي الذي لا يفرض على المتكلم صورةً نطقيةً معينةً، وإنَّما يترك له الحرية في اختيار الصورة النطقية التي تناسبه وقد أطلقوا عليه مصطلح (التعاقب)، وقد عرَّفه ابن سيده بأنه إدخال الياء على الواو، وإدخال الواو على الياء من غير علَّةٍ، وأمَّا النوع الأول الذي أشرنا إليه فقد عرفه على أنَّه نوع من التصريف (الحلبي، (د.ط)، 1961م، 2/ 543 و494، والزجاجي، (د.ط)، 1962م، 3-29، وابن السكيت، ط4 ، 1949م، 135-145، وابن سيده، (د.ط)،(د.ت)، 19/14-26)، ويرى اللغويون أنَّ كل موضعٍ تستعمل فيه الكسرة والضمة والياء والواو فالأولى منهما للحجازيين والثانية للتميمين غالباً (هلال، ط2، 1990م، ص241)، أي أنَّ السبب وراء هذا التعاقب هو سببٌ لهجيٌّ في الغالب الأعمِّ وهو ما تؤيده الدراسة وترجحه، فإنَّ بعض اللغات تفضل الواو لما فيه من التفخيم الذي يناسب حياتها البادية وما تتصف به من خشونةٍ، وبعضها الآخر تميل إلى الياء التي تناسب في رقتها الحياة الحضرية المترفة للناطقين بها (أنيس، ط6، 1965م، ص 90-100)، وفي هذه الأمثلة السابقة من التعاقب تكون إحدى الصيغتين أصلاً والثانية فرعاً عليها ومتحولةً عنها، وتسعفنا المعاجم الأمات بسهولةٍ في التعرف على أيِّ الصورتين هي الأصل أو البنية العميقة لهذا النطق أو ذاك، ويفيدنا هذا التعاقب بين الواو والياء في إيجاد أنماطٍ لغويةٍ جديدةٍ تدخل المعجم اللغوي، وتستعمل جنباً إلى جنب مع الأنماط اللغوية الأخرى التي تحولت عنها هذه الصيغ المستحدثة، مما يسهم في رسم ملامح واضحة للطريق الذي ترسمته العربية القديمة وحال نزول القرآن الكريم وهو أمرٌ طارئٌ فيها إلى الحدِّ من سيرها هذا (عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ط1، 2000م، ص 151)، وقد اقتصر ذلك على المستوى الفصيح للغة، ولم يقف حائلًا أمام اللغة في مستواها اللهجي أن تترسم ما تراه مناسبا لها في سبيل إيجاد الأنسب والأفضل والأيسر لها في الواقع الاستعماليٍّ للغة.

2 . 2 . 4 التشديد للفرار من الحركات المزدوجة:

وقـــد عثـــرت الدراسة على أمثلة للتخلص من الحركات المزدوجة الواوية، واليائـــية فـــي كـــتاب الشوارد في اللغة للصاغاني عن طريق التشديد لشبه الحركة الواوية أو اليائية وهي:

أ- تشديد الواو وأمثلته هي:

الدُّوّاج والدُّوَاج: الذي يلبس أهل بغداد (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص205)

والكتبة الصوتيه لها: duwwāǧu ⟵ duwāǧu

ففـــي هـــذا النمط اللغوي، حدث تعاقب بين التخفيف والتشديد، حيث خففت الـــواو مرة وشددت أخرى للفرار من ثقل الحركة المزدوجة الهابطة، وتكون مقطع صـــوتي أغلق بهذه الواو الساكنة، التي أقحمت في البناء الصوتي للكلمة، مما تسبب في وسم هذا النمط اللغوي الجديد بالشرود والتفرد، ولم تعثر الدراسة على مثالٍ آخر لتشديد شبه الحركة الواو في كتاب الشوارد للصاغاني.

ب- تشـــديد الياء، وأمثلته من كتاب الصاغاني متعددة، ومتنوعة، وقد تسبب ورود الكلمة مشددة الياء، إلى تضمين الصاغاني لها ضمن شوارده اللغوية، وهي كالتالي:

تجمع الرَّحى : رُحِيًّا ورحِيًّا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص204).

والكتابة الصوتية لهذه المراحل التي مرت بها الكلمة هي:

rıẖiyyan ⟵ ruẖıyyan ⟵ ruẖıyan ⟵ ruẖuyan

حيث أنَّ الأصل المفترض لها، في بنيتها العميقة هو(فُعُول)، ومن ثم تدخلت العـــوامل اللغـــوية الصـــوتية في هذا البناء العميق بالتحوير والتحويل، بأن تماثلت الحـــركة وهـــي الضمة القصيرة مع الياء بعدها تماثلاً مدبراً جزئياً متصلاً وتحولت إلـــى كســـرة، ومن ثم شددت الياء للتخلص من ثقل الحركة المزدوجة، وفي مرحلة أخيـــرة مـــوثل بـــين الضمة في فاء الكلمة ، وبين الكسرة بعدها، تماثلا مدبرا كليا منفصلا، واستقرت الكلمة في وضعها الصوتي الجديد الذي انتقاه الصاغاني ليتضمنه في كتابه الشوارد، ويلصق به صفة الغرابة والتفرد.

وتجمع النَّوَى: نُوِيًّا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص204).

nıwiyyan ⟵ nuwiyyan ⟵ nuwiyan ⟵ nuwuyan

وما حدث في المثال السبق ينطبق تماماً على هذا المثال الذي عدَّهُ الصاغاني شاردةً لغويةً تستأهل الوقوف عندها، ودراستها دراسةً صوتيةً تظهر القوانين الصوتية التي طالت بنائه الصوتي بالتعديل والتغيير، حتى ثبت على صورته النطقية النهائية.

ومن الأمثلة التي رواها ألص أغاني في كتابه الشوارد: أَنَيْتَ عنِّي اليوم إنَىً شديداً، أي أبطأتَ، مثل: آنَيْتَ وأَنَّيْتَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص233)، والشاهد هنا بين أَنَيْتَ وانَّيْتَ:

>annayyata ⟵ >anayta

حيث شددت الياء، كما شددت النون قبلها، للتخلص من ثقل الحركة المزدوجة الهابطة في هذه الكلمة.

وقد اكتفت الدراسة بهذه الأمثلة التي تبين أنَّ التشديد كان من الوسائل المتعددة التي لجأت اللغة من خلالها إلى التخلص من الحركات المزدوجة المستثقلة في العربية.

2 . 2 . 5 الفرار من الحركات المزدوجة إلى الهمزة:

وقد بينت الدراسة سابقاً أنَّ الهمزة والحركات المزدوجة وضعان مستثقلان، ويحدث تناوب بينهما، وهذا التبادل يختلف عن التبادل الصرفي الذي أوردته كتب التراث الصرفي، الذي تقلب فيه الواو والياء همزة بمقتضى قوانين صوتية إلزامية محددة وفي حالات معينة (النوري، ط1، 1996م، ص322)، ولن تخوض الدراسة في ذكرها، والحديث عنها إلا في بعض الأمثلة التي تبعت هذا النوع من الإبدال وقد عثرت الدراسة على مثال واحد منها، وما يهمنا هو الإبدال غير القياسي، أو التعاقب الذي حدث بين الهمزة وأشباه الحركات التي تدخل في تكوين الحركات المزدوجة، والذي لم تتسبب القواعد المعيارية في إحداثها، وإنما حدث التبادل بفعل عوامل أخرى، وقد يكون أهمها العامل اللهجي الذي تسببت عنه الكثير من الظواهر الصوتية في اللغة العربية، وهذه الهمزة التي تدخل على البناء الصوتي للكلمة هي نفسها الهمزة المقحمة، ولكنَّها تختلف عما ذكرناه سابقا في كونها مسببة عن وجود الحركات المزدوجة في البناء الصوتي للكلمة مما دعا الدراسة إلى

فصـــلها وإدخالها في هذا الباب من قضايا الحركة المزدوجة، بينما الهمزة المقحمة التـــي تحدثنا عنها سابقا فقد نتجت عن سبب آخر، وهو توهُّم الناطقين لوجودها في البناء العميق للكلمة فأدخلوها على البناء السطحي للكلمة للمبالغة في التصحيح، حيث أورد الصـــاغاني أمـــثلة متعددة على هذا النوع من التبادل أو التعاقب ،وقد وجدت الدراســـة أن التـــناوب الذي حدث بين الهمزة والحركات المزدوجة كان من الأنماط اللغـــوية التي تنبه الصاغاني لها، وعدَّها من المعايير التي تمكن من وصف الكلمة، أو البناء الصوتي بالشرود والتفرد.

آجوج: لغة في يأجوج (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص163)، وقرأ رؤبة بن العجـــاج: (آجوج وماجوج) (سورة الكهف، آية94 ، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م ص 82).

>ağuğ ⟵ yā>ğūğ

ويمكـــن تصـــورما حدث في هذا المثال من خلال النظر إليها من زاويتين مختلفتين فقد تكون شبه الحركة حذفت من الكلمة ومن ثم عوض عنها بهمزة مقحمة فـــي البناء الصوتي للكلمة، وفي مرحلة تالية حذفت الهمزة الثانية للتخلص من التقاء همزتين في نفس السياق الصوتي، فالعرب تستثقل الهمزة الواحدة، فمن باب أولى إن تستثقل الهمزتين في السياق الصوتي الواحد، ومن زاوية أخرى قد يكون ما حدث هو عملية قلب مكاني، في موقع الهمزة، وحذفت شبه الحركة في مرحلة تالية له.

الإعَاء والإكَاء والإقَاء: لغات في الوِعاء والوكاء والوقاء (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص186)، والكتابة الصوتية لهذه الامثلة جميعها هو:

>i<a>un ⟵ wi<a>un

>iḳā>un ⟵ wikā>un

>ıḳā>un ⟵ wiḳā>un

فالأصـــل في هذه الكلمات هو وجود الحركات المزدوجة الصاعدة في بنائها العمـــيق ومـــن ثـــم تخلصت اللغة منها بحذف شبه الحركة والتعويض عنها بإقحام الهمـــزة فـــي بـــنائها الصوتي، وقد علَّل ابن يعيش ما حدث في الامثلة السابقة في معـــرض حديثه عن إعاء وإشاح وإسادة بأنّه نوعٌ من إبدال الواو المكسورة همزةً،

وأنَّهـــم شـــبهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة، لأنهم يستثقلون الكسرة أيضاً كما يســـتثقلون الضمة، وبيَّن أنَّ همز الواو المكسورة وإن كثر عندهم فهو أضعف قياساً مـــن الـــواو المضـــمومة وأقلُّ استعمالاً، والعرب يكرهون اجتماع الواوين، فيبدلون الأولـــى همزةً ولا يفعلون ذلك مع في الياء مع الواو (ابن يعيش، (د.ط)، (د.ت)، ص 273-275).

أجَّ: لغة في وَجَّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص185).

>ağğa ← Wağğa

فقـــد تحايلـــت اللغة للتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة، بتحويلها إلى همزة.

والنَّقاوَة : النَّقَاْءَة (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص201).

>annaḳā>atu ← >annaḳāwatu

فـــرَّت اللغة من الحركة المزدوجة الهابطة إلى الهمزة، وهو تعاقب ليس إلا بـــين الحـــركة المـــزدوجة والهمـــزة، بدليل وجود النمط الأول (النقاوة) بكثرةٍ في الاستعمال اللغوي الفعلي، ولم تعمد اللغة إلى التخلص منه واستبدال بالنمط المهموز الثاني.

والوَفِيُ: الوفاء (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص216).

wafā>u ← Wafayu

فالأصل في هذه الكلمة هو (وفاي)، وبسبب تطرف هذه الياء بعد ألف زائدة فإنها تعل وجوبا إلى همزة (النوري، ط2، 1996م، ص322-323)، وما حدث هنا من إبدالٍ بين الهمزة والحركات المزدوجة قد تم بشكل قياسي، والصاغاني لم يورد هذا المـــثال المهموز على انه شاردة لغوية، وإنما عد العودة إلى الأصل اليائي المتضمن لوجـــود الحركة المزدوجة فيه وهو البناء العميق لهذه الكلمة، هو الوجه الذي تسبب عنه الإغراب والشذوذ في اللغة.

وبالتالـــي فقد خلصت الدراسة إلى أن الصاغاني قد أدخل هذه الكلمات التي تأثـــرت بنيتها الصوتية بفعل قوانين الحركة المزدوجة، وتضمنها في كتابه الشوارد، وأنه رأى فيها نوعا من الإغراب، وإن كانت بعض هذه الكلمات التي قامت الدراسة

بإخضاعها لهذه القوانين لم يشر إليها على أنها شوارد لغوية، وإنما أوردها على أنها أصــول تحــول عــنها شوارد أخرى، قامت وستقوم الدراسة بتوضيحها في أبواب أخـــرى، ولكن ارتأت الدراسة أنها تستحق أن تدرس وينخل بناؤها الصوتي بالنظر إلـــيها مـــن زاوية القوانين التابعة لهذا المعيار، معيار الحركات المزدوجة، ومن ثم الخروج بنتائج وحقائق حولها.

ومـــن النـــتائج كـــذلك التي توصلت الدراسة لها هو أن ورود هذه الكلمات بمعنـــى واحـــد وصور صوتية مختلفة بفعل هذه القوانين، قد أثرى المعاجم اللغوي للعـــربية، بإدخاله مفردات لغوية جديدة إليه، أعطى المتلقي خيارات متعددة للنطق، والتعبيـــر عمـــا يشـــاء بالصـــورة التي يراها مناسبة، وخصوصا أنَّ كثيراً من هذه الكلمـــات وإن عُدَّت من الشوارد فإنها دخلت المعجم اللغوي ووقفت جنبا إلى جنبٍ بجوار الصور النطقية الأخرى.

2 . 3 التعاقب الصوتي بين أصوات المدِّ الطويلة:

وقد آثرت الدراسة إفراد بابٍ خاصٍّ لهذا التعاقب الصوتي بين أصوات المدِّ الطويلة، وتناوله بعد الحديث عن التغيرات الكيفية والكمية لهذه الأصوات ، حيث أنَّ التغيرات السابقة كانت محكومة بقوانين تسببت في حدوثها، وأثَّرت في التبادل بينها أمَّـــا الـــتعاقب الصـــوتي فالأمر فيه مختلفٌ بعض الشيء، حيث ترجح الدراسة أنَّ الســـبب الرئيس لحدوثه هو تعدد اللغات وإيثار كلٍّ منها لحركة تناسب العادة النطقية لديها، وهو ما ستبينه الدراسة في السطور القادمة:

والحـــروف الممطولة الثلاثة اللينة المصوتة هي: الألف والياء والواو (ابن جنـــي، ط2، 1988م، 126/3)، إذ إنَّ العـــرب إذا مطلت الحركة أنشأت عنها الحرف الذي من جنسها، فينشأ عن مطل الفتحة الألف، وعن الكسرة الياء وعن مطل الضمة الـــواو (ابـــن جني، ط2، 1988م، 123/3)، وبالتالي فإن الفرق بين الحركة والحرف الممطـــول عـــنها، هو فرقٌ كميٌّ يتمثل في الفرق في المدة الزمنية التي يستغرقها الـــنطق بالحركة والحرف الناشئ عن مطلها (كانتينو، (د.ط) ، 1966م، ص15)، وقد وصـــف سيبويه الواو والياء بالحروف اللينة لأنَّ مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشدُّ مـــن اتســـاع غيرهما (سيبويه، ط1، 1991م، 435/4)، وعدَّ الألف هاوِيًّا لانَّ مخرجه

يتســـع لهـــواء الصوت أشدُّ من اتساع مخرج الياء والواو (لأنك قد تضم شفتيك في الـــواو وتـــرفع فـــي الياء لسانك قبل الحنك)، (وهذه الثلاثة أخفى الحروف، لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً: الألف، ثم الياء ثم الواو) (سيبويه، ط1، 1991 م، 4/ 436)، وقـــد أطلـــق المحدثون عليها مصطلح الحركات الطويلة (حسنين، ط1، 1981م ، ص203)، وتمـــتاز هذه الأصوات بخروج الهواء أثناء النطق بها حراً سلساً لا يعتـــرض طـــريقه إلى خارج الفم عائقٌ ما (المطلبي، (د.ط)، 1984م، ص24) ولا يضيق معه المجرى ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً (رضوان، ط1، 1986 م، ص171)، وقـــد عثرت الدراسة على أمثلةٍ من الشوارد، تعاقبت فيها هذه الحروف وتـــبادلت فيما بينها دون أن يصل ذلك إلى حدِّ الإبدال المطلق والتخلص من الحرف المبدل بشكل نهائي، وهذه الأمثلة هي:

2 . 3 . 1 التعاقب الصوتي بين الألف المدية والواو المدية:

وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية في هذا الباب:

الفُسُودُ: الفَسَادُ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص361)، والكتابة الصوتية لهذا المثال هي:

fusūd ←——— fasād

والبُـــرغُوز والبِرْغَاز: ولد البقرة الوحشية (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص 357)، والكتابة الصوتية له:

>alburgāz ←———— >alburġūz

وتـــرجِّح الدراسة أنَّ السبب في هذا التعاقب الصوتي بين هذين الحرفين لا يخرج عن كونه من باب اللغات المختلفة للقبائل العربية، وقد يكون هذا التبدل نوعاً من المبالغة في التفصُّح والتقعر في الكلام الذي يصل إلى حد التحوير، والتغيير في الكلمات الصحيحة أصلاً، وهو ما عرف بالحذلقة والمبالغة في التفصُّح (عبد التواب، ط1، 1983م ، ص79)، وقـــد تســـتعمل الصيغتان جنباً إلى جنب، في بيئتين مختلفتين دون أن تكون إحداهما متحولةً عن الأخرى أو ناتجةً عنها.

2 . 3 . 2 تحول الواو المدية إلى ياءٍ مدية:

ومن أمثلته في كتاب الشوارد:

الوَقِيْدُ wakīdu والوَقُودُ wakūdua (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص133)

وقرأ عبيد بن عمر: (وَقِيْدُها الناس والحجارة) (سورة البقرة ، آية 24، والأندلسي، ط 2، 1983م، 107/1)، وقد يكون ما حدث في المثال السابق لهجةً لإحدى القبائل العربية المتحضرة، التي فرَّت من الضمِّ إلى الكسر كمظهرٍ من مظاهر التحضر والرقة فاختارت الياء، وهي فرع عن الكسرة (أنيس ، ط6 ، 1965م ، ص91)، لتحقيق ذلك خاصةً أن الياء أسهل من الواو؛ فمالت اللغة نحو التحول إليها عن الواو (الزعبي، حزيران، 2001م، ص219)، وهو نوعٌ من التيسير كثيراً ما تسلك اللغة طرقاً متنوعةً من أجل تحقيقه والوصول إليه.

2 . 3 . 3 تحول الياء إلى واو:

وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ أخرى من الشوارد، سارت اللغة فيها باتجاهٍ مغايرٍ لما حدث في المثال السابق، وذلك باستبدال الياء واواً في أنماطٍ لغويةٍ شكلت هذه الواو مكوناً فونيمياً أصيلاً في البناء العميق لها، مما يدلُّ على أنَّ ما حدث في هذه الأمثلة والمثال السابق لا يعدو كونه تعاقباً لم يصل حدَّ التخلص من أحد هذين الصوت واستبداله بالآخر، وقد تكون اللغة سارت في هذا الاتجاه ولكنَّ نزول القرآن وقف حائلًا دون المضي في ذلك، فبقي الصراع قائماً بين هذه الأنماط اللغوية في الواقع الاستعمالي، وإن حسم في الواقع الفصيح لصالح النطق الأصيل لكل منها (للمزيد حول صراع الأنماط اللغوية اللغوية، انظرالصرايرة، ط1 ، 2002م)، الأمر الذي حدا بالصاغاني إلى الاعتداد بهذا المعيار لوسم هذه الظواهر التي تعددت صورها النطقية بالشرود وتجميعها في كتبٍ متخصصةٍ بجمع الفرائد اللغوية، وإن تدخل المعيار الشخصي القائم على الذوق الخاص لواضع وجامع هذا الكتاب في هذا التصنيف، والأمثلة من الشوارد هي:

البِرُوْن ، جمع بُرَةٍ : لغة في البُرِينَ ، كالقِلِينِ والقُلِين (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص183)، حيث تبادلت الياء والواو المواقع في المثال السابق كالتالي :

>albırūn ⟵——— >alburīn

مسـبَّباً عـنها الاختلاف اللهجي بين القبائل العربية، وما ظن أنّه قلبٌ هو في لهجة والكلمـة الأساسية أصلٌ في لهجة أخرى (كشك، ط1، 1983م، ص45)، وهو ما أشار إلـيه عـبد الصـبور شاهين بتفرد كل لغة في اعتماد نظامٍ معيَّنٍ لترتيب أصواتها، واستثقالها لبعض التتابعات دون أخرى.

وقـد ميـز مالمبرج بين نوعين من أنواع القلب وهما: القلب المتقارب إذا كانـت الفونـيمات المتبادلة متصلةً في السلسلة الكلامية، والقلب المتباعد إذا كانت الفونيمات المتبادلة منفصلةً في السلسلة الكلامية (مالمبرج، (د.ط)، 1985م، ص89).

ويكـون القلـب المكاني في الصوامت كما يكون في المصوتات، وقد ذكر السـيوطي أمـثلةً متعددةً لهذه الظاهرة من كلام العرب (السيوطي، المزهر، (د.ط)، (د.ت)، 476/1)، وأمَّـا القلـب في المصوتات فمن أمثلته اشتقاق اسم التفضيل من الفعـل (عز) اعزز على زنة أفعل التفضيل، ومن ثم تطبيق القاعدة الصوتية للإبدال بقلب الصحيح الأول من المثلين (الزاي الأولى)، والعلّة القصيرة بعدها (الفتحة) في المثال السابق (الصيغ، (د.ط)، (د.ت)، ص268).

وقـد كـان لهـذه الظاهرة حضور في كتاب الشوارد من خلال ما أورده الصاغاني في حناياه من كلمات تبادلت مكوناتها المراكز والمواقع فيما بينه لأسباب مخـتلفةٍ سـتقوم الدراسة بتوضحها، مستعينة بما توفر لديها من قوانين صوتية، وما أسعفتنا به المعاجم اللغوية في هذا المضمار وهي كالتالي:

1- أمْـقُ العـين: مأقها (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص183)، وفي اللسان وردت المُـؤقُ بالهمز وتركه لغة فيها، وتعني مؤخر العين وقيل مقدمها، وجمعها المأق وآماق والمؤقي والمأقي على القياس، وأمواق، إلا في لغة على القلب آماق (ابن مـنظور، (د.ط)، (د.ت)، (مـؤق) و(موق) 428/1 و550/1)، والكتابة الصوتية لهذا المثال هي:

>amaḳu ⟵ ma>aḳu

حـيث تبادلت الهمزة والميم المواقع في التركيب الصوتي لهذه الكلمة، وقد يكـون لصـعوبة الهمزة أثر في هذا التبادل، وقد أشار المعجم إلى حذفها نهائياً في

لغـــة، وفي هذا المثال تحايلت اللغة بتغيير موقعها إلى بداية الكلمة، وهو أسهل من وجودها في وسط الكلمة.

2 – تَــبَأنْتُ الطــريق والأثر: مثل تَأَبَنْتُهما (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص185)، وهـــي مـــن أبِنَ، والتأبين: اقتفاء الأثر، والجوهري: التأبين أن تقفو أثر الشيء، وأبَّـــن الأثر: أي أن يقتفره فلا ينفلت منه (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت) (أبن) 10/1).

taba>ntu ⟵ ta>abbantu

وفي هذا المثال أيضا ترجح الدراسة الخطأ الكلامي، سبباً رئيساً في إحداث هــذا التــبادل بــين أصوات هذه الكلمة، وخصوصاً أن اللفظ الذي تحول عنه اللفظ الثانـــي الذي حدث فيه القلب المكاني، أسهل في النطق من الصورة الثانية المُتَحوِّلة عنه.

3– الدِّنْفَسُ: الحمقاء، كالدِّفْنِسِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص352)، وفي اللسان: الدُّنفس والدُّنافِسُ: السيء الخلق (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (دنف) 1019/1).

>addifnisu ⟵ >addinfasu

تــبادلت الــنون والفاء الترتيب الموقعي في هذه السلسلة الكلامية، والأصل فيها أن تسبق النون الفاء كما وردت في المعجم، وترجح الدراسة أن هذا القلب ناتج عن خطأ المتكلم بسبب التقارب الشديد بين هذه الأصوات الثلاث المشكلة لبداية هذه الكلمــة فـــي المخـــارج، حيث أنَّ الفاء صوت أسناني شفوي، والدال من الأصوت الأســنانية اللـــثوية (بشر، (د.ط)، 1987م، ص89)، ومن المتوقع نتيجة لهذا التقارب الشديد أن يخطئ المتكلم في لفظها فتتبادل أصواتها المواقع فيما بينها، وخصوصاً إذا كـــان المتكلم في عجلة من أمره عند النطق بها، أو أن السامع اخطأ السماع في هذه الكلمـــة ظنّاً منه أن المتكلم نطقها بإحداث التبادل بين أصواتها عن الأصل المستعمل لهـــا، وبالتالي نلحظ أن السياق الصوتي الذي وردت فيه هذه الكلمات اثر في إحداث هـــذا التبادل بينها، وقد يكون السبب وراء هذا القلب المكاني، هو رغبة المتكلم في التيســير والتقلــيل من الجهد المبذول في أثناء عملية النطق بهذه الكلمة وهو عامل

سـياقي أيضـا خاص بالترتيب الفونيمي لأصوات هذه الكلمة، فيختار المتكلم النطق الأسهل الذي يناسبه.

4- الغَنَضْـفَر : الغَلـيظ ، كالغَضَـنْفَرِ (الصـاغاني، (د.ط)، 1983م، ص318)، والفضـنفر: الاسـد، والغلـيظ الجثة، كالغنضفر بتقديم النون (الفيروز آبادي، (د.ط)، (د.ت) ، 106/2).

>alǧanaḏfar ← >alǧaḏanfar

وتُـرَجِّح الدراسـة أنَّ الـذي حدث في هذا المثال، نوعٌ من الخطأ وقع فيه المـتكلم أو السامع، لما تمتاز به أصوات هذا التركيب من صعوبة وتنافر فيما بينها، وكثيـراً ما يكون للخطأ دورٌ في احداث التبادل المكاني بين أصوات الكلمة الواحدة (كشك، ط1، 1983م، ص44) .

وبالتالـي فقد خلصت الدراسة إلى اعتداد الصاغاني بالقلب المكانيِّ معياراً يمكن من خلاله التوصل إلى وسم كلمات اللغة بالشرود اللغويِّ.

2 . 5 سقوط الأصوات أو التعرية اللغوية (linguistical Erosion):

وهـي ظاهـرةٌ صوتية تعني سقوط الأصوات الصحيحة من البنى الصوتية لـبعض الكلمـات، وينسـحب سقوط الأصوات في المستوى النطقي على المستوى الكتابـي، ويعنـي حذفه منهما معا، وقد علل إبراهيم أنيس هذا السقوط بقوله: (من الملاحظ أن القبائل البدوية تميل إلى السرعة في نطقها، وتلتمس أيسر السبل؛ فتدغم الأصـوات بعضها في بعض، وتسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه دون إخلالٍ بفهم السـامع) (أنـيس، ط6 ، (د.ت) ، ص120)، وبالتالي فان السبب في سقوط بعض هذه الأصوات هو السرعة في الكلام وميل المتكلم إلى تحقيقها دون أن يحول هذا الحذف بـين السامع وفهم المراد من الكلام المنطوق، وبالتالي التقليل من الجهد المبذول في أثناء النطق بكلمات اللغة المختلفة، وقد خص أنيس هذه الظاهرة بالقبائل البدوية، أي أنَّه اعتبرها ظاهرة لهجية مرتبطة بالقبائل البدوية وعاداتها النطقية التي تتسم بالنطق السـريع لمفردات اللغة، وقد يكون هذا السقوط ناتجا عن التوهم أو القياس الخاطئ مـن قبل المتكلم على صيغ أخرى موجودة في اللغة، كما ستبين الدراسة في بعض الأمثلة التي عثرت عليها في كتاب الشوارد.

وقــد أطلق رمضان عبد التواب على هذه الظاهرة مصطلح (بلى الألفاظ)، وتعنـــي أن الكلمـــات التي تشيع على السنة الناس ويكثر دورانها عندهم وخصوصا الطويلة منها تكون عرضةً للقصِّ والأخذ من أطرافها (عبد التواب، ط1، 1983م، ص 95)، ويــرى فــندريس أنَّ هذه الظاهرة تصيب كلمات اللغة الطويلة باطراد، ويميل المــتكلم إلـــى أن يعفي نفسه من النطق ببعض الكلمات، ويكتفي بالقدر الذي يحقق الإفهـــام منها (فندريس، (د.ط)، 1950م، ص89 ، وعبد التواب، ط1، 1983م، ص95)، وقــد عثــرت الدراسة على أمثلة متنوعة لهذا النوع من فعل القوانين الصوتية في كتاب الشوارد ، وهي كالتالي:

1- تــأجَّ علينــا هذا البيت وهذا اليوم، أي اشتد حرهما كتأجَّج (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص183).

ta>aǧǧa ← ta>aǧǧaǧa

حيث توالت في الكلمة ثلاث جيمات دون فاصلٍ صوتيٍّ من صامت بينهما، وقــد عمــد المتكلم إلى حذف الأخيرة منها، ولم ينتقص هذا الحذف من قدرة الكلمة علــى توصــيل المعنــى الدلالــي المراد منها، وهذا الميل ناتجٌ عن قانون السهولة والتيسير الذي طال بناء الكلمة الصوتي بالحذف من مكوناتها الفونيمية ، للتقليل من الجهــد المــبذول فــي أثناء النطق بها، وكراهية توالي الأمثال في السياق الصوتي الواحد، والعرب تستثقل توالي المثلين في النسيج الصوتي الواحد، فمن باب أولى أن تســتكره توالـــي ثلاث فونيماتٍ صوتيةٍ متماثلةٍ في سياق واحد كما حدث في المثال السابق.

2- فــلان مُضْــلِعٌ لهذا الأمر، أي: مُضْطَلِعٌ ، ومُطَّلِع (الصاغاني، السابق، (د.ط)، 1983م، ص176)، والكتابة الصوتية لهذا المثال:

muḍli<un ← muḍṭali<un

وقــد ســبق الحديث عن هذا المثال في الفصل الثاني من هذه الدراسة عند الحــديث عــن التــبدلات التركيبية في كتاب الشوارد، وبينا أن الذي حدث فيها من سقوط لصوت الطاء كان بسبب صعوبة هذا الصوت، ووروده مع صوت الضاد في نفــس السياق الصوتي ما أدى إلى حذفه في بعض الأنماط الاستعمالية بقصد التوفير

والاقتصاد في الجهد المبذول عند نطقه، وقد ضرب ابن عصفور مثالا لذلك الحذف من اللغة في قطْ، وبيَّن أنَّ الاصل فيها انها من قطَطْتَ أي قطعت، لأنَّ معنى قولك: ما فعلته قطْ أي: فيما انقطع من عمري (ابن عصفور، (د.ط)، (د.ت)، ص399).

3- وأهــل العالــية يقولــون: مــا لقيــته مــنذ اليوم، وأهل نجد يقولون: مذ اليوم (الصــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص181)، ومــنذ الــنون والذال فيها أصليتان، وقد تحذف النون في لغة (الفراهيدي، (د.ط)، 1980م، 192/8).

mudu ⟵ mundu

والــنون مــن الأصوات المائعة وقد ذكر الصاغاني، أنها لغة لأهل العالية، وان بقــاء النون لهجة لأهل نجد، وفي المزهر للسيوطي، قال يونس في نوادره أن أهل الحجاز يقولون " ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان " وتميم تقول " ما رأيته مذ يومين ومذ يومان "، فيتفق أهل الحجاز وتميم على الإعراب ويختلفون في مذ، ومنذ فــيجعلها أهــل الحجاز بالنون، وتميم بالنون (السيوطي، (د.ط)، (د.ت)، 276/2) وقد علــل ابن يعيش هذا الحذف على أنه نوع من التخفيف، وعدَّ حذفها نوع من الحذف غيــر القياســي (ابن يعيش، (د.ط)، (د.ت)، ص423)، وقد ضرب ابن عصفور أمثلة لــذلك من اللغة غير المثال السابق من الشوارد: دَدٌ، وأصله على قول دَدَنَ، وقالوا فُــلٌ، وأصــله فُــلانٌ (ابن عصفور، (د.ط)، (د.ت)، ص398)، ويرى أحمد علم الدين الجندي أن إسقاط النون من صفات اللهجة البدوية التي تتصف بالسرعة في كلامها، وتنتهج السبل التي توصلها إلى غرضها بأيسر السبل وأسهلها ، فتحذف هذا الحرف وحــروفاً أخرى للاقتصاد في الجهد المبذول (الجندي، (د.ط) ، 1983م، ص93)، وقد يعــود الســبب فــي سقوط هذا الصوت ما يمتاز به من الخفاء الذي يجعله عرضة للســقوط ، وقــد كــان هذا الأمر عاما بين اللغات السامية ، التي اشتركت في هذا الأمر، ومازالت هذه الظاهرة بادية في لهجاتنا المعاصرة ، كما في اللهجة المصرية فــي نطقهم " بت " بدلاً من بنت ، وفي العراق أطيته بدلا من انطيته (عبابنة، اللغة المؤابية، ط1، 2000م، ص79-80).

4- لا سِيَّة فلان: أي لا سِيَّما فلان (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص182).

lā-siyyata ⟵ lā-siyyamā

حذفت الميم وسقطت من النسيج الصوتي لهذه الكلمة، وهي كما سبق وأشرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، من الأصوات المائعة التي لا تكلف جهاز النطق مجهودا عضليا كبيرا عند النطق بها، وبالتالي فحذفها من الكلمة لا يمكن أن يكون مسبباً عن فعل قانون الاقتصاد في المجهود العضلي، وقد يكون السبب في سقوطه هو أنّه من الأصوات السهلة التي يكثر دورانها في الأنماط المنطوقة، وبالتالي فإنّها تكون عرضةً للسقوط أكثر من غيرها من الأصوات اللغوية، وهو ما أطلق عليه مصطلح الشيوع (أنيس، ط5، 1979م، ص177).

5- وفي مثال آخر من الشوارد: ليلة مقمرٌ، مثل مقمرةٍ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص176).

mukmiratun ⟶ mukmirun

والحذف الذي وقع في هذه الكلمة، قد يكون بسبب التوهم، والقياس الخاطئ على كلمات أخرى في اللغة مثل عاقر وحامل ، فقيست هذه الكلمة عليها وعوملت معاملتها، وقد ذكر إبراهيم السامرائي ذلك بقوله (وهذا مما تفرد به يونس بن حبيب، كما في الشوارد والتكملة والقاموس والتاج، ولكني أرى أنّ الصفات التي تختص بالمؤنث نحو طالق وناشز وحامل وقاعد ومرضع وعانس وعاطل ونحوها فهي صفات للمرأة، ونحو سابق ولاحق من صفات الخيل مذكرة ومؤنثة، فأما مقمر فإنها تفتقر إلى الاختصاص، ولو أنها نسبت إلى يونس، وهو من المتقدمين، لحملتها على الخطأ، وذلك لأنك تقول: ليل مقمر، ولو كان شيئٌ من هذا في كلامهم لوجدنا له أثرا في النصوص) (السامرائي، ع27، 1985م، ص24)، وفي التعليق على ذلك ترى الدراسة:أنّ الصاغاني أوردها على أنها من الشوارد التي تعني التفرد والشذوذ، وقد تسبب هذا الأمر عن كونها خرجت عن الكلام المتعارف عليه، وقد تكون لغة لإحدى القبائل، وافتقارها إلى القياس الذي ذكره هو الذي جعلها شاردة لغوية، وقد يكون الغرض من هذا الحذف أداء وظيفة دلالية لإفادة التذكير والتأنيث، دون أن يكون المتكلم قد قام بعملية قياس خاطئ، وإنما عمد إلى ذلك بمحض إرادته.

ولم تعثر الدراسة على أمثلة أخرى لهذه الظاهرة في كتاب الشوارد، وقد عرضت الدراسة الأمثلة التي عثرت عليها، وحاولت عرضها من منظور علمي،

يهـتم بدراسـة الظاهـرة، دراسة تحليلية من خلال السياق الصوتي الذي وجد فيه الصـوت المحـذوف، وصفاته التي قد تكون السبب الذي جعل هذا الصوت عرضة للسـقوط والحـذف من النسيج اللغوي، هذا الحذف الذي اعتبر للحكم على الظاهرة اللغوية بالشرود والتفرد، وبالتالي نظمها مع بقية الكلمات في كتاب متخصص برصد واختيار الكلمات التي فقدت شرطا أو اكثر من شروط اللفظ الفصيح.

2 . 6 التخفيف:

وهو مصطلحٌ استخدمه سيبويه للدلالة على عدم تضعيف الحرف أو تشديده، وهو مقابلٌ للفظ الثقيل عنده الذي يعني تشديد الحرف وتضعيفه (سيبويه، ط1، 1991 م، 363/3، و4/ 417)، فـي حين استخدم علماء العربية القدماء التخفيف للدلالة على معانٍ أخري مثل: تسكين الحرف وتخفيف الهمزة (ابن جني، (د.ط)، 1386م، 205/1، والإسترابادي، (د.ط)، (د.ت)، 77/3، وانظرْ مرعي، ط1، 1993م، ص185).

وقـد عثـرت الدراسة على أمثلة متعددة في كتاب الشوارد لتخفيف الحرف المشدَّد وهي كالتالي:

1- الإيَلُ خفيفةً والإيَلَةُ: الإيَّلُ والإيَّلَةُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص233)، والأيِّل: الذكـر مـن الأوعـال، وإنمـا سـمي بذلك لأنَّه يؤول إلى الجبال فيعتصم بها (الفراهيدي، (د.ط)، 1950م، 297/8).

>al>iyalu ← >al>iyyalu

و >al>ıyalatu ← >al>iyyalatu

ومـن خـلال الكـتابة الصوتية لهذين المثالين، نتبين أنَّ اللغة تخلصت من المقطع القصير المغلق بحذف الياء وبالتالي تحوّل إلى مقطعٍ قصيرٍ أخفَّ منه.

2- سِمُّ الخياط، وسِمُ الخياط: لغتان في سَمِّه وسُمِّه (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 150)، وقرأ أبو حيوة وأبو البرهسم وأبو السَّمَّال واليماني: (في سِمِّ الخياط) وقرأ بعضهم: (في سِمِ الخياط) (سورة الأعراف، آية 40، وابن خالويه، (د.ط) ، 1934م ، ص43) .

sımu ← Simmu

وفـــي هـــذا المـــثال أيضا تخلصت اللغة من المقطع القصير المغلق بحذف الصامت الذي يكوِّن حدَّ الإغلاق لهذا المقطع وهو جزء من الحرف المشدد، وبالتالي تحويله إلى مقطعٍ قصيرٍ مفتوحٍ أخفَ منه.

3- الغَيَّفَانُ: المَرِح كالغَيْفَانِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص317).

ġayfān ⟵ ġayyafān

وفـــي هذا المثال من الشوارد خففت الياء المشددة، وحذفت الحركة المرافقة لها وهي الفتحة القصيرة، وبالتالي فما حدث في هذه الكلمة من تخفيف اثر في كمية المقاطع، وأدى إلى حذف مقطع صوتي كامل، وهو مقطع قصير مفتوح، وقد تكون الكلمـــة المخففة قد شددت لإغلاق المقطع القصير المفتوح، لأن بعض اللهجات تكره الحركة القصيرة في المقطع المفتوح.

4- والأُسْقُفُ لغةٌ في الأُسْقُفِّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 356).

>asḳufu ⟵ >asḳuffu

وأدَّى التخفيف في هذه الكلمة والذي حدث في الفاء المشدَّدة في أخر الكلمة، إلـــى إعادة الترتيب المقطعي في الكلمة، بتحويل المقطع القصير المغلق بصامت إلى مقطع قصير مفتوح.

والملاحـــظ على الأمثلة السابقة أن الذي حدث فيها هو إعادة ترتيب مقطعي في الكلمة، وفرار من المقطع القصير المغلق بصامت إلى أخر مفتوح، مع العلم أن هـــذا المقطع يعد مقبولا في اللغة العربية، وإبداله هنا نوع من المبالغة في التخفيف والتيسير.

الفصل الثالث

الصرف والشرود اللغوي

الصــــرف وعـــند التكثيـــر يقال له التصريف، وهو جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروبٍ من المعاني، نحو ضَرَبَ وضَرَّبَ وتَضرَّبَ وتَضَارَبَ واضطَرَبَ، وقد يحدث هذا التغيير للكلمة عن أصلها دون أن يؤدي ذلك إلى إدخال معنىً طارئٍ علـــى الكلمة نحو تغييرهم " قَوَلَ " إلى " قَاْلَ " (ابن عصفور، (د.ط)، (د.ت)، ص33)، وقـــد عرفه أحد المحدثين بقوله: هو رد الشيء من حال إلى حال، ومن الرد تجيء استعمالاتٌ كثيرةٌ وقد وردت هذه المادة في اللغة لمعانٍ كثيرةٍ منها: التغيير والتحويل (شاهين، (د.ط)، (د.ت)، ص7)، ويبحث هذا العلم في الأسماء المتمكنة أي التي ليست مبنـــية كالضـــمائر وأســـماء الإشارة، والأسماء الموصولة ....، وكذلك في الأفعال المتصرفة غير الجامدة (سعيد، ط2، 1999م، ص10-11).

والصـــرف هـــو المـــنظور الثاني الذي تناولت الدراسة من خلاله قضية الشـــرود اللغـــويّ للكلمـــات التي أوردها الصاغاني في كتابه، والتي اتخذت منحىً مختلفاً خالطه نوعٌ من الإغراب أحياناً كثيرةً، مما جعلها تستحق أن توسم بهذه السمة وهي الشرود اللغوي.

وقـــد تناولت الدراسة في الباب الأول منه قضية الشرود اللغوي في جانبها الصـــوتيّ وحاولـــت إخضاعها لمنجزات علم الأصوات الحديث وقوانينه المتنوعة، والتـــي أفـــادت في تفسير وتبيان الأسباب التي دفعت بهذه الكلمات نحو انتحاءِ هذا الســـمت، وبالتالي تفردها وتميزها عن بقية الكلمات في سرب اللغة، والذي نتج عنه إفـــراد المؤلفات والكتب المتخصصة التي تهتم بجمع هذه الكلمات مع بيان الأصول اللغـــوية أوالبنـــى الأعمـــق، التـــي شردت عنها هذه الكلمات في أحيانٍ كثيرةٍ، وقد خصَّصـــت الدراسة الباب الثاني منها للنظر في البنى الصرفية لهذه الكلمات، وتبيان مـــا وقع فيها من تغييرات تكييفية أدَّت إلى تعدد البنى التركيبية فيها، وبالتالي ورود الكلمـــة الـــواحدة بصورٍ متعددةٍ، وقد يرافق هذا التعدد زيادات في المعاني المستقاة مـــنها وإضافة معانٍ جديدة لهذه المفردات كما ستبين الدراسة لاحقاً في باب الأفعال وزياداتها، وقد وجدت الدراسة أنَّ هذه القضايا لا يمكن فصلها عن الناحية الصوتية

لتماثل القضايا التابعة لها في كثيرٍ من الجوانب مع القضايا الخاصة بالجانب الصوتي، ويمكن النظر إلى بعضها من ناحيةٍ صوتيةٍ ويمكن دراستها من زاويةٍ صرفيةٍ كالتغيرات الكيفية الحركية التي تقع في بعض الكلمات والتي تؤثر في تعدد وتنوع البني الصرفية لمفردات اللغة.

وقد عثرت الدراسة على وفرةٍ من الأمثلة المتعلقة بهذا الفصل، والتي كان للتغيرات الصرفية اليد الطولى في تفردها وشرودها، وقامت الدراسة بناءً على ذلك بتفريع القضايا المتعلقة بهذا الباب إلى المباحث التالية:

1- التغيرات الصرفية في الأفعال.

2- التغيرات الصرفية في الأسماء.

3- التغيرات الصرفية في المصادر.

4- التغيرات الصرفية في المشتقات.

5- البنية العددية والجنسية، والتغيرات التي طرأت في بناها الصرفية.

وقد تعددت القضايا التي انقسمت لها هذه الأبواب أيضاً، وستفصلها الدراسة لاحقاً في الأبواب المتعلقة بها.

3 . 1 الأفعال والشرود اللغوي:

وتعريف الفعل: هو لفظٌ يدلُّ على حالةٍ أو حدثٍ في الماضي أو الحاضر أو المستقبل نحو: دَرَسَ يَدرُسُ أدْرُسْ (عيون السَّود، (د.ط)، (د.ت)، ص21)، وفي تعريف مختصر له: هو اقتران حدثٍ بزمنٍ (خليل، ط1، 1995م، ص100)، وهذه التعريفات قائمةٌ على أساس العامل الزمني، أما من الناحية الوظيفية فيعرف الفعل على أنه كلمة معبرة عن عمل قام به فاعل أو وقع عليه، أو عن وجود فاعل أو حالة عامل (actant) (خليل، ط1، 1995م، ص100).

وقد جمع النحاة أبنية الأفعال وصنفوها ، فكانت قسمين ثلاثي ورباعي، ولكلٍّ منهما مجردٌ ومزيدٌ ماضيٌ ومضارعٌ وأمرٌ (قباوة، ط2، 1994م، ص85) ، وللثلاثيِّ غير المزيد منها ثلاثة أوزان، هي:

1- فَعَلَ : كضَرَبَ، وهو أكثر هذه الأبنية استعمالاً.

2- وفَعِلَ: كعَلِمَ وهو كثير الاستعمال.

1- التغيرات الكيفية في فاء الفعل:

وقد تميزت الأمثلة التي عثرت الدراسة عليها في كتاب الشوارد والمختصة بهـذا الـباب بندرتها ومحدوديتها، وبأنَّ التغير الذي طرأ على فاء الفعل قد وقع في المضـارع مـنه باستثناء مثالٍ واحدٍ وقع التغير فيه في الزمن الماضي، وقد يكون السبب في ذلك أنّ فاء الفعل في بنائه للماضي يلتزم حالةً واحدةً وأنَّ التغييرات التي تطـرأ علـيه في اللهجات العربية القديمة لا تحدث إلاّ في حالاتٍ معينةٍ كبناء الفعل للمجهول أو إسناده إلى الضمائر ويكون التغيُّر ناتجاً عن أسبابٍ صوتيَّةٍ (الحملاوي، ط1، 1991م، ص37، والمصاروة، (د.ط)، 2000م، ص75، والفراية، (د.ط)، 2003م، ص 189) ، وستقوم الدراسة بعرض بعض ما توافر لديها من أمثلة في السطور التالية:

طَبَبْتَ تَطِبُّ مثل دَبَبْتَ تَدِّبُّ : لغة في طَبَبْتَ تَطَبُّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983 م ص302)، والمخطط الصرفي لهذا الفعل هو:

فَعَلْتَ > تفعَلُ وهي الصورة الأصليَّة لبناء هذا الفعل.

فَعَلْــتَ > تَفَعْــلُ وهي البناء المتحول والحادث عن البناء الأصل لهذا الفعل والذي أورده الصاغاني على أنه شرد، وتفرد في بنائه الصرفي، ولم يخضع للقوانين الصــرفية التــي تحتم وروده في صورةٍ معينةٍ لا يخرج عنها، وأشار إلى أنَّ ذلك الشرود وقع في إحدى اللغات.

صَلِلْتَ يا لَحْمُ تَصَلُّ: لغة في صَلَلْتَ تَصِلُّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 167-168)، وصَلَّ اللحم يَصِلُّ: إذا أنتَنَ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (صلل) 467/2)، وقــرأ علي – رض – والحسن وسعيد بن جبير وأبو البرهسم (صَلِلْنَا في الأرضِ) (سورة السجدة، آية10، والقراءة في القرآن بالضاد (ضللنا)، وابن جني، (د.ط)، 1386 ه، 173/2)، فالوزن الصرفيُّ للفعل في أصله على زنة فَعَلْتَ > تَفِعَلُ، أي بفتح عينه وكســر الفاء في المضارع وهو القياس في هذا الباب، وما حدث في الشاردة اللغوية التــي رواهــا الصاغاني هو كسر عين الفعل في الماضي، وفتح فائه في المضارع علــى زنــة فَعِلْتَ > تَفَعَلُ، وبالتالي فقد التقط الصاغاني هذا الانحراف عن الميزان الصرفي وعدَّه شاردةً لغويةً.

هُمْتُ بِهِ هُوَاماً، أي : هِمْتُ هِيَاماً (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص351).

وفي هذا المثال ايضاً تحول البناء الصرفي لهذه الشاردة اللغوية عن الكسر الأصـــيل لفاء الفعل الأجوف، إلى ضمها، وقد يكون ذلك لغة لإحدى لقبائل البدوية التـــي كانـــت تنحو بكلماتها نحو الضم لتناسب صفة التفخيم في كلامهم (أنيس، ط6، 1965م، ص91).

ولم تعثر الدراسة على أمثلة أخرى لهذه الظاهرة، في كتاب الشوارد، ولكن ما يهمنا هنا، هو أن الصاغاني اعتمد هذا التغير الكيفي في بناء الفعل، الماضي منه والمضارع، مقياساً لوسم الظاهرة بالتفرد والشرود.

2- التغيرات الكيفية في عين الفعل:

وقـــد عثـــرت الدراسة على أمثلةٍ، لهذا النوع من التغير الصرفي في بناء الفعل، والتي حدثت في عينه، وهي على النحو التالي مع توضيح لما حدث فيها:

أ- **التغيـــرات الكيفـــية في صيغة فَعَلَ:** وهو أكثر الأفعال عدداً، لأنه الفعل الحقيقي الـــذي يـــدلُّ غالباً على العمل والحركة والفعل إطلاقاً، لذلك فهو أكثر تصرُّفاً إذ تقابلـــه ثلاث صيغ في المضارع (البكوش، ط2، 1987م، ص89)، فإن كان (فَعَلَ) للمغالـــبة فـــإن مضارعه أبداً على (يَفْعُلُ)، وهذا إن لم يكن معتل العين أو اللام بالـــياء، أومعـــتل الفـــاء بالواو فإنّ كان لزم المضارع منه (يَفْعِلُ)، فإن لم يكن للمغالـــبة فلا يخلو أن يكون معتل الفاء بالواو، أو معتل العين أو اللام بالياء أو بالواو أو مضعفاً أو غير ذلك: فإن كان معتل الفاء بالواو فإنّ مضارعه أبداً على (يَفْعِلُ)، وإن كان معتل العين أواللام بالواو، كان المضارع أبداً على(يَفْعُلُ)، وإن كـــان معـــتل العـــين أواللام بالياء فان المضارع منه أبداً على(يَفْعِلُ)، وإن كان مضـــعفاً، فـــإن كـــان غير متعدٍّ فإن مضارعه أبداً يجيء على(يَفْعِلُ)، وإن كان متعدياً فان مضارعه أبداً على يجيء على (يَفْعُلُ)، وإن كان عينه أو لامه حرف حلـــق فـــإنّ مضارعه أبداً على (يَفْعَلُ)، وإن كان غير ذلك فإنّ مضارعه يجيء أبـــداً علـــى (يَفْعِلُ) و(يَفْعُلُ) وقد يجتمعان للفعل الواحد وهو جائزٌ (الأنصاري، (د.ط)، (د.ت)، ص436 ، وابن عصفور، (د.ط) ، (د.ت)، ص119-121)، وفيما يلي الأمثلة التي أوردها الصاغاني في هذا الباب:

يَسْـــمِتُ في الهداية: لغة تميم في يَسْمُتُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 175) والماضـــي مـــن هذا الفعل هو: سَمَتَ ومضارعه يَسْمُتُ بالضم: قصد العمل، ويَسْـــمِتُ بالكســـر: إذا هيأ لهم وجه لعمل، ويَسْمِتُ سَمْتَهُ: ينحو نَحْوَهُ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (ســـمت) 2/ 197)، أي أنَّهـــا علـــى زنة فَعَلَ يَفْعُلُ، ولكن تميم تنطقه بالضـــم، علـــى زنـــة فَعَلَ يَفْعِلُ، وقد يكون السبب في ذلك أنها من القبائل البدوية، الشـــائع عنهم ميلهم للضم الذي يناسب صفة التفخيم في نطقهم (أنيس، ط6، 1965م، ص91)، وقـــد ذكـــر ابن القطاع الصقلي أن فَعَلَ قد يكون مضارعه على زنة يَفْعِلُ ويَفْعُـــلُ وضـــرب لذلك أمثلة من مثل عَكَفَ يَعْكِفُ ويَعْكُفُ، وعَرَشَ يَعْرُشُ ويَعْرِشُ (ابن القطاع، (د.ط)، 1999، ص324)، ولم يذكر شروطاً لورود الفعل على زنة يَفْعِلُ، كما ذكرنا سابقاً أنَّ ابن عصفور قد عدَّ الوزنين جائزين عنده لا غرابة فيهما بشرط أن لا يكـــون الفعل للمغالبة والتي تعني غلبة أحد الأمرين الآخر في المصدر فيذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب (نورالدين، ط1، 1982م، ص130)، وهو ما توفر فـــي المثال السابق، وبالتالي فانه من وجهة نظر الصرفيين لاغرابة فيه، وقد يكون الســـبب الـــذي حـــدا بالصاغاني إلى عدِّه من الشوارد، هو تعدد البنى الصرفية له وروايته إياه كلغةٍ لإحدى القبائل العربية التي استعملته بالضم الذي هو أقلُّ استعمالًا وشيوعاً من الكسر.

خَـــرَقَ يَخْرُقُ: لغة في يَخْرِقُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص161)، وقرأ الجرّاح بن عبدالله: (إنَّك لنْ تَخْرُقَ الأرْضَ) (سورة الإسراء ، آية37، والأندلسي، ط 2، 1983م، 6/37).

والأصل في هذا الفعل أن يكون على زنة فَعَلَ > يَفْعِلُ ، ولكن ما حدث في هـــذه القـــراءة القرآنية هو تحوّلٌ عن كسر عين الفعل في المضارع إلى ضمه، مع بقائـــه علـــى حاله في المضارع ليصبح على زنة فَعَلَ > يَفْعُلُ، وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ أخرى ينطبق القول السابق عليها وهي:

يَسْـــفُكُ الدَّمَ: لُغَةٌ في يَسْفِكُهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص134)، وقرأ ابن قطـــيب وابـــن أبي عبلة وطلحة بن مصرف وشعيب بن أبي حمزة (وَيَسْفُكُ الدِّمَاءَ) (سورة البقرة ، آية 30، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص4).

فقــد تعــددت الصــور الصــرفية لهذا الفعل، مما أدى إلى وسمه بالشرود والتفرد، والمخطط الصرفي لأوزان هذا الفعل تظهر كما يلي:

فَعَلَ > يَفْعِلُ وهو الأصل الذي تحول عنه البناء الثاني:

فَعَلَ > يَفْعُلُ ، وهو البناء الذي تتمثل فيه قضية الشرود اللغوي في الميزان الصرفي لهذا الفعل من وجهة نظر الصاغاني، ومن وجهة نظر الصرفيين فإنَّه كما ذكــرت الدراســة من قبل يعدُّ بناءً متوقعاً لا غرابة أو تفرد فيه، وقد أشار إبراهيم الســامرائي إلى ذلك في معرض تعليقه على هذا المثال بقوله (إنَّ الفعل العربي يقدم مــادَّةً مهمةً في تاريخ العربية ، فقد استقرَّ الفعل في أبنية ستة، بحسب حركة العين فــي الماضي والمضارع، غير أنَّ طائفةً من الأفعال جاءت بكسر العين وفتحها في المضــارع، وربما جاء المضارع بالحركات الثلاث، ومن غير شكٍّ أن اجتماع هذه الأبنــية المختلفة في الفعل الواحد، تشير إلى اللغات الخاصة التي حفلت بها العربية، قــبل أن تتجه إلى نمط ثالث في البناء)، وقد أشار إلى أن ذلك التعدد يعد وجهاً من وجوه سعة العربية (السامرائي، ع27، 1985م، ص13-14).

وكذلك الحال في يَهبُطُ: لغةٌ في يَهْبِطُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص136)، وقــرأ أيــوب بن أبي تميمة:(اهبُطُوا مِصراً) (سورة البقرة، آية61 ، والأندلسي، ط2، 1983م، 234/1).

يَخْطِــرُ بِبَالِــي: لغةٌ في يَخْطُرُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص177)، وهذا المثال يختلف قليلاً عن الأمثلة التي سبقته في كون الصاغاني عدَّ الضم هو الأصل، وفتح عين الفعل هو وجه الشرود فيه، وكما سبق وأن أسلفنا من أنَّ الصرفيين عدُّوا هاتين الصيغتين مقبولتين ومن الجائز ورود المضارع عليهما معاً.

فَرَغَ يَفْرَغُ: لغة في فَرَغَ يَفْرُغُ وفَرِغَ يَفْرَغُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 185).

وفــي هــذا الفعــل أيضاً تعددت الصور التي تحول عنها البناء العميق له، ويمكن وضع المخطط التالي لتصوير ما حدث فيها على النحو التالي:

فَعَلَ > يَفْعُل وهي الصيغة الأصلية الأكثر استعمالاً.

فَعِلَ > يَفْعَلُ وهي أيضاً صيغةٌ أصليةٌ، ولكنها أقلُّ استعمالاً من الأولى.

فَعَـلَ > يَفْعَـلُ، وهي صيغة حادثةٌ من لهجة أخرى كما ذكر الصاغاني، وهي التي أوردها على أنها شاردة لغوية.

والملاحـظ على هذا المثال أنه على زنة فَعَلَ، وأنَّ لامه حرفٌ من حروف الحلق وهي الغين، وقد ذكر بعض العلماء أنَّ بناء المضارع منه يكون أبداً على زنة يَفْعَلُ (ابن عصفور، (د.ط)، (د.ت)، ص120-121)، ويرى آخرون جواز ذلك دون أن يكون ملزماً كما هو الحال عند ابن عصفور، بل عدَّه بعضهم أمراً مستحسناً (المبرد (د.ط)، 1399ه، 209/1، والاسـتراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 119/1، والحمـلاوي، ط1 1991م، ص38)، وفـي كلتا الحالتين (الإلزام أو التجويز) فإنَّ ذلك ينفي عن الصيغة التي ذكرها الصاغاني في كتابه صفة الشرود والتفرد التي وسمها بها، كون حروف الحلـق تؤثـر الفـتحة وتفضلها لخفتها في النطق حيث يتسطح اللسان في قاع الفم ويخرج الهواء بحريةٍ كبيرةٍ (جاد الرب، ع8، 1988م، ص4)، والغريب أنَّ الصاغاني قـد أورد هـذه الصيغة الأصل والبناء الصحيح على أنَّه شاردةٌ لغويةٌ، وقد أشارت الدراسـة فـي حديـثها عن أثر حروف الحلق في بنية الكلمة إلى أنَّ المعايير التي اتخذها الصاغاني في توسيم كلمات اللغة بالشرود والتفرد قد تميزت في بعضٍ منها بالازدواجـية التـي تصـل إلـى حدِّ الخلط أحياناً، ولعلَّ السبب في ذلك هو معيار الاستعمال اللغوي.

هَلِـكَ يَهلَكُ: لغة في هَلَكَ يَهلِكُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص140)، وقرأ الحسن وأبو حيوة وابن أبي إسحاق: (وَيَهلَكُ الحَرْثُ والنَّسْلُ) (سورة البقرة، آية205، وابن جني، (د.ط)، 1386ه، 121/1)، فالأصل في هذا الفعل فتح عين ماضيه، وكسر عين المضارع منه أي أنه على زنَةِ فَعَلَ يَفْعِلُ، وما حدث من شرود يتمثل في كسر عـين ماضـيه وفتح مضارعه على زنة فَعِلَ يَفْعَلُ، والتغير الكيفي حدث في الفعل الماضـي أولاً ثم نتج عنه تغير في بناء المضارع من هذا الفعل، وقد يكون للتوهم دورٌ فـي هـذا البناء ، ظنّاً من المتكلم أن الأصل في هذا الفعل هو فَعِلَ قياساً على أفعالٍ أخرى في اللغة، فبنى المضارع منه على يَفْعَلُ وهو الوزن الصرفي الصحيح للمضارع منه.

ومــن الأمــثلة كذلك من الشوارد: وَهُنَ: لغة في وَهَنَ ووَهِنَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص163)، وقُــرِئَ: (وَهُــنَ العَظمُ مِنِّي) (سورة مريم ، آية4 ، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص83).

الأصــل في هذا الفعل أنَّه على زنة فَعَلَ وهي الصيغة الأكثر استعمالاً، أو علــى زنــة فَعِلَ وهي أقلُّ استعمالاً ولكنها صيغةٌ مقبولةٌ لا يَعدُّ استعمالها نوعاً من التفــرد، وقــد تحول أو نتج عن هذين الأصلين صيغة ثالثةٌ حادثةٌ في إحدى اللغات وهــي: فَعُــلَ وهي التي وردت في كتاب الشوارد على أنَّها تمثل لغةً لإحدى القبائل العــربية التــي اســتعملتها، وعدَّها الصاغاني شاردةً لغويةً لندرتها وخروجها عن المألوف في القواعد الصرفية للأفعال.

عَلُــنَ الأمر: لغة في عَلَنَ وعَلِنَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص177)، وما قيل في المثال السابق ينطبق على هذا المثال.

ب- صــيغة فَعِــلَ: والاصل في هذا الوزن أن يأتي المضارع منه على يَفْعَل) (ابن عصــفور، (د.ط)، (د.ت)، ص119، والأنصــاري، (د.ت)، (د.ط)، ص436)، وقــد عثــرت الدراســة على الأمثلة التالية، في هذا الباب، وقد أوردت الدراسة أمثلةً أخــرى، على هذه الوزن في الباب السابق وهي (وهِنَ، وفَرِغَ، وعَلِنَ) وقد سبق الحديث عنهما، والأمثلة هي:

وَجَلَــتْ قلوبهم تَجِلُ: لغة في وَجِلَتْ تَوْجَلُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 152)، وقــرأ يحيــى بن وثاب، وإبراهيم ابن أبي عبلة، وأبو واقد: (وَجَلَتْ قُلُوبُهُم) (ســورة الأنفال، آية2، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص48)، وقد أوردها ابن القطاع بمعانٍ مختلفة، فالأصل وَجِلَ بمعني خاف، أمَّا وَجَلَ وَجْلاً فانه يعني أنَّه صار أوجَلَ منه أي أخوَفَ (ابن القطاع، (د.ط)، 1999م، 316/3)، في حين أورده الصاغاني على أنَّــه مــن باب اللغات والمعنى واحد في فَعَلَ وفَعِلَ، والمضارع منهما فَشَلَ يَفْشِلُ ويَفْشُلُ: لغة في فَشِلَ يَفْشَلُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص153)، وقرأ الحسن: (ولا تَنَازَعوا فَتَفْشِلُوا) وقرئ (فَتَفْشُلُوا) (سورة الأنفال، آية46 ، وابن خالوية، (د.ط)، 1934 م ، ص50)، وكــذلك الحــال فــي هذه الصيغة ، تغيُّر البناء الصرفيُّ للفعل دون أن يؤدي ذلك إلى التغير في المعنى، فالأصل في بناء هذا الفعل أن يكون على زنة فَعِلَ

يَفْعَـــلُ، وهو البناء الأشيع لهذا الفعل ولكنَّه تحول إلى فَعَلَ يَفْعِلُ ويَفْعُلُ، وقرئ بهما في القراءات القرآنية السابقة، وقد ذكر الحملاوي أنَّ فتح عين الماضي المكسور هو لهجةٌ لطيِّئ وهو نوع من التخفيف، والقياس عندهم (الحملاوي، ط1، 1991م، ص39)، وقد ذكر الطيب البكوش أنَّه من الشواذ في تصريف هذا الفعل أن يأتي بالكسر أو الضـــم لعيـــنه فـــي المضـــارع، وبيَّن أنَّ السبب في ذلك أنَّ جامعي اللغة يسمعون الماضـــي هـــنا والمضارع هناك ، فتختلط عليهم الصيغ أحياناً دون مراعاة مقابلها، فيسجلونها كما لو كانت شواذاً (البكوش، ط2، 1987م، ص87-88).

وشَهُدَ يَشْهُدُ: لغةٌ في شَهِدَ يَشْهَدُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص158)، وقرأ الحســـن: (ومـــا شَهُدْنَا) (سورة يوسف، آية81، والقراءة في العباب، (شهُدَ)، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص158)، وفي هذا الفعل تغير البناء الصرفي للفعل، من فَعِلَ إلى فَعُلَ، وقد ذكر الصاغاني أنَّ ما حدث فيه هو من باب اللغات.

ج- صيغة فَعُلَ: والمقيس فـKي الصيغة أن يجيء المضارع منها أبداً على (يَفْعُلُ) (ابن عصفور، (د.ط)، (د.ت)، ص119، والطيب البكوش، ط2، 1987م، ص86)، وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية:

غَلَـــظَ يَغْلِظُ: لغةٌ في غَلُظَ يَغلُظُ (الصاغاني، (د.ط) 1983م، ص154)، حيث تغيـــر البـــناء الصرفي لهذا الفعل من فَعُلَ إلى فَعَلَ ، وقد يكون ذلك نوعاً من الميل إلى الخفة والتيسير باستعمال الصيغة التي توفر هذا الهدف ، ومن المعلوم أن صيغة (فَعَـــلَ) أخـــفُّ الأوزان وأيسرها كما سبق وبينت الدراسة، وتبع ذلك تغير البناء في المضـــارع، ويقرُّ الصاغاني أنَّ هذه الصيغ المختلفة من قبيل الاختلاف في اللهجات العربية.

وضَـــعَفَ الـــرَّجُلُ : لغةٌ في ضَعُفَ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص177)، وفـــي هذا المثال أيضاً تغير البناء الكيفي لهذا الفعل من زنة فَعُلَ إلى فَعَلَ كما حدث في المثال السابق.

وفـــي هـــذا المـــبحث اكـــتفت الدراسة بالأمثلة التي ذُكِرَت لكثرة الشوارد وتعددها، بحيث يصعب على الدراسة حصرها ومتابعتها أحياناً كثيرةً، والملاحظ أنَّ هذه التغيرات التي طرأت على البناء الصرفي لهذه الأفعال، قد حدثت بسبب التنوع

اللهجـــي ومتطلبات النطق عند المتكلمين بها، الأمر الذي أدَّى إلى ان ـ
الصـــرفي لهـــذه الأفعال عن الأصل المقرر لها عند النحاة والصرفيين، وقد حدث بعـــضٌ منها في القراءات القرآنية التي سبق وأشرنا إلى أنَّها لا تخلو من أثر البيئات الاســـتعمالية التي تحيط بها وتؤثر فيها، أي أنَّنا أيضاً نستطيع إرجاع ما حدث فيها أيضاً إلى أثر التعدد اللهجي للقبائل العربية، والملاحظ أيضاً أن هذه التغيرات كانت تـــنحو في معظمها نحو الضم وتميل إليه لأنَّه من مظاهر الخشونة البدوي، في حين أنَّ الكسر من سمات الميل نحو التمدن والرقة التي تميز الحضر (أنيس، ط6، 1965 م، ص91)، وقـــد نـــتج عـــن ذلك دخول صيغ جديدة وإغناء المعجم العربي بها، في بعـــض هذه الأمثلة، وأمَّا في أمثلة أخرى مما أوردته الدراسة وذكره الصاغاني في كـــتابه، فإنَّ نظرة الصاغاني لبعض الصيغ قد تعارضت مع نظرة الصرفيين الذين أوردوها على أنها صيغ قياسية صحيحة لا غرابة فيها.

3 . 1 . 2 الفعل المبني للمجهول بمعنى المبني للمعلوم:

ينقســـم الفعل إلى مبنيٍّ للمعلوم ومبنيٍّ للمجهول، والفعل المبنيُّ للمعلوم: هو ما كان له فاعلٌ أو اسمٌ ظاهرٌ أو مستترٌ، وهو الفعل الذي سمي فاعله، ولذلك أطلق علـــيه بعـــض العلمـــاء مصطلح المبني للفاعل، وأما القسم الثاني فهو الفعل المبني للمجهـــول، أو المبنـــي للمفعـــول: وهو ما استغني عن فاعله، فأُقيم المفعول مقامه، وأســـند إليه معدولاً عن صيغة فَعل إلى فُعِلَ ، ويسمى الفعل الذي لم يسمَّ فاعله (ابن يعـــيش، (د.ط)، (د.ت)، 69/7)، وفي تعريف أخر له: هو ما حذف فاعله، وأُنيب عنه غيـــره، وهـــذا التقســـيم للفعل قائمٌ على أساسِ المعنى (قباوة، ط2، 1994م، ص248 وسعيد، ط2، 1999م، ص163، والتونتجي وآخرون، (د.ط)، (د.ت)، ص544).

وبالتالـــي يجري المفعول الذي لم يسمَّ فاعله مجرى الفاعل في أنَّه بني على فعـــلٍ صيغ له على طريقة فعل كما يبنى الفاعل على فعل صيغ له على طريقة فعل ويجعـــل الفعل حديثاً عنه، كما كان حديثاً عن الفاعل في أنَّه يصحُّ به وبفعله الفائدة ويحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على الفاعل، ولا بدَّ لكل فعلٍ يبنى لكل ما لم يسمَّ فاعله من ثلاثة أشياء: حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ (ابن يعيش، (د.ط)، (د.ت)، 69/7)، وصياغة الفعل المبني للمجهول تكون

1- صيغة أَفْعَلَ:

وقد عثرت الدراسة على أمثلة متعددة، لأفعال وردت في صورتين نطقيتين، والجامــع بينهما هو أن هذا التعدد الشكلي لم يتبعه افتراق في المعنى، بل إنَّ المعنى كــان مشــتركاً بيــنهما على الرغم من زيادة الهمزة في البنى العميقة لهذه الأفعال، والتي تؤدي زيادتها إلى الإتيان بمعان كثيرة.

وأفعَــل مــن الصيغ التي زيد على ماضيها بحرف واحد هو الهمزة، ولهذه الزيادة عِدَّةُ معانٍ، ستوردها الدراسة باختصار، وهي: التعدية للفعل اللازم، والتعدية لمفعولين للفعل المتعدي أصلاً، والى ثلاثة مفاعيل للفعل المتعدي إلى مفعولين، ومن المعانــي أيضا التي تضيفها زيادة الهمزة غير التعدية الدخول في المكان والزمان، والجعــل والصيرورة، والسلب والإزالة، ومصادفة الشيء على صفته، والاستحقاق، والمبالغة، والتكثير، والتعريض، والمطاوعة لفعَّلَ، والتمكين، والدعاء، والإغناء عن المجــرد، والدلالـــة على الغريزة، وعلى أنَّ صاحب الشيء مصاب بالفعل وبمعنى اســتفعل، وربمـــا جاء المهموز كأصله نحو: سرى وأسرى وصيغة أفعل قد تأتي لمعـــان مـــتعددة، ولـــيس لها ضابطٌ وإنما تعتمد على الذوق اللغوي للدارس العربي (الاســـتراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 1/83-92 ، والحمـــــلاوي، ط1، 1991م، ص49-50، وعيون السُّود، (د.ط)، (د.ت)، ص27، والسحيمات، ط1، 2002م، ص29-35)، وقد ذكر ابن المؤدب أن أفعل قد تجيء بمعنى فَعَل نحو: أمْحَضْتُهُ الوُدَّ ومَحَضْتُهُ، وقد تجيء مضـــادة لها، نحو نَشَطْتَ العُقْدَةَ: عقدتُها بأُنْشُوطَةٍ، وأنْشَطْتُهَا: حَلَلْتُهَا (ابن المؤدب، (د.ط)، 1987م، ص154).

وقــد اقتصـــرت الدراســـة في هذا الباب على بيان الأمثلة التي جاءت فيها الأفعـــال على زنة فعل وأَفْعَلَ بمعنىً واحد، وقد عثرت على أمثلةٍ متنوعةٍ ومتعددةٍ علـــى هذا النوع من الزيادة التي يتغير فيها البناء الشكلي للفعل، دون إحداث معنى جديـــد يضاف للقيمة الدلالية للفعل المُزاد، فيجيء الفعل بصورتين هما فَعَلَ وأَفْعَلتَ بـــنفس المعنى، وفي الأبواب اللاحقة ستورد الدراسة أمثلةً على مجيء هذا الوزن، بمعنـــى مماثـــلٍ لأوزان أخـــرى، وقد كثرت الأمثلة التي رواها الصاغاني في هذا الباب، وهي كالتالي:

أ- فَعَلَ وأفْعَلَ بمعنىً واحدٍ:

وقد يكون السبب وراء كثرة الأمثلة، التي وردت في هذا الباب، هو أن هذا البناء (فَعَلَ)، يمتاز بالخفة والسهولة، مما يجعله أكثر الأوزان استعمالاً وشيوعاً (قباوة، ط2، 1994م، ص87، ونور الدين، ط1، 1982م، ص130)، والسبب في هذه الخفة والسهولة هو توالي حركات الفتح فيه، وهي كما ذكرنا أخفُّ الحركات في النطق، ويجيء هذا الوزن لازماً ومتعدياً (سيبويه، ط1، 1991م 38/4، والاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 67/1، وابن عصفور، (د.ط)، (د.ط)، ص124).

1- فَعَلَ وأفْعَلَ اللازمان:

وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية :

أوْصَبَ: دامَ، مثل: وَصَبَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص211)، وفي المعجم: الوَصَبُ: الوجعُ والمرضُ، والوَصْبُ دَوامُ الوجع ولزومه (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (وصب) 934/3، والزبيدي،(د.ط)، 1965م، 435/4)، فزيادة الهمزة في هذا المثال لم تؤد إلى زيادةٍ في المعنى، وبقي الفعل على حاله من اللزوم.

أنْعَقَ لغة في نَعَقَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص139)، وقرأ الخليل: (كَمَثَلِ الذي يُنْعِقُ) (سورة البقرة، آية171، ولم أعثر على هذه القراءة)، وفي هذا المثال بقي الفعل لازما بعد إضافة الهمزة إليه.

أنْجَمَتْ السِّنُّ: مثل نَجَمَتْ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص176)، ونَجَمَ الشيءُ يَنْجُمُ نُجوماً: ظهرَ وطَلَعَ، ونَجَمَ السِّنُّ والقرنُ والخارجيُّ (الجوهري، ط1، 1956م، 5/ 2039)، وفي هذا المثال أيضاً بقي الفعل على لزومه دون أن تضيف زيادة الهمزة معنىً جديداً للفعل، وقد ذكر الصاغاني أمثلة أخرى في هذا الباب ينطبق ما قيل حول الأمثلة السابقة عليه، وهي:

. حَشَّتْ يَدُهُ: يَبِسَتْ: مثل أحَشَّتْ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص179)، فَحَشَّتْ على زنة فَعَلَ وأحَشَّت على زنة أفعَلَ.

أكْلَحَ الرَّجُلُ، مثل كَلَحَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص333)، والكُلُوحُ : تَكَشُّرٌ في عُبُوس (الجوهري، ط1، 1956م، 399/1).

أعلَمْــتُ شفتَهُ: مثل عَلَمْتُهَا (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص179) ، وعَلِمَ الــرجل يَعْلَــمُ عَلَمَــاً: إذا صــر أعلَــم، وهو المشقوق الشَّفَة العليا والمرأةُ علْمَاء (الجوهري، ط1، 1956م، 1990/5).

بلَّــتْ ناقتَهُ في الأرض: ذَهَبَتْ مثل أَبلَّتْ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 238، والجوهري، ط1، 1956م، 2061/1).

سَاسَ الطعامُ: وَأَساسَ بنفس المعنى (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص180)، وعلق على ذلك بقول الأصمعي: (ولا أدري المعنى واحد أم بينهما شيء ولا أدري أيهمــا أكثــر فــي كلام العرب أأساس، أم ساس؟، ولم يعرف سيس وهو مَسُوس) (السجستاني، ط2، 1996م، ص94).

يَقْسُــطُ: لغــة في يُقْسِطُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص149)، وقرأ ابن وثّــاب والنخعــي: (ألاَّ تَقْسُــطُوا) (سورة النساء، آية3، والقراءة في العباب (قسط)، الصــاغاني (د.ط)، 1983م، ص149)، والأصل فيه أنه من قَسَطَ يَقْسِطُ على زنة فَعَلَ يَفْعِــلُ، وكما أشار الصاغاني نُطِقَ هذا الفعل في إحدى اللغات التي لم يذكر اسمها بزيادة الهمزة دون إضافة معنىً جديدٍ للفعل أي أَقْسَطَ يُقْسِطُ.

2- فَعَلَ وأَفْعَلَ المتعديان:

وقد تعددت الأمثلة أيضاً في هذا الباب وتنوعت، منها:

أَفْصَلْتُ الدَّابَّةَ مثل فَصَلْتُهَا من القَصِيْلِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص193) وقــد ســبق ذكر هذا المثال في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وبيَّنت الدراسة أنَّ القصــيل هــو الزرع الأخضر، وقد بقي الفعل المتعدي أصلاً بعد زيادة الهمزة يفيد المعنى ذاته دون زيادة عليه.

شَرَرْتُ اللَّحمَ والثَّوبَ مثل: أَشْرَرْتُهَا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص365)، وقــد وردت في كتاب فعلت وأفعلت: أشررت الثوب والملح، وكل شيءٍ، وأنا أشرّهُ إذا بســطته (السجســتاني، ط2، 1996م، ص143)، وهــو بســطهُ في الشمس لِيَجِفَّ (الجوهــري، ط1، 1956م، 695/2)، وفــي هذا المثال أيضاً بقي الفعل بنفس المعنى، وهو متعدٌّ أصلاً ولم تضف الزيادة له قيمةً معنويةً أخرى.

أَحْـلأتُ السُّوَيقَ: مثل حَلأتُهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص188)، والفعل متعدٍّ أصلاً إلى مفعول به، وبقي كذلك بعد الزيادة دون إضافة معنىً جديدٍ له.

أدْرَسَ بمعنـــى دَرَسَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص147)، وفي هذا الفعل أيضـــا ينطبق القول الذي ذكرناه سابقاً، من أنَّ الزيادة لم تضف معنىً جديداً للفعل، وبقي على حاله.

ومن الأمثلة كذلك ، والتي ينطبق القول عليها:

وأَخْدَعَـــهُ: حَمَلَـــهُ عَلَى الخِدَاعِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص132)، وقرأ يحيى بن يعمر (يُخدِعُونَ) (سورة البقرة، آية9، والقراءة في العباب، (خدع)، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص132).

أمَـــارَ أهلَـــهُ: مثل مَارَهُم (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص158)، والمِئْرَةُ: العـــداوة ومـــاءَرْتُ بين القوم مُماءرةً، أي عاديت، وامتَأرَ فلانٌ على فلانٍ أي حقد (الفراهيدي ، (د.ط)، 1980م، 297/8).

وأقْصَــدَ في مَشيهِ : مثل قَصَدَ فيه (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص167)، وقُرِئَ (وَأَقْصِدْ في مَشيِكَ) (سورة لقمان ، آية19، والأندلسي، ط2، 1983م، 189/7).

أخْـــرَمْتُ أنفَـــهُ: مثل خَرَمْتُهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص179)، ورجلٌ أخْـــرَم بيِّنُ الخَرَمِ، وهو الذي قُطِعَت وترة أنفه أو طرفه، لا يبلغ الجدع (الجوهري، ط1، 1956م، 1910/5).

وصَــدَرْتُهُ: أي أصْدَرْتُهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص186)، أي رجَّعتُهُ فَرَجَعَ، وقد أصْدَرَ غيرهُ وصَدَرَهُ، والأول أعلى (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت)، (صدر)، 416/2-417 ، والزبيدي ، (د.ط)، 1986م، 213/12)، وفي هذه الحالة أيضاً لم تحدث زيادة الهمزة معنىً جديداً للفعل المتعدي أصلاً.

وزَاغَ قَلْــبُهُ يَزُوغهُ: لُغَةٌ في أَزَاغَهُ (الصاغاني ، (د.ط) ، 1983م، ص145)، وقـــرأ نافعٌ: (لا تَزُغْ قُلُوبَنَا) (سورة آل عمران ، آية8 ، والأندلسي، ط2، 1983م، 2/ 386).

وغَمَـــضَ يَغْمِضُ: لغةٌ في أَغْمَضَ يُغْمِضُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 152)، وقـــرأ البراء بن عازب – رض – والحسن وأبو البرهسم: (إلاَّ أنْ تَغْمِضُوا

فــيه) (سورة البقرة ، آية267، والقراءة في العباب، (غمض)، نقلاً عن الصَّاغاني، (د.ط)، 1983م، ص152).

وأمَازَ الشيءَ: لغة في مَازَهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص152)، وقرأ ابن مســعود – رض – :(يُمِيــزُ الله الخَبِيْثَ) (سورة الأنفال، آية37، ولم أقف على هذه القراءة).

وشَــقَاهُ أي: أشْقَاهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص156)، وقرأ الحسن وأبو حَيَوة: (وأمَّا الَّذين شُقُوا) (سورة هود، آية106، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص61).

وأخْذَلَهُ: لغة في خَذَلَهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص149)، وقرأ عُبَيْدُ بن عُمَيْر: (وإن يُخْذِلْكُمْ) (سورة آل عمران، آية 160، والأندلسي، ط2، 1983م، 100/3)، ورسم الآية في المصحف: (يَخْذُلْكُمْ).

وأحْشَمَتُهُ: أغضبتُهُ: مِثلُ حَشَمْتُهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص187)، وهو أن يجلــس الرجل إليك فتؤذيه وتغضبه ، وذكر ابن الأعرابي : أحشمته : أغضبته، وحَشَمْتُه: أخجلته (الجوهري، ط1، 1956م، 1900/5).

ب- فَعُلَ وأفْعَلَ بمعنى واحد:

وفَعُــلَ من الاوزان اللازمة التي لا تتعد البتة (سيبويه، ط1، 1991م، 38/4، وابن عصفور، (د.ط)، (د.ت)، ص124)، والمثال الوحيد الذي عثرت الدراسة عليه في هذا الباب هو:

أجْــنَبَ الرَّجُلُ: مثل جَنُبَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص178)، حيث بقي الفعل لازما على حاله ولم تضفِ الزيادة معنىً جديداً للفعل.

ج- فَعِلَ وأفْعَلَ بمعنى واحد:

وفَعِــلَ من الأفعال التي تجيء لازمةً ومتعديةً (ابن عصفور، (د.ط)، (د.ت)، ص124)، وفـــي هــذا الباب اقتصرت الدراسة على مثال واحد، لم تعثر على آخر مساند له في كتاب الشوارد للصاغاني، وهو:

أشْـمَلَهُ: مـثل شَمِلَهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص292)، وشَمِلَهُم الأمرُ يَشْـمَلُهُم: إذا عمَّهُـم (الجوهري، ط1، 1956م، 1738/5)، والفعل متعدٍّ في هذا المثال وبقي كذلك ، بعد إضافة الهمزة له.

ولـم تعثر الدراسة على أمثلةٍ أخرى وتكتفي بما ورد في الصفحات السابقة، والتـي تدلِّل على اعتداد الصاغاني بهذا المعيار في تصنيف كلمات اللغة وتوصيفها بالشرود والندرة، وترى الدراسة أنَّ الشرود أكثر ما وقع في باب الفعل اللازم، الذي بقـي كـذلك حتى بعد إضافة الهمزة هذه الإضافة التي تقرر كتب الصرف المختلفة أنَّهـا من الوسائل المتعددة التي يعدَّى الفعل بها، وهذا هو الذي تجري عليه جمهرة الأفعـال فـي العربية الفصحى (عبد التواب، (د.ط)، (د.ت)، ص119)، ومجيء فعل وأفعـل بمعنـى واحـد من القضايا التي تناولتها كتب الصرف قديما وحديثا بنقاشٍ مطـوَّلٍ، وخـرجت الآراء باختلاف بَيِّنٍ حولها بين مؤيدٍ ومعارضٍ لفكرة الاختلاف فـي المبنـي والاشـتراك في المعنى، مع أنَّ الكتب التي أُلِّفت في هذا الباب كثيرةٌ وجمعـت عـدداً كبيراً من الأفعال التي وردت بالصورتين معاً، دون أن يرافق ذلك اخـتلافٌ فـي المعنـى، مـثل كـتاب (فعلت وأفعلت) للزجَّاج، و(فعلت وأفعلت) للسجسـتاني، و(فعلت وأفعَلْتَ) للجواليقي، وهناك أبواب أفردت في بعض المؤلفات بهـذا الإسم مثل كتاب الأفعال للسرقسطي، والأفعال لابن القطاع، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وغيرها الكثير، وقد أورد محقق كتاب السجستاني عدداً كبيرا منها في هذا المؤلف (السجستاني، ط2، 1992م، ص67-71) ، وكذلك رمضان عبد التواب في كتابه مشكلة الهمزة العربية (عبد التواب، (د.ط) ، (د.ت)، ص134-137)، وكلها كانت تشير إلى ورود هذه الأوزان في الفعل الواحد بنفس المعنى.

وفـي الكتاب (وزعم الخليل أنك حيث قلت فَتَنْتُه وحَزَنْتُه، لم ترد أن تقول: جعلـتُهُ حَزيناً، وجعلته فَاتِناً، كما أنك حين قلت: أَدْخَلْتُهُ أردتَ جَعَلْتُه حزيناً وجعلتُهُ فاتِـناً، كمـا أنَّك أردتَ جَعَلْتُهُ داخلاً، ولكنك أردتَ أن تقول: جعلت فيه حُزْناً وفتنةً (سـيبويه، ط1، 1991م، 56/4)، أي أن الخليل ينكر ورودها بنفس المعنى، وأنَّه لا بدَّ مـن وجـود فروقٍ دقيقةٍ في المعنى المستفاد من هذين البناءين، ومن العلماء الذين أنكروا ذلك صاحب شرح الشافية حيث يرى أنَّ المزيد لغير الإلحاق لابدَّ لزيادته من

معنـــى، لأنها لو لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنىً كانت عبثاً، والقـــول أنهمـــا بنفس المعنى هو نوعٌ من التسامح في العبارة (الاستراباذي (د.ط) ، (د.ت)، 83/1)، ويرى الخليل أنَّ هذا الاختلاف في المبنى مع الاتفاق في المعنى في هـــذه الصـــيغة مـــردُّه إلى التنوع اللهجي، والاختلاف في لغات العرب، أي أنَّ كل صـــيغةٍ وردت علـــى حدةٍ في لغتين مختلفتين، ويؤيده في ذلك ابن درستويه، وابن سيده، اللذان يريان أنّه لا يمكن أن ترد الصيغة بنفس المعنى في لغةٍ واحدةٍ وأنَّ ذلك من وهم النحاة واللغويين الذين سمعوا العرب تنطق به بطبيعتها وسجيتها فظنُّوا أنَّها بمعنىً واحدٍ (السيوطي، (د.ط)، (د.ت) ، 384/1، وابن سيده، (د.ط)، (د.ت)، 171/14، نقـــلاً عـــن السجســـتاني ، وقد ورد ذلك في مقدمة المحقق للكتاب ، ص59 –65 ، وانظرعبد التواب، (د.ط)، (د.ت)، ص119–140)، ومن العلماء الذين خاضوا في هذا الأمـــر ابن يعيش الذي يرى أنَّ كل صيغةٍ من هذه الصيغ لغةٌ لقومٍ ثم تختلط اللغتان معـــاً فتســـتعملان جنباً إلى جنبٍ (ابن يعيش، ط1، 1973م، ص70)، وفي تعليقه على ذلـــك يفســـر رمضـــان عبد التواب ورود هاتين الصيغتين بمعنىً واحدٍ في إطار ما عـــرف عن الحجازيين من ترك الهمز، في مقابل القبائل النجدية التي تحتفظ بها في أماكنهاالقديمة من الكلمة أصليةً أو زائدةً، وبالتالي فإنّه يعزو الصيغ المهموزة للقبائل النجدية، والصيغ الخالية من الهمز للقبائل الحجازية (عبد التواب، (د.ط)، (د.ت)، ص 199)، وفي موضع آخر يرى في ورود هاتين الصيغتين جنباً إلى جنبٍ بمعنىً واحدٍ أثـــراً من آثار الحذلقة والمبالغة في التفصح في تحقيق الهمزة عند الحجازيين (عبد الـــتواب، (د.ط)، (د.ت)، ص127–128)، وهـــو رأيٌ يـــبدو معقولاً في بعض الأمثلة خاصةً اللازمة منها، حيث ترى الدراسة أنَّها المنفذ الوحيد لتفسير هذه الزيادة، التي وضعت في الأصل لتعدية هذا الأفعال اللازمة، ومع ذلك فإنَّها عندما دخلتها لم تؤثر في إزالة هذا اللزوم واجتلاب مفعولٍ به تتعدى فيه هذه الأفعال.

2– صيغة فَعَّلَ:

وقـــد تعـــددت الأمـــثلة والصيغ التي تماثلت معها هذه الصيغة في المعنى الصرفي المستفاد منها، وقامت الدراسة بتفريعها على جزأين منفصلين:

أ– فَعَلَ المجرد وفَعَّلَ المزيد بمعنى واحد.

ب- فَعّل وأفْعَل المزيدان بمعنى واحد.

وقبل الحديث عن الأمثلة التي جمعها الصاغاني في هذين البابين، لا بد من تقـديمِ موجـزٍ لهـذه الصـيغة، فقد أشارت كتب الصرف المختلفة إلى أنَّ فَعَّلَ من الأوزان الثلاثية المزيدة بحرفٍ واحدٍ ، والسبب في زيادتها هو التضعيف الذي طرأ علـى عـين الكلمة فيها، وقد عبَّر عنها عبد الصبور شاهين بأنَّها زيادةٌ نتجت عن تكبير المادة والتي تعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، في حـين جـاءت الـزيادة في صيغت أفعل من خارج المادة أي بإضافة الهمزة إليها (شـاهين، (د.ط)، (د.ت)، ص70)، ونعثر على هذه الصيغة في معظم اللغات السامية، بل لا تكاد لغة منها تخلو منها (جاد الرب، ع8، 1988م، ص12)، وتأتي هذه الصيغة لتؤدي معانيَ مختلفة، ويشارك فَعَّلَ أفعل في أكثر معانيه، إلا أنَّ أحدهما قد يكثر في معنـىً ويقلُّ في الآخر، والمعاني التي تفيدها هذه الصيغة هي: التكثير وهو الغالب علـى هـذا البـناء، وبمعنى أفعل المتعدية، وللسلب والإزالة، والدعاء له أو عليه، والتَّسـميةُ (ابـن يعيش، ط1، 1973م، ص70-73)، وقد أضاف آخرون معانيَ جديدةً كالصـيرورة، والتوجه إلى الشيء، أواختصار حكايته أو قبوله، ومضاداً لأفْعَلَ نحو (أعـذرت فـي طلـبه، أي بالغت، وعَذَّرْتُ أي قصَّرتُ)، ولفَعَلَ (كأجَابَ القميصَ وجَيَّبَهُ)، والقيام على الشيء (الحملاوي، ط1، 1991م، ص51-52 وسقال، ط1، 1996 م، ص20).

أ- فَعلَ وفَعَّل:

تماثلت الدلالة الصرفية المستقاة من فَعَّلَ المزيد مع المجرد منه، أي أنَّ التضعيف لم يضف معنىً جديداً للجملة، وقد وجدت الدراسة أمثلةً متعددةً ومتنوعةً وهي:

وَتَرْتُ الصَّلاةَ : بمعنى وَتَّرْتُهَا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص185)، حيث لـم تضـف الزيادة بالتضعيف التي طرأت على الفعل المجرد معنى إضافيًّا للفعل، وبقـي الفعل المجرد المتعدي أصلا على حاله بعد التضعيف من حيث المعنى، ولم تضف الزيادة دلالة صرفيةً جديدة له.

وحَشَمْتُهُ : أي أغضبتُهُ بمعنى حَشَّمْتُهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص187)، وفــي هــذا المــثال ينطبق القول الذي ذكرته الدراسة في الأمثلة السابقة، من كون الــزيادة لــم تضف معنىً جديداً للفعل، وكذلك الحال في الأمثلة التالية والتي جاءت جميعها على زنة فَعَلَ، وهي:

وشَرَرْتُ اللَّحمَ والثوب: مثل شَرَّرْتُهَا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص365).

وسَاسَ الطَّعام: لغة في سَوَّسَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص180).

وفَثَجَ وفَثَّجَ: أثقَلَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص321).

ومن الأمثلة كذلك من الشوارد: ثوَّى: مات (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 195).

وزَيَّدَنِي:أي زَادَنِي (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص282).

وقــد اكتفت الدراسة بهذه الأمثلة، والملاحظ عليها أنَّها جاءت جميعها على زنة فَعَلَ المجرد، ولم ترد أمثلة على الأوزان الأخرى، وقد يكون لكثرة استعمال هذا الــوزن أثــرٌ في ذلك، ومن الملاحظات كذلك والتي خرجت بها الدراسة أنَّ الأفعال التــي ورد فــيها هــذا التماثل في المعنى مع الفعل المزيد بالتضعيف قد جاءت في معظمهــا معتلةً جوفاء، وقد ذكرت كتب الصرف أن صيغة فَعَّلَ قد تأتي بمعنى فَعَلَ بمعنـــى نســبة الفعل إلى الفاعل من غير زيادةٍ (نور الدين، ط1، 1982م، ص153)، وتؤيد الدراسة وجهة النظر السابقة والتي ذكرناها في باب فعل وأَفْعَلَ بمعنىً واحد، فــي أن ما حدث في هذه الصيغ لا يمكن أن يكون قد حدث في لهجةٍ واحدة ، وإنما فــي لهجتين مختلفتين، حتى يتسنى قبول هذا الأمر، وفي مرحلةٍ متأخرة حدث نوع مــن التداخل بين هاتين الصيغتين المختلفتين في المبنى، والمتفقتين في المعنى، ومن ثــم اســتعملتا جنــباً إلـــى جــنب بمعنى واحد، وإلاَّ فكيف يتسنى أن تكون الزيادة وخصوصــا فـــي الــباب الســـابق فَعَلَ وفَعَّل، التي تعطي المتلقي نوعا من التأكيد والمــبالغة فـــي الفعل، بمعنى واحد، وترى الدراسة أنه لا بدَّ من وجود فروق، ولو دقــيقة بـــين هاتين الصيغتين بالذات، ولا يمكن أن تردا بالمعنى الواحد ، حيث أنَّ العرب إنَّما شدَّدَت العين في فَعَّلَ للتكثير والمبالغة (ابن المؤدب، (د.ط)، 1987م، ص

165)، وإن أوردها الصاغاني في كتاب الشوارد على أنهما بمعنى واحد، وذلك هو وجه الشرود فيها.

ب- أفعَلَ وفَعَّلَ بمعنى واحد:

وقد عثرت الدراسة على أمثلة أوردها الصاغاني في كتابه، لأفعال وردت عن العرب، بصورتين مختلفتين هما أفعل وفَعَّلَ بمعنىً واحد، وقد عدَّ ذلك من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على مفردات اللغة بالشرود والتفرد، وستقوم الدراسة جاهدةً من خلال الأمثلة المتحصلة لديها ببيان ذلك وتوضيحه في السطور القادمة:

وقد سبق الحديث عن صيغتي أفعل وفَعَّلَ الثلاثية المزيدة ، وبيَّنت الدراسة المعاني التي تأتي هذه الصيغ من أجلها، وقد ذكر سيبويه في كتابه أن (فَعَّلَ) تأتي بمعنى (أفْعَلَ) نحو: خَبَّرْتُ وأخْبَرْتُ، وسَمَّيْتُ وأَسْمَيْتُ، وقد يجيئان مفترقين نحو: علَّمْتُهُ، وأعلمتُهُ، فعلَّمْتُ: أدَّبتُ، وأعلَمْتُ: آذَنْتُ (سيبويه، ط1، 1991م، 55/4 و62)، وفي تعليق لأحد الباحثين المعاصرين على ذلك، فإنه يرفض أن ترد هاتين الصيغتين بمعنى واحد، وأنه لا بدَّ من وجود فرقٍ بينهما، وإلّا ما الداعي إلى التفرقة بينهما في الصيغة (زعير، ط1، (د.ت)، ص242)، وقد أشار الصاغاني عندما أورد هذه الأمثلة إلى أنَّها تحمل المعنى الدلاليَّ نفسه ولا زيادة عليه، وقد يكون السبب في ذلك ما قيل في السابق عن صيغة فعل وأفْعَلَ، من أنَّ كلتا الصيغتين استعملتا في لغتين أي لهجتين مختلفتين، ومن ثم حدث نوعٌ من التداخل بينهما، واستعملتا جنباً إلى جنبٍ بمرور الزمن، مما أدَّى إلى تعدد البنى الكيفية للفعل الواحد مع الاتفاق في المعنى، أي أنَّهما يؤديان القيمة الدلالية ذاتها، ويبقى هذا الأمر أكثر قبولاً في هاتين الصيغتين (أفعَلَ وفَعَّلَ) كونهما مزيدتين، بينما في الصيغ السابقة فعل بصورها الثلاث وأفعلت وفَعَلَ وفَعَّلَ جاء الفعل المزيد بمعنى المجرد، وكان الشرود أكثر وضوحاً وجلاءً فيهما.

وقد أورد الصاغاني الأمثلة التالية على تناوب هاتين الصيغتين:

أَعْطَلَ الشيءَ مثل عَطَّلَهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص166)، وقرأ الجُحدُريُّ: (وبئرٌ مُعْطَلَةٍ) (سورة الحج، آية45، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص96)،

ورسم الآية في المصحف (وبئرٌ مُعَطَّلَةٌ)، فقد وردت هاتان الصيغتان بمعنىً دلاليٍّ واحد هو التعدية دون تفرقة بينهما.

وكذلك: هَلَّكَهُ تَهْلِيكاً مثل: أَهْلَكَهُ إهْلاَكاً (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص215)، وفــي هذا المثال أيضاً وردت الصيغتان فعَّلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحدٍ وهو التعدية أيضاً كما في المثال السابق.

وحَشَّمْتُهُ: أغْضَبْتُهُ مثل أحْشَمْتُهُ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص187)، وفي هــذا المثال أيضاً جاء الفعل بمعنى الجعل والصيرورة مع اختلاف الصيغ الصرفية فــيه، دون أن يكون لذلك أثرٌ دلاليٌّ مختلفٌ كما أشار الصاغاني، وقد تكون الأولى للمــبالغة أي أنَّها تحمل إشارةً دلاليةً أعمق من الصيغة الثانية أفعل، على الرغم من أنَّ بعــض كــتب الصرف المختلفة ذكرت أنَّ من المعاني التي تفيدها زيادة الهمزة على الفعل الثلاثي المجرد أن تكون بمعنى فَعَّلَ للتكثير والمبالغة (سيبويه، ط1، 1991م، 4/ 65، وابــن يعــيش، ط1، 1973م، ص71، ونور الدين، ط1، 1982م ، ص151)، وهــم بذلك ينفون عن هذه الصيغ صفة الشرود التي وسمت بها هذه الأفعال من قبل مؤلف كتاب الشوارد.

ووَتَّــرْتُ الصلاة: مثل أَوْتَرْتُهَا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص185)، وفي هــذا المثال أشار الصاغاني إلى أنَّ الاختلاف في البناء الصرفي لهذا الفعل، لم يؤد إلى زيادة في المعنى، والفعل في البناءين معاً يفيد التكثير والمبالغة.

وأَبْطَنْتُ الثَّوْبَ: مثل بَطَّنْتُهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص188)، وفي هذا المــثال كــذلك لم يؤدِ الاختلاف في نوع الزيادة التي أضيفت إلى البنية العميقة لهذا الفعــل إلــى تباين في المعنى، وأفادت الزيادة في كلتيهما المعنى ذاته وهو التعدية، كون الفعل لازماً في الأصل الثلاثي له.

وشَــقَاهُ أي: أَشْقَاهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص156)، وقرأ الحسن وأبو حيوة: (وأمَّا الذين شُقُوا) (سورة هود، آية 106، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص61)، ومــا ســبق وذكرته الدراسة حول المثال السابق ينطبق على هذا المثال من إفادة الصيغتين معاً لمعنى التعدية دون أن يكون هناك اختلافٌ بينهما.

وأبْشَرَتْهُ أي: بَشَّرَتْهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، (141، وقرأ إبراهيم النخعي ويحيى بن وثّاب: (مُبْشِرِينَ ومُنْذِرِينَ) (سورة البقرة ، آية213 ، والعباب، (بشر)، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص141)، وما قيل عن المثالين السابقين ينطبق على هذا المثال، كون الزيادة التي طرأت على الفعل في الحالتين أدَّت معنى التعدية للفعل اللازم بَشَرَ.

وشَرَّيْتُ اللَّحْمَ والثوب، بمعنى أشْرَرْتُها (الصاغاني، الشوارد، ص365)، وفي هذا المثال أيضاً تعدى الفعل بالزيادة والتضعيف، دون اختلاف في المعنى.

ووَدَّسَتِ الأرضُ: مثل أَوْدَسَتْ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص197)، أي ظهر نبتها، وقال أبو عبيد: تَوَدَّسَتْ الأرضُ، وأودَسَتْ بمعنى: أنبتَتْ ما غطَّى وجهها (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (ودس) 897/3)، وقد أفادت الصيغتان معنى الصيرورة، أو التكثير نحو أشجر المكان أي كثر شَجَرُهُ (نورالدين، ط1، 1982م، ص 150)، وهو ما تفيده كذلك صيغة فَعَّلَ.

ولم تعثر الدراسة على أمثلةٍ أخرى، والمهم هنا أن الصاغاني عدَّ اتفاق هاتين الصيغتين في المعنى من المعايير التي تلصق بالمادة اللغوية صفة الشرود والتفرد مع أنَّ كتب الصرف في معظمها قد أقرَّت ذلك ولم تنكره كما بينت الدراسة سابقاً.

3- صيغة فَاعَلَ:

وهي من الصيغ الثلاثية المزيدة بحرفٍ واحدٍ هو الألف (الطريفي، ط1، 2003م، ص189)، وأما المعاني التي جيء بهذه الزيادة من أجلها فقد ذكر علماء الصرف أن هذه الزيادة تجيء لمعنيين هما: أن يكون من اثنين ، كل واحدٍ يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به الأخر، إلا أنك ترفع أحدهما وتنصب الأخر، كأن الفعل المسند إليه دون الأخر، نحو: ضَارَبْتُهُ، والمعنى الثاني لهذه الصيغ هو: أن يجيء لواحد لا يراد به المفاعلة، نحو: عافاه الله ، وطارقت النعل، وهو المعنى الذي عبر عنه سيبويه بقوله (وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين ، ولكنهم – العرب- بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت، وذلك نحو قولهم : ناولت ، عاقبت ... بنوه على فاعلت كما بنوه على أفعلت) (سيبويه، ط1، 1991م، 68/4، والمبرد، (د.ط)،

(د.ت) ، ص211، وابــن يعــيش، ط1، 1973م، ص73)، وبمعنى فَعَّلَ المُضَعَّفِ نحو ضـــاعفته، وبمعنـــى فَعَلَ، نحو سافرت بمعنى سَفَرْتُ، أي خرجت إلى السفر، وقد تجـــيء بمعنـــى جعـــل الشـــيء ذا أصـــل، نحو رَاعِنا سَمعَكَ، أي اجعله ذا رعايةِ (الإســـتراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 1/96-99)، وقد أضافت كتب الصرف معاني أخرى تفيدها هذه الصيغة هي: المتابعة والموالاة والتكثير (عيون السُّود، (د.ط)، (د.ت)، ص 26 ، والخويسكي، (د.ط)، 1996م، ص53)، وقد يدل الوزن في العربية على فعل يتجه مباشرةً إلى هدفٍ معين، بالإضافة إلى محاولة إنجاز شيء ما (رغبةً أو إرادةً) نحو قـــتل وقاتـــل (جاد الرب، ع8 ، 1988م، ص11)، ويرى برجشتراسر أنَّ هذا الوزن مشـــتق مـــن المشـــدَّد، أي فَعَّل وبدلا من مد الحرف مدت الحركة فيه، وأنَّه خاص بالعربية والحبشية (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م ، ص92).

وقد عثرت الدراسة على مثالين تماثلت فيهما هذه الصيغة مع وزنين آخرين همـــا أَفْعَـــل وفَعَّل، وهما من الأوزان المزيدة – كما سبق وأشرنا –، وفيما يلي هذه الأمثلة مع التوضيح:

أ- فاعل بمعنى فَعَّلَ :

والمثال الوحيد الذي أورده الصاغاني على هذا النوع هو:

عَـــاذَرَ: بمعنى عَذَّرَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص155)، وعذَّرَ تَعْذيراً: لم يثـــبت له عذر كعاذر (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (عذر) 717/2)، وقرأ ابن أبي ليلى واليماني: (وجاء المُعَاذِرُونَ) (سورة التوبة ، آية90 ، وابن خالويه، (د.ط) ، 1934م، ص54)، فقـــد جاء الفعل بصيغتين مختلفتين، دون أن يؤثر ذلك في اختلاف المعنى بيـــنهما، والـــذي قـــد يكون التكثير والمبالغة في كلتيهما حيث أنَّ فَاعَلَ ربما تجيء للتكثير بمعنى فَعَّل المضعف كضاعَفْتُ الشيء وَضَعَّفْت (الحملاوي، ط1، 1991، ص 51).

ب- فاعل بمعنى أفعَلَ : وقد عثرت الدراسة على المثال التالي من الشوارد :

وَاطَـــأْتُ في الشعر : مثل أوطأتُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص179)، ووَاطَـــأَ الشعرَ وأَوْطَأَ منه، وأَوْطَأَهُ: إذا اتفقت له قافيتان على كلمةٍ واحدةٍ ، معناهما

واحــد (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (وطأ) 946/3)، وقد ذكر الصاغاني أنّهما بنفس المعنى والذي قد يكون التكثير والمبالغة في الفعل.

ومــا يسوّغ هذا التماثل في المعنى بين الأوزان السابقة في هذا الباب كونها جمــيعها مزيدةً، وهناك معانٍ تشترك فيها هذه الأوزان وقد تكون الفروق بينها دقيقةً لا يستطيع المرء التوصل إليها إلاّ بقليلٍ من التعسف في التأويل.

4- صيغة افتعل :

وهــي مــن أوزان الثلاثي المزيد بحرفين، ولهذه الصيغة معانٍ عدّةٌ وهي: الاتّخــاذ والاجــتهاد فــي الطلب، والتشارك، والإظهار، والمبالغة في معنى الفعل، ومطاوعــة الثلاثــي كثيراً، فيشارك انفعل ولا يتعدى، وربما أتى مطاوعاً للمضعف ومهموز الثلاثي ويأتي بمعنى فَعَلَ، ولا يراد به زيادة معنى، ولا يستعمل إلا بزيادة أي أنّــه قــد يجيء بمعنى أصله لعدم وروده (سيبويه، ط1، 1991م، 65/4 و73-75، الاســتراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 108/1-110، وابــن يعيش، ط1، 1973م، ص80-82، والحملاوي، ط1، 1991م ، ص53).

أ- افْتَعَلَ بمعنى فَعَلَ:

ولم تعثر الدراسة إلاّ على أمثلة محدودة ،جاء فيها هذان الوزنان بمعنىً واحد ، وهي:

يقــال استَبَعَ الشّيءَ: إذا سَرَقَهُ وسَبَعَهُ أيضاً (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 284).

واصْــطَانَ لِنَفْسِهِ افتعل من الصَّوْنِ كاصْطَادَ من الصَّيْدِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص220) .

والاحتِرَاصُ: الحِرْصُ والجُهدُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص254) .

ففــي الأمثلة السابقة اتفق المعنى في الفعلين المختلفين في المبنى، ولم تؤدِ الــزيادة التي طرأت على بنية الفعل إلى زيادة في المعنى، وفي المثال الثالث تماثل مصدر الفعل المزيد احترَصَ مع مصدر المجرد منه، مما يعني أنَّ الزيادة لم تضف معنىً جديداً للفعل.

ب- افْتَعَلَ بمعنى أَفْعَلَ:

وقد عثرت الدراسة على مثالٍ واحدٍ جاءت فيها هاتان الصيغتان المزيدتان بمعنىً واحدٍ هو الدخول في المكان بمعنى إتيانه، وهذا المثال هو:

- اخْتَافَ: أَتَى خَيْفَ مِنَىً كأَخَافَ، وَأَخْيَفَ مثل امْتَنَى: إذا أتى مِنَىً (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص180).

5- صيغة تَفَاعَلَ:

وهي كذلك من الصيغ الثلاثية المزيدة بحرفين، وقد اشتهرت هذه الصيغة بالمعاني التالية: التشريك بين اثنين فأكثر فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ، مفعولاً في المعنى، ومن المعاني كذلك التظاهر بالفعل دون حقيقته أي الإيهام، وكذلك حصول الشيء تدريجاً، ومطاوعة فَاعَلَ، وأن يكون بمعنى فَعَلَ وللطلب (سيبويه، ط 1، 1991م، 69/4، وابن يعيش، ط1، 1973، ص78، والحملاوي، ط1، 1991م، ص54-55)، وقد عثرت الدراسة على مثال وحيد شاردٍ يمثل هذا المعيار من هذا الوزن وهو:

تَرَاحَلُوا إلى الحَكَمِ: رَحَلُوا إليه (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص362)، ففي هذا المثال جاء الفعل المزيد بمعنى المجرد منه، ولم تضف الزيادة معنى جديداً للفعل اللازم أصلاً، والذي بقي على هذا الأصل بعد الزيادة.

6- صيغة استَفْعَلَ:

وقد عثرت الدراسة على أمثلة متعددة جاء فيها هذا الفعل المزيد بمعنىً واحدٍ مع صيغٍ أخرى في الميزان الصرفي، ولا بدَّ قبل عرضها من توضيح المعاني المستفادة من هذا الوزن الصرفي المزيد بثلاث حروف، فقد ذكر الصرفيون لهذه الصيغة معانيَ عدة هي: الطلب، والاستدعاء، وكذلك الإصابة، أو أن يكون للانتقال والتحول من حال إلى حال، أو أن يكون بمعنى تَفَعَّلَ وأفعل وافتعل، وربما عاقب معنى فَعَلَ، واختصار حكاية الشيء، كذلك بمعنى القوة كاستهتر أي قوي هترُهُ (سيبويه، ط1، 1991م، 70/4-71، وابن يعيش، ط1، 1973م، ص82-83 والحملاوي، ط1، 1991م، ص55-56 ، وسعيد، ط 2، 1999م، ص159-160).

وقد ذكر الصاغاني أمثلة متنوعة في هذا الباب جاءت فيها صيغة استفعل متوافقةً في المعنى مع صيغ متعددة، وهي:

أ- استَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ:

وأمثلة هذا الباب هي:

استَنْوَى: ألقَى النَّوَى، كَنَوَى (الصاغاني ، (د.ط)، 1983م، ص177).

جَارَ ببني فُلانٍ أي: استَجَارَ بهم (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص248).

استَحَشَّتْ يده : يَبِسَت : مثل حَشَّتْ (الصاغاني ، (د.ط) ، 1983م ، ص79).

ففي الأمثلة السابقة جميعها، بقي الفعل المجرد على حاله من اللزوم، ولم تضف الزيادة له معنىً جديداً، يضاف إلى قيمته الصرفية وبالتالي الدلالية منها، وقد ذكر سيبويه مثالاً لذلك هو: قرَّ واستَقرَّ، وذكر أن المعنى المستفاد منهما واحدٌ (سيبويه، ط1، 1991م، 70/4).

ب- استَفْعَلَ بمعنى أفْعَلَ:

والفعلان مزيدان وبالتالي فإن ورودهما بنفس المعنى أكثر قبولاً من الصيغة السابقة، وقد بينت الدراسة بناءً على ما أوردته كتب الصرف أنَّ من معاني هذا البناء (استَفْعَل) أن يأتي بمعنى أفعل، وهو ما ينفي عنها صفة التفرد والشرود، وقد ذكر سيبويه أمثلةً لذلك مثل: استلأمَ واستخلف لأهله أي: أخلف لأهلِهِ (سيبويه ، ط1، 1991م ، 70/4).

استَنْوَى: كأنْوَى (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص177)، فقد جاءت الصيغتان المختلفتان للفعل بمعنى واحد أي أنَّ الزيادة في كلتيهما، أضافت المعنى نفسيه للفعل وهو الصيرورة والتحول ، وقد تكون بمعنى الاستحقاق وطلب القطف، إذ إنَّ الفعلين جاءا بمعنى ألقت النوى.

استَسَنَّ الرَّجُلُ، أي: أَسَنَّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص214)، وفي هذا المثال أيضاً أفادت الصيغتان المعنى ذات وهو التحول والصيرورة.

أحلَبَتْ الشاءُ واستَحلَبَتْ: وهو أن تسمَنَ فَتَستَحِقُ الحَلْبَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص194)، وفي هذا الفعل قد يكون المعنى المستفاد من هذه الصيغ المتعددة للفعل هو الاستحقاق والحينونة وطلب الحلب.

أَقْضَــمَ القَــومُ: امْــتَارُوا شــيئاً قليلاً في السَّنَةِ الشديدة والعسرة، وكذلك: استَقْضَــموا (الصــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص326)، وقد يكون المعنى المستفاد لهذه الزيادة في كلتا الصيغتين هو الطلب للميرة في سنة الشدَّة.

ج- استَفْعَلَ بمعنى فَعَّلَ:

وقد عثرت الدراسة على المثال التالي:

استَنْوَى: كنَوَّى (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص177).

حيث جاءت الصيغتان في المثال السابق بمعنى واحد هو التكثير والمبالغة، وقد ذكرت الدراسة سابقا أن هذه الصيغة استَفْعَلَ قد تأتي بمعنى فَعَّلَ، وهو ما أقرته كتب الصرف المختلفة.

وبالتالــي فقــد عدَّ الصاغاني هذه الأفعال التي جاءت على هذا الوزن الذي اشــترك مــع أوزان أخرى في إفادة المعنى ذاته من الشوارد التي انفلتت من القيود الصرفية في باب الفعل والمعاني التي تفيدها الزيادة فيه، وتفردت عن بقية الكلمات التــي انــتظمت قي سرب اللغة من وجهة نظره مع أنَّ كتب اللغة أقرت ورود هذه الأوزان المخــتلفة فــي المبنى بمعنىً واحدٍ دون أن تسمها بالشذوذ أو التفرد ولا أن تضــعها فــي بــاب الكلم النافر، وإنَّما جعلت ذلك من باب التوسع في اللغة، والذي يجعل للمتكلم حريةً أوسع في التعبير عما يريد باختيار الفعل الذي يراه مناسباً للقيام بالوظــيفة التواصــلية المقصودة من اللغة، وقد يكون السبب في هذا التعارض بين نظــرة الصــاغاني وهــؤلاء الصرفيين، كون الصاغاني من العارفين بلغة العرب العالمــين بها، ولا بدَّ من أن تكون له نظراتٌ خاصةٌ فيها تناسب الزاوية التي ينظر مــنها إلــى هذه اللغة، وكذلك فان بعض هذه الأفعال التي أوردها ذكر أنَّها من باب اللغــات، وربما أراد أن يبين أثر اللهجات في تعدد البنى الصرفية للأفعال، وهو أثرٌ واضحٌ وبالغ الأهمية، ولا يمكن لدارس اللغة إغفاله أوغضُّ الطرف عنه.

زيادات الأفعال، زيادةٌ تضيف معنىً جديداً للفعل:

وقــد وجــدت الدراســة أمثلةً ومتنوعةً، في هذا الباب، وإن اقتصرت هذه الأمــثلة علــى بعض الأوزان دون غيرها، وقد بينت الدراسة السبب في ذلك سابقاً، والأمثلة التي عثرت الدراسة عليها هي:

1- فَعَّلَ:

وقد سبق الحديث عن لمعاني التي تفيدها هذه الزيادة في الباب السابق، وفي هذا الباب عثرت الدراسة على الأمثلة التالية في كتاب الشوارد، وهي كالتالي:

مَـرَّحَ تَمْـرِيْحاً: صـار إلـى مَرْحَى الحرب، أي موضعها، ولم يُؤخذ من الاشتقاق، وإنما أخذ من لفظ المَرْحَى (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص214)، وفي هذا المـثال مـن الشـوارد، أفادت الزيادة التي طرأت على البناء الصرفي للفعل معنى الصـيرورة، وهو معنى جديد لم يكن في الثلاثي المجرد منه، وفي هذه الكلمة أيضا قـد يكـون للمقـياس الاستعمالي الحضور الأكبر في الحكم على هذه الشاردة، فقد ذكـرت كـتب الصرف المختلفة أنَّ من المعاني التي تفيدها الزيادة في هذه الصيغة معنـى الصـيرورة، وبالتالي فان هذا الفعل لا غرابة فيه سوى أنَّه اشتقَّ من الاسم على غير قياسه في الاشتقاق، وقد يكون لقلة دورانه على الألسنة أثرٌ كبيرٌ في وسمه بسمة الشرود والتفرد.

ومن الأمثلة كذلك ، والتي عثرت الدراسة عليها في كتاب الشوارد:

عَـيَّبَ: اتَّخَـذَ العَيْبَةَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص215)، وفي هذا المثال جـاء الفعـل علـى زنة فَعَّلَ والمعنى المستفاد منها: هو الاتخاذ، وهو فيما وجدت الدراسـة من المعاني التي لم توردها كتب الصرف لهذه الصيغة، وبالتالي فقد يكون ذلك سببا لوسمها بالشرود والتفرد عند الصاغاني.

2- أفْعَلَ:

والأمـثلة علـى هذا النوع من الزيادة متعددةٍ ومتنوعةٍ في كتاب الشوارد، وهي:

أَقْـرَفْتَ بِـي، واظَّنَـنْتَ بِي، وأَتْهَمْتَ بي، أي: عَرَّضْتَنِي للقِرْفَةِ، والظِّنَّةِ، والتُّهَمَةِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 178-179)، وفي هذا المثال أفادت الزيادة معنى التعريض، وهو من المعاني التي أوردتها كتب الصرف لهذا الوزن كما بينت الدراسـة سـابقاً، وبالتالي فقد يكون للسبب الاستعماليِّ والاشتقاقيِّ يدٌ في إيراد هذه

الصيغ هذا المورد ضمن هذا الكتاب المتخصص بالشوارد دون أن يكون للمعنى الذي أفادته الزيادة فيه دورٌ في ذلك.

وأرْبَعَ الورْدُ: أسْرَعَ الكرَّ، وأرْبَعَ ماءُ هذه الرَّكيَّةِ: أي ، كَثُرَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص191)، وفي هذا المثال أفادت صيغ أفعل معنى التكثير والمبالغة وهي أيضاً من المعان المقبولة لهذه الزيادة، ومن الغريب أن يعدَّها الصاغاني من الشوارد إلا أنَّه قد يكون للمقياس الاستعمالي دورٌ في ذلك.

ووأكْرَبَ الرجلُ: إذا طلب التمر في كَرَبِ النَّخلِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983 م، ص193)، وفي هذا الأمثال أيضاً أفادت الزيادة معنى الطلب، وقد يكون هذا الطلب على وجه المبالغة والتكثير.

وأفْرَقَتِ الناقةُ: إذا رجع إليها بعضُ لبنها (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص 197) وقد يكون المعنى المستفاد منها هو الجعل والصيرورة، وقد تكون بمعنى فَعَلَ أي أنَّ الزيادة لم تضف معنىً جديداً لها.

3- افْتَعَلَ:

وقد تراوحت الأمثلة من كتاب الصاغاني على المعاني التي تفيدها الزيادة في هذه الصيغة بين معانٍ مقبولة أقرتها كتب الصرف ومعانٍ أخرى مبتكرةٍ، وترى الدراسة أنَّ اعتبارها من باب سعة العربية أولى من عدِّها من الشوارد التي تعني الشذوذ والتفرد، وهذه الأمثلة هي:

اعْتَرَشَ: اتَّخَذَ عَرِيْشاً (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص221)، وفي هذا الفعل الذي أورده الصاغاني، على أنه من الكلمات المستغربة في اللغة، والنادرة أيضا، جاء الفعل على زنة افتعل، وأفادت الزيادة معنى الاتخاذ، وهو من المعاني المشهورة لهذه الصيغة كما بينت الدراسة سابقاً، وبالتالي فقد يكون السبب وراء تضمينها في كتاب الشوارد، كونها مشتقةً من الاسم على غير قياس، وربما كانت من الكلمات النادرة الاستعمال والدوران على ألسنة المتكلمين باللغة، مما تسبب عنه وسمها بالتفرد والشرود.

واتَّكَرَ الطَّائِرُ: اتَّخَذَ وَكْراً (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص348)، وقد أورده الصاغاني على أنَّه من الشوارد، مع أنَّ المعنى الذي أفادته الزيادة في هذا المثال

الـــذي هـــو علـــى زنـــة افتعل وهو الاتخاذ من المعاني المقبولة والمتوقعة في هذه الصيغة، وما قيل في المثال السابق ينطبق على هذا المثال.

واحْتَلَـــى من ابنته: أخذ الحُلْوَان (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص250)، وفي هـــذا المـــثال أيضاً ورد الفعل مشتقاً من الاسم على زنة افتعل والمعنى المستفاد من الزيادة فيه كما هو الحال في المثالين السابقين هو الاتخاذ، وينطبق القول في المثالين السابقين على هذه الشاردة تماماً.

وافْـتَلَمَ أَنْفَـهُ: أي جَدَعَهُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص195)، وقد أفادت الزيادة هنا معنى السلب والإزالة، ولم يرد عن العرب هذا المعنى لهذه الزيادة، وقد يكون للمبالغة في معنى الفعل.

4- اسْتَفْعَلَ:

وقد عثرت الدراسة على المثالين التاليين:

اسْتَبْشَـــرَهُ: قال له ما البُشْرَى؟ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص222)، قال ساعدة بن جُؤَيَّة، يصف امرأةً جاءها نعيُّ ابنها:

فبيـــنا تـــنوح استَبْشَـــرُوهَا بِحِبِّهَا على حين أن كل المَرَامِ تَرُومُ (الهذليين، (د.ط)، 1965م، 233/1).

وقـــد ذكـــرت الدراسة في الباب السابق المعاني التي تؤديها الزيادة في هذه الصـــيغة وفـــي هذا المثال جاء الفعل، بصيغة استفعل ليفيد النحت بمعنى اختصار العـــبارة عن طريق أخذ كلمتين معاً ونحت ثالثةٍ منهما، وتكون الكلمة الجديدة آخِذَةً مـــنهما جميعاً بحظٍ (عمايرة، ط2، 1993م، ص23)، وهي وسيلة من وسائل الاشتقاق فـــي الصـــرف وهذا المعنى سبق أشرنا إلى أنَّه من المعاني المقبولة بل والمتعارف علـــيها في هذه الصيغة، وقد يكون الصاغاني أوردها على أنَّها من الكلمات النادرة التـــي قـــل تـــداولها بين الناس، فشعر بأنها من الكلم النافر، أي أنَّه بنى إنكاره لهذه الصـــيغة على المقياس الاستعمالي، ولم ينكر المعنى الصرفي لها والذي أقرَّته كتب الصرف المختلفة.

والمـــثال الثانـــي من الشوارد في هذا الباب: اسْتَكْلأَ المَكَانُ: صارَ فيه الكَلأُ (الصـــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص330)، وذهـــبت الإبـــل إلى المُسْتَكْلِئِ من الأرضِ

(الصـــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص331)، وفـــي هـــذا المثال جاءت الزيادة في صيغة اســـتفعل لتؤدي معنى الصيرورة، وهو من المعاني المشهورة لهذا الوزن الصرفي، وقد يكون السبب الاشتقاقي لهذا الفعل من اسمه هو السبب في وسمه بصفة الشرود، وقد يكون كذلك للعامل الاستعماليِّ دورٌ في ذلك ، وإلا ما الذي يدعو الصاغاني إلى جعـــل هـــذه الصـــيغة من الشوارد، والتي تعد مقبولة من حيث المعنى الذي أفادته الزيادة في البناء الصرفي للفعل الثلاثي المجرد، وقد أورد الصاغاني مثلا آخر على نمطه وهو:

واسْـــتَوْقَطَ مكـــان كـــذا مِمَّـــا دَعَسَهُ الناس والدَّوابُ، أي صارَ فيه مُسْتَنْقَعٌ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص348)، ولن تعيد الدراسة ما ذكرته في المثال السابق حول هذا المثال.

وتَهَجَّجَتِ النَّاقَةُ: إذا دَنَا نِتَاجُهَا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص351)، والفعل في المثال السابق على زنة تَفَعَّلَ، وهو من أوزان الثلاثي المزيد بحرفين، وقد أفادت الـــزيادة فـــي المثال السابق معنى الحينونة وبلوغ الغاية، وهو معنى لم تذكره كتب الصـــرف فيما وقع بين أيدي الدراسة من كتب، وبالتالي قد يكون ذلك سبباً في جعل هـــذا الفعل من الشوارد، لكون المعنى الذي أفادته الزيادة في هذا المثال مستحدثاً لم تذكره كتب الصرف (ابن يعيش، ط1، 1973م ، ص74-77، ونورالدين، ط1، 1982م، ص159-161).

وقـــد خلصـــت الدراســـة إلى اعتماد الصاغاني هذه المعاني المرافقة لهذه الـــزيادة، معيارا للشرود اللغوي، وإن كانت نظرته في معظم هذه الأمثلة، تتعارض مـــع وجهة نظر الصرفيين الَّذين لم ينكروا ما أنكره الصاغاني، بل عدّوا كثيراً من هذه المعاني وضعا مقبولاً لا غرابة فيها.

3 . 1 . 4 قضايا متفرقة:

وقـــد عثـــرت الدراسة على أمثلةٍ أخرى في كتاب الصاغاني، خرجت فيها الأفعـــال عمـــا وضـــعها لها الصرفيون من قيود وضوابط، وشردت في الاستعمال الفعلي للغة وقد انقسمت هذه القضايا التي أفردت الدراسة لها هذا الباب إلى نوعين:

اشتقاق الفعل من الاسم من غير اشتقاقه:

وقـد أشـار الصاغاني في حديثه عن هذه الأفعال إلى أنَّ وجه الشرود فيها متأتٍ من كـونها صِيْغَتْ على غير الاشتقاق الأصلي لها، أي أنها أفعال جديدةً، اصطنعها المتكلم باللغة، قياساً على أفعال أخرى موجودةٍ بالفعل في الواقع الفعلي والمعجمي للغةِ، واللغة العربية لغة ساميةٌ، وهذه اللغات لغات اشتقاقيةٌ بعكس اللغات الأوروبية والهندية والفارسية، فتلك اللغات تركيبيةٌ تعتمد على ظاهرتي النحت والتركيب في تكوين كلماتها (عمايرة، ط2، 1993، ص24)، وقد وضع اللغويون العرب شروطاً وضوابط للاشتقاق في العربية، والذي يعني وجود تناسب في اللفظ والمعنى بين المُشْتَقِّ والمُشْتَقِّ منهُ، وهو من أهم الشروط التي يجب توافرها حتى يكون الاشتقاق صحيحاً (العيني، (د.ط)، (د.ت)، ص30-31)، وربما كان السبب الذي دفع بالصاغاني إلى عدِّ هذه الأفعال من الشوارد اعتقاده بأنَّ الفعل هو الأصل الاشتقاقي، وعنه يصدر المصدر والمشتقات كما هو الحال عند الكوفيين، في حين يذهب البصريون إلى أنَّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق، وعنه تصدر كلمات اللغة الأخرى (ابن الأنباري، (د.ط)، 1998م، ص235-245، وقباوة، ط2، 1994م، ص128)، وأنَّ الشرود يكمن في اشتقاقه من الاسم الذي هو في الأصل فرعٌ عليه (السامرائي، ط3، 1983م، ص51)، وستعرض الدراسة الأمثلة التي أوردها الصاغاني كما يلي:

أَبَيْتُهُ : قلت له يأبي (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص175)، ففي هذا المثال اشتُقَّ الفعل من اسمه، على زنة أَفْعَلَ الثلاثي المزيد، وأفادت هذه الزيادة معنى التعدية للفعل المشتق من هذا الاسم.

وجَابَلَ الرَّجُلُ: إذا نَزَلَ الجبل (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص246)، وفي هذا المثال أيضاً اشْتُقَّ الفعل من الإسم على غير قياس، وجاء لمعنىً غريبٍ لا يدلُّ عليه: وهو نزول الجب، وقد أفاد هذا الفعل معنى الإغناء عن المجرد منه غير المستعمل أصلاً، وقد يكون هذا الاشتقاق نوعاً من القياس الخاطئ أو وهماً من المتكلم وسقطةً لسانيةً وقعت أثناء قيامه بعملية الأداء اللغوي، فالتقطها المعجميون وعلماء الصرف وأدرجوها في كتبهم نوعاً من الاستعمال الغريب للغة.

حَوَّطُوا غُلامَكُم: ألبِسُوهُ الحَوْطَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص250): وهو هـلالٌ من فضةٍ، يُحَلَّى به الغُلاَم (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (حـوط)757/1)، ففي هـذا المثال ما حدث في الأمثلة السابقة عليه، من اشتقاق للفعل حَوَّطَ على زنة فَعَّلَ الثلاثي المزيد من الاسم على غير اشتقاقه الأصلي، وقد أفاد هذا البناء معنى التعدية في المثال السابق.

جَمَـرتُهُ أي: أعطَيْتُهُ الجَمْرَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص246)، وما قيل عن الأمثلة السابقة ينطبق على هذا الفعل، وقد جاء هذا المثال على زنة فَعَّلَ الثلاثي المـزيد، وأفاد معنى التعدية دون أن يطابق ذلك الاشتقاق القياس الصرفي لاشتقاق الأفعال.

مَـرَّحَ تَمْـرِيْحَاً: صـار إلـى مَرْحَى الحَربِ: أي مَوضِعِهَا، ولم يؤْخَذْ من الاشتقاق وإنما أُخِذَ من لفظ المَرْحَى (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص214)، وفي هذا الفعل الذي هو على صيغة فَعَّلَ، جاء الفعل ليفيد معنى الصيرورة، واشتقَّ من الاسم على غير الاشتقاق الأصليِّ للأفعال.

اغْتَلَّ: تَطَيَّبَ بالغَالِيةِ، من غير اشتِقَاقِهَا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص212)، وهـو مـن غَلَّ الدهنَ في رأسِهِ: أدخَلَه في أصول الشَعَرِ، وغَلَّ شَعْرَهُ بالطيب، أدخَلَهُ فيه، وتَغَلَّلَ بالغالية: شدَّدَهُ للكثرةِ، واغْتَلَّ وتَغَلْغَلَ: تَغَلَّفَ (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت)، (غلـل) 1009/2)، وقـد اشتق منها الفعل المزيد اغْتَلَّ على زنة افْتَعَلَ وأفاد معنـى الاتخاذ، وعَدَّ الصاغاني هذا الاشتقاق متفرداً، ويستحق أن يأخذ موضعه من كتاب الشوارد، كشاردةٍ خرجت عن المعايير الاشتقاقية للأفعال.

ومن الممكن عدُّ هذه الأفعال من باب زيادات الأفعال، ولكن ارتأت الدراسة إفـرادها فـي هـذا الباب، خاصةً وأن الصاغاني قد أشار صراحة إلى أن العامل الاشتقاقي هو السبب الذي دعاه إلى عدها من الشوارد، التي تنحو بالكلمة طريقاً غير الـذي ارتضـته الفصـحى في معيارها الفصيح، وقد وردت أفعال أخرى على هذا المعيار وسبق ذكرها في الأبواب السابق، كاحتلى واعترش، ولكن الدراسة اقتصرت على الأفعال، التي أشار الصاغاني صراحةً إلى أنها أُخذت من غير اشتقاقها.

وقـد يكون للعامل الاستعماليِّ دورٌ في هذا التفرد كون هذه الصيغ لم تأخذ نصـيباً وافراً من الانتشار والدوران على ألسِنَةِ الناطقين باللغة، مما دعاه إلى عدِّها من الشوارد، التي شذَّت في الاستعمال اللغوي، وقد أوردت الدراسة بعضاً منها في باب زيادات الأفعال، كمرَّحَ تمريحاً، وبينت المعنى المستفاد منه، وترى الدراسة أنَّ الحكم الذي أطلقه الصاغاني في الأمثلة السابقة يتسم بنظرة معياريةٍ صارمةٍ تفرض علـى المـتكلم مـا يقول ولا تفسح المجال أمام مخيلته في التعبير عن المعاني التي يـريدها بالألفاظ التي تسعفه فيها، هذه الرغبة الآنية في انتقاء الألفاظ التي تعينه في توصيل هذه الأفكار المختمرة في ذهنه بالوجه الذي يرتضيه.

ومن القضايا التي يمكن إلحاقها بهذا الباب، باب تعدي الفعل بنفسه وبحرف الجرَّ:

أي أنَّ الفعـل يستعمل مرةً متعدياً بنفسه، ومتعدياً بوساطة حرف الجرَّ الذي يمكـنه من التوصل إلى المفعول الذي يعمل فيه مرةً أخرى، وقد عدَّ الصاغاني هذا الاسـتعمال المـزدوج لهذه الأفعال، معيارا يمكنه من الحكم عليها بالتفرد والشرود، وأورد مثالين على هذه الظاهرة في كتابه الشوارد في اللغة وهما:

مَكَرْتُهُ، أي: مَكَرْتُ بِهِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص182).

أوْمَأهُ : أي أوْمَأَ إليه (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص185).

ففي المثالين السابقين تعدى الفعلان بصورتين مختلفتين، فمرةً يتوصل الفعل إلـى مفعوله بذاته دون الحاجة إلى وصلةٍ تمكنه من ذلك، وقد عثر الصاغاني على حالـة أخرى مستعملةٍ في اللغة على نفس المثال الذي لم يتمكن فيها الفعل من العمل فـي المفعـول إلا بوساطة حرف الجر الذي عدَّه العلماء من الوسائل المتعددة التي تمكن الفعل اللازم أصالةً من التعدي إلى مفعول به (الحملاوي، ط1، 1991م، ص58)، وقد كان الفعل مجرداً في المثال الأول على زنة فَعَلَ، وهو من الأفعال التي تأتي لازمةً مرةً ومتعديةً أخرى (نور الدين، ط1، 1982م، ص130)، والأغلب على المثال السـابق أن يكون لازماً، وقد ذكر ابن يعيش أنَّ حرف الجر إذا ظهر في مثل هذه الأفعـال فهـو الأصل، وإن لم يظهر كان على تقدير وجوده واللفظ به، لأنَّ المعنى علـيه واللفظ محوجٌ إليه (ابن يعيش، (د.ط)، (د.ت)، 67/7، والسامرائي، ط3، 1983م، ص89)، وقـد بين السامرائي أنَّ كثيراً من الأفعال جاء في العربية واستعمل متعدياً

بنفسه أو بحرف الجر، ومن المعلوم أنَّ الحرف الذي يأتي لهذا الغرض هو (على)، وكذلك منها ما يأتي ليدل على الدفع والحركة معاً، وهي تتعدى بنفسها وبحرف الجر نحو: أدى الشيءَ وأدى به، ومنها كذلك جواز تعدي الفعل (فَعِلَ يَفْعَلُ لغير العيوب، والأعـــراض، بنفسه وبحرف الجر مثل أمنه وأمن منه، وخاف منه وخافه، ومن هنا يتبـــين أن الاســـتغناء عن حرف الجر جاء طلبا للخفة وأخذاً بالتوسع الذي أدى إليه الاســـتعمال الكثيـــر (الســـامرائي، ط3، 1983م، ص90-92)، وتعديه بنفسه هو وجه الشرود الذي دفع بالصاغاني إلى تسجيل هذا ا وقد يكون ما حدث في المثال السابق نوعاً من الاستعمال الخاصّ بلهجة معينة لم يشر الصاغاني إليها، وأمَّا المثال الثاني، فقـــد جـــاء الفعل ثلاثياً مزيداً بالهمزة على زنة أفعل الذي من أشهر معانيه التعدية (قـــباوة، ط1، 1982م، ص148)، وفي المثال السابق عدَّ الصاغاني تعدي الفعل بنفسه هـــو الشـــاردة، والأغلب في هذا الفعل أن يستعمل لازماً وقد تكون تعديته من باب القياس على الأفعال الأخرى في اللغة، والتي جاءت على هذه الصيغة (أفعل)، فتوهم المتكلم فيه التعدي، وطبق ذلك في الاستعمال الفعلي الذي التقطه الصاغاني وسجله في كتابه .

3 . 2 الشرود اللغوي في أبنية الأسماء:

و: بيت وكرامة (التوتنجي آخرون، (د.ط)، (د.ت)، 46/1)، وينقسم إلى مجردٍ ومـــزيدٍ، ثلاثـــيٌ ورباعـــيٌ وخماســـيٌ (الحمـــلاوي، ط1، 1991م،35/1)، وقد ذكر برجشتراســـر أنَّ أقـــدم الأسماء صيغة هي الأسماء الثنائية، والعربية حافظت على بـــنائها الأصـــلي في كثيرٍ منها غير أنّها اشتقت من بعضها صيغاً جديدةً بزيادة أحد حرفـــي العلـــة، أو بزيادة همزةٍ أو هاءٍ (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م، ص96)، وقد عثـــرت الدراسة على أمثلةٍ متعددةٍ ، للأسماء في كتاب الشوارد، أوردها الصاغاني على أنها شوارد لغوية، وقد قامت الدراسة بتقسيم هذا الباب إلى قسمين:

الباب الأول

مـــنهما للأســـماء العربية، وما وقع فيها من انحراف عن الميزان الصرفي الذي وضعه لها علماء الصرف، وبالتالي تعدد البنى الكيفية لهذه الأسماء،

الباب الثاني

خُصِّصَ لدراسة الأسماء الأعجمية التي أوردها الصاغاني، وبيان تصرف العربية فيها، وأثر هذا التصرف في تعدد الصور التي نُقِل إليها النطق الأصيل لهذه الأسماء في العربية.

3 . 2 . 1 الأسماء العربية:

وقد تميزت الأمثلة التي أوردها الصاغاني في هذا الباب بمحدوديتها، وكان الشـــرود ناجماً فيها عن تعدد الصور التي جاءت فيها هذه الأسماء، وقد كان السبب في معظمها ناتجاً عن تعدد اللغات واختلافها بين القبائل العربية، ومن هذه الأمثلة:

1- صيغة فَعْل وفُعْل وَفِعْل :وقد عثرت الدراسة على المثال التالي في هذا الباب:

سِمُّ الخِيَاط ، وسُمُّ الخِيَاط : لُغَتَان في سَمِّه وَسُمِّهِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983 م، ص150)، وقـــرأ أبو حيوة وأبو البرهسم، وأبو السمال واليماني: (في سِمِّ الخِيَاط) وقرأ بعضهم: (في سِمِ الخِيَاط) (سورة الأعراف، آية 50، وابن خالويه، (د.ط)، 1934 م، ص43)، والسَّمُّ: الثقب، وسمُّ كل شيءٍ وسُمُّهُ: خَرْقُه وثقبه، الفتح لهم والرفع لأهل العالية (ابن منظور، (د.ط) (د.ت)، (سمم) 207/2)، والأصل كما أورده الصاغاني في هـــذه الشـــاردة اللغوية أن تكون على زنة فَعْل، وهو من الأوزان التي تصاغ عليها الأســـماء الثلاثية (ابن عصفور، (د.ط) ، (د.ت)، ص51، وابن القطاع (د.ط)، 1999م، ص134، والحديثي، ط1، 1965م ، ص136، وقراقش، ط1، 1990م ص48)، وما حدث فـــي هذا المثال هو تغيُّر حركة فاء هذا الاسم، ليصبح على فُعْل وفِعْل، وهما أيضاً من أوزان الأسماء الثلاثية (ابن القطاع، (د.ط)، 1999م، ص134-135، والحديثي، ط1، 1965م، ص136)، ومـــا حـــدث فـــي المثال السابق لا يعدو كونه نوعاً من التعاقب والتـــبادل بـــين هـــذه الحركات، ويمكن أن يكون كلُّ نطقٍ منها لغةً لإحدى القبائل العربية، أي أنّه تنوع لهجيٌّ تفرضه العادات النطقية لكل قبيلةٍ على حدة.

2- صيغة (فُعُل وفَعُل): ومن الأمثلة على هذا الوزن:

العُضُـــد: لغةٌ في العَضُدِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص162)، والأصل في هـــذا الاســـم أن يكون على زنة فَعُلٌ، وهذا الوزن يأتي صفةً واسماً (ابن عصفور،

(د.ط)، (د.ت)، ص52، والدجنـــي، ط2، 1983م، ص135)، وقد خَصَّهُ بعض الصرفيين بالأسماء الجامدة (قباوة، ط2، 1994م، (62، وأمَّا الشاردة التي رواها الصاغاني، فقد جـــاءت على فُعُل (الدجني، ط2، 1983م، ص135)، وكما في الوزن السابق خُصَّ هذا الـــوزن بالأسماء الجامدة دون غيرها (قباوة، ط2، 1994م، ص63) وقد بينت الدراسة فـــي فصل سابق أن ما حدث في هذا المثال من وجهة نظر علم اللغة الحديث، نوعٌ مـــن الإتباع الحركي، بين الضمة والفتحة نتج عنه تحول الفتحة في عين الكلمة إلى ضـــمةٍ، ونتج عن ذلك تحول في البناء الكيفي والصرفي للكلمة من الفتح إلى الضمِّ عـــن طـــريق المماثلة الكلية المقبلة المنفصلة، ونلحظ أثر التحول الصوتي في البناء الصـــرفي ممـــا يـــؤكد هـــرمية اللغة ، وصعوبة فصل هذه المستويات عن بعضها البعض.

3- صيغتا فِعَال وفُعَال : والمثال على هذه الصيغة من الشوارد هو:

الحِوَار، والحُوَار، ويقال حِوَارَة وحُوَارَة (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص 196)، والمثالان على زن فِعال وفُعَال ، وقد جاء في اللسان أن الأولى منهما رديئةٌ عـــند يعقوب: وهي ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يفطم ويفصل، فإذا فصل عن أمه فهو فصيل، قال سيبويه وفقوا بين فُعَال وفِعَال، كما وفقوا بين فُعَال وفَعِيل (ابن مـــنظور، (د.ط)، (د.ت)، (حور) 752/1)، وتستعمل اللغة هذه الأنماط جميعها ولعلها تفضـــل فـــي الاستعمال ما جاء على زنة فِعَال (الصرايرة، ط1، 2002م، ص114)، وبالتالـــي فقد عدَّ الصاغاني التحول الذي طرأ على بنية الكلمة، والذي نتج عنه تعدّد الصـــور التي جاء فيها هذا الاسم مستعملاً في الواقع الفعلي للغة معياراً من معايير الشرود اللغوي.

4- صيغتا فِعِل وفِعْل:

شِسِـــعُ الـــنَّعْلِ : لغة في شِسْعِهَا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص185)، وهو الســـير الـــذي يدخل في الخرت، وهو الثقب الذي في صدر النعل (الإسكافي، ط1، 1997م، ص110)، فالأصـــل الـــذي أورده الصـــاغاني لهـــذا الاسم، وأيدته المعاجم العربية، هو أن تكون على زنة فِعْل، وهو من أوزان الأسماء الثلاثية (ابن عصفور، (د.ط)، (د.ت)، ص52)، وقد عثر الصاغاني على نطقٍ آخر لهذا اللفظ على زنة فِعِل،

وهو من أوزان الأسماء الثلاثية أيضاً، وقد ذكرسيبويه أن هذا الوزن لم يأت منه في الأسماء إلا إبِل (سيبويه، ط1، 1991م، 315/2)، وزادالأخفش بِلِزاً، وقال السيرافي الحِبِرُ صُفْرَةَ الأسنان، وجاء الإطِلُ ، وقيل الإقِط، وأتَانٌ إبِدٌ: أي ولود (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 1/ 45-46)، وقد بين السيوطي أن ما جاء على هذا الوزن من مثل إبِد، ووتِد، ومِشِط وإشِر لغات (السيوطي، همع الهوامع، (د.ط)، (د.ت)، 10/6)، وتؤيد الدراسة ذلك في المثال السابق وترى أنَّ الذي حدث في المثال السابق من باب اللغات التي نجمت عن تحريك الحرف الساكن، وقد جاءت الحركة المستجدة على بناء الكلمة من نفس جنس الحركة التي سبقتها، وهي الكسرة في عين الإسم، وهو ميلٌ إلى الأصعب بتثقيل الحرف وتحريكه وخاصةً أنَّ الكسرة من الحركات المستثقلة، وقد ذكر ابن القطاع الصقلي أن زنة فِعْل تأتي تخفيفاً لفِعِل (ابن القطاع، (د.ط)، (د.ت)، ص263)، وفي المثال السابق من الشوارد مالت اللغة إلى تحريك الساكن، وبالتالي فقد التقط الصاغاني هذا النطق، وعدّه من الشوارد.

5- صيغتا فُعَال وفَعَل:

الظُّلاعُ : الظَّلَعُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص185)، والظَّلَعُ، والظُّلاَع هو داء يأخذ في قوائم الدواب والإبل، من غير سير ولا تعب فتظلع منه (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (ظلع) 646/2)، وبالتالي فقد جاء هذا المثال بصورٍ متعددةٍ، على زنة فُعَال وفَعَل، وقد عدَّ الصاغاني الأول متحولاً عن الثاني، وما حدث في هذا المثال من الناحية الصوتية، هو نوعٌ من المخالفة بين الفتحتين المتواليتين، بإبدال الأولى ضمة في فاء الإسم، وفي مرحلة تالية أطيلت حركة المدِّ القصيرة وهي الفتحة وتحولت إلى فتحةٍ طويلة، ونجم عن ذلك تغيرٌ في البناء الكيفي لهذا الإسم ، والكتابة الصوتية تظهر ما حدث في هذا المثال على النحو التالي:

ḍula< ←— ḍulā< ←— ḍala<

وقد تكون المخالفة قد تمت في مرحلةٍ تاليةٍ لعمليّة الإطالة، وبالتالي عدّ الصاغاني التعدد الذي نتج عن هذه المراحل معياراً للشرود اللغوي وضمَّن هذه المثال في كتابه الشوارد .

6- صيغتا فُعْلَة وفُعَلَة:والمثال الذي عثرت الدراسة عليه من الشوارد هو:

الخُنُفُسَــةُ: لغة في الخُنْفَسَةِ، وهي دويبةٌ سوداء (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص194)، وفـــي القاموس: الخُنْفُسَاء والخُنْفُسُ: دويبةٌ سوداء (الفيروز آبادي، (د.ط)، (د.ت)، 220/2)، وهـــي علـــى زنـــة فُعَلَّة، وهو رباعي مزيد بالتاء من فُعَلَّل، البناء المتنازع فيه عند القدماء، وقد حكاه أبو الفتح بن جني بالفتح وحده وخالفه فيه جميع البصريين (الدجني، ط2، 1983م، ص138)، وقد يكون ما حدث في هذا البناء من ضم للـــلام الأولـــى من هذا البناء، هو نوع من المماثلة المدبرة الكلية بين الضمة الأولى والفتحة بعدها، ويمكن تمثيل ما حدث بالكتابة الصوتية كالتالي:

>alhunfusatu ←—>alhunfasatu

وتكتفـــي الدراسة بهذه الأمثلة الموضحة، والتي تبين اعتداد الصاغاني بهذا المعـــيار، وهو انحراف الاسم عن بنائه الصرفي الأصيل الذي وضع له في الواقع الاســـتعمالي، وخروجه بصورٍ متعددةٍ مقياساً لوسم الظاهرة اللغوية بالتفرد والشرود اللغوي.

3 . 2 . 2 تصرف العربية بالاسم الأعجمي:

اللغـــة كائن حيٌّ ، يؤثر ويتأثر بما حوله من مفردات البيئة المحيطة به، ولا بـــدَّ لهـــذا الكائن الحيِّ من أن ينمو ويتكاثر حتى يشعر بحيويته هذه، ولا يبقى على حالـــةٍ واحدةٍ ، فإذا ما توقف هذا النمو، فإنَّ اللغة تسير في طريق الجمود، وسرعان ما ينتهي الأمر بها إلى الاندثار والفناء.

فلـــيس الجمـــود واختـــزال اللغة في تراكيب محدودةٍ وقوالب جاهزة، هو الســـبيل الذي توهمه الكثيرون للحفاظ على هذه اللغة وديمومتها، وإنَّما لا بدَّ لها أن تعـــيش وتـــتعايش فـــي وسط ، تأخذ منه وتعطيه، وتقاس حياتها وجِدَّتُها بمقدار هذا الأخـــذ والعطـــاء، وقـــد كانـــت اللغة العربية عبر مسير حياتها مثالاً لهذا التبادل والـــتعايش الـــذي مـــنحها صفة الاستمرار بالقيام بواجبها الحضاري، كونها وسيلة التواصـــل لملايـــين من المجموعات البشرية الناطقة بها، وإن اضمحَّل هذا التواجد أحياناً تبعاً لظروف خارجةٍ عن جسم اللغة ذاتها، ولكن لم يصل هذا الاضمحلال إلى درجة الفناء والزوال نهائياً.

فخلال تاريخ العربية الطويل منذ أن انفصلت عن السامية الأُم واستقرت لغة ناضـــجةً ومســـتقلةً اتصلت بلغاتٍ أخرى من نفس فصيلتها وأخرى غريبةٍ عنها من عائلاتٍ لغويةٍ أخرى، فأثّرت وتأثّرت بها، وأعطت لها ألفاظاً وتراكيبَ، وفي المقابل أخـــذت منها ألفاظاً وتراكيبَ (خليل، (د.ط)، (د.ت)، ص427)، ومن أبرز هذه اللغات التي تأثرت بها اللغة العربية: الفارسية والحبشية الآرامية، والسبب في تأثر العربية بـــالأخص بهذه اللغات، أنّهاكانت لغات الأمم المتمدنة المجاورة للعرب في العصور الوســطى (برجشتراسر،)د.ط)، 1982م، ص211)، وقد اصطلح الباحثون على أسماء أطلقــوها علـــى هـــذه المجمـــوعات اللغوية، التي انحدرت إلى العربية من غيرها، فجعلوها أقساما هي:

1- الدخيل : وهو اللفظ الذي دخل العربية بحاله أو مع تغيير طفيف فيه.

2- والمعـــرب: وهو الذي دخل العربيةأثناء عصور الاحتجاج، مع التغيير فيه بما يتناسب وأساليب العربية .

3- والمولّد: وهو مصطلح خص به العلماء الألفاظ التي دخلت العربية بعد عصور الاحتجاج، مع التغيير متأثرة بأساليب العربية وقوانينها المختلفة.

4- والمحـــدث : وهو النوع الأخير منها ، وقد خص به العلماء الألفاظ التي دخلت وما زالت تدخل العربية في عصرنا الحالي (خليل، (د.ط)، (د.ت)، 435-437).

وتصـــنف هذه الألفاظ أيضاً إلى أنواعٍ أخرى هي: الألفاظ التي لم تتغير ولم تكـــن ملحقة بأبنية كلام العرب كخراسان، وما لم تتغير وكانت ملحقة بأبنية كلامهم كخـــرم وما تغيرت ولم تكن ملحقة بأبنيتهم كآجر، وما تغيرت وكانت ملحقة بأبنيتهم كـــدرهم (القنيبـــي، ط1، 1991م، ص42-43)، والنوعان الأخيران هما موضوع هذا الفصـــل من الدراسة، والذي خصصته لتبيان مجموعة من الكلمات، عثرت الدراسة علـــيها بـــين حنايا كتاب الشوارد للصاغاني، وقد تبينت الدراسة أصولها الأعجمية، وأورد الصـــاغاني صوراً أخرى متحولةً عنها، وهو من تصرف العربية في الكلام الأعجميّ، وقد ذكر الجواليقي أنّها أي العربية كثيراً ما تجترئ على التعديل والتغيير فـــي هـــذه الأسماء الأعجمية إذا ما استعملتها الناطقون بها، فيبدلون في حروفها بما يتناسب ومخارج الحروف لديها لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم، وربما

غيَّـــروا البـــناء الفارسيَّ إلى أبنية العرب، وهذا التبديل يكون إما بتغيير حرف من حـــرف، أو بالـــزيادة أو النقصـــان مـــن الحروف المكونة لها، أو بإبدال حركةٍ من أخـــرى، أو إسكان متحرك، أو تحريك ساكنٍ (الجواليقي، ط1، 1998م ، ص7، وابن بـــري، ط1، 1985م، ص24)، وقد أفرد سيبويه بابا أطلق عليه (هذا ما أعربته العرب مـــن الأعجمـــية)، وذكـــر أنَّ العـــرب يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حـــروفهم، فربما ألحقوه ببناء كلامهم وربما لم يلحقوه (سيبويه، ط1، 1991 303/4)، وقـــد أورد الصـــاغاني ألفاظـــاً أعجميةً متنوعةً تصرفت العربية بوسائل شتى فيها، فجـــاءت بصور متعددة للَّفظ الواحد، وقد أوردها الصاغاني على أنها شوارد لغوية وضمنها صفحات كتابه، ومن هذه الألفاظ:

إسْرِءال، واسْرَالُ: لغتان في إسْرَائيل (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص135)، وقـــرأ نافع (يابني إسْرَاءِل) (سورة البقرة، آية 40، والأندلسي، ط2، 1983م، 171/1) وهو علمٌ أعجميٌّ مختلفٌ في كيفية النطق به، ففيه لغات إسرائيل وإسرايل وإسرإل وإســـرأل، وجمعه أساريل وحكي أسارل وأسارله، وهو مركب من إسرا: وهو العبد وإيل: وهو الله، وهو باللسان العبراني بمعنى عبدالله ، وقيل معناه صفوة الله، وذكر ابن عباس أنَّ معناه الذي شدَّ الله خلقه وأتقنه (الأندلسي، ط2 ، 1983م، 171/1-172)، وهـــو نبـــي، وهـــو يعقوب ابن إسحاق بعد عراكه مع الملاك، عبري يلفظ يسرائيل ومعناه الله القوي، وقد أطلق على كل الشعب العبراني (أبو حمد، ط1، 1983م، ص17)، وقد ذكر الجواليقي أن هذا اللفظ فيه لغات منها إسرال وإسرائين (الجواليقي، ط1، 1998م، ص13)، وهـــو كالأمـــثلة السابقة تعددت صوره وتنوعت، وقد سبق وذكرته الدراســـة في باب الهمزة، وأنَّ فيه ميلاً نحو التخلص منها بإسقاطها دون التعويض عـــنها، وقد يكون ما حدث فيها من باب اللهجات المختلفة خصوصاً إذا نظرنا إليها مـــن زاويـــة الخـــلاف الذي كان سائداً بين الحجازيين والتميميين في إثبات الهمزة وحذفها بالتخلص منها وإسقاطها من درج الكلام.

الأنْجِيلُ: لغة في الإنْجِيلِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص144-145)، وقرأ الحسن في جميع القرآن بفتح الهمزة (سورة آل عمران، آية 3، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص19)، وهو علمٌ عبريٌّ وقال الزمخشري هو اسم أعجمي، وتكلف اشتقاقها

من النجل، ووزنه إفعيل يصحُّ بعد كونهما عربيين (الأندلسي، ط2، 1983م 378/2)، وهــو ما كتبه الرسل متى ومرقس ولوقا ويوحنا: البشرى، وهي كلمةٌ يونانيةٌ بمعنى البشـــارة (أبــو حمد، ط1، 1983م، ص25، واليسوعي، ط2 ، (د.ت) ، ص254)، وفي المعرب أنَّ الانجيل كلمةٌ أعجميةٌ معربةٌ، ويرى ابن فارس أنَّ اشتقاق هذه الكلمة إن كانــت هذه الكلمة عربيةٌ من النَّجْل، وهو ظهور الماء على وجه الأرض واتساعه، ونجلت الشيء إذا استخرجته وأظهرته (ابن فارس، (د.ط) ،1985م، 857/3)، فالإنجيل مســتخرج به علومٌ وحكمٌ ، وقيل هو إفْعِيل من النَّجْل، وهو الأصل، فالإنجيل أصلٌ لعِلُوُمٍ وحِكَمٍ (الجواليقي، ط1، 1998م، ص18)، وقد اختلفت الصور النطقية لهذا الاسم الأعجمي، وكان الخلاف بين الصورتين اللتين أوردهما الصاغاني، يكمن في حركة الهمــزة فــي بدايـــة الكلمة بين الكسر وهو الأكثر شيوعاً في المقياس الاستعمالي، والفــتح وهــو الصورة الأقلُّ استعمالاً وشيوعاً، وبالتالي عدَّها الصاغاني تبعاً لذلك شاردةً سجلها في كتابة المتخصص بهذا النوع من مفردات اللغة.

ومــن الأسماء الأعجمية كذلك : ألْيَاس: لغة في إلْيَاس (الصاغاني ، (د.ط)، 1983م، ص150)، وقرأ الأعرج ونبيح وأبو واقد والجراح (وألْيَاسَ) (سورة الأنعام، آيــة85، والــزبيدي، (د.ط)، 1986م، (ألــس) 404/15)، وإلياس بالكسر والفتح علم أعجمــي (الفيــروز آبادي، (د.ط) ، (د.ت)، 2 / 205)، وهو من أسماء الأنبياء، وهي جميعها أعجمية، إلا أربعة هي: آدم وصالح، وشعيب، ومحمد (ابن بري، ط1 1985 م، ص27)، وهــو اســم أعجمي، وقد سمت به العرب (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت)، (ألس) 82/1)، وقد جعله ابن دريد عربياً فقال في الاشتقاق: (يمكن اشتقاق إلياس من قــولهم: يــئس ييئس يأساً، ثم أدخلوا على اليأس الألف واللام، ويمكن أن يكون من قولهم: رجل ألْيَسُ من قولهم ليسٍ، أي شجاع، وهو غاية ما يوصف به الشجاع هذا لمــن يهمــز الــياس، والتفســير الأول أحبُّ إليَّ) (ابن دريد، ط1، 1991م، ص30، والقنيبيــي ط1 ، 1991م، ص139)، وقد ذهب شهاب الدين الخفاجي إلى أنَّه على زنة فعيال (الخفاجي ط1 ، 1952م ، ص30، والقنيبي، ط1، 1991م ، ص139)، وما حدث فــي المثال السابق ينطبق على هذا المثال، من تحول عن الكسر في بداية الكلمة إلى

الفتح الأقل استعمالاً، وتسجيل هذا النمط من تصرف اللغة بالاسم الأعجمي كشاردة لغوية.

ومثالٌ آخر من الشوارد: بَغْدِيْنُ : لغة في بَغْدَاد (الصاغاني، (د.ط) ، 1983 م، ص204)، وقد وردت في اللسان بجذور متعددة : بغدذ، وبغدن، وبغذد وبغذذ، وقد أورد فيها لغات متعددة، وجميعها كانت بمعنى مدينة السلام (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، 238/1)، وفي المعرب للجواليقي (وكذلك نجد العرب إذا وقع اليهم ما لم يكن من كلامهم تكلموا فيه بألفاظ مختلفة ، كما قالوا بغداذ وبغداد وبغدان) (الجواليقي ، ط 1 ، 1998م، ص13)، وبغذاذ اسم أعجمي كأن بَغْ صنم ودَاذْ عَطيَّة ، فكأنها عطية الصنم، وكان الأصمعي يكره هذا اللفظ لهذا الاسم المعرب، ويقول مدينة السلام ، وفيها لغات بَغدَاد وبغذاذ ، وبغدان ، ومغدان (الجواليقي ، ط1، 1998م ، ص41) ، وحول هذه المفردة ذكر الخفاجي أنَّ هذه الكلمة معربة بمهملتين (بغداد)، وبإهمال الأولى وإعجام الثانية (بغداذ)، وبالعكس، وبغدان بالنون : بلدٌ معروف (الخفاجي ، ط 1، 1952م ، ص66)، ومع أن المفردتين اللتين أوردهما الصاغاني كلماتٌ أعجميةٌ متصرف فيهما، إلا أنَّ الصاغاني عدَّ إحداهما وهي بغدان متحولة عن الثانية وهي بغداد ، والحقيقة أنَّ الصاغاني بنى حكمه هذا بناءً على المقياس الاستعمالي، حيث أنَّ بغداد هي الكلمة الأوسع انتشاراً من المنظور الاستعمالي، وبغدين أقلُّ استعمالاً منها، وإلاَّ فإنَّ الكلمتين متحولتان عن طريق التصرف والتحوير الذي طرأ في بنيتيهما عن الكلمة الأصل المستعملة في اللغة الأعجمية التي وقعت إلى الكلام العربي .

وقال ابن الأنباري، قال السجستاني: سمعت من الأعراب من يقول للسروال: شِرْوَال، بالشين معجمة، كأنَّه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه فحكاه (الصاغاني ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص225)، والسِّرْوال أصلها في الفارسية: شَلْوار، ولمَّا دخلت العربية حدث لها تغيرٌ صوتيٌّ بقلب الشين سيناً كما حدث لها قلب مكاني بين الراء واللام، فصارت الكلمة سِرْوَال كما حدث لها تغير صوتي بكسر السين لتصبح على وزن فِعْلال ، ووضعت في المعاجم العربية في المادة الثلاثية: سرل، وقد اشتقوا منها: سَرْوَل، مُسَرْوَل ومُسَرْوِل، وسَرْوَلَه فتَسَرْوَل: ألبسه إياها فلبسها

(إبراهيم ، ط1 ، 2002م ، ص79-80)، وفي حاشية ابن بري أنَّ سروال أصلها شروال وإشماويل، وذلك لقرب السين من الشين في الهمس (ابن بري ، ط1 ، 1985م، ص24)، وهــناك مــن ذهب إلى أنها الأصل فيها (شلوار) وفي العامية شروال (الخالدي (د.ط) ، (د.ت) ، ص94)، وفــي هــذا المثال نجد تفرداً يميزه عن الأمثلة السابقة له، حيث أنَّ الصاغاني اعتمد فيه معياراً مغايراً للأمثلة السابقة، وعدَّ العودة إلى الأصل الاســتعمالي لهذه اللفظة في بيئتها الأصلية التي وفدت منها، معياراً للشرود والتفرد، وأنَّ عــدم اســتعمال الصيغة المتصرف فيها هو الشرود الذي عناه من وضعها في كتابه الخاص بالنوادر والفرائد اللغوية.

ومــن الأمــثلة كذلك من الشوارد: السُّوْذَقُ والسُّوذَنِيْقُ : لغتان في السَّوْذَقِ والسَّــوْذَنيقِ (الصــاغاني ، (د.ط)، 1983م ص180)، وفي اللسان:السَّوْذَق و السُّوْذَق والسَــيْذَنُوق وكــذلك السُّــوذَانِق (ابن منظور (د.ط)، (د.ت) ، (سذق) 2/124-125)، والشَّــوْذَنِيق والشَّوْذَق والشُّوذَانِق والشَّوْذَنُوق كله الشاهين، وهو فارسي معرب قال أبــو علي: أصله سَادَانَك، أي: نصف درهم وقال: وأحسبه يريد قيمته وهو نصف البازي ، وسَوْذَق أيضاً عن ابن دريد (الجواليقي، ط1 ، 1998م ، ص93)، والسَّوذنيق .... الصــقر أو الشــاهين وهــي كلمة فارسية (أبو حمد ، ط1 ، 1983م ، ص110)، والسَّــذانَق: بنفس المعنى السابق (المحبي ، ط1، 1994م ، 127/2)، وكذلك السِّيذَاق: بمعنــى السُّــوَار والقُلــب، والصقر (المحبي ، ط1 ، 1994م ، 174/2)، وفي المثال الســابق مــن الذي أورده الصاغاني، تعددت الصور التي جاء بها الاسم الاعجمي المتصرف به من قبل العربية، وقد عدَّ الصاغاني فتح السين هو الأصل الذي تحول عنه الضم وجه الشرود في هذا المثال من الشوارد، وهو نوع من التعاقب بين الضم والكسر، وقد يكون هذا التبدُّل من باب اللهجات وإيثار كل لهجة لحركة معينة تناسب الأداء النطقيَّ لديها .

وقــد أورد الصاغاني أنَّ الطِّسَّةُ بالكسر: لغةٌ في الطَّسَّةِ بالفتح عن أبي زيدٍ (الصــاغاني ، (د.ط) ، 1983م ص229)، وقــد ورد فــي اللســان: الطَّسُّ والطَّسَّةُ والطِّسَّــةُ: لغــة فــي الطَّسْت، قال أبوعبيدة : ومما دخل في كلام العرب: الطَّسْت والــنور والطَّــاجِن وهي فارسية، وقال غيره: أصله طسْت فلمَّاعربته العرب قالوا

طــسّ، فجمعــوه طسوســاً (ابــن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (طسس) 2/ 592)، وفي القامــوس: الطَــسُّ: الطَسْــتُ كالطِسَّةِ والطِسَّةِ طسوس وطِسَاس وطِسِسٌ وطَسَّات والطَسَّــاس هابطــةٌ (الفيروز آبادي ، (د.ط) ، (د.ت) ، 2/234): وهو إناء من نحاس لغسل اليد تعريب تَشْت، والطَسْت والطَشْتُ والطِسَّة لغات فيه (شير ، (د.ط) ، 1908 م، ص112)، وقد ذهب آخر إلى أنَّ الطَّسَةَ بمعنى الظُفْرِ (المحبي ، ط1 ، 1994م، 2/ 260)، ويــرى الجواليقي أنَّ الطَّس معربٌ أصله الطَّسْتُ (الجواليقي ، ط1 ، 1998م ، ص110)، وفــي المزهــر عن ابن دريد: ومما أخذ عن الفارسية: الطَّسْتُ (السيوطي، (د.ط)، (د.ت)، 280/1 ، وعلـــي ، ط1 ، 2001م ، ص502 ، والتونتجي ، ط2 ، (د.ت) ، ص128)، ويــرى شهاب الدين الخفاجي أنَّ طَسْت معرب طَشت، وطَس مخففة منها أو لغــة فيها (الخفاجي ، ط1 ، 1952م ، ص176)، وقد أورد الصاغاني فيه صورتين نطقيتــين عدَّ الأولى فيهما الطِّسَّةُ بكسر الصاد متحولةً عن الثانية وهي الطَّسَّةُ بفتح الصاد ، وقد يكون ما حدث في المثال السابق من باب صراع الأنماط اللغوية، والتي تتــنازع الــبقاء في السطح الاستعمالي، وقد تطفو صيغتان أو أكثر على هذا السطح دون أن تطغى إحداهما على الأخرى، وتؤدي إلى القضاء على هذه الصيغة المقابلة لهـــا، وتعــدُّد أنمـــاط الاســـم الأعجمي كثيراً ما يرجع إلى بعض القوانين الصوتية والأســباب اللهجــية (الصرايرة ، ط1 ، 2002م ، ص158)، وقد تستعملان جنباً إلى جــنب، وقد تنفرد كل واحدة بلهجةٍ مستقلةٍ على حدة، وقد ذكرت كتب اللغة القديمة والمحدثـــة علـــى حدٍّ سواء صوراً مختلفة غير الصورتين التي أوردهما الصاغاني، وقــد بيَّن الجواليقي أنَّ العرب كثيراً ما تخلط في استعمالها للألفاظ الأعجمية، كون هذه الألفاظ غريبةً عليهم لم يألفوها من قبل، وعندما دعتهم الحاجة إلى الاستعانة بها للــوفاء بالحق التواصليّ والحضاريّ للغة بينهم، وهو ما سماه الاعتناق لهذه الألفاظ التي تصرفوا بها بصورٍ شتى، ونجم عن ذلك التصرف الخلط الكثير الذي وقع فيها (الجواليقـــي، ط1 ، 1998م ، ص9)، والذي نجم عنه تعدد الصور الصوتية والصرفية لهذه الألفاظ.

ومــن الأمــثلة كــذلك من الشوارد: المَنْجَنُوق: لغة في المَنْجَنيق ، كما قيل المَنْجَنُون والمَنْجَنين (الصاغاني ، (د.ط) 1983م ، ص226)، والمنجنون الدولاب يشقى

علــيه، أو الحمالـــة يسقى عليها، والدهر، كالمنجنين، ج: مناجين (الفيروز آبادي ، (د.ط) ، (د.ت) ، 272/3)، وهو اسم معرب دل على ذلك ما فيه من الجيم والقاف، لا يجــتمعان في عربية (ابن كمال باشا (د.ط) ، 1983م ، ص43 ، وخليل ، ط2، (د.ت)، ص119)، وقد جاء في اللسان: يقال جَنَقوا يَجْنُقُون جَنْقا، حكى الفارسي عن أبي زيد: جــنقونا بالمنجنــيق تجنيقاً: أي رمونا بأحجارها، وهي معربة (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت)، (جــنق) 385/2)، والمَنْجَنيق: آلةٌ ترمى بها الحجارة، فارسية من جَه نَيك أي أنــا مــا أجودنـــي، والمنجَــنُوق والمَنْجَنيق لغتان فيه، وبنوا منه أفعالاً: جَنَقَ وجَنَّق ومَــنْجَق، وقال فرنكلن أن الكلمة يونانية، ويحتمل أن تكون فارسية، وذلك إما لأنها مأخوذة من جِه نَيك، أو مركبة من مَنك جَنك نَيك أي أسلوب جيد للحرب أو أصلها مَنْجَك نَيك وأنَّ مَنْجَك معناه الارتفاع إلى فوق، وكان اسم لعبة (شير ، (د.ط)، 1908 م، ص146)، وتــؤكد المراجع الحديثة أن منجنيق كلمة يونانية (magganik-on) دخلــت إلى الآرامية (مَنْجَنِيْقا) ثم إلى العربية (منجَنيق)، وقد اختلف اللغويون فيها: قــال قــوم: النون زائدة، ومن ثم فوزنها فَنْعَليل، وقال قومٌ بأنَّ النون أصليةٌ ومن ثم فــوزنها مفعليل ، وقال آخرون الميم زائدة، وعن أبي عبيدة أنَّه سمع أعرابيا يقول: كــنا في حرب تفقأ فيها العيون، مرة نُجْنَق ومرة نُرْشَقُ، فقوله نجنق دلالة على أن المــيم زائــدة، وقال بعضهم بأنَّ النون زائدة فوزنه منفعيل، والاعتراض على هذا القــول بأنَّ زيادة حرفين في بداية الاسم غير جار على فعله مثل منطلق وهو نادر (عــبد العزيــز ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص53)، وقد حكي في هذا اللفظ: مَنْجَيق ومِنْجَنيق وحكــى الفــراء: مَنْجَنوق وحكى غيره مَنْجَلِيق (الجواليقي ، ط1 ، 1998م، ص146)، وقــد وردت هذه الكلمة بصورٍ متعددةٍ في كتب تراث الحروب الصليبية، ومن هذه الصور المَنْجَنوق، والجمع مجانيق ومناجيق ومنجنيقات (زهران ، ط2 ،1981م ، ص 193)، وقــد عدَّها ابن كمال باشا من الكلمات التي تغيرت من الناحية الصوتية دون الوزن، أي أن التغيير الذي أصابها لم يجعلها ملحقة بالأوزان العربية (قنيبي ، ط1 ، 1991م ، ص120)، وبالتالــي فقــد اخــتلف في وزن وأصل هذه اللفظة، والمهمُّ أنَّ الصــاغاني عدَّ تصرف العربية فيها بصور متعددةٍ شروداً حاد باللغة عن مسيرتها، فجــاءت بالــواو بدلاً من الياء، وهو نوعٌ من التعاقب بين هذين الحرفين، وقد ذكر

الصـــاغاني أنَّ ذلك الأمر تمَّ قياساً على منجنين ومنجنون، وهو الدولاب التي يُستَقى علـــيها ، وذكـــر ابن منظور اختلاف العلماء في هذا الاسم وزنته ، أرباعيٌّ هو أم خماسيٌّ فمنهم من جعله على فنعلول وبعضهم على زنة فَعْللول (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت)، (مـــنجن 3/ 433)، وما قيل في المثال السابق من كون العرب أوجدت طرق مـــتعددةً، لتـــتحايل بهـــا في ادخال هذه الاسماء الى حيز اللغة الفصيح بما يتناسب وأصـــوات حـــروفها، واساليبها في الصياغة والبناء، فنتج عن ذلك تعدد هذه الصيغ وتـــنوعها، وكلهـــا مســـتعملةً وتتصارع فيما بينها لتنال سبق الشيوع، والانتشار في السـطح الاســتعمالي كمـــا سبق وبينت الدراسة في المثال السابق، ولا يمكن التنبؤ لصـــالح أي صـــيغة، سيحسم هذا الصراع، كون هذا الامر مرتبط بالمتكلم الذي لا تتســـم نظـــرته الـــى اللغة بالنسبية وعدم الاستقرار، ويقع الاختيار في النهاية على الصـــيغة التـــي يـــراها مناسبة من وجهة نظره، والتي تختلف من متكلمٍ الى آخر، لأســـبابٍ مـــتعددةٍ نابعـــةٍ منه، ومن طبيعة المجتمع والبيئة التي كثيراً ما تتدخل في نوعية هذا الاختيار، وتحسمه لصالح صيغةٍ معينةٍ دون اخرى .

وهَيْتُ لَكَ وهَاتَا لَكَ: مثل هَيْتَ لَكَ (الصاغاني ، (د.ط) ، 1983م ، ص354)، وهـــي اســـم فعـــل بمعنى أسرع، ولك للتبيين: أي لك أقول أمرٌ بأن يسرع، وزعم الكســـائي أنَّها لغةٌ حورانيةٌ وقعت لأهل الحجاز فتكلموا بها، ومعناها تعال وانتصب (ســـورة يوسف، آية 23 ، والأندلسي، ط2، 1983م، 293/5)، وكثرت لخفتها وجرت علـــى ألســـنتهم وصارت مما يتخاطبون به، ويفهمه بعضهم عن بعض ولا ينكرونه منهم، فخاطبهم الله عز وجل بها، ومعناها : هلمَّ لك، ولمَّا لم تكن من كلامهم اختلف القـــراء بهـــا في قراءاتهم (العوتبي ، (د.ط) ، (د.ت) ، 102/1)، وقد ذكر الصاغاني وجـــوهاً مخـــتلفة مـــن تصرف العربية بهذه المفردة الاعجمية، مرةً بإطالة الفتحة القصـــيرة فـــي فاء الكلمة، ومرةً من خلال التغيير من حركة الحرف الأخير منها، وتحـــويله عـــن الفتح الى الضم، وقد يكون ما حدث فيها من باب اللغات المختلفة، فعندما سقطت هذه الكلمة الى العربية وأخذت حقها من الانتشار والاستعمال حَوَّرت فيها كل قبيلةٍ عربية بما يتناسب والعادات النطقية الخاصَّة بها ، وبالتالي خرجت لنا هذه اللفظة الاعجمية بصورٍ متعددةٍ وكلها لغاتٌ فيها.

ومِـــيْكَلّ: لغـــة في مِيكَال ومِيكاعِيل (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص138)، وقـــرأ ابن أبي محيصن وابن أبي يعمر والأشهب العقيلي (وَمِيْكَلّ) (سورة البقرة، آية 98، وابـــن خالـــويه ، (د.ط) ، 1934م، ص8)، وقد أخبر أبو عمر عن الكسائي قال: جبـــريل وميكائـــيل أســـماء لم تكن العرب تعرفها ، فلما جاءت عَّبتها ، وميكا اسم الملـــك، وإيل هو الله، فنسب الى الله، وقد اختلف فيه القراء، فبعضهم قرأ مِيكَائيل، وبعضـــهم مِـــيكال وبعضـــهم الاخر ميكَائل، و قرأ ابن محيصن ميكَئِلُ، مثل مِيكَعِل (الجواليقي، ط1، 1998م، ص154)، وقد ذكرت كتب التفسير صورا أُخرى لهذا الاسم المعـــرب (الأندلســـي، ط2 ، 1983م ، 321/1)، وقد تصرفت العربية بهذا الاسم مرةً باثـــبات الهمـــزة، ومرةً بحذفها، والتخلص منها لثقلها، ومرة أخرى بتقصير الحركة الطويلة وحذف الهمزة معاً، وهو المثال الذي ذكره الصاغاني كشاردةٍ لغويةٍ.

وقـــد اكـــتفت الدراسة بالامثلة السابقة والتي تبين اعتداد الصاغاني، بتعدد صـــور الكلم الأعجمي المنحدر إلى العربية من لغات عدة، هذا التعدد الذي نشأ عن اختـــيارات المتكلم باللغة، والذي يتصرف بهذه الكلمات بما يتناسب وقدراته النطقية التي قد تسعفه أو لا تسعفه في التوصل إلى النطق السليم ، بهذه المفردة الوافدة عليه فيتحايل بشتى الطرق للتوصل الى إختيار النطق المناسب له، وقد يتوافق هذا النطق مـــع البـــناء العربي والاوزان المرتضاة لديها، وقد تخرج هذه الكلمات عما ارتضته العربية من أوزان ، وبنى صرفية، ولكنها لا تستطيع أن توقف هذا المدَّ من الكلمات والمفـــردات الأعجمية فتسايره بالتصرف فيه أحياناً كثيرةً وإدخال بعض التحويلات والـــتعديلات، حتـــى يكون مادةً مستساغةً عند المتكلم باللغة، وهي بذلك تفتح معبراً يـــربطها بغيـــرها من اللغات البشرية المحيطة بها، والتي تنقل اليها وتقترض منها بعض ما تحتاج اليه من المفردات التي تعينها على استيعاب المتطلبات التي لا تقف عـــند حـــدٍّ واحدٍ للناطقين بها، حتى تفي بهدفها الأسمى الذي وجدت من أجله، وهو تحقيق التواصل بين هؤلاء الأفراد بالوسائل الممكنة لذلك.

الفصل الرابع

الشرود اللغوي في أبنية المصادر

1.4 الشرود اللغوي في أبنية المصادر:

المصدر في اللغة اسم مكانٍ من صَدَّرَ الأمر عنه: نتج، وفي رأي البصريين يقال للموضع الذي تصدر عنه الإبل، أمَّا الكوفيون، فالمصدر عندهم صيغةٌ على وزن مَفْعَل بمعنى مفعول، لأنَّه مصدور عنه وليس مصدراً له (الأسمر، (د.ط)، (د.ت) ، ص372)، ويعرَّفُ المصدر من الناحية الاصطلاحية على أنَّه: اللفظ الدال على معنىً مجردٍ غير مرتبطٍ بزمنٍ متضمناً أحرف فعله لفظاً نحو: علم علماً، أو تقديراً نحو: قاتل قتالاً (أصلها: قيتالاً، والياء موجودة تقديراً)، أو معوَّضاً ممَّا حذف بغيره نحو: وثق ثقةً (أصلها وَثْق حذفت الواو وعوِّضَ منها تاء ويسمى أيضاً الأحداث وأحداث الأسماء واسم الحدث واسم الحدثان واسم الفعل والإسم الفعليُّ واسم المعنى والحدث الجاري على والفعل والمثال، والمصدر الحقيقي والمصدر العام والاسم والجاري على الفعل، وهو في الاصطلاح أيضاً: اسم المصدر، والمصدر الصناعيُّ ، والمصدر الأصل، والمصدر الميمي، والمصدر المؤول، واسم المعنى (التونتجي وآخرون، (د.ط) ، (د.ت) ، ص578)، ولَعَلَّ تسمية المصدر من أقدم المصطلحات التي عرفها النحو العربي، فقد استعملها النحاة العرب القدماء للدلالة على المفهوم السابق، وكذلك للدلالة على باب المفعول المطلق (الزعبي، ط1، 1996م، ص14)، وقد اتفق العلماء على ثبوت قياسية المصادر فيما زاد على ثلاثة، وتعددت آراؤهم في مصادر الثلاثي ، فمن قائل إنها سماعية يمتنع إجراء القياس فيها، وذلك لكثرة أوزانها وتفاوتها كثرةً وقلَّةً، ندرةً وشذوذاً، ويقابل هذا الفريق من يقول بقياسيتها كغيرها من مصادر غير الثلاثي ومن ثم يجوز القياس على الكثير الشائع وإن سمع له مصدر على خلافه، ويرتضي جمهور العلماء موقفاً وسطاً يكتفي بالقياس فيما ليس فيه سماع، وبمقتضاه وضعت لمصادر الأفعال الثلاثية الضوابط المتعددة (شاهين ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص158)، والتي رأى فيها جمهور النحاة أبنيةً، قد تنقاد لها هذه المصادر، إذا لم يخالف ذلك المصدر السماعي، فإذا أدى القياس إلى

شـــيءٍ ما، وسمع عن العرب ما يخالفه، فإنَّ القياس يترك ويُرَجَّحُ السماع عليه (ابن جنـــي، (د.ط) (د.ت) ، 1/125-126)، وقـــد أورد الصـــاغاني أمثلةً متنوعةً ومتعددةً لمصـــادر ثلاثـــيةٍ ورباعـــيةٍ خرجت عن المعايير والضوابط الصرفية التي وضعها الصرفيو، وبالتالي عدّها من الكلم الشاذ والنادر، وقد رصدت الدراسة الأمثلة التالية:

4 . 1 . 1 مصادر الأفعال الثلاثية المجردة:

وقـــد عثـــرت الدراســـة على وفرة من الأمثلة ستورد بعضاً منها، وتغض الطـــرف عن بعضها الآخر، حتى لا يؤدي ذلك إلى الإطالة والتكرار بما يتعارض مـــع مـــنهج الـــبحث الهادف إلى تبيان المعايير التي من أجلها وسمت هذه الفئة من كلمات اللغة بالشرود والتفرد، وبيان البعض يغني عن تكرار الكلّ.

1- فَعْل وفُعْل وفِعْل:

وقـــد قـــرر الصرفيون القدامى والمحدثون أن فَعْل يكون مصدراً للأفعال الثلاثـــية المـــتعدية، علـــى وزن فَعَل يَفْعُلُ وفَعِلَ يَفْعَلُ، وقد يجيء هذا المصدر من المعـــتل كمـــا يجيء من الصحيح (الحملاوي، ط1، 1991م ، ص79، والزعبي، ط1، 1996م ، ص21)، وهـــو الأغلـــب فـــي الســـماع ويـــردُّ غير المسموع إلى الغالب (الاســـتراباذي ، (د.ط) ، (د.ت) ، 1/157)، وأمّـــا فُعْل فذكر سيبويه أنه من المصادر التـــي تشتق من فَعِلَ يَفْعَل (سيبويه ، ط1 ، 1991م ، 6/4)، وقد نصَّ سيبويه على أن هـــذا الوزن يرتبط بوزن فَعُل يَفْعُل رابطاً إياه بالمعنى، فيما دلَّ على الحسن والقبح (سيبويه، ط1، 1991م ، 73/4، والزعبي، ط1 ، 1996م ، ص73)، والوزن الثالث فِعْل ذكره سيبويه على أنَّه من الأوزان التي تشترك مع الأوزان الأخرى، حيث نظر إليه نظرةً دلاليةً، وأشركه مع الأفعال الدالة على الجوع والعطش، وقد يشترك مع أوزان أخـــرى في البناء كفُعْل (سيبويه، ط1، 1991م، 7/4و22 ، والزعبي، ط1، 1996م، ص 66)، وقد رصدت الدراسة الأمثلة التالية من الشوارد:

البِخْلُ – بالكسر – لغةٌ في البَخْل والبُخْلِ والبَخَلِ (الصاغاني ، (د.ط)، 1983 م ، ص149)، وقرأ أبو رجاء: (بالبِخْلِ) (سورة النساء ، آية37 ، والقراءة في العباب، (بخـــل)، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص149)، ففي هذا المثال من الشوارد أورد الصـــاغاني صوراً متعددة رويت لمصادر هذا الفعل، فجاءت على فِعْل وفَعَل

وفُعَل وفَعَلَ، وقد يكون ما حدث في هذا المثال من باب اللغات وأثرها في تعدد البنى الصرفية للكلمة الواحدة، فقد ذكر أبو زرعة صاحب حجة القراءات أنذَ قراءة البَخَل والـبُخْل لغتان مثل الحُزْنِ والحَزَنِ ، والرُشْدِ والرَشَدِ (ابن زنجلة، ط2، 1979م ص 302، والزعبي، ط1، 1996م ، ص35)، ولم يضف هذا التعدد معنىً دلالياً جديداً لهذه الكلمة.

والمثال الثاني من الشوارد: الأَصْرُ والأُصْرُ: لغتان في الإِصْرِ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص147-148) وقـرأ ابـن عباس – رض – وأبو رجاء العطاردي (علـى ذلكـم أَصْرِي) وقرأ عاصم: (أُصْرِي) (سورة آل عمران، آية81 ، والقراءة الأولـى في العباب، (أصر)، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص148، والقراءة الثانية في ابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص21)، وهو بمعنى العهد والعقد (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت) ، (أصر) 67/1)، فقد جاء المصدر بثلاث صورٍ هي فَعْل وفُعْل وفِعْل، وقـد عـدَّ الصاغاني الأخيرة هي النطق العميق والصور الأخرى ناتجةٌ أو متحولةً عنه،

والوَفْـيُ: الـوَفاء (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص216)، وهذا النطق الذي رواه الصـاغاني من أوضح الأمثلة على الشرود، وأحقّها أن توسم بذلك ، فقد جاء الاسـتخدام فيه موافقاً للاشتقاق الأصلي للمصدر أي البنية العميقة التي تحول عنها المصـدر بصـيغته المستعملة بعد إجراء بعض التحويرات والتحويلات حتى خرج بصـورته النهائية المتداولة في الاستعمال الفعلي، فالأصل في هذه الصيغة أن تكون على زنة فَعِلَ فَعْل، وهو الذي نعنيه بالاشتقاق على الأصل، وأمّا في الاشتقاق على القياس فالأصل في أن يكون على فَعَال = وفاي wafay، وأُعلّت الياء في آخره إلى همـزة، فـراراً مـن الحركة المزدوجة الهابطة في آخره، فنتج عن ذلك الصورة المـتحولة المسـتعملة فعـلاً وهي وفاء، وقد عدَّ الصاغاني هذه العودة إلى الأصل شروداً وتفرداً تستحق الكلمة على أساسه أن تسمى شاردةً لغوية.

2- فُعُول:

وقد ذكر سيبويه أن هذه الصيغة قد تأتي مصدراً لفَعَلَ يَفعَل ويَفْعُل (سيبويه، ط1، 1991م، 5/4)، علـى حـين أنّ صاحب الشافية يرى أنه وزنٌ يأتي في الغالب،

للفعــل اللازم من صيغة فَعَلَ، إذا لم يجيء بمعنى الأصوات والأدواء والاضطراب (الاســترابادي، (د.ط) ، (د.ت) ، 151/1و153)، وفــي المقتضب كذلك أن هذا الوزن مخــتصٌ بالفعل اللازم من هذه الصيغة، وإن كان الفَعْلُ هو الأصل (المبرد ، (د.ط)، 1399هــ، 125/2)، وقد ذكر السيوطي أن هذا الوزن مختصٌ بفَعَل سواء أكان معتلَّ الــلام أو صــحيحها (الســيوطي، همع الهوامع، (د.ط) ، (د.ت) ، 49/6)، وقد أورد الصــاغاني أمثلةً على هذا النوع من المصادر، وقد خالف في بعضٍ منها ما جاء به هــؤلاء الصــرفيون مــن قوانينٍ حاولوا من خلالها ضبط هذه الأوزان الصرفية، وتنظــيمها ولــو بصــورةٍ نسبيةٍ، وعدَّ ما أقروه شاذاً ونادراً، وترى الدراسة أنّض الصــاغاني قــد وَهِــمَ فــيها الشــذوذ والخروج عن صراط اللغة، أو أنَّ المقياس الاســتعمالي قــد طغــى لديــه، وجعلــه يَخرج عن جادة الحقِّ بجعل هذه الأوزان الصحيحة مستغربةً ونافرةً مع أنَّها ليست كذلك، وهذا ما ستبينه الدراسة في السطور القادمة:

الرُفُوثُ: الرَّفَثُ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص139)، وقرأ زيد بن علي: (لــيلة الصِّيام الرُفُوثُ) و(فلا رُفُوثَ) (سورة البقرة، آية 187 و197، والأندلسي، ط2، 1983م، 84/2)، ورَفَــثَ فــي المثال السابق من الأفعال اللازمة على زنة فَعَل وهذا الفعــل مصــدره فــي الغالب على فُعُول (سيبويه، ط1، 1991م، 5/4)، وبالتالي فانه الأصل في مصدر هذا الفعل، وقد عده الصاغاني شارداً ونادراً، وهو في نظرته هذه يعارض علماء الصرف، ويتنكب ما جاءوا فيه من ضوابط تقريبية لهذه الأوزان.

والمُكُــوثُ: المَكْثُ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص358)، وفي هذا المثال أيضــاً ذكــر الصاغاني أن الأصل في مصدر الفعل مَكَث اللازم أن يأتي على زنة فَعْــل، وقــد بــين علماء الصرف أن الأصل في هذا الوزن أن يأتي على فُعُول في الغالب كما في المثال السابق، بينما عدَّه الصاغاني شاردةً وضمنه في كتابه على أنه مــن الكلــم الغريب النافر، وقد أورد مصادر أخرى على أنَّها من المصادر النادرة والشاذة التي لم تخضع لفعل القوانين الصرفية.

ومــن الأمثلة كذلك: مصدر ألاَ _ أي قَصَّرَ : أَلْوٌ وأُلُوٌ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص178)، وفــي اللسان ألاَ يَألُوا أَلْواً، وأُلُوّاً، وإلِيّاً، وأَلّى يُؤَلّي تَألِيَةً وَأْتَلَى:

قَصَّر وأبطأ (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت) ، (ألا) 898/1)، حيث تعددت صور المصدر مما دفع بالصاغاني إلى تسجيلها كشاردةٍ لغويةٍ، فجاء المصدر مرة على صيغة فَعْل، وتارةً أخرى على زنة فُعُول، وقد ذكر سيبويه نظائر لذلك، من مثل عَتا يَعْتُو عُتُوّاً، ودنا يَدنو دنوّاً (سيبويه ، ط1، 1991م، 47/4)، وبالتالي فان التعدد هو السبب الذي دفع بالصاغاني إلى تضمين هذه المصادر كشوارد لغويةٍ، ومن حيث القياس فإنَّها صحيحةٌ لا غرابة فيها.

والفُسُودُ : الفَسَادُ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص361)، وفي هذا المثال من الشوارد، تعددت صور المصدر للفعل الواحد، واشتركت فيه صيغة فَعَال مع فُعُول التي أوردها على أنَّها الشاردة اللغوية في هذا المثال، وأما فَعَال الذي أورده الصاغاني على أنه الأصل في مصدر هذا الفعل فَسَدَ يَفْسُدُ فإنَّه يتشكل من مطل الحركة التي من عين فَعَلَ (الزعبي، ط1، 1996م، ص59)، ويشتقُّ هذا المصدر من باب فَعَل يَفْعُل (الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية، ص59)، وقد ذكر سيبويه أنَّ هذين المصدرين قد يتناوبان، وضرب لذلك أمثلةً نحو سَكَتَ سُكُوتاً، وثَبَتَ ثُبُوتا، وقالوا: الذَّهَاب والثَّبات، فبنوه على فَعَال كما بنوه على فُعُول، وفُعُول فيه أكثر (سيبويه، ط1 ، 1991م ، ص9)، والفرق بين الأمثلة التي ذكرها سيبويه والمثال السابق من الشوارد، هو أنَّ الأصل في مثال الشوارد أن يكون المصدر على زنة فَعَال، وأتى منه الفُعُول كشاردةٍ لغويةٍ، وقد يكون ما حدث بسبب القياس الخاطئ، أو أنّه لهجةٌ لإحدى القبائل العربية البدوية، التي تؤثر الواو بدلاً من الألف فعاقبت بينهما.

3- فُعْلَان:

وقد ذكره سيبويه على أنَّه من المصادر التي قد يأتي عليها فَعَل يَفْعُل ويَفْعِل، نحو شُكرَان وغُفْرَان (سيبويه، ط1، 1991م، 8/4 ، والزعبي، ط1، 1996م، ص 98-99)، وقد عدَّه من الأوزان النادرة التي سمعت عن العرب ولا يقاس عليها (سيبويه، ط1، 1991، 8/4)، وقد أورد الصاغاني المثالين التاليين لهذا الوزن الصرفي وهما:

العِدوَانُ : لغة في العُدْوَانِ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص137)، وقرأ أبو حيوة: (بالإثم والعِدْوَان) (سورة البقرة، آية 85 ، وابن خالويه، (د.ط) ، 1934م، ص7

)، وفـي هذا المثال الذي أورده الصاغاني تعددت صور المصدر، والأصل فيه أن يأتـي علـى فِعْلاَن، ولكنه روي بكسر فائه على زنة فِعْلاَن، وجاء في اللسان: عَدَا علـيه عَدْواً وعَدَاءً، وعُدُوًّا، وعُدْوَاناً، وعُدْوَاناً، وعُدْوَى وتَعَدًّى واعتَدَى كله بمعنى ظلمه (ابـن منظور، (د.ط) ، (د.ت) ، (عدو) 2/710-711)، وقد يكون هذا التعدد ناتجاً عـن التـنوع اللهجي في اللغة العربية، وتمازج القراءة القرآنية بالبيئة المحيطة بها التـي غالـباً ما تؤثر فيها، على شكل اقتباسٍ من هذه اللهجة أو تلك، ويُتَسَبَّبُ عنها غالباً وسمها بالقراءة الشاذة.

والمُكْـثانُ: المَكْثُ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص358)، وفي هذا المثال أيضـاً تعـددت صور المصدر، وتنوعت ، للفعل مَكَثَ يَمْكُثُ، فجاءت على فُعْلاَن، وفَعْـل وهو الأصل عند الصاغاني، وقد بينت الدراسة أنَّ الفعل على زنة فَعَلَ يَفْعُل قد يأتي على فُعْلاَن، وهو مصدر يغلب فيه السماع كما ذكر سيبويه ولا يقاس عليه، وهـو ما أراده الصاغاني عندما وضع هذا المصدر في باب الشوارد التي تعني فيما تعنيه التفرد والندرة.

4- فِعَالَة:

وقـد ذكـر سـيبويه أنه مصدر لِفَعَلَ اللازم، ويدلُّ على معنى القيام بشيء (سـيبويه، ط1، 1991م، 4/10-11، والزعبـي، ط1، 1996م، ص68)، ويكون مصدراً لجمـيع أبـوب الفعل الثلاثي المجرد ما عدا باب فَعِلَ يَفْعَل ، إن دلَّ على حرفةٍ أو شبهها ، ويكون من باب فَعَلَ يَفْعُل نحو خَلَفَ خِلاَفَة، ومن باب فَعَلَ يَفْعِلُ نحو قَصَبَ قِصَـابَةٌ ومـن بـاب فَعَلَ يَفْعِل نحو : سَعَى سِعَايَة ، ومن باب فَعُلَ يَفْعُل نحو: أمُرَ إمَـارَة، ومـن باب فَعِلَ يَفْعِل نحو وَلِيَ وِلاَيَة (عيون السُّود، (د.ط) ، (د.ت) ، ص34، والأسـمر، (د.ط) ، (د.ت) ، ص373)، وقد ذكره القدماء على أنه من المصادر الغالبة في الحرف وشبهها (الاستراباذي، (د.ط) ، (د.ت) ، 153/1، والسيوطي، همع الهوامع، (د.ط) ، (د.ت)، 6/ 50، والأندلسـي ، (د.ط) ، (د.ت) ، 324/3)، وقد أورد الصاغاني الأمثلة التالية على هذا النوع من المصادر:

الغِيَالَةُ: السَّرِقَةُ ، يقال غُلْتُهُ غِيَالَةً وغِيَالاً وغؤولاً (الصاغاني، (د.ط)، 1983 م، ص223)، وفـي المثال السابق جاء المصدر على فِعَالة، وقد جاءت مصدراً أشبه

مايكــون دالاً علــى حِــرَفة من امتهن السرقة، وقد ذكر سيبويه الوِكَالَة والوِصَايَةُ والجِــرَايَة ونحوهن، وإنّما شُبِهْنَ بالولاية لأنّ معناهن القيام بالشيء، وكذلك السِّعَايَةُ إنمــا أخبــر بولايــته كأنه جعله الأمر الذي يقوم به (سيبويه، ط1، 1991م، 11/4)، وبالتالــي فــلا غرابة فيه من منظور القياس الصرفي، وقد يكون لغرابة هذا اللفظ وقلــة دورانــه علــى الألسنة، دورٌ في أن الصاغاني عدَّه غريباً ونافراً عن الذوق اللغــويّ الــذي لــم يعتد هذا المصطلح في الأداء الفعلي للغة، وقد أورد الصاغاني مصادر أخرى لهذا الفعل، على زنة فِعَال وفُعُول، والأغلب أن يأتي هذا مصدر هذا الفعل على فِعَالة ، لانطباق شروط بناء هذا المصدر عليه.

والسُّـقَايَةُ: لغــة فــي السِّقَايَةِ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص153)، وقرأ الضــحاك وأبــان بن تغلب: (أجعلتم سُقَايَةَ الحاجِّ) (سورة التوبة، آية19، وابن جني، (د.ط)، 1386هـ، 285/1)، وبالتالي فقد تحوّل البناء الكيفيّ لهذا المصدر من الكسر في فائــه إلــى الضــم على زنة فُعَالَة وهو مختص بالشيء القليل المفصول من الشيء الكثيــر، كالقُلاَمَة والقُراضَةِ (الاستراباذي، (د.ط) ، (د.ت)، 155/1)، وترجح الدراسة العامل اللهجيّ وأثره في هذا التعدد، وقد يكون ما حدث نوعٌ من الاتباع الحركي بين حــركة الســين والتاء قبلها، وخاصةً أنَّ الفاصل بينهما وهو الميم جاء ساكناً ، فآثر القــارئ الانتقال من الضم إلى الضم على أن ينتقل في النطق من الضم إلى الكسر، فحــدثت مماثلةٌ كليةٌ مدبرةٌ منفصلة، وتحولت الكسرة إلى ضمة، وخاصةً أنَّ الضمة تناســب صــفة التفخيم الذي يظهره بعض القراء للسياق القرآني، وهو النطق الذي التقطه الصاغاني، وعدَّه شاردةً لغويةً تستحق أن توسم بهذه السمة.

5- فَعْلاَن:

وهــو مصــدر للفعــل الثلاثي المجرد الدال على حركة واضطراب وتقلب (السيوطي همع الهوامع، (د.ط) ، (د.ت) ، 49/6 ، والأندلسي، (د.ط) ، (د.ت)، 325/3، والأسمر (د.ط) ، (د.ت) ، ص373)، ولا يوجد في مصنفات العلماء السابقين إشارات إلى إمكانية الربط بين هذا الوزن ونوع الفعل من ناحية بنائية (الزعبي، ط1، 1996م، ص93)، وقد انصبت إشاراتهم على الناحية الدلالية المستقاة من هذا الوزن الصرفي وقــد ذكــر سيبويه أن الأصل في هذا الفعل هو الفَعْل، وقد سمع عن العرب قولهم

اللّمْع والخَطْرُ والهَدْرُ، وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مذهب الخليل (سيبويه، ط1، 1991م، 15/4، والزعبي، ط1، 1996م، ص93) وقد ذكر المحدثون أن فَعْلاَن يكون مصدراً للفعل الثلاثي اللازم المفتوح العين في الماضي إن دلّ على اضطراب وتقلب، ويكون من باب فَعَلَ يَفْعُلُ نحو: نَقَزَ نَقَزَاناً وجَالَ جَوَلاَناً، ومن باب فَعَلَ يَفْعِلُ نحو: عَسَلَ عَسَلاَناً وَهَجَ وَهَجَاناً (عيون السُّود، (د.ط) ، (د.ت) ، ص33)، وقد عثرت الدراسة على المثال التالي من الشوارد:

ومــن الأمــثلة كذلك: زِدتَهُ أزِيدُهُ زَيْدَاناً – بسكون الياء– وهو في الشذوذ كالشِــنآن بِسكون النون (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص358)، ففي هذا المثال ذكر الصــاغاني أنَّ هــذا الفعــل في شروده كالشنآن، التي ذكرها سيبويه على أنها من المصادر الشاذة التي جاءت على فَعَلاَن، لأن الفعل الذي صيغ منه هذا المصدر كان مــتعدياً، والأصل أن الفعلان لا يجيء فعله إلا لازماً، وما جاء بخلاف ذلك فيدخل فــي حكم الشاذ (سيبويه ط1، 1991م، 15/4)، في حين أنَّ الرضي الاستراباذي عده مــن المصادر الشاذة التي جاءت على فَعْلان، لأنه لم يفد معنى الاضطراب والتقلب (الاســتراباذي، (د.ط) (د.ت)،156/1)، وفــي موضعٍ آخر ذكر أنَّ الاصل في شنَآن الكســر ولكنه فتح للاستثقال، وهذا المصدر نادر في المنقوص (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت) ، 159/1)، وبالتالــي فــان المقياس الذي اتكأ عليه الصاغاني في إدراج هذا المصــدر ضمن مسمى المصدر الشاذ والنادر، يلتقي مع ما جاء به علماء الصرف وفي مقدمتهم سيبويه، والذي استحق المصدر على أساسه هذه السمة.

6– فَعَال وفِعَال وفُعَال:

أمَّــا (فَعَــال) فيتشــكل هذا المصدر من مطل الحركة التي بعد عين الفعل (الزعبــي ط1 ، 1996م، ص59)، ويشتق هذا المصدر من باب (فَعَلَ يَفْعُل) (سيبويه، ط1، 1991م، 9/4 ، والزعبــي، ط1 ، 1996م، ص59)، كما يشتق هذا الفعل من فَعَلَ يَفْعَل ويرد في فَعِلَ يَفْعَل المتعدي وكذلك في حالة اللزوم (الزعبي، ط1، 1996م، ص 60)، وفِعَــال ذكــره ســيبويه على أنَّه من المصادر التي تصاغ للدلالة على انتهاء الــزمان: كالفِرَار والنِّفَار والطِّمَاح (سيبويه، ط1، 1991م، 12/4)، وقد ذكر السيوطي أن هــذا المصــدر يأتي لإفادة معنى الامتناع: كَنَفَرَ نِفَاراً، وجَمَحَ جِمَاحاً (السيوطي

بنيته الأعمق دون حدوث الإعلال فيه، والمصدر الثاني الذي تعاقب مع هذا المصدر هو فُعال، وقد يكون ما حدث في هذا المرحلة هو نتيجةً تاليةً لبقاء الفعل على حالته من الصحة ، فتحولت الكسرة إلى فتحةٍ لتناسب الواو بعدها ، والكتابة الصوتية لهذا المثال هي:

luwādun ⟵ lıwādun

وتحول المصدر إلى زنة فُعَال نتيجةً لهذه المماثلة.

7- فِعِّيلاَء:

وهــذا الــوزن من مصادر الفعل الثلاثي ، ويتم بناء هذا الوزن بمدِّ فِعِّيلَى المقصــور (الزعبــي، ط1، 1996م ، ص122)، وقد ضرب القدماء أمثلة لهذا الوزن كمَكَــثَ مِكِّيثَاءُ (ابن القطاع ، (د.ط) ، 1999م ، ص374)، وهَجَرَ هِجِّيرَاء (الأندلسي، (د.ط) ، (د.ت) ،324/3)، وقــد ذكر ابن عصفور أنه لم يأت على هذا الوزن إلا لفظة واحــدة هي خِصِّيْصاء (ابن عصفور) (د.ط) ، 1986م، ص489)، وقد عثرت الدراسة على المثال التالي، في كتاب الشوارد للصاغاني:

والمِكِّيــثَاءُ بالمدِّ : المَكْثُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص358)، وقد يكون السبب في إيراد هذه اللفظة ضمن الشوارد، عائداً إلى ندرة الصيغة نفسها، فقد أورد القــدماء ألفاظاً محدودة جاءت على هذا الوزن الصرفي، وقد لا تتجاوز عدد أصابع الــيد الــواحدة، وقــد تكــون هذه اللفظة من باب اللهجات وأثرها في تعدُّد الصيغ الصرفية للكلمة الواحدة .

8- عِلَة:

وهو أحد المصادر المختصة بالفعل المعتل المثال، والأصل في فائه الكسر، وتفــتح هــذه الفاء، إذا كان آخر الفعل المعتل المثال عيناً، حيث يتأثر المصدر بهذه العــين، فيــنقلب إلى عَلَة، لأنَّ حروف الحلق في اللغة العربية والسامية تؤثر الفتح (الزعبــي، ط1، 1996م، ص139-140)، وهي من المصادر التي نقصت عن أحرف فعلهــا مــن حــيث اللفــظ والتقدير، وجيء بالتاء في آخرها لتعويض هذا النقص (الســحيمات، ط1، 2002م، ص75)، وقــد عثــرت الدراســة على المثال التالي من الشوارد:

السَّعَةُ: لغة في السَّعَةِ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص142)، وقرأ زيد بن علــي: (ولــم يؤتَ سِعَةً من المال) (سورة البقرة ، آية 233 ، والقراءة في العباب، (وسع) ، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص142)، ففي هذا المثال جاء المصدر علــى أصــله مــن كســر فائه، وكان الأولى أن تتحول هذه الكسرة إلى فتحة وهو المشــهور في الاستعمال، حيث أنَّ الكلمة انتهت بالعين، وكما ذكرت الدراسة سابقاً فإنَّ هذه الكسرة تتحول إلى فتحة، كون هذا الحرف من حروف الحلق التي تؤثر هذه الحركة وتفضلها، ولكنَّ الصاغاني أورد هذا النطق النادر لهذا المصدر على الأصل والذي خالف القياس الصرفي والاستعمالي الشائع له ورواه كشاردةٍ لغوية.

وتكتفــي الدراسة بهذا المقدار من أبنية المصدر للفعل الثلاثي، كون الهدف منها ليس إحصاء هذه الأمثلة وحصرها بمقدار التدليل من خلال أمثلةٍ منتقاة ، على اعــتداد الصاغاني بهذا الخروج عن البنية الصرفية في صيغ المصادر، معياراً من معاييــر الشرود اللغوي، وخلصت الدراسة، إلى أنَّ الصاغاني قد اتكأ ضمناً في هذا الــباب، كما هو الحال في بقية الأبواب الصرفية، على المقياس الاستعمالي للكلمات وأمَّــا المقــياس الصرفي لها فقد كان صحيحاً، ومقبولاً في معظمها، ولا غرابة أو شذوذ فيه، والحقيقة أنَّ الحكم على أبنية الثلاثي بالشذوذ والتفرد أمر يجانبه الصواب فــي الأعــمِّ الأغلب، فما وضعه الصرفيون في هذا الباب كان على باب التقريب، وبالتالي فلا مجال للحكم بالندرة والشرود فيما خرج عن هذا المقياس النسبي الذي لم يكــون معــياريا بالدرجــة التي تؤهله للامساك بزمام الأمر إمساكاً مطلقاً وقد كان للســماع فــيه النصيب الأوفر، ولكنَّ الصاغاني آثر وسمها بالشرود بدلاً من ذلك، ليســتقيم له وضعها في هذا الكتاب الذي اختار له عنواناً يدلُّ على مضمونه وهدفه الذي قصده منه.

4 . 1 . 2 مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة:

وقــد تميــزت الأمــثلة التــي أوردها الصاغاني لهذا النوع من المصادر بندرتها، وقد يكون السبب وراء ذلك أنَّ مصادر هذه الأفعال والأفعال الرباعية أكثر انضباطاً وقياسية من مصادر الثلاثي المجرد (الاستراباذي ، (د.ط)، (د.ت) ، 163/1، وقباوة ، ط2 ، 1994م ، ص136)، وقد عثرت الدراسة على المثال التالي:

من المصادر التي جاءت على تِفِعَّالٍ : التِّقِطَّاعُ والتِّبِّالُ والتِّقِّامُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص358)، وهو من المصادر التي أوردها صاحب شرح الشافية في تَفَعَّــل، وذكــر أنَّها وإن كانت قياساً إلا أنَّها صارت مسموعةً لا يقاس على ما جاء منها (الاستراباذي، (د.ط) ، (د.ت) ، 166/1) ، وقد ذكر سيبويه أنَّ السبب في مجيء هذا الوزن أنَّهم أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلت واستفعلت ، وأرادوا الكسر في الحرف الأول كما كسروا أول إفعالٍ واستِفعال، ووفَّروا الحروف فيه كما وفروها فيهما ، وضرب لذلك مثالاً تَحَمَّل تِحِمَّالاً (سيبويه، ط1، 1991م ، 79/4-80) وبالتالــي فانــه من المصادر النادرة ، كون الأمثلة التي وردت على هذا النوع من المصــادر قليلةٌ بل نادرةٌ، وهذا الذي حدا بالصاغاني إلى عدِّ هذه الأمثلة والتي عثر عليها في عداد الشوارد النادرة الوقوع في الاستعمال اللغوي الفعلي.

4 . 1 . 3 مصادر الأفعال الرباعية :

ومــا قــيل عــن مصادر الفعل الثلاثي المزيد ، يقال في مصادر الرباعي المجــرد ، مــن كونها مصادر قياسية، لم يشذ عنها إلا القليل، وبالتالي فقد تميزت الأمثلة التي رواها الصاغاني بمحدوديتها وندرتها، وستورد الدراسة المثالين التاليين:

الفعل من نِشْوَارِ الدَّابَة : نَشْوَرَتْ نَشْوَرَةً ونِشْوَاراً (الصاغاني، (د.ط)، 1983 م، ص364)، ونَشْوَرَتْ الدَّابَة نِشْوَاراً : أبْقَتْ من عَلَفِها ، وهو فعل من أصل فارسي (اليسوعي ، ط2 ، (د.ت)، ص247) ، فقد تعددت صور المصدر، فجاءت على فَعْلَلَة ، وهي المصدر القياسي لفعلل، يجيء به بزيادة التاء في آخره (سيبويه، ط1 ، 1991م ، 85/4 ، والسيوطي، همع الهوامع، (د.ط) ، (د.ت) 51/6 ،وعيون السُّود، (د.ط)، (د.ت) ، ص41) ، وفِعْلال، وهي من المصادر السماعية لفعل الرباعي المجرد (سيبويه، ط1 1991م، 85/4 ، والســيوطي ، همع الهوامع، (د.ط) ، (د.ت) ، 51/6، وعيون السُّود ، (د.ط) (د.ت) ، ص41)، وبالتالــي فــإنَّ الصــاغاني اتخذَّ نهجاً مغايراً لعلماء العربية بوسمه هذه الأوزان المسموعة بالشوارد تفضيلاً منه لهذه التسمية على ما سواها .

والمثال الثاني من الشوارد: الزُلْزَالُ: لغة في الزَّلْزَالِ والزِّلزالِ (الصاغاني (د.ط) ، 1983م، ص168)، وقرأ الخليل: (وزُلْزِلُوا زُلْزَالاً شديداً) (سورة الأحزاب آية11، وابن خالويه، (د.ط) 1934م ، ص118)، حيث تعددت صور لمصدر وكان هذا

الـتعدد ناجماً عن التنويع في حركة فائه، فجاء مرةً على زنة فُعَلال، وهي الصورة التـي عدَّها الصاغاني شاردةً لغويةً والأصل أن تكون على فَعْلال وفِعْلال، وفي هذا المثال ذكر سيبويه أن المصدر من هذا الفعل جاء على زَلْزَلَة، وهو المصدر اللازم لهـا وزِلْزَال كأنهم أرادو إعطاء مثال الإعْطَاء والكِذَّاب، وقالوا الزَلْزَال فتحوا أوّل التفعيل فكأنهم حذفوا الهاء، وزادوا الألف في الفعللة ، وهي هنا بمنزلة المُفَاعَلَة، في فاعلـت والفِعْلال بمنزلة الفيعال في فاعلت (سيبويه، ط1، 1991م ، 85/4)، والفَعْلال بالفـتح مطـردٌ فيه (السيوطي، (د،ط) ، (د،ت) ، 51/6)، وقد يكون الضم الذي رواه الصـاغاني على أنه شاردة لغوية لهجة لإحدى القبائل البدوية التي تؤثر الضم الذي يناسب صفة الخشونة عندهم.

وقـد خلصـت الدراسة في هذا الباب إلى أن الصاغاني عدَّ هذا التنوع في مصـادر الفعل الواحد وخاصةً في الثلاثي منه شوارد تستحق أن يتضمنها في كتابه المتخصـص بـرواية ما نبا عن القوانين الصارمة التي تفرضها معيارية اللغة، ولا تسـمح بالخروج عنها، وقد وجدت الدراسة أن الصاغاني ، قد تعسف أحيانا في هذا التصـنيف لمفردات اللغة، وعدَّ الكثير من هذه المصادر على قياسيتها شاذاً غريباً، والحـقُّ أنَّ الكثيـر مـنها، كـان من الممكن وسمه بالندرة الاستعمالية، وقد يكون الصـاغاني قصد هذا الأمر، ولكنه لم يشر إلى ذلك صراحةً، وخاصةً أن بعض هذه المصادر التي أوردها كان سماعياً ، فاستبدل هذا المصطلح ، بمصطلح يتوافق واسم كـتابه الشـوارد، ولـو أنَّ مـا جاء به من مصادر كان في باب الثلاثي المزيد أو الرباعـي المجـرد، لكان وجه الشرود بارزاً لا خلاف فيه، حيث أن هذه المصادر قياسـيةٌ وكـلُّ خروج عنها يعدُّ شروداً وتمرداً على قوانين الصرف ، التي أحكمت طـرد هذه المصادر على وتيرةٍ واحدةٍ ، في حين عجزت بدرجة كبيرةٍ عن ذلك في بـاب الثلاثـي المجرد، وقد أفادت هذه التنوعات في إغناء المعجم العربي، ودخول كلمـات جديـدة فـيه تسهم في إعطاء اللغة صفة المرونة، التي تسهم في حيويتها واسـتمراريتها دون حصرها في قوالب محددة، تزج باللغة في باب الجمود، الذي لا يمهلها كثيراً حتى تندثر وتموت .

4 . 1 . 4 الشرود اللغوي في المصدر الميمي:

وهــو المصدر المبدوء بميم زائدة في غير المفاعلة (الحديثي، ط1 ، 1965م، ص221)، وغيــر منته بياءٍ مشددةٍ بعدها تاء مربوطة (الأسمر، (د.ط) ، (د.ت) ، ص 383)، ويدل على ما يدل عليه المصدر الصريح (السحيمات، ط1 ، 2002م ، ص84)، وقد عثرت الدراسة على المثال التالي في هذا الباب :

المَشْــتُمَةُ: المَشْــتَمَةُ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م، ص182)، حيث جاء هذا البــناء علـــى مَفْعُلَـــة، وقد عدَّه بعض الصرفيين من الابنية الشاذة للمصدر الميمي، وكـــذلك الكســر، والاصل في هذا البناء أن يكون بالفتح على مَفْعَلة (الحملاوي، ط 1991م، ص84) أو علـــى مَفْعَل (الاسمر، (د.ط) ، (د.ت)، ص83)، بينما عدَّه آخرون مـــن الأبنية السماعية للمصدر الميمي، وكذلك الفتح والضم (الحديثي، ط1 ، 1965م، ص242)، وبالتالـــي فقـــد آثر الصاغاني وسم هذه المفردة بالشرود اللغوي بدلاً من كونها صيغةً سماعيةً لهذا اللون الصرفي ، بما يتوافق واسم كتابه الشوارد في اللغة.

وقـــد خلصـــت الدراسة في هذا الباب، إلى أنَّ الصاغاني عدَّ الخروج عن البنـــية الصـــرفية، التي وضعها الصرفيون في باب المصادر سبباً يمكن الحكم من خلاله على هذه الأبنية بالتفرد، والشرود اللغوي .

4 . 2 الشرود اللغوي في أبنية المشتقات:

والاســـم المشـــتق فـــي اللغة اسم مفعولٍ من اشتق الشيء: أخذ شقه، وفي الاصـــطلاح مـــا أخـــذ من غيره، أو هو المشتق العامل، والاسم المشتقُ، وهو اسم الفاعـــل، والمفعـــول، والصـــفة المشـــبهة، واسم التفضيل، والمبالغة، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة، والمصدر الميمي، ومصدر الفعل فوق الثلاثي (الأسمر، (د.ط)، (د.ت) ، ص38)، وقـــد عثرت الدراسة، على أمثلةٍ لشوارد لغوية، كان هذا الوصف لهـــا مســـبباً عن التغير الذي طرأ على البناء الكيفي لها، مما نجم عنه تعدد الصور التي جاءت بها هذه المشتقات، وقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ محدودةٍ لهذه التغيرات الكيفية هذه في باب المشقات، وانحصرت الأمثلة في المباحث التالية:

1- التغيرات الكيفية في البناء الصرفي لاسم الفاعل.

2- التغيرات الكيفية في باب الصفة المشبهة.

3- التغيرات الكيفية في باب صيغة المبالغة.

4- التغيرات الكيفية في البناء الصرفي لاسم الآله.

وقد تباينت الامثلة في هذه الأبواب من حيث العدد، وهي كالتالي:

4 . 2 . 1 اسم الفاعل.

وهو اسمٌ مشتقٌ من المضارع لمن قام به الفعل ، واشتق منه لمناسبتهما في الوقــوع صــفة للنكرة (العيني ، شرح (د.ط) ، (د.ت) ، ص115)، وكذلك هو: الصفة الدالــة على فاعل، جاريةً في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنــى الماضي (الأندلسي ، (د.ط) ، (د.ت) ، 398/2)، أوهو ما يجري على من يفعل فعلــه ، وهــو من يعمل عمل الفعل ، ويجري مجراه في اللفظ والمعنى (ابن يعيش، (د.ط) ، (د.ت) ، 68/6) ، ويدلُ على الحدث والذات (الحديثي ، ط1، 1965م، ص259) حــدوثاً لا ثبوتاً (السحيمات ، ط1 ، 2002 م ، ص101)، وصياغته من الثلاثي المجرد علــى وزن فاعــل، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه المبني للفاعل، بعد إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر (الطنطاوي، ط6 ، 1406ه ، ص 84-85)، وقد عثرت الدراسة على الأمثلة التالية في هذا الباب:

المُزْهِق: السمين كالزَّاهِق (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص278).

والمُزَبِّب: الكثير المال ، كالمُزِبِّ (الصاغاني، (د.ط) ، 1983م ، ص281).

ووجــه الشــرود في المثالين السابقين، يكمن في أن صياغة اسم الفاعل من الثلاثــي المجــرد، جاءت بمعنى واحد عند صياغته من الثلاثي المزيد، ففي المثال الأول جاء اسم الفاعل من زَهَقَ المجرد على زنة فَعَل، بمعنى اسم الفاعل من أزهق الثلاثــي المزيد بالهمز، دون أن تضفي هذه الزيادة معنى جديداً للفعل، واسم الفاعل المشــتق منه، وفي المثال الثاني جاء اسم الفاعل من الفعل المجرد زَبَبَ بمعنى اسم الفاعل من الثلاثي المزيد زَبَّبَ، دون إضافة معنى جديدٍ للكلمة.

وأبشرته أي : بشَّرْتُهُ (الصاغاني ، (د.ط) ، 1983م ، ص141)، وقرأ إبراهيم النخعي، ويحيى بن وثَّاب (مُبْشِرِيْنَ ومُنْذِرِين) (سورة البقرة ، آية213 ، والقراءة في العــباب، مادة (بشر) ، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط) ، 1983م)، ووجه الشرود في هذا المــثال هــو أنَّ صياغة اسم الفاعل من الفعل المزيد بالهمزة، وصياغته من الفعل

المــزيد بالتضعيف، جاء بمعنىً واحدٍ، ولم تضف معنىً جديداً لهذا الاشتقاق، أي أنَّ تغير البناء الكيفي للصياغة أفاد المعنى ذاته، دون إضافة دلالة جديدة له.

ويمكن أن نضع هذه الأمثلة في باب زيادات الأفعال، التي لم تضف معنى جديداً للفعل، ولكنَّ الدراسة آثرت وضعه في هذا الباب للتمثيل بها على المشتقات الشاردة في اللغة.

4 . 2 . 2 الصفة المشبهة:

وهــي اســمٌ مشتقٌ من فعلٍ لازمٍ لمن قام به ذلك الفعل على معنى الثبوت (العيني ، (د.ط) ، (د.ط) ، ص118)، أي لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحــدوث ، أو هي تؤدي معنى اسم الفاعل، ولذلك سموها (الصفة المشبهة، أي التي تشــبه اســم الفاعل) (الراجحي ، (د.ط) ، 1996م، ص60) من حيث أنَّها تذكر وتؤنث وتثنـــى وتجمع على التثنية كما أنَّ أسماء الفاعلين كذلك (ابن يعيش ، ط1 ، 1973م، ص92) ، ويغلب بناؤها من لازم باب فَرِحَ، ومن باب شَرُفَ، ومن غير الغالب نحو سيِّد وميِّت: من ساد يسود، ومات يموت ، وشيخ : من شاخ يشيخ (الحملاوي ، ط1، 1991م ، ص87)، وتشتق من الثلاثي وغير الثلاثي بأوزانٍ مخصوصةٍ (الدجني، ط2 1983م ، ص191)، ولن تخوض الدراسة في خضم هذه الأوزان إلا بمقدار ما يعنيها الأمر من حيث الأمثلة المتوافرة في الشوارد، وهي كالتالي :

1- صيغتا فُعّل وفَعيل :

رَجُــلٌ جُــدٌّ: أي ذو جَدٍّ ، مثل جَديدٍ (الصاغاني ، الشوارد، ص182)، حيث تعــددت الصــيغ الصرفية لهذه الصفة فجاءت على فُعّل وفَعيل، وهما من الأوزان المشــتركة بــين فَعِل وفَعُل (الفضيلي ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص87-88)، وقد يكون هذا التعدد في صيغ الصفة المشبهة ناجماً عن اختلاف لهجات القبائل العربية (الصرايرة، ط1 ، 2002م ، ص78)، وبالتالي فقد يكون هذا التعدد في البنى الصرفية لهذه الصيغة تابعــا إلى التعدد اللهجي للعربية، وبالتالي عدَّ الصاغاني هذا التعدد سبباً كافياً لوسم هذه الظواهر اللغوية بالشرود والتفرد .

2- صيغة فَيْعِل وفَعْلَى وفَعْلاَن :

حِمَارٌ حَيِّدٌ : كثير الحُيُود كَالحَيْدَى (الصاغاني، (د.ط) ، (د.ت)، ص219-220)، وينشد على هذه اللغة قول أمية ابن أبي عائذ الهذلي:

أوَأَصْحَمَ حَامَ جَرَامِيزَهُ حَزَابِيَةٍ حَيِّدٍ بالدِّحَالِ (الهذليين ، (د.ط)، 1965م 176/2) .

وَحَيِّد: أي يحمي نفسه من الرماة، قال ابن جني : جاء كَحَيْدَى للمُذَكَّرِ، وقال: وقد حكى غيره: رجل دَلَظَى للشديد الدفع، إلاّ أنه قد روي في موضعٍ ضبط حَيِّد، ويجوز أن يكون هذا (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت)، 767/1)، وهذا المثال على زنة فيعل، وهو من أوزان الصفة المشبهة التي تصاغ من الفعل الثلاثي على زنة فَعَل (الراجحي، (د.ط) ، 1996م، ص62 ، والطنطاوي، ط6 ، 1965م ، ص104)، ومن الفعل الأجوف (الحديثي ، ط1، 1965م ، ص278)، والأصل الذي أورده الصاغاني أن تكون الصفة على حَيدى على زنة فعلى مؤنث فَعْلاَن (الحملاوي، ط1، 1991م ، ص 87 ، والدجني ، ط2 ، 1983م، ص192)، وتصاغ من الفعل الثلاثي على زنة فَعِل (الحملاوي ، ط ، 1991م ، ص87)، وبناءً على ما تقدم فان البناء فيعِل صحيحٌ لا غرابة فيه، حيث أن الفعل حاد من الأفعال الثلاثية الجوفاء، وقد يكون بديلاً استعمالياً من حَيدَان الذي هو مذكر حَيْدَى، وقد يكون الصاغاني متعسفاً في حكمه حين عدَّه من الشوارد .

ومن الأمثلة كذلك من الشوارد: ناقَةٌ حَلْبَى رَكْبَى ، وحَلَبُوتَى رَكَبُوتَى : تصلح للحليب والرُّكُوب (الصاغاني ، (د.ط) ، (د. ، ص359)، وقد جاءت هذه الاوزان على فعلى، وهي من أوزان الصفة المشبهة ،المختصة بباب فَعِل (سلامة ، ط 1 ، 2004م ، ص 226) ، وقد جاءت من فعلٍ متعدٍّ ، والأصل في الصفة المشبهة أنها تصاغ من الثلاثي اللازم (الفضيلي، (د.ط) ، (د.ت) ، ص60)، وقد أورد الصاغاني صيغتين أخريين لهذه الصفات وهي حلبوتى ركبوتى على زنة فعلوتى، وقد عدَّها السيوطي من نوادر الأوزان (السيوطي، (د.ط(، (د.ت)، 68/2)، وقد تكون هذه الصفات للمبالغة من قبل المتكلم في وقوع هاتين الصفتين في الموصوف، بمعنى كثرة وقوع الحلب والركوب منه، أي للمبالغة في الدلالة على هاتين الصفتين، وبالتالي فقد اجتمع في هذه الصيغة سببان لعدِّها من الشوارد اللغوية، وهما صياغة

الصفة المشبهة من الفعل المتعدي، والأصل أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، والسبب الثاني صياغة المبالغة منها على وزنٍ جديدٍ ليس من أوزان المبالغة، وقد يكون المعنى المستفاد من هذه الصيغة هو النيابة عن المفعول، حيث جاء من هذا الفعل حلوبة وركوبة : بمعنى محلوبة ومركوبة (السحيمات، ط1 ، 2002م ، ص117)، وقد تكون هاتان الكلمتان هما الأصل وما وقع فيهما من تحريف لا يعدو أن يكون من أخطاء النساخ وأوهامهم .

ومثالٌ آخر من الشوارد: هذا أمْرٌ صُغْرَانٌ حُقْرَانٌ: أي صَغِيْرٌ حَقِيْرٌ (الصاغاني ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص194)، والأصل في هذا المثال أن يكون على فعيل، وهي من أوزان الصفة المشبهة التي تأتي من باب فَعُل (العيني، (د.ط) ، (د.ت)، ص 118، والفضيلي، (د.ط) (د.ت) ، ص61)، وقد جاءت الأمثلة التي أوردها الصاغاني على أنَّها من الشوارد اللغوية، على زنة فُعْلان، ولم ترد للصفة المشبهة صيغةٌ على هذا الوزن مما حدا بالصاغاني إلى عدِّها من الشوارد اللغوية.

3- صيغة أفْعَل وَفَعول:

فَرَسٌ فَرُوقٌ: أي أَفْرَقُ (الصاغاني، (د.ط) ، (د.ت)، ص191): وهي صفةٌ للخيل وتكون إحدى وركيه شاخصة، والأخرى مطمئنة، ومثل الذي نقصت إحدى فخذيه عن الأخرى وهو يكره، وهو الناقص إحدى الوركين (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت) ، (فرق)1086/2)، وهي على زنة أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وهي من الأوزان التي تأتي للصفة المشبهة من باب فَعِل الدالة على اللون والعيب الظاهر والجمال، والمؤنث فَعْلَانْ (العيني، (د.ط) ، (د.ت) ، ص118 ، وقباوة، ط2 ، 1994م ص162)، وقد أورد الصاغاني صيغةً نطقاً آخر لهذه الوصف على زنة فَعُول، وهي من أوزان المبالغة التي تصاغ من الفعل اللازم والمتعدي (قباوة ، ط2 ، 1994م ص153)، وقد يكون ما حدا بالصاغني إلى جعلها من الشوارد ، توهمه أن المعنى واحد في كلتا الحالتين، والحقيقة أنّ الأولى منها صيغت للمبالغة ولا شرود فيها، والثانية للوصف ولا شرود فيها أيضاً من الوجهة الصرفية.

ومن الأمثلة كذلك: الحُمْقُ والحُمُقَةُ: الأحْمَقُ (الصاغاني، (د.ط) ، (د.ت)، ص 187)، والحُمْقُ ضد العقل، والحُمْقُ والحُمُق قلة العقل، وأحمق وحَمِق: بمعنى واحد

(ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت) ، (حمق) 720/1)، وهذا المثال أيضا من باب أفعل الذي مؤنثه فعلاء وتأتي هذه الصيغة من باب فَعِلَ (الدجني، ط2 ، 1983م، ص192)، وهو فـي هذا المثال من الفعل حَمُقَ، وقال الفراء أحمق من حَمِقَ بكسر العين ، لكنه لغةٌ في حَمُقَ بضم العين (العيني ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص117-118) ، وقد روى الصاغاني صـورتين أخـريين لهـذا الـنطق على زنة فُعُل، وهو من أوزان الصفة المشبهة، والأخرى على فُعُلَة، وقد تكون هذه الصيغة مؤنثة من فُعُل أو أنَّ زيادة التاء جاءت للمـبالغة، وفُعُـل صيغةٌ من صيغ الصفة المشبهة القليلة الاستعمال (ابن عقيل، ط1 ، 1983م، 244/3 ، والحمـلاوي ، ط1، 1991م، ص87 ، والفضيلي، (د.ط)، (د.ت) ، ص 61) ، والتي يستوي فيها المذكر والمؤنث (السحيمات ، ط1 ، 2002م ، ص134) ، من بـاب الفعل فَعُلَ يفعُل (الفضيلي ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص61)، وقد يكون للاختلاف في أصـل الفعل حمق الذي أورده الفراء سابقاً يدٌ في هذا التداخل، فصاغت العرب منه صـيغتين مختلفتـين للصفة المشبهة بمعنىً واحدٍ، وسجل الصاغاني هذه التعدد في البنى الصرفية لهذه الصفة كشوارد لغوية .

ومن الأوزان السماعية الأخرى للصفة المشبهة التي أوردها الصاغاني في كتابه:

رَجُـلٌ عِلْفُـوتٌ وعُلْفُوتٌ وعَلْفَتَانِيٌّ : يَرْمي بالكلام على عواهنه من حماقته (الصاغاني ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص361)، وفي التاج: عِلْفُوتٌ وعُلْفُوتٌ وعلفتانِيٌّ، هكذا بالـياء المشددة: جسيم أحمق يرمي بالكلام على عواهنه (الزبيدي ، (د.ط) ، 1986م، (علفـت)10/15) ، وقد جاءت هذه الشوارد التي أوردها الصاغاني على أوزان عدة، وجمـيعها من الأوزان القليلة الاستعمال والدوران ، وقد تكون من الأوزان السماعية لهـذا الفعل علفت، وللصفة المشبهة أوزانٌ سماعيةٌ كثيرةٌ جداً (قباوة ، ط2 ، 1994م، ص165)، وقـد يكون للمقياس الاستعمالي دورٌ في عدِّها من الشوارد فقد تكون هذه الكلمة من الكلمات القليلة الاستعمال والدوران على الألسنة مما حدا بالصاغاني إلى عدها من الشوارد اللغوية.

وبالتالـي فقـد خلصـت الدراسـة إلى أن الصاغاني جمع هذه الأمثلة من الصـفات المشبهة، وعدها من الشوراد ، متكئاً على هذا المعيار الصرفي، لإطلاق صفة التفرد والشرود على هذه الظواهر اللغوية.

4 . 2 . 3 صيغة المبالغة:

وهي صفةٌ تفيد التكثير في حدث اسم الفاعل ، وليست على صيغته (قباوة ، ط2 ، 1994م ، ص253)، أو هــي الأوزان والهيئات التي يحول إليها اسم الفاعل إذا أريــد بــه الدلالة على على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث (الفضيلي ، (د.ط) (د.ت) ، ص59) ، وقد اتفق العلماء في الغالب على أنها لا تصاغ إلا من الفعل الثلاثــيِّ المجــرد المتصــرف المــتعدي ما عدا صيغة فعَّال ، فتصاغ من اللازم والمتعدي (الدجني ، ط2 ، 1983م ، ص180)، وقد عثرت الدراسة على االمثال التالي في كتاب الشوارد من هذا الباب:

تميم تخفف كل اسم على فَعِلٍ ، يقولون في حَذِرٍ : حَذْرٌ (الصاغاني، (د.ط) ، (د.ت) ، ص202) ، علـــى زنة فَعِل، وهو من الصيغ القياسية للمبالغة (ابن يعيش ، ط1 1973م، 92، وســلامة ، ط1 ، 2004م ، ص229)، وقــد عدّ سيبويه هذه الصيغة من الشــذوذ، فقــال: وقد جاء في فَعِل وليس ككثرة ذلك (سيبويه، ط1 ، 1991م ، 57/1، والدجنــي ، ط2 ، 1983م ، ص183)، وقد أشار الصاغاني إلى أن ما حدث في البناء الصوتي للكلمة من تخفيف عن طريق إلغاء الحركة، هو لهجة لإحدى القبائل العربية وهـــي تمـــيم، وقد نتج عن هذا التحول الصوتي، تحول في البنية الصرفية ، فصار الصـــيغة الصرفية لها على زن فَعْل ، وهذه الصيغة لم تذكرها كتب الصرف كبناءٍ مـــن أبنية المبالغة، وقد سبق وبينت الدراسة أن الهدف من إلغاء الحركة هو التقليل مـــن الجهــد المــبذول فـــي أثناء عملية النطق، أي أنه خاضع لفعل قانون السهولة والتيسير الذي كثيراً ما تلجأ إليه اللغة وتميل نحوه.

ورَجُــلٌ ضَــرِبٌ : شديد الضَّرْبِ (الصاغاني ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص189)، وهذا المثال أيضاً على فَعِل، وقد عده الصاغاني من الشوارد، ومن الناحية الصرفية فان الصياغة صحيحة لا غرابة فيها، حيث أن الفعل ضرب فعل متعدٍّ، والوزن الذي صـــيغت المـــبالغة عليه من هذا الفعل ، من الصيغ القياسية للمبالغة (الحديثي ، ط1 1965م ، ص272)، وتجــد الدراســـة أنَّ المقياس الاستعماليُّ هو الفيصل هنا في هذا التصنيف ووسم هذه المفردة بالشرود .

ومــن الأمثلة كذلك: رَجُلٌ مِنْسَكَةٌ : كثير النُسُك (الصاغاني ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص352)، وقــد تكــون هــذه الصيغة للمبالغة من الأوزان السماعية، والتي فضل الصــاغاني إطـــلاق سمة الشرود عليها بدلاً من السماع، حيث أنَّ مِفْعَلَة ليست من الأوزان التـــي تصاغ منها المبالغة، ولكن الصاغاني أشار صراحة إلى دلالتها على المبالغة مما يصلح معه وضعها في هذا الباب الصرفي من الدراسة، وعدم قياسيتها هو وجه الشرود والتفرد فيها والذي جعلها تستحق هذا الوسم.

4 . 2 . 4 اسم الآلة:

وهو اسمٌ مشتَّقٌ من يُفعِل للآلة على زنة مِفْعَل، ويجيء أيضاً على مِفْعَال، وعلى مِفْعَلَة، ويجيء مضموم العين والميم على غير قياس (العيني ، (د.ط) ، (د.ت)، ص135- 136، وفلـيش، ط1، 1966م، ص114)، أو هو اسمٌ مصوغٌ من مصدر الفعل الثلاثـــي لما وقع الفعل بواسطته (الحملاوي ، ط1، 1991م، ص 96، والفضيلي (د.ط)، (د.ت) ، ص62)، ولــم يشــر القــدماء إلى قيود صياغته أو إلى سماعيته وقياسيته، واخـــتلف المحدثـــون في ذلك فذهب بعضهم إلى تقييد هذه الصياغة بالفعل الثلاثي المتصـــرف المـــتعدي واللازم (الدجني، ط2، 1983م، ص199)، وقد عثرت الدراسة على المثال آلاتي في هذا الباب:

المِصْـــطَبَةُ – مـــيمها مكســـورةٌ – لأنهـــا يُرْتَفَقُ بها، كالمِصْدَغَةِ والمِكْنَسَةِ (الصـــاغاني ، (د.ط) ، 1983م، ص203)، وقـــد يكون الشرود متأتياً فيها من كونها صيغت من الفعل الثلاثي المزيد اصطبه، والأصل أن تصاغ من الثلاثي، وقد يكون الصـــاغاني قد عدَّها من الشوارد ، بناءً على كونها من الألفاظ القليلة الدوران على الألســـنة، وبالتالي فان المقياس الاستعمالي لعب دوراً في جعلها من الشوارد، كون البناء مِفْعَلَه من الصيغ القياسية لاسم الآلة (السيوطي، همع العوامع، (د.ط) ، (د.ت)، 52/6، وقـــباوة ، ط2 ، 1994م ، ص173) ، وبالتالي فان البناء صحيحٌ لو اعتبرنا أنَّ الصـــياغة تمَّـــتْ من الثلاثي صبه ، ولا غرابة فيه إلاَّ أنَّه قليل الدوران في الواقع الاستعمالي للغة .

وقـــد خلصت الدراسة في هذا الباب إلى أن الصاغاني قد جمع هذه الكلمات المتناثـــرة فـــي كتب غريب اللغة ، وآثر وسمها بالشرود ، وقد جانب الصواب في

بعضها، وتنكب في وسمه هذا ، ما جاء به الصرفيون من قيود ومعايير في الأبواب المخــتلفة لهــذا الباب الصرفي ، فجاءت بعض أحكامه مخالفةً لهم ، بجعله المقيس شاردةً ، خرجت من وجهة نظره ، عن هذه القيود والضوابط ، وهي ليست كذلك.

الفصل الخامس

البنية العددية والشرود اللغوي

5 . 1 البنية العددية والشرود اللغوي

وقـد كـان لهذه القضايا نصيبٌ من التمثيل في كتاب الشوارد، حيث أورد الصـاغاني، في كتابه ألفاظاً عدَّها من الشوارد التي اتخذت مساراً، مختلفاً عن بقية مفـردات المنظومة اللغوية، وفي الباب الأول من هذا الفصل تناولت الدراسة البنية العدديـة لهذه الأمثلة، التي حاولت حصر عدَدٍ منها ، ومن ثم تبيانها قدر المستطاع وفـي الـباب الثانـي تناولت الدراسة البنية الجنسية من تذكيرٍ وتأنيث للأمثلة التي وردت في كتاب الصاغاني، كشوارد تفرَّدت من خلال هذه البنى النوعية لها.

أمـا الباب الأول فقد عثرت الدراسة على أمثلةٍ انحصرت قضايا العدد فيها على الجموع، وقد كان لجمع التكسير النصيب الأوفر من هذا التمثيل، وأمَّا الجموع الأخـرى فلـم تعثـر الدراسة على أمثلة لها سوى مثالٍ واحدٍ لجمع المؤنث السالم وأخر على الملحق به، أما جمع المذكر السالم فلم تعثر الدراسة على أمثلة له، وإنما عثـرت علـى مـثال واحد للجمع الملحق به، وهو ما ستبينه الدراسة لاحقاً، وقبل الشـروع في تبيانها، وشرحها لا بدَّ من عرضٍ موجز وتقديم مبسط للجمع وأنواعه في اللغة.

وقـد عُرِّف الجمع بأنَّه: ما دلَّ على ثلاثةٍ أو أكثر (التونتجي وآخرون، (د.ط)، (د.ت) ص227)، وبتفصيلٍ أكثر هو: اسم يدلُّ على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، أو بتغييـر فـي بناء مفرده، وهو قسمان: الجمع السالم، وجمع التكسير (قباوة، ط2 1994م، ص190)، والهـدف من الجمع هو الاختصار والإيجاز، كما هو الحال في التثنـية، إذ أنَّ التعبيـر باسـم واحـد أخف من الإتيان بأسماء متعددة، وربما تعذر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع وعطف أحدها على الآخر، وهو على ضربين: جمع تصحيحٍ وجمع تكسير.

1- وجمع الصحة ما سلم فيه واحده من التغيير، وإنما تأتي بلفظه البتة ثم تزيد عليه زيـــادةً تدل على الجمع، ويقال له جمع سالم لسلامة لفظ واحده من التغيير (ابن يعيش، (د.ط)، (د.ت)، 2/1)، وهو على نوعين:

أ- جمع المذكر السالم: وهو لفظٌ دلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون.

ب- وجمـــع المؤنث السالم: وهو مادلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء علـــى مفرده (ابن يعيش، (د.ط)، (د.ت)، 5/3-6 ، والحملاوي، ط1، 1991م، ص105-106 وقـباوة، ط2، 1994م، 190-203، والتونتجي وآخرون، (د.ط)، (د.ت)، ص228-230).

1- مـــع التكسير، وهو ما دلَّ على أكثر من اثنين، بتتغير صورة المفرد عن الأصل تغييرا مقدرا أو ظاهرا، إمَّا بالشكل أو الزيادة أو بالنقص أو باثنين منهما أو بهم جميعا، وهو جمعٌ عامٌ في العقلاء وغيرهم ذكوراً أو إناثا وأبنيته سبعةٌ وعشرون منها أربعةٌ للقلة والباقي للكثرة (ابن يعيش، (د.ط) (د.ت)، 5/6-7، والحملاوي، ط1، 1991م، ص105-122، وقباوة، ط2، 1994م، ص203-222)، ولن تخوض الدراسة إلا في الأوزان التي جاءت ممثَّلةً في كتاب الشوارد للصاغاني.

والجمـــع ممـــا تنفرد فيه اللغة العربية، ولا يشاركها فيه أو في كثيرٍ منه إلاَّ اللغـــة الحبشية والعربية أكثر انفراداً من غيرها فيه، فنجد الجمع الصحيح وبالأخص المذكر منه قد انحصر حيزه في اللغتين وشغل جزءٌ منه جمع التكسير الذي لا يوجد فـــي اللغات السامية الشمالية إلاَّ بعض الأصول منه (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م، ص 106).

5 . 1 . 1 جمع المذكر السالم:

ولـــم تعثـــر الدراسة على أمثلة له، وإنما عثرت على مثال يعدُّ ملحقاً بجمع المذكـــر السالم، وهو اللفظ الذي لم يستوفِ الشروط التي ذكرتها سابقاً، ولكنَّ اللغة تجـــريه مجـــراها في إعرابه وهيآته وعلامة رفعه الواو وعلامة نصبه وجرها الياء (نهر (د.ط)، 1998م، ص139)، والمثال الذي عثرت الدراسة عليه هو:

البِرون، جمعُ بُرَةٍ: لُغَةٌ في البُرِينَ، كالقِلِينَ والقُلِينَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983 م ص183)، والبُــرَةُ: الخلخال، والجمع بُرَاتٌ وبُرًى، وبُرِينَ وبِرِينَ، والبُرَةُ كذلك: الحلقــة فــي أنف البعير، وقال الأصمعي: تجعل في أحد جانبي المنخرين، والجمع كالجمع على ما يطرد في هذا النحو، وقال الجوهري: أصل بُرَة بُروَة، لأنها جمعت علــى بُرَىً ، مثل قُرَىً قَريَةٌ، وأضاف ابن فارس: بَرْوَةٌ وبُرُىً، وبُرَة مَبرُوَّةٌ، وبُرىً وهذا نادرٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (بري) 205/1)، أمَّا القُلَةُ: فهي عيدان يلعب بها الصــبيان، والجمع قِلاتٌ وقُلُونٌ وقِلُونُ، على ما يكثر في أول هذا النحو من التغير وقـــال أبـــو منصور: جعل النون كالأصلية وضمها وذلك على التوهم، ووجه الكلام فــتح النون لأنها نون جمع (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (قلا) 158/3)، وفي ذلك يرى ســيبويه أنَّ هــذه المفــردات من بنات الحرفين، وأنَّ الهاء فيها للتأنيث، وان أردت الجمــع ، لــم تكســره على بناء ما ذهب منه، وإنما تجمع بالتاء والواو والنون كما يجمعــون المذكــر، فكأنه عوضٌ فإذا جمعت بالتاء لم تغير البناء، نحو: فِئَة وفِئات وقُلَــةٌ وقِلاَتٌ، وربما ردوها إلى الأصل نحو قولهم: سَنَوَاتٌ وعِضَوَاتٌ، فإذا جمعوا بالواو والنون، كسروا الحرف الأول وغَيَّروا الاسم، وذلك أنهم غيَّروا الحرف الأول لأنهــم ألحقــوا آخره بما ليس هو في الأصل للمؤنث، ولا يلحق شيئاً فيه الهاء ليس على حرفين، فلما كان كذلك غيروا أول الحرف ليكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل نحو هَنُونَ ومَنُونُ وبَنونَ، وبعضهم يقول: قُلُونَ ، فلا يغير كما لم يغيروا في الــتاء، وقــد يكسرون هذا النحو على ما يُرَدُّ ما ذهب من الحرف نحو: شَفَةٌ وشِفَاهٌ وشــاً وشِيَاهٌ، تركوا الواو والنون حيث ردُّوا ما حذفوا منه، واستغنوا عن التاء حيث عنوا أدنى العدد، وإن كان من أبنية أكثر العدد، ... وكذلك قالوا: بُرَةٌ وبُرَاتٌ وبُرُونَ وبُرَىً، ولُغَةٌ ولُغَىً، فكسروها على الأصل كما كسروا نظائرها، التي لم تحذف نحو كُلْيَةٍ وكُلَىً (سيبويه، ط1، 1991م، 3/598-599)، وقد ذكر ابن يعيش أن أصل قلَة هو قلْــوَةٌ، وجمعه قلاتٌ وقلون، وله نظائر من كلامهم قالوا بُرة وبِرون، وسَنة وسِنون ومائــة ومِئون، وكل ذلك إنما جمع بالواو والنون عوضاً عما ما حذف لامه، وربما كســروا أوله فقالوا ثِبون وسِنون كأنهم أرادوا أن يدخله شيءٌ من التكسير ليعلم أنه لــيس مصححاً من كل وجه، وإنما ذلك لأمرٍ عرض فيه، ويؤكد عندك أنهم جمعوه

بالــواو والــنون، لضــرب من التعويض، أنَّهم اذا جمعوه بالتاء ردوا ما حذف منه وقالــوا سنوات، وإذا حذفوا قالوا سنون وهذا ظاهر (ابــن يعيش، (د.ط)، (د.ت)، 5/5) وفي شرح الشافية (إذا كان فَعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون، جبراً لما حُذِفَ وقــد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو انفتح) (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 115/2) ويُعَــدُّ هــذا اللفظ من الملحقات بجمعْ المذكر السالم، لكونه مؤنثاً، ولم يقع على من يعقــل ، وقــد يكون وجه التفرد الذي دفع الصاغاني، إلى عدِّه من الشوارد هو أنَّه اعتبره جمعاً ، وليس ملحقاً بالجمع، وبالتالي فقد اعتبر الشذوذ واقعٌ من كون صورة المفــرد قد تبدلت في الجمع، وقد وقع هذا التغيير على فاء الجمع الذي استبدلت فيه الضــمة كسرةً، وقد بينا سابقاً، أن القدماء عللوا ذلك التبدلة على أنه نوع من التدليل والإشارة الى أنَّ هذا الجمع ليس جمعاً صحيحاً من كل وجه، وإنَّما هو ملحقٌ بالجمع الســالم، أو أنَّـــه جمــع تكسير لهذه المفردة، ونلحظ أنَّ هذه النظرة منه لهذا التغير الكيفـــي فـــي البـــناء، تعارضت مع وجهة نظر الصرفيين القدماء، الذين عللوا ذلك واستحسنوه ولم يحكموا عليه بالندرة والشذوذ كما هو الحال عند الصاغاني.

5 . 1 . 2 جمع المؤنث السالم:

وكما سبق وأشرنا عثرت الدراسة على أمثلةٍ محدودةٍ في هذا الباب، وهي:

تُجْمَــعُ الحَيَّةُ حَيَوَاتٍ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص217)، والحَيَّةُ كل ماهو حـــيٌّ وإنمـــا قالـــوا حَيَّةٌ وكل ما هو حَيٌّ جمعه حَيَوَاتٌ، وتجمع الحَيَّةُ حَيَوَاتٌ (ابن مـــنظور (د.ط)، (د.ت)، (حـــيا) 774/1)، وقـــد يكون الأصل في هذا الجمع أن يكون حَـــيَّات، وهـــذا التحول، من باب الحركات المزدوجة التي تؤثر في البنية الصوتية، وبالتالي الصرفية للكلمات، وكما بينت الدراسة سابقاً أنَّه لا يمكن الفصل بين القضايا التابعة لكلِّ بابٍ، كونها تتسم بالتشابك وتتبع بعضها البعض وتترتب عليها، والكتابة الصوتية لهذا المثال هي:

ḥayawāt ⟵——— ḥayyāt

ففـــي هـــذا المثال عُدِلَ عن الحركة المزدوجة اليائية الصاعدة، إلى الحركة المـــزدوجة الـــواوية الصاعدة أيضاً، كون الواو أخف من الياء، كما بينا في فصل الحركات المزدوجة، وخاصَّةً أن الكلمة تحوي حركتين مزدوجتين يائيتين، فجاء هذا

الفـــرار كـــنوع مـــن التخفيف والتنويع في بناء الكلمة، ما نتج عنه تنوعٌ في البنى الصرفية لهذا الجمع، وقد يكون هذا البناء نتج عن عملية القياس الخاطئ على بعض الجمـــوع الأخرى في اللغة كصلوات وسموات، وغيرها من الجموع في اللغة وقد يكـــون هذا الجمع أثراً من آثار الرسم القرآني للكلمات، وقد عدَّ الصاغاني ما حدث فـــي هذا المثال نوعاً من التفرد والشرود تستحق الكلمة على أساسه أن تُتَضَمَّن في هذا الباب.

وفي مثالٍ آخر من الشوارد عثرت الدراسة على المثال التالي:

خُلاقَـــاتُ الثـــيابِ: أَخْلاقُهَا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص211)، وفي اللســـان: خَلَـــقَ الشَّيءُ خُلُوقَاً، وخَلُقَ خُلُوقَةً وخَلاقَةً وخَلِقَ واخلَولَقَ: بَلِيَ، وهي من خَلَقَ وهي للمؤنث والمذكر، يقال ثوبٌ خَلَقٌ ومِلْحَفَةٌ خَلَقٌ، ودار خَلَقٌ، قال اللحياني: قال الكسائي: لم نسمعهم قالوا خَلَقَةٌ في شيء من الكلام، والجمع خُلْقَانٌ وأَخْلَاقٌ (ابن مـــنظور، (د.ط)، (د.ت)، (خلـــق) 890/1)، وخُلاقَات الثوب ملحقٌ بجمع المؤنث السالم لكون المفرد فيها صفةً للمذكر والمؤنث، وما حدث في المثال السابق هو تعاقبٌ بين هـــذا الجمـــع ، وجمع التكسير أخْلَاقٌ، وهو وجه الشرود فيه مع أنَّ هذا الأمر واردٌ ومتوقعٌ في اللغة العربية (سيبويه، ط1، 1991م، 615/3، وقباوة، ط2، 1994م، ص199).

ولم تعثر الدراسة على أمثلةٍ أخرى في هذا الباب.

5 . 1 . 3 جمع التكسير:

وقـــد سبق الحديث عنه، وقد عثرت الدراسة على أمثلة متعددة ومتنوعة في هـــذا الـــباب، وقـــد كان للمقياس الاستعمالي حضور بارز في تصنيف هذه الكلمات ووســـمها بالشـــرود، كـــون الصـــاغاني نظر إلى الأوزان المعيارية، التي وضعت كضـــوابط ومعايير ، لعد هذه الجموع جاريةً على القياس الصرفي الذي وضع لها، وما عدا ذلك فانه يعلم بالسماع، ومن ثم تطلب النظائر (سيبويه، ط1، 1991م، 3/ 568)، وقـــد آثر الصاغاني وصفها بالشوارد بدلاً من ذلك، وفيما يلي بيان كل مثال مع الـــوزن الصـــرفي له، وقد قامت الدراسة بتقسيم أبواب هذا الفصل بناءً على الوزن الصـــرفي للمفرد من هذه الجموع، ليتسنى للدراسة حصرها وبيان وما وقع فيه من شرودٍ:

1- صيغة (فَعْل):

وقـــد عثـــرت الدراسة على أمثلة متعددة في هذا الباب، وستحاول الدراسة جاهـــدة بيانها، وتوضيحها من خلال مقارنة الأوزان التي ذكرها الصاغاني كشوارد وقعـــت فـــي جمـــوع هذا المفرد بما أوردته كتب الصرف المختلفة من أوزانٍ لها وستقتصـــر الدراسة على بيان هذه الأوزان من خلال الأمثلة التي أوردها الصاغاني ولن تفصّل فيها إلاَّ إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وكذلك ستتبع الدراسة النهج نفسه في بقية الأوزان من هذا الباب، والأمثلة التي عثرت الدراسة عليها في هذا الباب هي:

جَمْـــعُ الجَذْعِ: جُذَاعٌ وأجْذَاعٌ وجُذْعَانٌ مثل جِذَاعٍ وجِذْعَانٌ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص182)، والجَذَعُ: الصغير السن، والجمع جُذعٌ وجُذْعَانٌ، وجِذْعَانٌ، والأنثى جَذْعَـــةٌ وجَذعَاتٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (جذع) 424/1)، وجَذْع على زنة فَعْلان الذي يجمع على أفْعُلٌ جمع قلّةٍ، وعلى فِعَال جمع كثرةٍ، وعلى فُعُول، وقد تجتمع فيه اللغـــتان، وربمـــا جـــاء فعيلا نحو الكليب والعبيد، وقد تجيءُ فيه أفْعَالٌ مكان أفْعُلٍ ولـــيس ذلـــك بالـــباب من كلام العرب، وربما كُسِّرَ على فِعَلَة، وعلى فُعُولَة وفِعَالَة فـــيلحقون هاء التأنيث البناء، وقد يجيء الفَعْلُ على فُعْلاَن وفِعلاَن والأوّل أكثر من الثاني (سيبويه، ط1، 1991م، 567/3)، وقد ورد في شرح الشافية (أنَّ المسموع في قلة فَعْـــل في غير الأجوف أفْعَال، وفي كثرته فِعْلان ، وفُعْلاَن، وقال سيبويه أن فِعْلاَن أقلها، وفِعَلَة، وفُعُل، وأمّا أفْعِلَةٌ في جمع فَعْل فشاذٌ، وربما اقتصر على أفْعُل وأفْعَال فـــي القلة والكثرة) (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 9/2)، وفي المثال السابق من الشوارد فقـــد عَدَّ الصاغاني الأصل في جمع هذا المفرد هو فِعَال وفِعْلاَن، وأنَّ الشرود يكمن فـــي ورودها على فُعَال وأفْعَال وفُعْلان، وهو يخالف في الأخيرة أئمة علماء العربية والـــذين أوردوهـــا على أنّها من الأوزان المسموح بها في جمع هذا الوزن الصرفي وقد يكون لتعدد الصيغ الصرفية لهذا الجمع أثرٌ في وسمها بهذه السمة.

ويقـــال في جمع سَقْبِ الناقةِ: سُقْبَانٌ، وفي جمع سَقْبِ البيت، -وهو عموده- سِـــقْبَانٌ (الصـــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص188-189)، والسَّقَب: ولد الناقة، أو ساعة يـــولد، زهـــز لفظٌ خاصٌ بالذكر، ولا يقال لها سَقَبَة، أو يقال أسْقَب، والجمع سِقَاب وسُـــقُوب وسُـــقْبَان بالضم، وأمها مِسقَب ومِسقَاب، والطويل وعمود الخباء كَغِرْبَال

(الفيروز آبادي، (د.ط) (د.ت)، 85/1)، وفي هذا المثال تعددت صور الجمع للمفرد الواحد لغرضٍ دلاليٍّ ذكره الصاغاني صراحةً، وهو التخصيص الدلالي، وأمَّا الوزن الصرفي لهما فجائزٌ ولا شرود أو تفرد فيه كما سبق وبينت الدراسة.

ومن الأمثلة كذلك: يجمع الجَدْيُ جِدْيَاناً (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص189)، وهو الذكر من المعز، ولا تقل الجَدَايَا، ولا الجِدَى بكسر الجيم، والجمع أَجْدٍ وجِدَاءٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (جدي) 422/1)، وجَدْي على زنة فَعْل وقد جاء الجمع على زنة فِعْلان، وهو جمع جائزٌ كما بينت الدراسة في الأمثلة السابقة ولا غرابة فيه.

والوِهْدَانُ: الوِهَادُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص177)، والوَهْدُ، والوَهْدَةُ: المطمَئِنُ من الأرضُ، والمكان المنخفض، والوَهْدُ: يكون اسماً للحفرة، والجمعُ أَوْهُدٌ، وَوَهْدٌ ووِهَادٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (وهد) 991/3)، فالوزن الصرفي لهذا المفرد وَهْدَةٌ هو فَعْلَة، وتكسر في الكثرة على فِعَال، وقد جاء على فُعُل وهو قليلٌ (سيبويه، ط1 1991م، 578/3)، وقد تعددت صيغ الجمع لهذا المفرد في المثال السابق فجاءت على فِعْلاَن، وقد يكون المسوغ لهذا الجمع، هو ما أورده المعجم من أن الوَهْدَ والوَهْدَة بنفس المعنى، وهو على زنة فَعْل، ويكسر هذا البناء على أوزان عدَّة منها فِعْلاَن (سيبويه، ط1، 1991م، 571/3، والاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 91/2)، وبالتالي فإنَّ الصاغاني قد وهم عندما عدَّها من الشوارد، وإنَّما هو بناءٌ محتملٌ لهذا الجمع لا غرابة فيه.

ويجمع الحَبُّ على حُبَّان، كَسَمن وسُمْنَانٍ، وتَمْرٍ وتُمْرَانٍ ولَحْمٍ ولُحْمَانٍ (الصاغاني (د.ط)، 1983م، ص203)، والحَبُّ الزرع الأخضر صغيراً كان أو كبيراً وواحدته حَبَّةٌ والجمع حَبَّاتٌ وحَبٌّ وحُبُوبٌ وحُبَّانٌ، والأخيرة نادرة لأنَّ فَعْلَة لا تجمع على فُعْلان إلاَّ بعد طرح الزائد (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، 564/1، والفيروز آبادي، (د.ط)، (د.ت) 53/1)، والمفرد حَبٌّ على زنة فَعْلٌ، وقد بينت الدراسة الجموع المحتملة لهذا الوزن الصرفي ، ومن بينها فُعْلاَن، وأما فَعْلة فإنَّها تجمع في القلة بالتاء وفتح عينها، نحو قَصْعَةٌ قَصَعَات، وفي الكثرة على فِعَال، وفُعُول وهو قليل، وقد يجمعون بالتاء وهو قليل (سيبويه، ط1، 1991م، 578/3-579)، وقد جاء على فِعَل، وكأنه مقصور (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 101/2)، ولم يذكر الصرفيون فُعْلاَن

إلى عدِّها من الشوارد، وقد يكون هذا التعدد نتيجةً للخطأ الفرديِّ، ومن ثم عُمِّمَ هذا الخطأ في الاستعمال اللغوي وقد تكون لهجةً لإحدى القبائل العربية.

والصَّنْوَانُ والصُّنْوَانُ: الصِّنْوَانُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص159)، (وقرأ قتادة والحسن: (صَنْوَانٌ وغيرُ صَنْوَانٍ) بالفتح، وقرأ زيد بن علي: بالضم (سورة الرعد، آية4، وابن جني، (د.ط)، 1386ه،351/1)، وكذلك الصُّنْيَان: لغةٌ في الصُّنْوَانِ والصِّنْيَانِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م ، ص360)، والصِّنْوُ: الأخ الشقيق والعم والابن، والجمع أَصْنَاءٌ وصِنْوَانٌ، والأنثى صِنْوَةٌ، وأصل الصنو للنخل، ويقال للاثنين صِنْوان وَقِنْوان بغير ضم، وللجمع صِنْوَانٌ وقِنْوَانٌ، والصِّنْوانُ: النخلتان من أصلٍ واحدٍ، (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (صنا) 485/2، والفيروز آبادي، (د.ط)، (د.ت)، 355/3)، وفي تعليقه على الآية السابقة ذكر ابن جني، أن صِنْوَان جمع تكسير، والدليل على ذلك أنَّ الكسرة في صِنوٍ غير الكسرة في صِنْوَان، فالأولى للبناء والثانية للجمع، وبالتالي فإنَّ ذلك ينفي كونها جمعاً مصححاً، وقد ذكر أن فيها لغتان صِنْوَان، وهي لأهل الحجاز، وصُنوَان وهي لغة لتميم وقيس، وأما صَنْوان فليس من أمثلة التكسير، وقد عدَّها من أسماء الجمع بمنزلة البَاقِرِ والجامِلِ، ومثله كذلك السَّعْدان والضمران (ابن جني، (د.ط)، 1386ه، 351/1 –352)، وصِنْوعلى زنة فِعْل، ويجمع هذا الوزن في القِلَّة على أَفْعَال في الصحيح والأجوف وغيرهما، وفي الكثرة على فُعُول وفِعَال والفُعُول أكثر، وربما اقتصروا على واحدٍ منهما في القليل والكثير، وقد يجيء على أَفْعَل وعلى فِعلاَن كصِنْوَان وقِنوَان وبعضهم بضم فاءهما وعلى فُعْلاَن وفِعَلَة كقِرَدَة وجاء فيه فَعِيل كضَرِيس (سيبويه، ط1، 1991م، 575/3–576، والإستراباذي، (د.ط) (د.ت)، 93/2)، وبالتالي فان ما عدَّه الصاغاني شاذّاً ومتفرداً، كان مقبولاً عند أئمة علماء اللغة ولا غرابةَ فيه، وأمَّا المثال الثاني الصَّنْوان، فقد سبق وذكرت الدراسة أنَّ ابن جني عدَّهُ من أسماء الجمع، وتتفق الدراسة مع هذا الرأي وتؤيده، فليس من أوزان الجموع هذا الوزن ولا مثال له فيها، وبالتالي فان صحَّت روايته كما أشار ابن جني فيعدُّ جمعاً للمثالين السابقين، وهو أمرٌ واردٌ ومقبولٌ ولا غرابة فيه، وأمَّا الصُّنْيانُ : لغةٌ في الصِّنْيَان فقد أشار الصاغاني إلى أنَّها لغةٌ، وقد تكون للبدو مع ما عُرِفَ عنهم من ميلهم للضم الذي يناسب صفة البداوة عندهم ،

وأمـا الصُّـنيَانُ والصِّـنيَان بمعنى الصِّنْوَان، فقد تكون لغةً لإحدى القبائل العربية، والتي عدتْ هذا الجمع مصححاً ، وبالتالي رفعته بالضم ونصبته وجرته بالياء، وهو مـا تـرجحه الدراسة، وخاصَّة أنَّ الفرق الذي ذكره العلماء بين هذا الجمع والجمع المصحح يعدُّ فرقاً دقيقاً، لا يدركه إلا الراسخون في العلم، ومن المحتمل أيضاً وبما أنَّهـا وردت بمعنى الصِّنوان والتي تعدُّ مرفوعةً، فيما لو اعتبرناها جمعاً مصححاً، فقد تكون لغة لإحدى القبائل التي تُعرب الجمع المصحح بالحركات أو تجريه مجرىً واحـداً، وقـد تكون من باب أثر الحركات المزدوجة، والتي ينتج عنها تعاقب بين الحركة المزدوجة اليائية والواوية.

ومـن الأمـثلة كـذلك: القَنْوَانُ: لغةٌ في القِنْوان والقُنْوَان (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص150)، وقـرأ الأعـرج: (قَـنْوَانٌ دانيةٌ) (سورة الأنعام، آية99، وابن جني، (د.ط)، 1386هـ، 332/1)، وورد كـذلك القُنْـيَانُ: لغةٌ في القِنْوَانِ والقُنْوَانِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص360)، والقِنَا: العذقُ من الرّطَبِ، والجمع أَقْنَاءٌ وقِنْوَانٌ وقِنْيَانٌ، وقد بـين أنَّ الكسرة في المفرد تختلف عنها في الجمع، فهي في الأول حركة بناء وفي الثانية حادثةٌ للجمع، وقِنْوانٌ بالكسر أيضاً والجمع قُنْوَانٌ للكباسة، وهي القَنَا مقصورة ومـثله صِـنوٌ صِـنوان، وأهل الحجاز يقولون قِنْوَان وقيس قُنْوَانٌ وتميمٌ قُنْيَانٌ (ابن مـنظور، (د.ط)، (د.ت)، (قـنا) 178/3)، وقد عدّ ابن جني الفتح في هذا المثال كما في المـثال السـابق اسـماً للجمع (ابن جني، (د.ط)، 1386هـ، 332/2)، وينطبق القول في المثال السابق على هذا المثال.

والمِشَاطُ: الأَمْشَاطُ، كَقُرْطٍ وقِرَاطٍ ورُمْحٍ ورِمَاحٍ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص216)، والمُشْـطُ والمِشْـطُ والمَشْطُ، وجمعها أَمْشَاطٌ ومِشَاطٌ (ابـن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (مشـط) 488/3)، فقد تعددت البنى الصرفية لجمع التكسير للمفرد، فجاءت على فِعَال وهو من جموع الكثرة في اللغة وأفْعَال، وهو جمع قِلَّةٍ (سيبويه، ط1، 1991م، 576/3) والبـناء من الجمعين صحيح، ووجه الغرابة أنَّهما جاءا بنفس المعنى في القلة والكثرة وقد يكون السبب لهجيٌّ، وإن لم يشر الصاغاني إلى ذلك صراحةً.

والرِّيَحُ: جمع الرِّيْحِ (الصـاغاني، (د.ط)، 1983م، ص228)، والرِّيحُ على زنة فعِـيل وتجمـع هذه الصيغة على فِعَال رِياح، وقد أورد الصاغاني أنَّ ما حدث من

شــرود هــو جمعهــا على رِيَح، والحقيقة أن ما حدث في هذا المثال مجرد عملية تقصيرٍ للحركة الطويلة وهي الفتحة، وتحويلها إلى فتحةٍ قصيرةٍ، ونتبين ذلك بالكتابة الصوتية:

rīyaḥ ⟵ rīyāḥ

وبالتالي فإنَّ ما حدث في هذا المثال هوتحوُّلٌ كميٌّ في الحركات، وقد آثرت الدراســة وضــعه فــي هذا الباب لبيان الأثر الصوتي، وارتباطه الوثيق بالصرف والذي نتج عنه تعدد الصيغ الصرفية للجمع الواحد.

3- صيغة (فَعَلَ):

والأمثلة من الشوارد في هذا الباب هي:

تجمــع الرَّحَى: رُحِيًّا وَرِحِيًّا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص204)، والجمعُ أرْحٍ وأرحَــاءٌ ورُحِــيٌّ ورِحِيٌّ، وأرْحِيَةٌ والأخيرة نادرةٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (رحا) 1145/1، والفيروز آبادي، (د.ط)، (د.ت)، 335/3)، والرَّحَى على زنة فَعَل ويكسر هــذا الــوزن على أفْعَال في القلة، وفي الكثرة على فِعَال وهو الأغلب، وفُعُول وقد يجــيء كذلك على فُعْلاَن وفِعْلاَن وقد يكسر على فُعْل وهو قليل، وعلى أفْعُل وبنات الــياء والواو تجري هذا المجرى (سيبويه، ط1، 1991م، 572/3)، وقد ذكر سيبويه أنَّه لم يسمع في جمع رَحى سوى أرْحَاء، ولو فعلوا لكان قياساً (سيبويه، ط1، 1991م، 3/ 572)، وفــي هــذا المثال أيضاً تعددت الصيغ الجمعية للمفردة الواحدة فجاءت على مثالــين، والأصل فيه أن يكون على فُعُول ، وقد بينت الدراسة في فصل سابقٍ أثر الحركة المزدوجة في تكوين وتشكيل هذين الجمعين، حتى صارت الصيغة الصرفية لهمــا علــى زنة فُعِيٌّ، وفِعِيٌّ، وقد يكون المثال السابق من باب جمع الجمع، فتكون المفردة الأولى جمعاً لرَحَاة، والرُحيُ والرِّحِيُ جمعاً لهذا الجمع.

وتُجْمَــعُ الــنَّوَى: نُوِيًّا ونِوِيًّا (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص204)، والنَّوَى: الــوجه الــذي يــنويه المسافر من قرب أو بُعد، وهي مؤنثةٌ لا غير، والنَّوَى الدار والتحول من دار إلى أخرى، والنَّوَى: النِّيَّةُ مخففةٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (نوي) 751/3) وهــي كذلك ما ينوي الإنسان من خيرٍ أو شرٍّ (الفراهيدي، (د.ط)، (د.ت)، 8/ 394)، وما قيل في المثال السابق ينطبق على هذا المثال أيضاً.

4- صيغة (فَعِل):

وقد عثرت الدراسة على المثال التالي، لهذا الجمع في كتاب الشوارد:

الــيُفْنُ: جمع اليَفَنِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص352)، وهو الشيخ الكبير، وقــال ابن سيده: قال ابن القطاع: واليُفْنُ الصغير أيضاً، وهو من الأضداد، واليُفْنُ: الثيــران الجِلَّــةُ وأحــدُها يَفَنٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (يفن) 1014/3)، والياء فيه أصلية، وقال بعضهم على تقدير يُفْعِل، لأنَّ الدهر فَنَّهُ وأبلاه (الفراهيدي، (د.ط)، 1980 م، 377/8) والمفــرد فــي هــذا المثال من الشوارد على زنة فَعَل، وقد ذكر سيبويه جمــوعاً عِــدَّةً له وذكر أنّه قد يكَسَّرُ على فُعْل وهو قليل، كما أن فِعْلَةَ في باب فَعَل قليلٌ، وضرب لذلك أمثلةً نحو: أَسَدٍ وأُسْدٍ ، ووثَنٍ ووُثْنٍ، ونَصَفٍ ونُصْفٍ (سيبويه، ط 1، 1991م، 571/3)، وقــد جــاء فــي شرح الشافية أنّه قد جاء في الأجوف من هذا المفرد فُعْل كالدُورِ والسُّوقِ، وقد جاء في غير الأجوف أيضاً، وقد علل ذلك بأنَّ لفظ الجمــع أثقــل من اللفظ الواحد، وبالتالي فأُسُد في اللفظ أخف من أُسود (الاستراباذي (د.ط)، (د.ت)، 96/2)، وقــد عــدَّ الصــاغاني ذلك الجمع شاذاً وآثر وسمه بالشرود والتفرد.

5- صيغة (فاعل):

وقــد أورد الصاغاني الامثلة التالية للجموع الشاردة، والتي جاء المفرد فيها على صيغة فاعل، وقد ألحقت الدراسة تجوُّزاً المثال الأخير باقر كونه وإن كان اسم جمــعٍ فقــد جــاء على صيغة فاعل وجمع على التكسير، وستبين الدراسة ذلك في موضعه والأمثلة هي:

جمــعُ خائِفٍ: خُيَّفٌ ، مثل خُوَّفٍ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص138)، وقرأ ابن مسعود: (أَنْ يَدْخُلوهَا إلاَّ خُيَّفًا) (ســورة البقرة، آية114، والقراءة في العباب، (خوف)، نقــلاً عن الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص138)، وقَومٌ خُوَّفٌ على الأصل، وخُيَّفٌ على اللفظوخِــيَّفٌ وخَوْفٌ ، والأخيرة اسم للجمع ، كلها خائِفُون (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت) (خوف) 921/2)، والمفرد في الشاردة السابقة خَائف على زنة فاعل، وما كان من هذا الــوزن صــفة، فانه يجمع على (فُعَّل)، سواء أكان صحيح العين واللام، أو معتلها بالــياء أو الــواو، ويجوز أن تجمع كذلك على فُعَّال وفَعَلةٍ، ونظيره من بنات الياء

والـــواو والتـــي هـــي لام، يجيء على فُعَلة، وقد جاء منه فُعُل شبهوه بفَعُول، حيث حـــذفت زيادتـــه، وكُسِّرَ على فُعُل، لأنه مثله في الزيادة وعدة الحروف، وقد يكسر على فُعَلاَء، وشُبِّه بتفعيل من الصفات، وإذا كان للآدميين فلا يمتنع من الواو والنون وجاء كذلك منه على فِعَال وفُعلاَن (سيبويه، ط1، 1991م، 3/631 –632)، وفي المثال الســـابق مـــن الشوارد جمع المفرد على فُعَّل جمع تكسير، وهو جمعٌ خصَّه سيبويه بفاعـــل المختوم بالهاء للتأنيث (سيبويه، ط1، 1991م، 3/633)، وقد يكون ما حدث في المثال السابق نوعاً من الخلط بين الجمعين، أي أنَّ المتكلم كان يستعمل الجمع الأول للمذكر والثاني للمؤنث، ومن ثم حدث نوع من التداخل بين الجمعين ولم يفرق بينهما فـــي الاستعمال، وقد يكون للحركات المزدوجة أثرٌ في ذلك، وهو نوعٌ من الفرار أو بعبارةٍ أكثر تسامحاً، هو نوع من التعاقب بين الحركات المزدوجة الواوية إلى اليائية والكتابة الصوتية لهذا المثال هي:

huyyaf ←——— huwwaf

وقد عدَّ الصاغاني هذا التعاقب بين الجمعين نوعاً من الشرود النادر لكلمات اللغـــة وهي نظرةٌ تتصف بالمعيارية الصارمة التي تفرض على المتكلم أسلوباً في النطق لا ترتضي غيره، وترى الدراسة أنَّه يمكن عدُّها نوعاً من سعة اللغة وقدرتها علـــى التعبير بشتى الوسائل والصور، والمهم هو أن تحقق الهدف المقصود منها في التعبيـــر بأيســـر الطرق التي ينتقي المتكلم منها ما يناسبه، ويتوافق وقدراته النطقية وطريقته في الأداء اللهجي.

ومـــن الأمـــثلة كـــذلك مـــن الشـــوارد: الرُّعَاءُ: لغة في الرِّعَاءِ جمع رَاعٍ (الصـــاغاني، (د.ط)، 1983م، ص167)، وقـــرأ الخليل: (حتى يَصْدُرَ الرُّعَاءُ) (ســـورة القصص، آية23، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص112)، وراعي الماشية: حافظها صفةٌ غلـــبت على الاسم، والجمعُ رُعَاةٌ ورِعَاءُ ورُعْيَانٌ، وليس في الكلام اسمٌ على فاعل، يعتور عليه فُعَلَةٌ وفِعَالٌ إلاَّ هذا (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (رعي) 1/1118)، وقد ذكر ســـيبويه أنَّ فاعل التي أصلها صفة وأجريت مجرى الأسماء تُكَسَّر على فُعْلان كما يبنون الاسم منها نحو راكِب ورُكبَانوراَعٍ ورُعيَان وقد يكسروه على فِعَال كصِحَاب وفِصَال (سيبويه، ط1، 1991م 3/614)، وفي شرح الشافية (إذا انتقل فاعل من الصفة

إلـــى الاسم، كراكب الذي هو مختصٌ براكب البعير، ... ، وفارس المختص براكب الفــرس، وراعِ المختص برعى نوعٍ مخصوص، ليست كما ترى على طريق الفعل مـــن العمـــوم، فإنَّه يجمع في الغالب على فُعْلَان، كَحُجْرَان في الاسم الصريح، وقد يكســـر هذا الغالب على فِعَالٍ كرِعاءٍ وصِحَابِ) (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 152/2)، وكـــذلك الأمر في شرح المفصل الذي ذكر له هذه الاوزان ولم يتجاوزها (ابن يعيش، (د.ط)،(د.ت)، 5/5) وبالتالـــي فـــإنَّ الشـــرود يتمثل في التغير الكيفي في بناء الجمع والذي وقع في فائه من الكسر الى الضم، وقد يكون ذلك النطق لهجةً لإحدى القبائل الـــبدوية، التـــي ســـبق وأشـــارت الدراسة إلى أنَّها تفضل الضم الذي يناسب صفة الخشونة لديهم، وهو ما ترجحه الدراسة.

والبُقُرُ: البَقَرُ، جمع بَاقِرٍ كصَابِرٍ وصُبُرٍ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص136 –137) وقـــرأ عكـــرمة وابـــن أبي ليلى وابن أبي عبلة ويحيى ابن يعمر ومحمد ذو الشّـــامَةِ القرشـــي مـــن آل أبي معيط: (إن البَاقِرَ تشابه علينا) (سورة البقرة، آية70، والاندلســـي، ط2 1983م،253/1)، وقد ذكر ابن سيده: أنَّ البقرة من الأهلي والوحش للمذكـــر والمـــؤنث والبَقَرُ اسم جنسٍ للجمع، وقال غيره: إنما دخلته الهاء على أنَّه واحـــدٌ من الجنس والجمع بَقَرَاتٌ، وقال ابن سيده: وجمع البَقَرِ أبْقُرٌ كزَمَنْ وأزْمُنٍ، فأمَّا بُقُرٌ وبَاقِرٌ وبَقِرٌ وبَيْقُورٌ، وبَاقُورٌ وبَاقُورَةٌ فأسماء للجمع، وزاد الأزهري: بَوَاقِرٌ، وقد ذكر الليث أنَّ الباقِرَ تعني: جماعة البقر مع رعاتها، والجامل جماعة الجمال مع رُعَاتِهـــا (ابن منظور، (د.ط) ، (د.ت) ، (بقر) 242/1)، وقد ذكر القدماء أن الباقر اسم جمـــعٍ كالجامل (سيبويه، ط1، 1991م، 625/3، وابن يعيش، (د.ط)، (د.ت)، 17/5)، وهو ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس (قباوة، ط2، 1994م، ص223)، واسم الجمع لا يجمـــع علـــى القـــياس، بل يكتفى بما ورد منه بالسماع ولا يُزادُ عليه (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 208/2)، وقد ذكر برجشتراسر أنَّ أصل جمع التكسير أسماء الجملة، والأسماء تدلُّ على أصلٍ متركِّبٍ من الأفراد وهي كثيرةٌ في اللغات السامية وغيرها، مـــنها القوم والأهل ... ومعناها بين معنى الجمع ومعنى المفرد (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م، ص106–107)، والملاحـــظ في هذا المثال أنَّ الصاغاني قد عدَّ البَقَرَ والبُقُرُ، جمعاً لباقِرٍ بينما ذكر سيبويه أن البَقَرُ هو جمع بَقَرَةٍ، وهي على زنة فَعَلَة (سيبويه، ط

1، 1991م،3/583)، وقد يكون الصاغاني عدَّ باقِر مفرداً، وهذا يتعارض مع ما أوردته المعاجم العربية من كونها اسم جمَعٍ للبَقَرِ، أو أنَّه عدَّها جمعاً وعَدَّ البُقُرَ والبَقَرَ جمعاً لها، و قد يجمع الجمع لأنه يشبه بالواحد وليس كل جمع يجمع وإنَّما هو مسموعٌ (الأنصاري ط1، 1995م، ص427)، وبالتالي فيصنف على أنَّه جمعٌ لإسم الجَمْعِ باقر، ويُرادِ به التكثير والمبالغة وهو سماعيٌّ لا يقاس عليه (قباوة، ط2، 1994 م، ص223)، ومن هذه الوجهة أيضاً فإن ما ذكره الصاغاني يتعارض مع ما ذكره القدماءُ من كون البَقَرِ جمعٌ للبقرة ويمكن عدُّ البُقُر اسم جمعٍ للبَقَرِ كالباقِر وهو ما ترجحه الدراسة، حيث أنَّ الصَّاغاني أورده على أنَّه جمعٌ وقع للاسم على صيغة فاعل، والأصل أن تكون جمعاً للمبالغة منه (الإستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 1/135، وقباوة، ط2، 1994م، ص213) أو أنَّ البَقَر جمعُ والبُقُر جمع لهذا الجمع، أو أنَّه من باب اختلاف اللهجات في الضم والفتح كلٌّ بحسب طريقته في الأداء اللغوي وما يختاره من عيناتٍ لغويةٍ تخدم هذا الأداء وتؤديه بالصورة التي تناسبه.

7- صيغة (فعيل):

والأمثلة على هذا النوع متعددة ومتنوعة، وهي كالتالي:

الإصَال: الآصَالُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص159)، وقرأ أبو مجلز: (بالغدو والإصَال) (سورة الرعد، آية15، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص66)، والأصيلُ: العَشيُّ والجمع أُصُلٌ وأُصلان، وآصَال وأَصائِل، كأنه جمع أصيلَة، وقال الزجاج: آصَال جمع أُصُل، فهو على هذا من جمع الجمع، ويجوز أن يكون واحداً كَطُنُبٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (أصل) 1/68-69)، وأصيل كطريق على زنة فعيل، والأصل أن يجمع في القلة على أَفْعِلَة، وفي الكثرة على فُعُل وفُعْلان وأفْعِلاء وفِعَال وفَعَال وقد كسره بعضهم على فِعْلان وهو قليل (سيبويه، ط1، 1991م، 3/604، والاستراباذي (د.ط)، (د.ت)، 2/ 131-132)، ولكنه في المثال السابق جمع على أفْعَال، وقد ذكر صاحب اللسان أن آصال وأصائل جمع أصيلة وهي على فَعيلَة، وتجمع على فعائل وربما كسروه على فُعُل، ويجمع بالتاء في القلة (سيبويه، ط1، 1991م، 3/ 610) وبالتالي فإنَّ هذا الجمع خرج عن القياس الصرفي لهذا المفرد، وقد يكون سماعياً ولكنَّ الصاغاني لم يشر إلى ذلك وإنَّما عدَّ هذا الجمع مقيساً، وعدَّ الإصَالَ

هـــي الشاردة اللغوية التي تغير فيها البناء الكيفي للجمع عن الفتحة إلى الكسرة، وقد تكـــون علـــى زنة فِعَال، وهو من الجموع المقيسة لهذا المفرد في الكثرة ولا شرود فـــيه، وقـــد يكـــون القارئ في الآية السابقة عمد إلى ذلك الجمع لغرضٍ دلالي وهو التكثير من الفعل الواقع في هذه الأوقات، بجمعها جمع كثرةٍ للمبالغة.

ما كان جمعُ فَعِيل من المُضاعَف يقال فيه: فُعُل ٌ، وفُعَلٌ مثل قليل وقُلُلٌ وقُلَلٍ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص186)، وقد بينت الدراسة الأوزان التي تكسر عليها هذه الصيغة ولم يخصص سيبويه المضاعف بأوزانٍ مخصوصةٍ وفي الشافية (حكى أبو زيـد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا عين سُرُ، فقالوا: سُرَر، والأشهر الضم) (الاستراباذي (د.ط)، (د.ت)، 132/2)، وبالتالي فهو من الأوزان المسموعة، والتي فَضّلَ الصاغاني وصفها بالشرود بدلاً من السماع.

ومثالٌ آخر من الشوارد: اللُّؤْمَانُ: اللِّئَامُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص184)، وفـــي اللســـان اللئيمُ وجمعه لِئَامٌ ولُؤْمَانٌ، ومَلأَمانُ وقد جاء في الشعر ألائِمٌ (ابن مـــنظور، (د.ط)، (د.ت)، (لأم) 327/3) ولئيم على زنة فعيل وهذا المفرد تكسر الصفة مـــنه على فُعَلاَء وفِعَال (سيبويه، ط1 1991م، 634/3)، وأمَّا فُعْلاَن فتختص بالأسماء مـــن هذا الوزن دون الصفات، وكذلك بالاسم فَعْل وفَعَلَ صحيح العين (سيبويه، ط1، 1991م، 604/3-635، وقباوة، ط2، 1994م، ص216)، وبالتالي فإنَّ ما حدث في المثال الســـابق من جمعٍ للئيم على لؤمان قد يكون من باب التوهم والخلط بينها وبين أوزن الأسماء التي على زنة فَعيل، وما يؤيد ذلك أن ابن منظور أورد صيغاً جمعيةً أخرى لهـــذا المفرد، وهي نفسها صيغ الجمع المحتملة للإسم، وقد ذكر المثال السابق على أنَّـــه مـــن الجمـــوع التي قد ترد وتستعمل لهذا المفرد ولم يصفه بالشذوذ أو الندرة، وبالتالي فهو من الأوزان السماعية لهذا الجمع التي آثر الصاغاني تسميتها بالأوزان الشوارد في اللغة.

والأَطْـــرِقَاءُ: الطُّرُقُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص304)، وهو السبيل تذكر وتـــؤنث والجمع أطْرِقَةٌ وطُرُقٌ، وقد خص جمع المذكر بأطْرِقَة، والتأنيث بأطْرُق، والطـــريق كـــذلك الســـابلة، وجمعها أطرِقَةٌ وأطْرِقَاء وطُرُقٌ وطُرُقَاتٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت) (طـــرق) 588/2)، وأطْرِقَاء على زنة أَفْعِلاء، وقد ذكره القدماء على أنَّه

مــن الجموع المحتملة لهذا المفرد، كخميس أخمِساء، ونصيب أنصباء (سيبويه، ط1، 1991م، 604/3، الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 132/2)، فــي حين عدَّه المحدثون من جموع الكثرة التي تطَّرد في فعيل بشرط أن يكون معتل اللام أو مضعَّفاً (الحمــلاوي، ط1، 1991م ص118، وقــباوة، ط2، 1994م، ص216)، وطُرُق على زنة فُعُل وهو من جموع الكثرة التي تطرد في كل اسم رباعي قبل آخره مدٌّ صحيح الآخر (سيبويه، ط 1، 1991م، 604/3، والحملاوي، ط1، 1991م، ص114)، وبالتالي فان طُرُق هو الأصل فــي جمــع هــذا الاسم طَريق، وهو ليس معتل اللام أو مضعفها، حتى يجمع على أفعِــلاء، فشذَّ هذا الجمع الذي وقع في الاستعمال اللغوي الفعلي، وسجله الصاغاني شــاردةً لغــويةً ويمكــن للدراسة الاستئناس بما ورد في السان من كون هذا الجمع خصــص للدلالــة علــى أنَّــه جمع للطريق بمعنى السابلة، وبالتالي فهو نوع من التخصيص الدلاليّ لهذه المفردة.

8- صيغة (فِعَال):

وقــد عثرت الدراسة على المثالين التاليين، والتي جاءت فيها الامثلة مفردةً على زنة فُعَال، وهي:

اللِّسَــانُ يُجْمَعُ لُسُنَاً، مثل كتاب وكُتُبِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص160)، وقــرأ أبو السَّمَّالِ: (إلاَّ بِلُسُنِ قومِهِ) (سورة إبراهيم، آية4، وابن خالويه، (د.ط)، 1934م، ص68) واللســان آلــة النطق، والجمع ألْسِنَةٌ مما يذكر، وألْسُن مما أنِّثَ، وإن أردت اللغــة أنث وقد ذكر ابن سيده أن اللُّسْنُ هو: الكلام واللغة، وبلسان قومه: أي لغتهم (ابن منظور (د.ط)، (د.ت)، (لسن) 364/3)، ولسان على زنة فِعَال، التي تجمع في القلة علــى أفْعِلَة وفي الكثرة على فُعُلِ سواء أكان مذكراً أو مؤنثاً، على ألاّ يكون مفرده مُضَــعَّفاً مدَّتُهُ ألف (سيبويه، ط1، 1991م، 601/3، والحملاوي، ط1، 1991م، ص113-114)، وبالتالــي فان هذا الجمع لا غرابة فيه ، وقد يكون للمقياس الاستعمالي دورٌ فــي وسم هذا الجمع بالندرة والتفرد، حيث إنَّ جمع القلة ألسُن هي الأكثر دوراناً في الاستعمال وقد يكون للتخصيص الدلالي دورٌ في هذا الجمع بمعنى اللغة، ومُيِّزَ بهذا اللون من الجمع على التكسير.

ومــن الأمثلة كذلك: الأوعَاة: الأوعِيَةُ بلغة طيِّيّ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص363)، وقال بعض الطائيين:

أفلح من كان له لغيفاً

يُخَبِّطُ الأَوْعَاةَ والرُّقُوقَا (ولم تقف الدراسة على هذا البيت).

والــوِعَاءُ والإعَاءُ على البدل، والوُعَاةُ كل ذلك ظرف الشيء والجمع أَوْعِيَةٌ (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (وعي) 955/3)، ووِعَاء مفرد على زنة فِعَال، ويجمع في القلــة علــى فِعَال وفي الكثرة على فُعُل (سيبويه، ط1، 1991م، 601/3، والاستراباذي، (د.ط) (د.ت)، 126/2-127)، وقد يكون ما حدث في المثال السابق هو نوعٌ من الفرار مــن الحركات المزدوجة بحذفها كاملة، ومن ثم التعويض عنها بإطالة الحركة، وقد بيــنت الدراسة ما حدث في هذا المثال في باب الحركات المزدوجة، وما تضيفه هنا أنَّ هــذا الــتعدد كان أثراً بَيِّناً لدور اللهجة في تعدد الصيغ الصرفية لجمع المفردة الواحدة.

9- صيغة (فِعْلاَء):

والمثال الوحيد الذي أورده الصاغاني في هذا الباب هو:

جمعــا الصَّلْفَاءُ: للأرضِ الغَلِيظة، والوَحْقَاءِ: للأرضِ التي فيها حجارة سُودٌ وليســت بِحَــرَّة: الصَّــلافَى والوَحَافَى والشاردتان هما الجمع لا اللغتان (الصاغاني، (دط)، 1983م، ص357)، والأصَــلَفُ، والصَّــلْفَاءُ: الصلب من الأرض، لأنَّه غلب عليه الأسماء فأجروها في التكسير مجرى صحراء، ولم يجروها مجرى وَرْقاءُ قبل التسمية (ابن منظور، (دط) ، (دت)، (صلف) 465/2)، وكذلك الحال في وَحْقَاء، ويجمع مــا في آخره ألفا التأنيث على فعالى، وتُبْدَلُ من الياء الألف، وقد حذفوا الألف التي قــبل علامــة التأنيث، ليكون آخره كآخر ما فيه علامة التأنيث، وليفرقوا بينه وبين علــباء ونحــوه، وألــزموا هذا ما كان فيه علامة التأنيث إذ كانوا يحذفون غيره، والأصل في فَعَالى أن تكون بالياء المشددة فَعَالِي (سيبويه، ط1، 1991م، 609/3، وابن يعــيش، (دط) (دت)، 58/5-60)، ومــا حصل فيها أنها الياء الأولى حذفت لاستثقال الــياء المشددة في آخر الجمع الأقصى، ولا سيَّما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتمل فــي الجمــع للمطابقة كما كان في كرسيّ وكراسيّ، ووهم يحذفون الياء الواحدة فما

بالك بالاثنتين وبعد الانتقال إلى هذه الحال قلبت الياء ألفاً لصيرورته كدعاوٍ بسقوط المد الذي كان قبل ألف التأنيث (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 2/162-163)، وقد أضاف المحدثون وزناً آخر لهذا الجمع هو فعَالِي (الحملاوي ، ط1 ، 1991م ، ص119) ، وبالتالي فان الوزن السابق صحيحٌ ولا غرابة فيه إلاَّ إذا نظرنا إليها من زاويةٍ أخرى ، فإذا ما اعتبرنا الشاردتين السابقتين على الأصل وهو أنهما صفتان، وفعلاء الصفة تجمع على فُعْل (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 166/2)، ولكن هاتين الصفتين غلبت عليهما الإسمية كما هو الحال في صحراء، فأُجريتا مجرى الإسم وجمعتا على فَعَالَى، وقد جاء في شرح الشافية ما نصه (وأرى أن صحراء ، في الأصل فَعْلاَء أفْعَل، كأنَّ أصله أرضٌ صَحْرَاء: أي في أولها صُحْرَةٌ، كما تقول: حمار أصْحَر وأتَانٌ صحراء، وتوغلت في باب الاسمية، فلم يجمع على فُعْل بل على فَعَالى (الاستراباذي (د.ط)، (د.ت)، 167/2)، وكذلك الحال في المثالين السابقين من الشوارد.

10- صيغة (فَعْلاَن):

وقد عثرت الدراسة على المثال التالي، لجمعٍ جاء المفرد فيه على صيغة فَعلاَن وعدَّه الصاغاني شاردةً لغويةً، استحقت أن توسم بهذه السمة، وهذا المثال هو:

الكِسَالَى: لغة في الكَسَالَى والكُسَالَى (الصاغاني، (د.ط)، (د.ت)، ص154)، وقرأ يحيى والنخعي (إلاَّ وَهُمْ كِسَالَى) (سورة التوبة، آية 54، والقراءة في العباب، (كسل)، نقلاً عن الصاغاني، (د.ط)، (د.ت)، ص154)، وفي اللسان كَسِل كَسُلاً وكَسلاَن: التثاقُلُ على الشيء، والفتور عنه، والجمع كَسَالَى وكُسَالَى وكَسْلَى (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (كسل) 259/3)، وقد ذكر القدماء أنَّ مجيء فَعَالَى كثيرٌ في جمع فَعْلاَن، وفي مؤنثه الذي هو فعلى نحو: سَكَارَى في سَكْرَان وسَكْرَى وليس بغالب بل الغالب فيه فِعَال (سيبويه، ط1، 1991م، 645/3، والإستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 1/ 120)، وأنَّ أصل فَعَالَى في المذكر أن يكون جمع فَعْلان، وقد يُضَمُّ فاء فَعَالَى، الذي هو جمع فَعْلاَنَ خاصَّةً كما يجيء نحو سُكَارَى وكُسَالَى، دون المحمول عليه (الاستراباذي، (د.ط)، (د.ت)، 1/ 149)، وبالتالي فان الضم والفتح في المثال السابق جائزٌ، وأمَّا الكسر وهو الذي عدَّه الصاغاني شاردةً لغويةً، قد يكون جمعاً للجمعين السابقين، أو أنه ميلٌ للكسر من قبل

الحضـــر الذين كانوا يفضلونه على الضم (أنيس، ط6، 1965م ، ص91)، وبالتالي فهو أثرٌ من آثار تعدد اللهجات العربية، وهو ما أشار إليه الصاغاني بقوله لغة.

وقــد اكتفت الدراسة بهذا المقدار من الأمثلة في باب الجموع، وقد خلصت إلـــى أنَّ نظرة الصاغاني قد تعارضت في كثير من الأحيان مع ما أورده الصرفيون فـــي كتـــبهم مـــن أوزان مخـــتلفةٍ لجموع التكسير، ولم يعدوه شاردا أو خارجا عن المألـــوف فـــي جموع هذه الكلمات، وقد كانت بعض الأمثلة مبنية في تكسيرها على الميـــزان الأصـــل للجمع، ومع ذلك فقد أوردها الصاغاني على أنها شوارد لغويةٌ، وتعتقد الدراسة أنَّ المقياس الاستعمالي قد تدخل كثيراً في هذا الباب، فكان له الدور الأكبر في وسمها بالشرود والتفرد.

5 . 2 البنية الجنسية والشرود اللغوي

تفـــرق اللغات السامية بين نوعي ما يسمى بالجنس، وهما المذكر والمؤنث (بـــروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص95)، وهذا التقسيم قاعدةٌ مقررةٌ في اللغات السامية لا يعـــرف خـــروج عليها من أيٍّ من اللغات السامية، وحتى النوع الثالث تعاملت اللغة معـــه معاملة المذكر والمؤنث، ولم تخصه بمعاملةٍ مميزةٍ، تخصه من الناحية اللغوية الشكلية، كنوعٍ ثالثٍ تفرد في الطبيعة والمعنى (عمايـــرة، ط1، 1986م، ص11)، ويعبر عـــن الأول عادةً (المذكر) بالكلمة الأصليةِ المجردة، كما يفترق الثاني وهو المؤنث عـــن الأول فـــي معظم الأحوال، بنهاية تتصل به (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص95) وهذه التفرقة بين المذكر والمؤنث من المنظور اللغوي، تختلف عن التفرقة الحقيقية بيـــنهما وهي التفرقة القائمة على الأساس التشريحي لكل منها (عمايـــرة، ط1، 1986م ص15-16)، ويـــرجح انعـــدام العلاقة بينهما في الأصل ففي الحالات التي يلفت فيها الجـــنس الحقيقي النظر ويسترعي الملاحظة حتماً، تفرق اللغة بين الجنس لا بوسيلةٍ نحويةٍ ولكن بكلمةٍ من أصلٍ آخر (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص95)، وهو الأصل في اللغـــات السامية، الذي تفرع عنه فيما بعد هذه العلامات المبتدعة التي تفرق المؤنث عـــن المذكـــر (عبد التواب، (د.ط) ، 1981م، ص26)، وهي من الوسائل القياسية التي حاولـــت اللغة أن تضبط فيها هذا الباب (عمايـــرة، ط1، 1986م، ص29)، الذي وصفه ابن التستري بكونه لا يجري على قياسٍ مطرِّد ولا يحصره ضابط من الضوابط (ابن

التستري، ط1، 1983م ، ص47)، وفي العربية ثلاث علامات للتأنيث هي: التاء والألف المقصورة والألف الممدودة (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م، ص113)، أمَّا التاء فقد عدَّها بعض القدماء متحولة عن الهاء (السجستاني، ط1، 1997م، ص36، وابن التستري، ط1 1983م، ص47)، وأكثر ما تقع هذه العلامة في الأسماء وتقلُ في الأسماء التي ليست بصفاتٍ (ابن عقيل، (د.ط)، (د.ت)، 394/2)، فنجد كثيراً من الأسماء المؤنثة خاليةً منها فتشبه المذكرات، وليس بين الأسماء الموصوفة فقط، بل بين الأوصاف أيضاً: نحو امرأةٌ حاملٌ وامرأةٌ قتيلٌ (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م، ص113)، وهي التي تسمى بالمؤنث السماعي وهو كثيرٌ في العربية (عبد التواب، (د.ط)، 1981م، ص27)، وفي المقابل وجدت كلمات مذكرةٌ في اللغة لحقت بها هذه التاء دون أن تفيد فيها دلالة الجنس على المؤنث (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م، ص113)، وقد تحولت هذه التاء إلى هاءٍ عند الوقف في اللغتين العربية والعبرية، ثم أصبحت هي الصورة السائدة في العبرية في الوقف والوصل في غير حالة الإضافة، ثمَّ تحولت إلى فتحة طويلة (عبد التواب، (د.ط)، 1981م، ص26)، ولا تدخل هذه التاء في الأوصاف الخاصة بالنساء : كحائض وحائل وفارك وثيب وعانس (الحملاوي ، ط1 ، 1991م ، ص97) التي تعبر عن حالاتٍ مؤنَّثةٍ بصورةٍ نوعيةٍ بغير لاحقة التاء (فليش، ط1، 1966م، ص 69)، وكما تدخل هذه التاء على الأسماء فإنَّها تدخل على الأفعال لاحقةٍ نحو قامت هندٌ، وسابقةٍ نحو تقوم هندٌ (السجستاني، ط1، 1997، ص36، والحملاوي، ط1، 1991م ص97)، والألف المقصورة هي العلامة الثانية للتأنيث، وتوجد في العربية على الأخص في صيغة فعلى مؤنث أفعل الدال على التفضيل (بروكلمان، (د.ط)، 1977م ص96)، وتدخل على الأسماء والنعوت ، وتكتب عند التثنية بالياء (السجستاني، ط1 1997م، ص36)، وأما الألف الممدودة فلا يقابلها في اللغات السامية إلا القليل (برجشتراسر، (د.ط)، 1982م، ص115)، وهذه الألف مفردة في الأصل، لأنَّ قبلها ألفاً فقلبت همزة (شاهين، (د.ط)، (د.ت)، ص241)، وتوجد هذه الألف في الأسماء وفي النعت (السجستاني، ط1، 1997م، ص37)، وعلى الأخص في صيغة فَعْلاَء مؤنث أفعل الدال على الألوان والعيوب الجسدية (بروكلمان، (د.ط)، 1977م، ص96 –97)، وقد

زالت العلامتان الأخيرتان تقريباً من اللهجات المعاصرة وحلت التاء بدلاً منهما (عبد التواب، ط6، (د.ت)، ص262).

وقد اقتصرت الدراسة على بيان هذا الفرع من فروع المؤنث، كون الأمثلة التي عثرت الدراسة عليها في هذا الباب انحصرت فيه، وقد كان الشرود فيها متأتياً من كونها كلمات مذكرة دخلتها لاحقة التاء لأكثر من غرض دلالي، ستبينها الدراسة فيما يلي:

يقال كَثُرَتْ مالُ فُلاَن، يُؤَنِّثُونَ المالَ كما أنثوا القومَ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م،ص176)، قال تعالى: (كَذَّبَتْ قومُ نوحٍ المُرْسَلينَ) (سورة الشعراء ، آية 105)، وفي اللسان أنَّ المال جميع ما ملكته من جميع الأشياء، وهذا الاسم يؤنث ويذكر، وأكثر ما تدل عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (مول) 550/3)، ووجه الشرود في هذا المثال هو كون الاسم المذكر، عومل معاملة الاسم المؤنث ، فجاء الفعل مطابقاً له في صفة التأنيث، ونظيره من الاستعمال الفعلي، ما ورد في الآية الكريمة السابقة، من تأنيث للقوم، والصاغاني يرى ثمة اختلافاً بينهما وإلاَّ لو رأى فيه قياساً لما ضمنه في هذا الكتاب المتخصص بالكلمات الخارجة عن المألوف في الاستعمال اللغوي والقياس الصرفي، وفي تعليق لإبراهيم السامرائي على هذا المثال يقول: (وهو من الشوارد المنسوبة إلى يونس، وقوله فيها مفتقرٌ إلى شاهدٍ أصيل، ودلالة المال في الأعم الأغلب على الإبل وسائر الماشية كالغنم والخيل ونحوها، وأما قوله: يؤنثون المال كما أنثوا القوم فهو ضعيفٌ، ذلك أن القوم أُنِّثَ في الآية الكريمة وغيرها من الآيات لأنها ضمنت معنى أمة أوقبيلة أو نحو ذلك من المؤنثات، وقد تنصرف قوم إلى الرجال كما في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قومٌ من قومٍ عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساءٌ من نساء عسى أن يكنَّ خيراً منهن) (سورة الحجرات، آية11) (السامرائي، ع 27، 1985م، ص25)، وبالتالي فإنه يرى أن ما حدث في المثال السابق، هو نوع التوهم من والقياس الخاطئ، كون الشاهد الذي بنى المتكلم عليه استعماله اللغوي لهذا النمط، يختلف عن االمثال الذي أورده الصاغاني في شوارده اللغوية، والذي ذكر أن القياس جرى عليه من قبل المتكلم، وترى الدراسة بناءً على ما أورده

المعجـم من أنَّ المال من الألفاظ التي تذكر وتؤنث إلى أنَّ القياس صحيحٌ، والمثال قد يبدو نادراً من الناحية الاستعمالية لكن لا شذوذ فيه ، خاصةً أنَّ دلالةَ المال دلالة فضفاضــة، وقد يكون المتكلم قصد به عيناً ماليةً مؤنثةً، وعبر عنها بالمال من باب التعمــيم مجــازاً، وإن قصد نوعاً معيناً منه ، واللغة أوسع من أن نضع القيود على أفــواه متكلميها، ونحظر عليهم النطق بهذا النمط أو ذاك، حيث إنَّ اللغة العربية لغةٌ يــتخللها المجاز في الكثير من أنماطها الاستعمالية، فلا غرابة أن يخرج المتكلم فيها عن هذه القواعد التي خطتها الكتب العربية ليؤدي معان دلالية لا تأتى بغير ذلك.

وكــذلك: امــرَأةٌ حاصِنَةٌ: مثلُ حَاصِنٍ (الصاغان، (د.ط) ، 1983م، ص177)، وحَصَنَتْ المرأةُ نَفْسَها وتَحَصَّنَتْ وأحْصَنَهَا وحصَّنَها وأحْصَنَت نفسَها ، وقال شمر : امرأةٌ حَصَانٌ وحاصِنَةٌ ، وهي العفيفة (ابن منظور ، (د.ط) ، (د.ت) ، (حصن) 655/1) وقــد بيــنت الدراسة سابقا أن التاء تدخل لتفصل بين المذكر والمؤنث ، فإذا ما كان نعــتاً لا حظ للمذكر فيه ، لم تحتج إلى الفصل فيه ، فتحذف الهاء ، ليكون اللفظ أقل وأخف (السجستاني ، ط1 ، 1997م ، ص66) ، والصفات التي تعرى عن علامة التأنيث هي تلك التي تختص بالمؤنث ، نحو طالق وناشز وحامل وقاعد ، ومرضع وعانس وعاطــل ، ونحــوها فهــي صفات للمرأة ، ونحو سابق ولاحق ، من صفات الخيل مذكــرةً ومؤنثةً (السامرائي ، ع27 ، 1985م ص24) ، والمرأة الحاصن هي العفيفة ، وقيل المتزوجة ، وإذا كانت حاصنة قد سمعت فهي قليلة نادرة ، خالفت النهج الذي جرت عليه العربية (السامرائي ، ع27 ، 1985م ، ص25) ، ولم تفد زيادة التاء هنا أي معنى أو فائدة دلالية تضاف للكلمة المؤنثة ، وقد تكون من باب التوهم ، كون إمرأة مؤنثة فتوهم المتكلم أن حاصن وهي صفة لها ، لا بد أن تؤنث مثلها ، للتفرقة بينها وبــين صــفة المذكر التي توهمها، وهنا كان للمقياس الاستعمالي حضورٌ في الحكم على كلمات اللغة ، بالندرة والشرود .

ورَجُــلٌ عَدْلَةٌ ، وقَوْمٌ عُدْلَةٌ ، أي : عَدْلٌ (الصاغاني ، ا(د.ط) ، 1983م ، ص 313) ، وفــي اللســان رجــلٌ عَدْلٌ : أي رضاً ومقنع في الشهادة ، وامرأةٌ عَدْلٌ ، ورجُلانِ عَدْلٌ ورجلان عَدْلٌ ، ورجالٌ ذوو عَدْلٌ ، ونسوةٌ ذوات عَدْلٌ ، لا يؤنث ولا يثنــى ولا يجمع (ابن منظور ، (د.ط) ، (د.ت) ، (عدل) 6/3) ، وفي القاموس : العدل

مـــا قـــام فـــي الـــنفوس أنَّه مستقيم ، ورجلٌ عدلٌ وامرأةٌ عدلٌ : وهو ضد الجور (الفيروزآبادي ، (د.ط) ، (د.ت) ، 13/3) ، وهي من الصفات التي جاءت بغير هاء لان الغالب على النوع فيها الذكور ، مثل نديم في المثال السابق ، وقد ذكرها السجستاني بقــوله : (وقالوا : رجلٌ عَدْلٌ ، وقَوْمٌ عَدْلٌ ، وربما قالوا : عُدولٌ . وامرأةٌ عَدْلٌ ، وربمـــا قالـــوا عَدْلَـــةٌ ، .... ، وأما التثنية فسواء ، يقولون : عدلان ،... وقد يقال رجـــلان عَدْلٌ ، وامرأةٌ عَدْلٌ ... ، وحدثني أبو زيدٍ الانصَاري أنَّه سمع من بعض العـــرب : وَكَيْلاَت وجَرِيَّات وعَدْلاَت (السجستاني ، ط1 ، 1997م ، ص76-77) ، وقد ذكـــرها ابن الأنباري في باب ما يكون للمذكر والمؤنث والاثنين والجميع باتفاق من لفظـــه ومعـــناه وقد أجاز تثنيته وجمعه ، والاختيار أن لا تجمع (ابن الأنباري ، ط1، 1978م ، ص234 و 244) ، وهي على زنة فَعْل ، التي تكون نعتاً يستوي فيه المذكر وتامؤنث ، ويستوي فيه الواحد والاثنان ، والجميع (ابن القطاع ، (د.ط) ، 1999م ، ص 264-265) وترجح الدراسة أن تكون الزيادة هنا من باب المبالغة ، فتختص الهاء – وهـــي نفسها التاء – دوناً عن غيرها من علامات التأنيث ، بدخولها على المذكر، للمـــبالغة فـــي المدح، أو الذمِّ، ونظير هذا المثال: رجلٌ علاَّمَةٌ ، ونسَّابَةٌ ، وراويَةٌ، وداهـــيَةٌ فـــي المدح ، وفي الذم رجلٌ هلباجَةٌ ، وزمِّيلَةٌ ، وتِلِقَامَةٌ ، وقد تقال الامثلة الســـابقة مـــن غيـــر تاء (السجستاني ، ط1 ، 1997م ، ص37) ، وقد تكون هذه الكلمة مقيســـة لا غـــرابة فيها ، ذلك أن ابن الانباري أورد كلمات اخرى على نسقها ، في بـــاب ما تدخله الهاء "من نعوت المذكر والمصادر ، ومن نعوت المؤنث التي لم تبن علـــى الفعل كرجُلٌ أُمَنَةٌ ، اذا كان يأمن الناس ، وورجلٌ هُذَرَةٌ اذا كان قليل الكلام ، وعُذَلَة يعذل ، وخُذَلَهُ يَخذِلُ ، وكُذَبَة اذا كان كذاباً (ابن الأنباري ، ط1 ، 1978م ، ص 567-568) .

ومـــن الأمثلة كذلك من الشوارد: النَّديمَةُ: النَّديمُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص185)، والـــنديم هـــو المنادم، وهو الذي يجالس الرجل على الشراب، وج نُدَمَاء، والـــنَّدمان، ونَدَامَى، ونِدَام، ولا يجمع بالواو والنون، وان أدخلت الهاء عليه، قال أبو الحســـن: إنمـــا ذلـــك لأن الغالب على فَعْلاَن أن يكون أنثاه بالألف نحو رَيَّان وريَّا وسَـــكْرَان وسَـــكْرَى، وأمَّا باب (ندمانة وموتانة وسيفانة فيمن أخذه السيف) فعزيزٌ

بالإضـــافة إلى فعلان الذي أنثاه فعل والأنثى ندمانة وقد يكون النَّدمانُ واحداً وجمعاً (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت)، (ندم) 3/309-310) ولم يذكر ابن منظور نديمة والمعروف أنَّ صــيغة فعيل إذا كانت بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث وتحذف منه قليلاً (ابن عقـيل، (د.ط)، (د.ت)، 2/39)، وقــد يكون الدافع وراء هذا الحذف استعمالياً بالدرجة الأولـــى وتـــرجّح الدراســـة أنَّ ذلك ما حدث في المثال السابق إذ اختصت المنادمة بالـــرجال في الأغلب الأعمِّ فلم تأتِ العرب بصيغةِ مؤنثةٍ منه، وقد أفرد السجستاني باباً أطلق عليه اسم (ما جاء بغير هاء لان الغالب على النوع الذكور) (السجستاني، ط 1، 1997م، ص76)، وعـــندما روي عـــن العرب استعمالها مؤنثة التقطها الصاغاني وعـــدَّها شـــاردةً، وقد يكون استعمال التاء مع المذكر من المبالغة والتكثير كما في المثال السابق، ولم يوضّح الصاغاني استعمالها من خلال مثالٍ حتى تستطيع الدراسة توضيح المقصود من هذه الزيادة.

وشِعْرَةٌ وشُعُورٌ: مصدر شَعَرْتُ بالشيءِ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص182)، وفـــي اللســـان: شَعَرَ به وشَعُرَ يَشْعُرُ شِعْرَاً، وشَعْراً وشِعْرَةً، ومَشْعُورَةً وشِعْرَى ومَشْـــعُرَاء ومَشْـــعُوراً الأخيـــرة عن اللحياني، وهي نادرةٌ: أي علم به (ابن منظور، (د.ط)، (د.ت) (شـــعر) 2/323)، ففي المثال السابق أضيفت لاحقة التاء للمصدر على زنة فِعْل، وهو هنا مصدر سماعي لا يقاس عليه كون فَعَلَ اللازم يأتي مصدره على فُعُـــول، وأمـــا فَعُـــلَ فمصدره فُعولة (الحملاوي، ط1، 1991م، ص80)، وهو ما بينته الدراســـة فـــي باب المصادر، وقد يكون السبب في هذا الإلحاق للتاء ، هو المبالغة والتكثير، وقد يكون المصدر هنا مصدراً دالاً على الهيئة.

والمـــثال الأخيـــر مـــن الشـــوارد في هذا الباب: قَنَاءُ الرَّمْلِ وقَنَاءُ الجبل، والحـــائط: وهو الجانب الذي يَفِيءُ عليه الفَيءُ، وكذلك : الإقْنَاءَةُ (الصاغاني، (د.ط)، 1983م، ص325)، وفي اللسان: المَقنأة والمَقْنُوءَةُ: هو المكان الذي لا تصيبه الشمس فـــي الشتاء، وهي المُقْنَأة أيضاً (ابن منظور، (د،ط)، (د،ت)، (قنا) 3/167-168)، ففي المـــثال الســـابق زيـــدت التاء على البنية الأعمق لهذا الاسم الذي أضيف إلى الاسم المذكـــر، وقد تكون الزيادة وقعت في هذا المثال للمبالغة وزيادة التخصيص، لإفادة معنى أنَّه مكان صالح لأن يُقْنَى فيه دون إفادة معنى التأنيث.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ الصاغاني عدَّ هذا المعيار من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في توصيف كلمات اللغة وتصنيفها، وقد وجدت الدراسة أنَّ التاء في بعـض هذه الأمثلة التي أوردها كشوارد لغويةٍ لم تضفْ بداعٍ دلاليٍّ لإفادة الجنس، وإنَّمـا كـان الغـرض في كثيرٍ منها للمبالغة، وبعضها الآخر على التوهم والقياس الخاطئ وتجد الدراسة أنَّ الشرود كان منتفياً في بعضها الآخر.

الخاتمة

ومـن خلال ماأسلفت الدراسة في المتن، من عرضٍ وتوضيحٍ وتحليلٍ، فقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- اعـتماد الصـاغاني التغيـرات الصوتية المقيدة والتركيبية معياراً للحكم على الظاهـرة اللغـوية بالشـرود والتفـرد، وقد كانت الأمثلة التي أوردها منتقاةً ومتخيـرةً وكـان الهدف منها إظهار وإبراز هذا المعيار، في توصيف كلمات اللغة بالشرود والتفرد.

2- وفـي بـاب الحركات، فقد توصلت الدراسة إلى اعتداد الصاغاني بالتغييرات الحـركية الكيفـية والكمية مقياساً يتوصل من خلاله إلى وسم الظواهر اللغوية بالشـرود والخـروج عن سرب اللغة المعتاد، وقد بيَّنت الدراسة، ومن خلال الاتكاء على منجزات علم اللغة الحديث، الأسباب والدوافع التي تقف وراء هذه التغيرات والتبدلات، وأنَّ ما عدَّه الصاغاني شارداً ونادراً، يمكن النظر إليه من زاويـة الـتجدد والـتطور اللغـوي الـذي يضفي على اللغة صفة الحيوية والديمومة، اللتين تتيحان لها البقاء والاستمرارية.

3- وفـي بـاب الهمـز نجد اعتماد الصاغاني واضحاً على المعايير التي اتخذتها الفصحى شعاراً لها بعد نزول القرآن الكريم، واستقرار اللغة النموذجية الأدبية التـي استقيت من بعض اللغات الخاصة دون غيرها، فعدَّ الصاغاني ما خرج عنها شارداً وشاذاً، وهو معيارٌ لهجيٌّ بالدرجة الأولى.

4- ومـن المعايير التي توصلت الدراسة إلى أن الصاغاني اعتمدها في الحكم على الظواهـر اللغـوية بالشـرود والتفرد الحركات المزدوجة، وأثرها في تكوين وتحديد البناء المقطعي للكلمة من خلال ما تسببه هذه الحركات من ثقلٍ تضيق

بــه اللغــة ذرعاً وتنتهج طرقا متعددة في سبيل التخلص منها، وفي هذا الباب والــباب الذي يليه لحظت الدراسة أنَّ المعايير التي اعتمدها الصاغاني اتَّسمت في بعض منها بالازدواجية التي قد تصل إلى حدّ الخلط أحياناً كثيرةً، وهو ما أشارت الدراسة إليه في غير موضعٍ منها.

5- ومــن المعاييــر الأخرى التي اعتمدها الصاغاني في تصنيف كلمات اللغة، في الجانب الصوتي ظاهرة القلب المكاني، والتخفيف، وسقوط الأصوات اللغوية، وفــي هــذه الفصــول، والفصول التي سبقتها، توصلت الدراسة إلى أنَّهُ كان للمعيار الاستعمالي، دورٌ كبير في إصدار هذا الحكم على بعض الكلمات دون غيرها، وفي جعل إحدى الصور الأصل، والأخرى متحولة عنها، والندرة من المعاني التي يتضمنها مفهوم الشرود ضمن ما يتضمن من معانٍ.

6- وفــي باب الصرف، وجدت الدراسة أنَّ نظرة الصاغاني قد تعارضت في كثيرٍ مــن الأحــيان مــع مــا أورده الصرفيون من أوزان ومقاييس معياريةً للبنى الصرفية في باب الأفعال والأسماء والمصادر والجموع والمشتقات، وخلصت الدراســة إلى أنَّ الصاغاني قد اعتدَّ فيها بالمقياس الاستعمالي في الحكم على هــذه المفــردات والألفــاظ بالشــرود والتفــرد اللغوي، أي أنَّ مقياس الندرة الاســتعمالية كان له حضورٌ بارزٌ في بابِ الصرف، وقد استحوذ على مساحة كبيــرةٍ من الأمثلة التي أوردها الصاغاني كشوارد لغويةٍ، حيث أنَّ كثيراً من الأمــثلة التــي وسمت بالشرود والتفرد في هذا الباب كان شرودها متأتياً من كــونها مــن الألفاظ القليلة الدوران على الألسنة، وكانت في معظمها مطابقةً للمعايير، والأوزان التي وضعها الصرفيون لها كلٌ في بابه.

7- وفــي بــاب زيادات الأفعال وجدت الدراسة أنَّ الصاغاني قد عدَّ اتفاق المعاني واختلاف المباني للفعل الواحد من المعايير التي تستحق الكلمة على أساسها أن توســم بالشرود والتفرد اللغوي، مع أنَّ كتب الصرف المختلفة قد أقرت ورود هذه الأوزان المختلفة بمعنىً واحدٍ دونتن تسمها بالشذوذ والتفرد.

8- ومــن المعايير التي خلصت الدراسة إلى أنَّ الصاغاني قد اعتد بها في توصيف كلمات اللغة، وإطلاق أحكام الشرود اللغوي بوساطتها، معيارُ تصرف العربية

بالكلمات الأعجمية الوافدة إليها من لغاتٍ أخرى، وكيفية تعامل العربية معها، وقد خلص الصَّاغاني إلى أنَّ تعدد الصور البنائية لهذه الكلمات والأسماء الأعجمية والناجم عن تعدد الخيارات اللهجية المتاحة لمتكلمي اللغة، من المعايير التي يمكن الحكم بوساطتها على هذه الكلمات التي وقعَ فيها هذا التعدد بالشرود والتفرد.

9- ومن الملاحظات القيمة في هذا الباب أنَّ الصاغاني قد آثر وسم كثير من الأوزان السماعية التي أقرتها كتب الصرف بالشرود بدلاً من السماع، وقد خلط في كثير من الأحيان، مما تسبب عنه وسم كثير من الكلمات بالشرود وهي ليست كذلك.

10- ومن النتائج التي خلصت الدراسة إليها أنَّ الصاغاني كان معيارياً في نظرته لهذه الكلمات والمفردات إلى حدٍّ المبالغة في كثيرٍ من المواضع التي جعل فيها من القواعد المعيارية فيصلاً في توصيف وتصنيف هذه الكلمات بالشرود اللغوي وعدمه.

وبالتالي فقد توصلت الدراسة من خلال الدرس، والاستقصاء إلى أن المعنى الأدقَ للشرود، الذي ترى الدراسة فيه المعنى الأشمل من المعاني التي قدمتها المعاجم وكتب اللغة لهذا المصطلح هو النادر، وهو مفهوم فضفاض يستوعب كل المعاني التي تراد بالشرود من الندرة في الاستعمال والندرة في البناء، وهما السببان اللذان توصلت الدراسة إلى أنَّ الصاغاني قد اعتمدهما في جمعه وتصنيفه لهذا الكتاب.

ابن خالويه (ت370هـ)، 1934م، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، (د.ط).

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 223هـ -321هـ)، 1411هـ -1991م، **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، 1418هـ-1997م، **حجة القراءات**، حققه وعلق على حواشيه: ك سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، 1949م، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط4.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف (ت458 هـ)، (د.ت)، **المخصص**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د.ط).

ابن العجاج، رؤبة أبو الشعثاء، 1980م، **ديوان رؤبة (ضمن كتاب مجموع أشعار العرب)**، تحقيق : وليم ابن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2 .

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي ت669هـ، (د.ت)، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مكتبة العاني- بغداد، (د.ط).

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي ت669ه، **الممتع الكبير في التصريف**، (597 -669هـ)، (د.ت)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، (د.ط).

ابن عقيل (698هـ-769هـ)، (د.ت)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (د.ط).

ابن فارس، أحمد، 1985م، **مجمل اللغة**، تحقيق: هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، (د.ط).

ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان، ت 940هـ، 1403هـ -1983م، **في التعريب**، تحقيق: أحمد خطاب العمر، جامعة الموصل، مركز البحوث الحضارية والأثرية، (د.ط).

ابــن المــؤدب، للقاســم بن سعيد، 1407هـ-1987م، دقائق التصريف، تحقيق: الدكتور أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط).

ابــن مــنظور، (د.ت)، **لســان العــرب**، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت- لبنان، (د.ط).

ابــن يعــيش، موفــق الــدين يعيش ابن علي النحوي، ت 643هـ، (د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب الحديث - بيروت، (د.ط).

ابــن يعــيش، موفــق الــدين يعيش ابن علي النحوي، (د.ت)، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب – سورية، (د.ط).

أبــو جــناح، الصاحب، 1999م، **الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1.

أبــو حمــد، عرفان، 1983م، **ألفاظ أجنبية في اللغة العربية**، دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر، ط1.

أبو مغلي، سميح، 1407هـ-1987م، **في فقه اللغة وقضايا العربية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1.

الأزهري، أبو منصور بن محمد، **علل القراءات**، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط1، 1991م.

الإســتراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسن النحوي (ت686هـ)، (د.ت)، **شرح شــافية ابــن الحاجــب مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي صاحب خــزانة الأدب المتوفى في عام 1093هـ**، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، (د.ط).

الإســكافي، أبوعبد الله محمد بن عبدالله الخطيب (ت421ه)، 1997م، **مبادئ اللغة**، حققــه وعلــق على حواشيه: يحيى عبابنة وعبد القادر الخليل، وزارة الثقافة، عمان- الأردن، ط1.

الأســمر، راجــي، (د.ت)، **المعجم المفصل في علم الصرف**، مراجعة: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط).

الأقطـش، عبد الحميد، 1418هـ-1997م، **القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية**، بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الأدب واللغـويات، عمـادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، (د.ط).

الأنـباري، الشـيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سـعيد الـنحوي، 1419هـ-1998 م، **الإنصـاف في مسائل الخلاف بين النحويـين: البصـريين والكوفيـين**، (513-577م)، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ج1، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، (د.ط).

الأندلسي، محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الغرناطي (654-754هـ)، 1403 هـ-1983م، **البحر المحيط** ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.

الأندلسي، أبو محمد علي بن سعيد بن حزم (ت456هـ)، 1948م، **جمهرة أنساب العرب**، دار المعارف، القاهرة، (د.ط).

الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام المصري، (708هـ-761هـ)، (د.ت)، **شرح جمل الزجاج**، دراسة وتحقيق: علي محسن عيسى مد الله، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت-لبنان، (د.ط).

الأنطاكـي، محمـد، **المحـيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، (د.ت)، دار الشروق العربي، بيروت، ط3.

الأنطاكي، محمد، (د.ت)، **الوجيز في فقه اللغة**، دار الشروق، بيروت، ط3.

أنيس، إبراهيم، 1979م، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5.

أنـيس، إبراهيم، 1965م، **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، ط6.

باقـر، طه، (د.ت)، **من تراثنا اللغوي القديم ما يسمى في العربية بالدخيل (معجم ودراسة)**، مكتبة لبنان، (د.ط).

بـاي، ماريـو، 1983م، **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط3.

برجشتراسـر، 1402هـ-1982م، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلـق علـيه: رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ودار الرفاعي، الرياض- السعودية، (د.ط).

بـركة، بسـام، **علـم الأصوات العام أصوات اللغة العربية**، مركز الإنماء القومي، (د.ط)، (د.ت).

بـروكلمان، كارل، 1977م، **تاريخ الأدب العربي**، ج6، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، (د.ط).

بـروكلمان، كارل، 1397هـ-1977م، **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، (د.ط).

بشر، كمال، 2000م، **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، (د.ط).

بشـر، كمال، 1987م، **علم اللغة العام الأصوات العربية**، مكتبة الشباب، القاهرة- مصر، (د.ط).

البعلبكـي، رمزي، أيار1981م، **الكتابة العربية السامية دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين**، دار العلم للملايين، ط1.

البكوش، الطيب، 1987م، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، نشر وتوزيع: مؤسسات عبد الكريم بن عبدالله، تونس، ط2.

بـيطار، إلـياس، 1411هـ-1412هـ، 1991م-1992م، **قواعد اللغة الأُوغاريتية السنتين الأولى والثانية**، جامعة دمشق، (د.ط).

التونتجـي، محمـد، (د.ت)، **معجم المعربات الفارسية منذ بواكير العصر الجاهلي حتـى العصر الحاضر**، راجعه: السباعي محمد السباعي، مكتبة لبنان ناشرون، ط2.

التونتجـي محمـد ؛ الأسـمر، راجـي، (د.ت)، **المعجـم المفصل في علوم اللغة (الألسـنيات)**، مراجعة: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط).

جاد الرب، محمود، 1986م، **صيغ الأفعال ودلالاتها بين العربية ولغات سامية أخرى**، بحث منشور في دورية كلية الآداب، جامعة البصرة ، العدد الثامن ، مايو1988م.

الجديدي، عبد القادر، البنية الصوتية للكلمة العربية، المطابع الموحدة، تونس، (د.ط).

الجندي، أحمد علم الدين، 1983م، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، (د.ط).

الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، ت540هـ، 1419 هـ-1998م، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، وضع حواشيه وعلق عليه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

الجوهري، اسماعيل بن حماد، 1399-1979م، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، القاهرة- مصر، ط1.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله السطنطي الرومي، 1413هـ - 1992م، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط).

الحديثي، خديجة، 1385هـ- 1965م، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1.

حسنين، صلاح الدين صالح، 1981م، **المدخل إلى علم الأصوات دراسةً مقارنةً**، ط1.

الحلبي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، 1380هـ- 1961م، **الإبدال**، ج2، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق- سوريا، (د.ط).

الحملاوي، أحمد، 1991م، **شذا العرف في فن الصرف**، ط1.

الحمــوي، ياقــوت (ت626هــ)، 1993م، **معجم الأدباء (ارشاد الأديب إلى معرفة الأديب)**، تحقيق: إحسان عباس، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط 1.

الخالــدي، عــبد الله، (د.ت)، **قاموس كلمات معربة من أصل فارسي أو تركي أو غيــرهما ممــا هــو مــتداول علــى ألسنة العامة في بلاد الشام وغيرهما**، دارالروضة، (د.ط).

خــان، محمــد، 2003 م، **اللهجــات العربيَّة والقراءات القرآنية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، (د.ط).

الخفاجــي، شهاب الدين محمود المصري (977هــ-1069هــ)، 1371هــ-1952م، **شــفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**، تصحيح وتعليق ومراجعة: محمد عبد المنعم الخفاجي، المطبعة الأميرية بالأزهر، ط1.

خلــيل، حلمــي، (د.ت)، **دراسات في اللغة والمعاجم**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، (د.ط).

خلــيل، حلمــي، (د.ت)، **المولَّد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط2.

خليل، خليل أحمد، 1995م، **معجم المصطلحات اللغوية عربي- فرنسي- إنكليزي**، دار الفكر اللبناني، بيروت- لبنان، ط1.

الخولــي، محمــد علــي، 1407هــ-1987م، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1.

الخويســكي، زيــن كامل، 1996م، **الصرف العربي صياغة جديدة**، دار المعرفة الجامعية، (د.ط).

الدجني، عبد الفتاح، 1403هــ، 1983م، **في الصرف العربي نشأةً ودراسةً**، تقديم: عبد السلام هارون، الصفاة – الكويت، (د.ط).

دي سوســير، فــرديناند، (د.ت)، **فصــول في علم اللغة العام**، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط).

رابين، تشيم، 2002م، **اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية**، ترجمة وتقديم: عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ودار الفارس للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط1.

الراجحي، شرف الدين علي، 1996م، **البسيط في علم الصرف** ، تقديم: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط).

الراجحي، عبده، 1988م، **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، (د.ط).

الرازي، ابن الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، 1414هـ-1993م، **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، حققه وضبط نصوصه وقدم له: عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف - بيروت- لبنان، ط 1.

رضوان، محمد مصطفى، 1986م، **نظرات في اللغة** ، ط1.

رمضان، محيي الدين، (د.ت)، **في صوتيات العربية**، دار الرسالة الحديثة، عمان- الأردن، (د.ط).

الزبيدي، محمد مرتضى، 1986م -1387هـ، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبدالعليم الطحاوي وعبد الستار أحمد فراج، مراجعة: بهجت الأثري، التراث العربي، (د.ط).

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ت373هـ، 1381هـ-1963م، **الإبدال والمعاقبة والنظائر**، حققه وقدم له وشرحه: عِزّ الدِّين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ط).

الزركلي، خير الدين، 1954-1959، **الأعلام**، طبعة القاهرة ، ط2.

الزعبي، آمنة صالح، حزيران، 2001م، **التغير التاريخي للأصوات في العربية واللغات السامية دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، قسم اللغة العربية.

الزعبي، آمنة صالح، 1417هـ-1996م، **مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، دراسة وصفية تاريخية**، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر ، عمان، ط1.

زعير، محمد يسري، (د.ت)، **أبنية الفعل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين**، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط1.

زهـــران، البدراوي، 1981م، **في علم اللغة التاريخي دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى**، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط2.

الـــزين، عـــبد الفـــتاح، (د.ت)، **قضايا لغوية في ضوء الألسنية**، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني، ودار الكتاب العالمي، (د.ط).

الســامرائي، إبــراهيم، 1983م، **التطور اللغوي التاريخي**، دار الأندلس، بيروت- لبنان، ط3.

السامرائي، إبراهيم، ربيع الثاني- شوال1405هـــ، السنة التاسعة، كانون الثاني – حزيـــران 1985م، **صفحات من تاريخ العربية**، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع27، عمان- الأردن.

السامرائي، إبراهيم، 1403هـــ-1983م، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، ط 3.

السجســـتاني، أبـــو حاتم سهل بن محمد ت255هـــ، **فعلت وأفعلت** ، تحقيق : خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت -لبنان ، ط2 ، 1416هـــ-1996م .

السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد ت255ه، 1418ه-1997م، **المذكـــر والمؤنث**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، ط1.

الســحيمات، يوســـف، **مبادئ في الصرف العربي**، 1423هـــ-2002م، دار حنين، عمان- الأردن، ط1.

ســـقال، ديزيه، 1996م، **الصرف وعلم الأصوات**، دار الصداقة العربية ، بيروت – لبنان ، ط1.

ســـلامة، خالد،2004م، **تصريف الأفعال والمشتقات**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 1424هـــ.

ســـيبويه،1991م، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط1.

السيوطي، جلال الدين 911هـ، 1964م، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.

السيوطي، جلال الدين ت911هـ، (د.ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وتصحيح: محمد جاد المولى وعلي محمد النجاوي، دار الجيل، بيروت، ودار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط).

السيوطي، جلال الدين 911هـ، (د.ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ط).

شاهين، عبد الرحمن محمد،(د.ت)، **في تصريف الأسماء**، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، الميزه– القاهرة، (د.ط) .

شاهين، عبد الستار، 1999م، **أساسيات علم الصرف**، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2.

شاهين، عبد الصبور، (د.ت)، **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، (د.ط)

الشايب، فوزي، ط1، 1425هـ–2004م، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديث، إربد –الأردن.

شير، أدي، **الألفاظ الفارسية المعربة**، 1908م، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، (د.ط).

الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، 1379هـ– 1960م، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان ، ط2.

الصُحَاري، سلمة بن مسلم العوتبي، (د.ت)، **الإبانة في اللغة العربية**، ج1، تحقيق عبد الكريم خليفة وآخرون، (د.ط).

الصرايرة، رانيا، 2002م، **صراع الأنماط اللغوية دراسة في بنية الكلمة العربية**، دار الشروق، ط1.

الصغّاني، الحسن بن محمد بن الحسن رضي الدين أبي الفضائل، 1409هـ–1989م، **الأضداد**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ط).

الصَّغاني، الحسن بن محمد بن الحسن رضي الدين أبي الفضائل، (د.ت)، **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية**، ج1، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب- القاهرة، (د.ط).

الصغَّاني، الحسن بن محمد بن الحسن رضي الدين أبي الفضائل، 1405- 1985م، **الدُّرُّ الملتقط في تبيين الغلط**، تحقيق: أبي الفدا عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

الصغَّاني، الحسن بن محمد بن الحسن رضي الدين أبي الفضائل، 1411هـ-1990م، **رسالة في الاحاديث الموضوعة**، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، (د.ط).

الصغَّاني، الحسن بن محمد بن الحسن رضي الدين أبي الفضائل، 1403هـ، 1983م، **الشوارد في اللغة**، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

الصغَّاني، الحسن بن محمد بن الحسن رضي الدين أبي الفضائل، 1398هـ _ 1978م، **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، تحقيق: فير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ج1، ط1.

الصغَّاني، الحسن بن محمد بن الحسن رضي الدين أبي الفضائل، 1045هـ- 1985م، **موضوعات الصغاني**، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط2.

الصقلّيُ، ابن القطاع ت515هـ، 1999م، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (د.ط).

الصيغ، عبد العزيز، (د.ت)، **المصطلح الصوتي في الدراسات العربية**، دار الفكر، دمشق، (د.ط).

طربية، أدما، 2000م، **معجم الهمزة**، مكتبة لبنان، ط1.

الطريفي، يوسف عطا، 2003م، **الموسوعة المختارة في النحو والصرف والبلاغة والعروض**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1.

الطنطاوي، محمد، 1406هـ، **تصريف الأسماء**، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط6.

العاني، سلمان، 1403هـ-1983م، **التشكيل الصوتي في اللغة العربية فنولوجيا العربية**، ترجمة: ياسر الملاح والدكتور محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة - السعودية ، ط1.

عبابنة، يحيى، 2000م، **التطور السيميائي لصور الكتابة العربية دراسة تاريخية مقارنة بين العربية والكتابات السامية**، جامعة مؤتة، مطابع الدستور التجارية، عمان- الأردن، ط1.

عبابنة، يحيى، 2000م، **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1.

عبابنة، يحيى، 1424هـ- 2003م .، **اللغة الكنعانية دراسة صوتية صرفية دلالية مقارنة في ضوء اللغات السامية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ، ط1.

عبابنة، يحيى، 2000م، **اللغة المؤابية في نقش ميشع ، دراسة صوتية صرفية دلالية مقارنة في ضوء الفصحى واللغات السامية**، مطابع جريدة الدستور، عمان -الأردن، ط1.

عبابنة، يحيى، 2004م، **اللغة النبطية دراسة صوتية صرفية دلالية في ضوء الفصحى واللغات السامية**، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1.

عبابنة، يحيى، 1417هـ- 1997م، **النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية**، منشورات جامعة مؤته، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ط1.

عباس، مشتاق معن، (د.ت)، **المعجم المفصل في فقه اللغة**، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د.ط).

رمضان، عبد التواب، 1403هـ، 1982م، **بحوث ومقالات في اللغة**، ط1.

رمضان، عبد التواب، 1983م، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي - الرياض، ط1.

رمضان، عبد التواب، 1408هـ-1987م، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

رمضان، عبد التواب، 1981م، **في قواعد الساميات العبرية والسريانية والحبشية مع النصوص والمقارنات**، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، (د.ط).

رمضان، عبد التواب، 1967م، **لحن العامة والتطور اللغوي**، ط1.

رمضان، عبد التواب، 1405هـ-1985م، **المدخل إلى علم اللغة الحديث ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط2.

رمضان، عبد التواب، (د.ت)، **مشكلة الهمزة العربية بحث في تاريخ الخط العربي وتيسير الاملاء والتطور اللغوي للعربية الفصحى**، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، (د.ط).

عبد الجليل، عبد القادر، 1417هـ- 1997م، **الدلالة الصوتية والصرفية في لهجة الإقليم الشمالي**، دار صفاء، عمان -الأردن، ط1.

عبد الجليل، عبد القادر، 1998م، **علم الصوت الصرفي**، دار أزمنة، عمان – الاردن، ط1.

عبد العزيز، محمد، (د.ت)، **التعريب في القديم والحديث مع معاجم الألفاظ المعربة**، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، (د.ط).

علي، جهينة نصر، 1421هـ-2001م، **المعرب والدخيل في المعاجم العربية دراسة تأثيلية**، دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر، دمشق – سوريا، ط1.

عمايرة، إسماعيل، 1407هـ-1986م، **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية**، مركز الكتاب العلمي، عمان – الأردن، ط1.

عمايرة، إسماعيل، 1413هـ -1993م، **معالم دراسة في الصرف الأقيسة الفعلية المهجورة دراسة لغوية تأصيلية**، دار حنين، ط2.

عمر، أحمد مختار، 1396هـ-1976م، **دراسة الصوت اللغوية**، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط1.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (762هـ-855هـ)، (د.ت)، **شرح المراح في التصريف**، حققه وعلق عليه: عبد الستار جواد، (د.ط).

عـيون السّود، محمد باسل، (د.ت)، **المعجم المفصل قي تصريف الأفعال العربية** ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، (د.ط).

الفـراية، نضال محمود، 2003م، **الأنمـاط اللغوية النادرة، دراسة وصفية تحليلية فـي نوادر اللحياني**، رسالة ماجستيرغير منشورة، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة.

الفضيلي، عبد الهادي،(د.ت)، **مختصر الصرف**، دار القلم، بيروت –لبنان، (د.ط) .

فلـيش، هنري، 1966م، **العربية الفصحى نحو بناءٍ لغوي جديد**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1.

فـندريس.ج، (د.ت)، **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة لحنة البيان، (د.ط).

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (د.ت)، **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت–لبنان، (د.ط).

القاضـي، عـبد الفـتاح،1401هـ–1981م، **القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب**، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، (د.ط).

قـباوة، فخـر الـدين، 1415هــ – 1994م، **تصريف الأسماء والأفعال**، مكتبة المعارف، بيروت –لبنان، ط2.

القبيسـي، محمـد بهجـت، 2001 م، **ملامح في فقه اللهجات العربية من الأكادية والكنعانـية وحتى السبئية والعدنانية**، سلسلة (1) من التاريخ العربي (تاريخ اللغة)، دمشق– سوريا، ط1.

قراقش، حسن، 1990م، **الصرف والنظام اللغوي**، كلية الأندلس، عمان، ط1.

القرطبـي، أبـو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ)، (د.ت)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الشعب–القاهرة، (د.ط)

قنيبـي، حامد صادق، 1411ه–1991م، **دراسات في تأصيل المعربات والمصطلح من خلال دراسة: " تحقيق تعريب الكلمة الاعجمية " لابن كمال باشا ت940**، دار الجيل، بيروت لبنان، دار عمار، عمان –الاردن، ط1.

كانتيـــنو، جان، (د.ت)، **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة: صالح القرماوي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، (د.ط).

الكتبـــي، محمد بن شاكر (ت864)، (د.ت)، **فوات الوفيات**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، (د.ط).

كشـــك، أحمـــد، 1403هـــ- 1983م، **من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهمٍ صرفيٍ ونحويٍ ودلاليٍ**، ط1.

كمـــال، ربحـــي، 1980م، **الإبدال في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة**، جامعة بيروت العربية، (د.ط).

الكناعـــنة، عـــبدالله محمد، 1997م، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية**، وزارة الثقافة، عمان –الاردن، ط1.

اللقانـــي، رشـــيدة، 1410-1990م، **التأنـــيث والتذكيـــر**، دار المعـــرفة الجامعية، الاسكندرية – مصر، (د.ط).

مالمبـــرج، برتيل، 1985م، **الصوتيات**، ترجمة: محمد حلمي هليل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخرطوم، (د.ط).

مـــبارك، مبارك، (د.ت)، **معجم المصطلحات الألسنية فرنسي –إنكليزي – عربي**، دار الفكر اللبناني، بيروت، (د.ط).

المـــبارك، محمد، (د.ت)، **فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية**، مطبعة جامعة دمشق، (د.ط).

المبـــرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1399ه، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، (د.ط).

مجاهـــد، عـــبد الكـــريم، 1997م، **علـــم اللسان العربي**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، ط1.

المحبي، محمد الامين بن فضل الله، (1061-1111هـ)، ط1 1415هـ-1994م، **قصـــد الســـبيل فـــيما فـــي اللغة العربية من الدخيل**، تحقيق: عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض- السعودية.

محمــود، عــبد الله وآخــرون، 1408هـــ-1988م، **علم الصوتيات**، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة – العزيزية، ط2.

مرعي، عبد القادر الخليل، 1993م، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، منشورات جامعة مؤته، ط1.

مرعي، عبد القادر؛ وعبابنة، يحيى، (د.ت)، **لهجــة الكرك دراسةً وصفيةً تاريخيةً فــي الأصــوات والأبنــية**، منشــورات جامعــة مؤته، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، (د.ط).

المصــاروة، جزاء محمد، 2000م، **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبــى حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط**، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الآداب، جامعة مؤتة،.

المطلبــي، غالــب فاضــل، 1984م، **في الأصوات اللغوية**، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، (د.ط).

مكــي، أبــو محمــد بن أبي طالب القيسي، 1981م، **الكشف عن وجوه القراءات**، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان

نهــر، هادي، 1998م، **الصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض مسائل العربية**، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد- الأردن ، (د.ط).

عصــام، نــور الــدين، 1402هــــ-1982م، **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، دراسات لسانية ولغوية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت -لبنان، ط1.

عصــام، نــور الدين، 1992م، **علم وظائف الأصوات اللغوية (الفنولوجيا)**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط2.

الــنوري، محمــد جــواد، 1996م، **علم أصوات العربية**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1.

الهذليــين، 1385ه-1965م، **الديــوان**، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتاب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط).

اليسوعي، رفائيل نخلة، (د.ت)، **غرائب اللغة العربية**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت -لبنان ، ط2.

ب- المراجع الانجليزية:

Beeston (etal),1982, **Sabaic Dictionary,** lebanon library, Berut.

Jeefery, A,1937, **The Quranic Readings of Zaid b**. Ali, Rivista Deigi Studi oriantali, xvi, xviii, Roma.